جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة:

2015- 1990

Role Of The Economic Instrument In China's Foreign Policy Towards The MENA-Region After The End Of The Cold War 1990-2015

إعداد الطالب : محمد قاسم خزعلي

إشراف الدكتور: خير سالم ذيابات

حقل التخصص: الاقتصاد السياسي الدولي

2016/2015

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة:

2015-1990

Role Of The Economic Instrument In China's Foreign Policy Towards The MENA-Region After The End Of The Cold War 1990-2015

اعداد: محمد قاسم خزعلي

بكالوريوس علوم سياسية، جامعة اليرموك، 2012م

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

وافق عليها

الدكتور خير ذيابات..... مشرفا ورئيسا

الاستاذ الدكتور محمد شرعة..... عضوا

الاستاذ الدكتور محمد المقداد..... عضوا

تاريخ تقديم الاطروحة

2/8/2016

الاهداء

لمن كان لي صديقا قبل علاقة القربى... أمي وأبي.

لغائب ملأ عقلي وقلبي حضورا... محمود ابو دخان.

أهدي هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

عظيم الشكر والحمد لمن هو اعظم من أن اكفر به.

جزيل الشكر لأساتذتي في قسم العلوم السياسية، واستاذي خير ذيابات لإشرافه على هذه الاطروحة ولما قدمه من مجهود ونصح لإتمامها، كما واشكر الاستاذ الدكتور محمد شرعة والاستاذ الدكتور محمد المقداد على تفضلهم بقبول المناقشة.

كما واشكر اصدقائي انس خزعلي وعلي عبيدات لما قدموه من مساعدة لي، يرونها صغيرة الحجم وأراها عظيمة التأثير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المحتوى	د
قائمة الجداول	و
قائمة الاشكال	ز
الملخص بالعربية	ح
الملخص بالإنجليزية	ي
المقدمة	1
اهمية الدراسة	2
اهداف الدراسة	3
مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
فرضية الدراسة	4
منهجية الدراسة	4
حدود الدراسة	5
الدراسات السابقة	6
الفصل الأول: تحولات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة	10
المبحث الاول: التطور التاريخي للعلاقات الصينية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	11
المبحث الثاني: المحددات الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة	25
المبحث الثالث: المحددات الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة	40
المبحث الرابع: اهداف السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد الحرب الباردة	47
ادوات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد الحرب الباردة	61
الفصل الثاني: الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	70
المبحث الاول: تحليل العلاقات التجارية الصينية تجاه فواعل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	71
المبحث الثاني: تحليل ابعاد علاقات الطاقة بين الصين وفواعل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	117
المبحث الثالث: تحليل مبيعات الاسلحة الصينية تجاه فواعل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	173

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: الاستثمارات الصينية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	203
المبحث الخامس: المساعدات والمنح الخارجية الصينية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	229
الخاتمة	251
النتائج	254
قائمة المصادر والمراجع	262

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تسلسل اعتراف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بجمهورية الصين الشعبية.	18
2	الاتجاه العام لتطور معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الصين.	27
3	اتجاه تطور القدرة التنافسية الصينية في مجال تكنولوجيا المعلومات حسب مؤشر جاهزية الشبكات العالمي خلال الفترة:2001 -2015.	37
4	الاتجاه العام لمعدلات الصين في العولمة والعولمة الاقتصادية خلال الفترة 1990 -2015.	44
5	التبادل التجاري الصيني مع مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط خلال الفترة 1991 -2015 بالمليون دولار.	77
6	التبادل التجاري الصيني مع مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط خلال الفترة1991-2015. بالمليون دولار.	86
7	التبادل التجاري الصيني مع مجموعة الدول العربية من شمال إفريقيا خلال الفترة 1991 - 2015. بالمليون دولار.	94
8	الاتجاه العام لواردات الصين من الغاز الطبيعي خلال الفترة 1993 -2015.	119
9	نسبة اعتماد دول عينة الدراسة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الصادرات الطاقوية خلال الفترة 1995 -2015.	126
10	واردات الطاقة الصينية من مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط خلال الفترة 1993 -2014.	132
11	واردات الطاقة الصينية من مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط خلال الفترة 1993 - 2014.	138
12	واردات الطاقة الصينية من مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا خلال الفترة 1993 - 2014.	156
13	مبيعات الاسلحة الصينية لدول عينة الدراسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1990 -2015، بالمليون دولار.	175
14	مبيعات الاسلحة الاسرائيلية للصين خلال الفترة 1990 -2015 بالمليون دولار.	183
15	اتجاهات تدفق الاستثمارات الصينية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة1990 -2015 بالمليون دولار.	206
16	حجم مخزون_ارصدة_ الاستثمارات الصينية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2003 -2012 بالمليون دولار.	219
17	مجموع التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة الى عينة دول المنطقة من الفواعل الكبرى مقارنة مع الصين خلال 2001 -2012 بالمليون دولار.	224
18	المساعدات الخارجية الصينية لدول المنطقة خلال الفترة 1990 -2015 بالمليون دولار.	232
19	الاتجاه العام للمساعدات الخارجية الامريكية والصينية خلال 2001 -2015 لعينة الدراسة من دول المنطقة بالمليار دولار.	246

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور الناتج المحلي الاجمالي الصيني"GDP" خلال الفترة 2015 -1990 بالمليار دولار.	32
2	اتجاه تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين خلال الفترة 2015 -1990 بالمليار دولار.	33
3	الاتجاه الجغرافي لتطور حجم التبادل التجاري الصيني مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد فترة الحرب الباردة، بالمليار دولار.	103
4	تطور حجم الفائض في الميزان التجاري الصيني مع دول المنطقة بعد الحرب الباردة، بالمليار دولار.	105
5	حصة دول عينة الدراسة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اسواق الفواعل الكبرى خلال 1991 -2015 بالمليار دولار.	109
6	حصة الفواعل الكبرى في اسواق عينة الدراسة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة1990 -2015 بالمليار دولار.	109
7	الاتجاه العام لاستهلاك وانتاج وواردات النفط الخام خلال الفترة من 1993 -2015 في الصين بالميون برميل يوميا.	118
8	الاتجاه العام لتطور حجم فاتورة الطاقة الصينية مقارنة بالفواعل الدولية الكبرى مع عينة الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1993 -2014 بالمليار دولار.	169
9	النسبة المئوية لحصة الفواعل الدولية الكبرى في اسواق السلاح العالمية في عام 2015.	173
10	حصص المجموعات الثلاثة من مبيعات الاسلحة الصينية خلال الفترة 1990 -2015.	198
11	المجموع العام لحجم مبيعات الاسلحة الصينية مقارنة مع الفواعل الدولية الكبرى خلال الفترة 1990 -2015 بالمليون دولار.	199
12	تطور التدفق الاستثماري الصيني خارجيا خلال الفترة 1990 -2015 بالمليار دولار.	204
13	التطور العام لأرصدة الاستثمارات الصينية في مجموعات الدراسة الثلاثة مقارنة بالمنطقة ككل خلال الفترة 2003 -2012 بالمليار دولار.	220
14	مخزونات وارصدة الاستثمار الصيني في عينة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2003 -2012 بالمليار دولار.	222
15	النسبة المئوية لحجم التدفقات الاستثمارية الصينية الى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بتدفقات الفواعل الدولية الكبرى خلال الفترة 2001 -2012.	225
16	النسبة المئوية لحجم المساعدات الصينية الخارجية المقدمة للمجموعات الثلاثة في المنطقة خلال الفترة 1990 -2015.	244
17	الاتجاهات العامة للمساعدات الخارجية الامريكية والصينية خلال الفترة الواقعة بين 2001 -2015 بالمليار دولار.	247

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص بالعربية

خزعلي، محمد قاسم، دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة 1990 -2015، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2016/2015 (المشرف د. خير ذيابات).

تبحث هذه الدراسة موضوع دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة 1990 -2015. وقد عرضت الدراسة لأهم التحولات والمتغيرات في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي شكلت بدورها عددا من المحددات المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانتقال النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب اقتصاديا، وتنامي العولمة والاعتماد المتبادل، وتحولات مفهوم القوة، وتراجع دور الأيديولوجيا لصالح النزعة البراغماتية. وقد استندت الدراسة إلى فرضية مفادها وجود علاقة ما بين تحولات ومتغيرات فترة ما بعد الحرب الباردة ودور الأداة الاقتصادية الصينية في السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم والمقارن لاختبار الفرضية.

وفي النهاية وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها تفضيل الصين لهذه الأداة عن غيرها تجاه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما بينت الدراسة أن أسلوب استخدام الصين لمجمل أبعاد الأداة الاقتصادية تجاه المنطقة كان ترغيبيا منفتحا، ولم يكن قسريا خشنا، الأمر الذي انعكس على حجم المصالح المشتركة بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إلى جانب ذلك اتضح للدراسة أن الصين تحاول توظيف أبعاد الأداة الاقتصادية لتعزيز وضمان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إمدادات الطاقة بشكل أساسي إلى جانب أهداف أخرى، كتحجيم النفوذ الأمريكي وكسب الحلفاء السياسيين في هذه المنطقة.

المفاهيم الأساسية: السياسة الخارجية، الأداة الاقتصادية، الحرب الباردة، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Kazali, Mohammad Qasem, Role of the Economic Instrument in China's foreign policy towards the MENA-Region after the end of the Cold War: 1990-2015, A master degree monograph in yarmouk university 2015/2016 (Supervisor Dr. Kheir Diabt).

This study examines the subject of the role of the Economic Instrument in Chinas foreign policy towards the MENA-Region after the end of the Cold War 1990-2015. The study was presented to the most significant transformations and changes in the post-Cold War, which in turn formed a number of determinants influencing Chinese foreign policy toward the MENA-Region like the change of the international system from a bipolar system into a multi-economically-polar system, the increasing globalization and interdependence process, the shifts the concept of power, and the declining role of ideology in favor of pragmatism.

The study is based on the premise, that there is a positive correlation between these changes und the increasing role of economic instrument in Chinas foreign policy towards the MENA-Region. In this study, the researcher have opted for "a comparative analytical Approach" as one of the methodological tools that best fit to the topic. The study concluded that China's preference for this tool for other towards the countries of the Middle East and North Africa. The study also showed that the technique of using China to the overall dimensions of the economic instrument for the region was positive and in a soft way and not negative in a hard one, which is reflected in the size of the common interests between China and the countries of the MENA- Region. Besides that, the study explained that China is trying to employ this instrument to promote and ensure energy supplies from this region along with other political goals like

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

minimizing the influence of the USA and gaining political allies in this region.

Key words: Foreign policy, economic Instrument, Cold War, MENA-Region.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

من بين المحددات الرئيسية المؤثرة في السياسات الخارجية للدول القومية تظهر مجموعة المحددات الخارجية، والتي تتطرق إلى تأثير بنية وهيكلية النظام الدولي السائد في حركة تفاعلات السياسة الخارجية للدول تجاه أعضاء المجموعة الدولية. وفي ظل هذه العلاقة الارتباطية بين هيكلية النظام وحركة السياسة الخارجية للدول، ينعكس هذا التأثير على أدوات السياسة الخارجية للدول، والتي يجب أن تمتلك قدرة تكيفية Adaptation Ability تمكنها من مواكبة تغيرات النظام زمانيا ومكانيا، حتى تضمن قدرا وافيا من تحقيق أهدافها. ولعل اتفاق كثير من المهتمين بالشؤون الدولية من أكاديميين وصانعي قرار على أن دور الأداة الاقتصادية في السياسات الخارجية للدول باتت تعد من أهم الأدوات المؤثرة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، خاصة في الفترة التي أعقبت انتهاء القطبية الثنائية، والتي دشنت لمرحلة جديدة من تحولات القوة، حيث استطاعت عوامل القوة الكامنة Potential Power بشقيها الاقتصادي والتكنولوجي أن تحظى بأهمية لا تقل عن أهمية عوامل القوة الأخرى لأي دولة تسعى إلى زيادة تأثيرها في تفاعلات النظام الدولي.

وفي هذا السياق، تظهر الجمهورية الشعبية الصينية كإحدى الفواعل الدولية والإقليمية التي استطاعت أن توظف هذه الأداة بشكل فعال، حيث استطاعت من خلال الأداة الاقتصادية أن تبني شبكة من العلاقات والمصالح مع العديد من الأقاليم والدول وعلى اختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتأتي هذه الدراسة لتبحث توظيف هذه الأداة من الجانب الصيني في منطقة تعد من أهم المناطق لتفاعلات القوى الكبرى، والتي تتمثل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة وأن التركيز الصيني على اهمية هذه الأداة في المنطقة لم يظهر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل جلي إلا بعد انتهاء الحرب الباردة في عام 1990، على الرغم أن محاولة تفاعلها مع المنطقة من خلال الأدوات الأخرى (السياسية والأيدولوجية) كان قد بدأ منذ عام 1949.

من هنا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على العلاقة بين تغيرات النظام الدولي وبين دور الأداة الاقتصادية للصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ بداية مرحلة "النظام الدولي الجديد" والذي بدأ بالتبلور بعيد انتهاء الحرب الباردة 1990 ولغاية فترة إعداد هذه الدراسة في عام 2015.

اهمية الدراسة:

تكمن **اهمية الدراسة العلمية** في انها تقدم اسهاما أكاديميا بالدراسات المتعلقة بإحدى الدول الفاعلة في النظام الإقليمي الآسيوي، من حيث تناولها لعلاقات الصين تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال تقديم رؤية متخصصة لدور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية في ظل تحولات النظام الدولي، وكيف انعكس هذه الدور على تفاعلاتها تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

بينما تكمن **الأهمية العملية للدراسة** في الكشف عن القواسم المشتركة التي تجمع الصين مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خاصة الدول العربية منها، مما يقدم فرصة العمل على توسيع قاعدة المصالح المشتركة بين بكين من جهة، والدول العربية من جهة أخرى، مما قد يعمل على كسب التأييد الصيني لصالح القضايا العربية المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف، والتي من أهمها:

1- تسليط الضوء على مرحلة جديدة من مراحل تطور السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة.

2- تتبع حدود ودور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

3- الكشف عن الوزن النسبي لهذه الأداة من خلال مؤشرات معينة (التجارة البينية، علاقات الطاقة، الاستثمارات، المبيعات العسكرية، المساعدات والمنح الخارجية) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

4- توضيح أهم الفرص والعوائق التي يمكن أن تنعكس عن هذه الأداة في العلاقات الصينية - العربية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتلخص هذه المشكلة البحثية بالإجابة على السؤال الرئيسي الآتي: **ما هو أثر انتهاء الحرب الباردة على دور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟**

كما يتفرع عن هذا السؤال البحثي عدة أسئلة فرعية، أهمها :

1- ما هي محددات وأهداف السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة؟

2- كيف أثر انتهاء الحرب الباردة في عملية تكيف السياسة الخارجية الصينية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- ما هو موقع الأداة الاقتصادية بين تلك الأدوات التي اتبعتها السياسة الخارجية الصينية؟ وما هي أبرز أوجهها؟

4- ما هي اهم قطاعات الاداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية؟

5- ما هي التغيرات التي طرأت على العلاقات الصينية مع المنطقة في ابعاد التجارة ومبيعات الاسلحة وعلاقات الطاقة؟

6- ما هي أبرز الفرص والعوائق التي يمكن أن تنعكس عن توظيف هذه الأداة في علاقات الصين مع دول المنطقة؟

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها: وجود علاقة ارتباطية ما بين انتهاء الحرب الباردة (المتغير المستقل) ودور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المتغير التابع). فانتقال النظام الدولي إلى مرحلة النظام الدولي الجديد 1990 -2015 انعكس على تفعيل أهمية ودور الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على فكرة التكامل المنهجي في دراسة الظواهر السياسية، وذلك نظرا لعدم قدرة منهج دراسي واحد على تفسير الظواهر السياسية وتحليلها. وعليه تستند هذه الدراسة على استخدام كل من الوصفي، والمنهج المقارن، ومنهج تحليل النظم. وذلك للقيام بوصف تحولات النظام الدولي والتغيرات التي طرأت عليه خلال الفترة الزمنية للدراسة من ناحية، وكيفية تأثيره على الاداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية من ناحية أخرى. ومن خلال استخدام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهج تحليل النظم الذي يقوم على دراسة تحولات فترة ما بعد الحرب الباردة كمدخلات للنظام الصيني، ثم النظر في مخرجاته، والمتمثلة بطبيعة استخدام الصين لأدوات السياسة الخارجية، وكيفية استخدامها للأداة الاقتصادية، كما تأتي اهمية المنهج المقارن لمقارنة السياسة الخارجية الصينية قبل وبعد الحرب الباردة، وكيفية استخدام الاداة الاقتصادية مع عينة الدراسة في مجموعاتها الثلاثة.

كما تعتمد الدراسة في تحليلها ودراستها للأداة الاقتصادية على عدد من البيانات والتقارير السنوية لمؤسسات ومعاهد دولية متعددة لما تتمتع به من حيادية مقبولة بين جمهور الاكاديميين، مثل بيانات البنك الدولي World Bank ، والتقارير الدورية لوكالة الاستخبارات الامريكية CIA، وتقارير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام SIPRI، وبيانات جامعة William and Mary، وبيانات منظمة التجارة العالمية WTO وصندوق النقد الدوليIMF ، وبيانات منظمة الاونكتاد UNCTAD ، وبيانات US Energy Information Administration، وغيرها من المصادر الاساسية التي سيتم الاشارة اليها في ثنايا الدراسة.

حدود الدراسة :

تتلخص حدود الدراسة بالمحددات التالية:

1- المحدد الموضوعي: ويتناول دور الأداة الاقتصادية الصينية في السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تحاول الدراسة أن تبحث اثر هذا التحول في النظام الدولي على دور الاداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المحدد المكاني: ويشمل كل من جمهورية الصين الشعبية من جهة، وبعض فواعل المنطقة من جهة أخرى. حيث قام الباحث باختيار عينة من هذه الفواعل على النحو الآتي:

- مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط وضمت كل من السعودية ومصر والعراق.
- مجموعة الدول العربية من شمال أفريقيا وضمت كل من الجزائر والسودان وليبيا.
- المجموعة غير العربية في المنطقة وضمت كل من تركيا وإيران وإسرائيل.

3- التحديد الزمني: ويتمثل في الفترة الممتدة من عام 1990 وهو تاريخ انتهاء الحرب الباردة، وحتى نهاية عام 2015 وهو تاريخ إعداد هذه الرسالة.

الدراسات السابقة:

لابد من الاشارة اولا الى ان الدراسات المتعلقة في الحقل الرئيسي للدراسة لا تتمتع باهتمام مركزي في حدود علم الباحث، حيث يتم التطرق إليها بشكل عام. ومع هذا يجد الباحث عددا من الدراسات التي تقترب في بعض جوانبها مع بعض الجزئيات التي تتقاطع مع موضوع هذه الدراسة والتي أهمها:

1- دراسة خير ذيابات (2014): اثر تغير بنية النظام الدولي في تطور ظاهرة الأحلاف الدولية (1648-2012). حيث خلصت الدراسة الى ان تغيرات وتحولات النظام الدولي ينعكس على دور ووظيفية الأحلاف الدولية كأداة من ادوات السياسة الخارجية، بحيث كان الدور الأساسي لأداة الأحلاف في فترة التعددية القطبية الاوروبية دورا يهدف الى حفظ استقرار النظام الدولي، بينما تغيرت طبيعة ودور الاحلاف في نظام الثنائية القطبية الى دور رادع وذو ابعاد عسكرية وايديولوجية بحتة، بينما في فترة الاحادية القطبية تغير دور أداة الاحلاف من دور رادع عسكريا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى دور رادع اقتصاديا موجه للخصوم والحلفاء، بينما تصبح المقومات العسكرية مجرد جانب اجرائي للحفاظ على استقرار النظام الدولي المهيمن عليه من الدول الغربية.

2- دراسة خالد جميل القطراوي (2010): التحولات في بنية النظام الدولي واثرها على السياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985 -2010). وقد عرضت الدراسة التحولات في بنية النظام الدولي وتأثيره على السياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية ، فبرغم من تحول بنية النظام من ثنائية قطبية الى احادية قطبية الا ان تأثيره على السياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية تأثيرا محدودا وليس تأثيرا جوهريا.

3- دراسة وصفي عقيل (2010). اثر المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الصينية تجاه مسألة تايوان بعد انتهاء الحرب الباردة. حيث خلصت الدراسة الى ان المتغيرات الدولية التي اصابت النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسيادة القيم الليبرالية في النظام الدولي من ناحية وتحول تفاعلات النسق الدولي من علاقات تفاعل صفرية الى علاقات تفاعل غير صفرية بعد تبني الصين سياسات السوق الحر، أدت إلى التأثير على السياسة الخارجية الصينية تجاه مسألة تايوان، الأمر الذي يتضح من خلال سيادة منطق الربح والخسارة في علاقاتها المتبادلة وتراجع منطق التفاعل الأيديولوجي.

4- دراسة Chaoling Feng (2015): Embracing Interdependence: The Dynamics of China and the Middle East. وقد تناول الباحث في هذه الدراسة جانبا مهما من العلاقات الاقتصادية التي تجمع الدولة الصينية مع المنطقة العربية وخاصة مع منطقة الخليج، حيث تعمل علاقات الطاقة بين الطرفين على التأسيس لعلاقة وثيقة بين الطرفين، قد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصل إلى مرحلة من الاعتماد المتبادل في المستقبل، خاصة إذا تنامت الحاجة الصينية لاستيراد البترول من الخارج.

5- دراسة Alireza nader & Scott Harold (2012): China and Iran: economic, political and military relations. وقد تناول الباحث في هذه الدراسة إلى العلاقة الصينية -الإيرانية كتحد لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في ضوء تنامي المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تجمع بكين بطهران، حيث عرض الباحث لأهم هذه المصالح من منظور صيني وآخر إيراني، مم يمهد لقيام شراكة إستراتيجية مستقبلية بين الطرفين.

6- دراسة Naser Al-Tamimi (2012): China-Saudi Arabia relations Economic Partnership or strategic alliance. وقد تناول الباحث في هذه الدراسة طبيعة العلاقات الصينية -السعودية التي تجمع بين طرف يعد ثاني أكبر مستورد للبترول (الصين) مع أكبر دول مصدرة للبترول (السعودية). ومن هنا ينطلق الباحث في دراسة تطور هذه العلاقات خاصة فيما يتعلق بعلاقات الطاقة بين الطرفين، والتي قد تقود مستقبلا إلى بناء شراكة استراتيجية بين الطرفين.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في انها تتخصص في دور الاداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، اي منذ بداية مرحلة تبلور النظام الدولي الجديد، الأمر الذي ينطوي على خصوصية هذه الدراسة، والتي تتأتى من الاعتبارات التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- تسعى الدراسة لأن تتناول دور الأداة الاقتصادية الصينية بشكل متكامل(تجارة-مبيعات اسلحة-طاقة-استثمارات-مساعدات خارجية) وكيفية توظيفها تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وليس الاكتفاء بالطاقة او التجارة فقط.

2- تسعى الدراسة لبحث كيفية توظيف الصين لأداتها الاقتصادية مع فواعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا علما بأن هناك تناقضا استراتيجيا ما بين اطراف وفواعل المنطقة المتمثلة بالدول العربية وتركيا -ايران- اسرائيل، وليس الاكتفاء بوصف العلاقات وتطورها من عدمه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول: تحولات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة:

تعتبر صياغة السياسة الخارجية لأي دولة نتاج اجابة ثلاثة اسئلة يدركها صناع السياسة الخارجية، وهذه الاسئلة هي: ما هي خياراتي؟ ما هي اهدافي؟ ما هي ادواتي؟. والجمهورية الصينية في سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها خيارات واهداف وادوات كأي دولة اخرى.

وباستعارة بعض مصطلحات ادبيات السياسة الخارجية يمكن اعتبار "الخيارات" تمثيلا لمجمل المحددات والعوامل المؤثرة على عملية صناعة السياسة الخارجية، بل وهي التي ترسم حدود الاهداف واقعيا، وتحدد الادوات المثلى لتحقيق تلك الاهداف. وهذه الدراسة تسعى الى بحث جزئية معينة من تلك الادوات، وهي الاداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد الحرب الباردة.

وتوخيا للمنهجية العلمية التي ينشدها الباحث، ترمي الدراسة الى تقسيم هذا الفصل الى عدة مباحث: الأول يناقش يتطرق للخلفية التاريخية للعلاقات الصينية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بينما يناقش مبحثها الثاني المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، ثم تتطرق الى بحث المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الصينية في فترة ما بعد الحرب الباردة في المبحث الثالث، ثم الاهداف في مبحث رابع، والادوات في الخامس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول: التطور التاريخي للعلاقات الصينية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

على الرغم من ضعف الروابط السياسية والاقتصادية التاريخية بين الصين والمنطقة عموما، الا ان هذه العلاقات تضرب جذورها في التاريخ عبر "طريق الحرير" "Silk Road"، ويمكن تقسيم الخلفية التاريخية للعلاقات الصينية مع المنطقة الى ثلاث مراحل اساسية على النحو التالي:

المرحلة الاولى: مرحلة ما قبل تأسيس الجمهورية الصينية الشعبية 1949:

تعود مرحلة التماس التاريخي بين الصين والمنطقة، الى تاريخ افتتاح "طريق الحرير" " Silk Road" في العام 3000 قبل الميلاد، حيث ساهم طريق الحرير في عملية الربط التجاري بين الصين والحضارات القديمة في المنطقة، كحضارة بلاد ما بين النهرين، والحضارة الفارسية[1]، هذا ويعتبر طريق الحرير احد اعظم الطرق التجارية في العالم، حيث ينطلق طريق الحرير من جنوب وشرق آسيا عبر آسيا الوسطى وصولا الى منطقة غرب آسيا، واضافة للربط التجاري والتبادل الاقتصادي، فقد هيأ طريق الحرير لانتشار الافكار والديانات[2]، وازدادت عملية الربط مع افتتاح "طريق البخور" "Incense Route" الذي كان ينطلق من المدن الصينية البحرية الى مضيق ملقا الواقع بين ماليزيا وجزيرة سومطرة الاندونيسية، ومن ثم الى مضيق هرمز، ومن مضيق هرمز يتفرع طريق البخور الى فرعيين اساسيين: الاول ينطلق من مضيق هرمز الى

[1] - لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، ترجمة(وو قن فو)، مجلة السياسة الدولية، العدد145، يوليو ، القارة، 2001، ص67.

[2] - ابراهيم غرايبة، طريق الحرير، صحيفة الغد الاردنية، انظر الرابط: http://www.alghad.com/articles/530431-، بتاريخ 2016/2/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البصرة وبغداد، اما الثاني فيمر بشبه الجزيرة العربية على مدنها الساحلية في عمان واليمن، ثم يستكمل طريقه عبر البحر الاحمر الى الشمال وصولا الى مصر.[1]

هذا ويشير بعض الباحثين الى أن اول اتصال سياسي بين الصينين وساسة المنطقة كان عام 638 م، عندما ارسل الامبراطور الساساني "يزدجرد الثالث" (Yazdegerd III) مبعوثا الى الامبراطور الصيني "تاي تسونج" (Taizong) يطلب منه المساعدة العسكرية لإسناد قواته في صراعه مع المسلمين خلال مرحلة فتوحاتهم في بلاد فارس[2]، بينما كان أول اتصال سياسي بين الصينيين والعرب عام 651م، عندما ارسل الخليفة عثمان بن عفان مبعوثا رسميا له الى الصين في عهد الامبراطور "يونغ خوي" (YONG HUI)، بقصد نشر الاسلام في الصين، ثم تلاها سلسلة من البعثات الى الصين تقدر بحوالي 37 بعثة حتى عهد الدولة العباسية، هذا ومهدت هذه البعثات لانتقال العلاقات بين الصينيين والعرب من مرحلة التبادل التجاري غير المباشر الى مرحلة التبادل التجاري المباشر، من خلال قيام التجار العرب والصينيين بالسفر من والى الصين والبلاد العربية في بعثات تجارية مختلفة.[3]

وفي نهاية هذه المرحلة وبسبب التوسعات الاستعمارية الغربية ووصولها الى الصين واجزاء كبيرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدأت العلاقات بين الصين والمنطقة بالتراجع، واستمرت العلاقات تضعف شيئا فشيئا خلال الحرب العالمية الاولى والثانية، وانشغال الصينيين بعملية توحيد البلاد ومخاض التأسيس الدولة، بينما الدول العربية الحالية كانت منشغلة في

[1] - محمد نجيب السعد، العلاقات العربية الصينية: طريق الحرير الجديد، دراسة على صحيفة الوطن العمانية، على الرابط: http://alwatan.com/details/64633، بتاريخ 2016/2/2.

[2] - Muhamad S. Olimat, China and the Middle East From Silk Road to Arab Spring, Routledge,London,2013.p7

[3] - لي رونغ جيان، تاريخ العلاقات العربية الصينية: حاضرها ومستقبلها، المركز العربي للمعلومات، الدراسات الاستراتيجية، 2005/12/28 ، على الرابط : http://www.arabsino.com/articles/10-05-25/2496.htm، بتاريخ 2016/2/5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعي لتحقيق استقلالها السياسي، وتحرير فلسطين، بينما كانت تركيا مشغولة بالحروب واعادة بناء الدولة، الامر الذي ادى الى انقطاع العلاقات الصينية مع المنطقة[1].

المرحلة الثانية: من تأسيس جمهورية الصينية الشعبية الى نهاية الحرب الباردة 1949- 1990:

بعد تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية بتاريخ 1/10/1949، كان التركيز الصيني يتمحور حول الاهتمام بالشؤون الداخلية، واقتصار اقامة العلاقات الدبلوماسية على دول الجوار والاتحاد السوفيتي، كنوع من ترتيب الاوضاع في البيئة الداخلية ومن ثم البيئة المحاذية تمهيدا لترتيب الاوضاع في البيئة الاقليمية لاحقا، وعلى ذلك اتسم التأييد الصيني في بداية تلك الفترة على المساندة والتأييد السياسي والدعم المعنوي لحقوق شعوب المنطقة في نضالهم ضد كافة اشكال الهيمنة، وهو ما ظهر في تأييد الحكومة الصينية لحركة تأميم شركات النفط البريطانية على يد رئيس الوزراء الايراني محمد مصدق في العام 1951 ، كنوع من تأييدها ايران على مجابهة الامبريالية الغربية.[2]

هذا كما وأيدت الصين الثورة الجزائرية(1954 -1962) في نضالها ضد الفرنسيين لنيل الاستقلال الوطني، حيث يتواجد قاسم مشترك بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية، وهي معايشة الاستعمار. هذا وبعد مؤتمر "باندونج" في اندونيسا الذي انعقد في الفترة 18-

[1] - هاشم بهباني، الماضي والحاضر والمستقبل في سياسة الصين الخارجية في العالم العربي:1949-1986، فصل في كتاب:العرب والصين، منتدى الفكر العربي، عمان، 1987، ص ص23-25.

وانظر ايضا: لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] - مصطفى اللباد، الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية الايرانية ولحظة الاختيار الاتية، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/460.htm، بتاريخ 2016/2/12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

25/4/1955، تعرفت الصين على ابعاد القضية الفلسطينية بجهود الرئيس عبدالناصر واحمد الشقيري، وفي عام 1956 أصدرت الصين بيانا حكوميا يؤيد الموقف المصري في تأميم قناة السويس، كما واستنكرت العدوان الثلاثي على مصر، وكانت ترى أن اسرائيل جسر للإمبريالية الغربية في المنطقة، كما وأيدت الصين العرب عموما والفلسطينيين في مواقفهم النضالية لتحقيق اهدافهم وطموحاتهم وحقوقهم الوطنية، حيث كان هناك عدد من الاسباب التي تدفع للتقارب ما بين الصين ودول المنطقة، لعل من اهمها[1]:

1- التشابه الكبير ما بين قضايا الصين والعرب في معايشة السيطرة الاجنبية.

2- التشابه والتقارب الفكري المتمخض عن التجربة الاستعمارية، مثل التأكيد على عدم استخدام القوة ضد الشعوب، لا سيما وان الصين تاريخيا ليست ذات نزعة استعمارية، الامر الذي يمثل دافعا ايجابيا لتعامل دول المنطقة معها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بأي صورة كانت لصون السيادة الوطنية.

وخلال حرب عام 1967 بين الدول العربية مصر وسوريا والاردن واسرائيل، تبلور الموقف الصيني في الدعم السياسي للحكومات العربية في نضالها ضد الامبريالية والصهيونية، من خلال ارسال البرقيات التأييد السياسي، كما وأدانت كل من الموقف الامريكي والغربي في زرع اسرائيل في المنطقة، كما وأدانت الموقف السوفيتي خلال الحرب نظرا لعدم تدخلهم المباشر في الحرب، كما ودعت الصين الى "حرب الشعب" كسبيل وحيد لتحقيق تطلعات الفلسطينيين والعرب، كوسيلة غير تقليدية لتحقيق النصر، هذا وعلى الرغم من الترحيب العربي بنجاح

[1] - لي رونغ جيان، تاريخ العلاقات العربية الصينية:حاضرها ومستقبلها، مرجع سبق ذكره.

-وانظر: عاهد مشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 41، الملحق 1، 2014، ص 377.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفجير السادس للقنبلة النووية الصينية في شهر حزيران 1967، الا ان هذا لم ينعكس بفائدة مباشرة على العرب لرفض الصين نقل مثل هذه التقنية النووية مخافة ان تتورط الصين في حرب قد تكون الاكثر تفجرا في التاريخ الحديث.[1]

خلال حرب 1973 بين مصر وسوريا واسرائيل تجلى الموقف الصيني في دعم قضايا العرب من خلال مستويين:

المستوى الاول: وهو التأييد السياسي وإعلان الصينين الوقوف الى جانب مصر وسوريا والفلسطينيين في نضالهم ضد اسرائيل من ناحية، وشجب الدور الامريكي لدعمه العسكري الكبير لإسرائيل، وإدانة الدور والسوفيتي في المنطقة الذي سمح بالهجرة اليهودية الى اسرائيل، الأمر الذي يرفد اسرائيل بالقوة البشرية التي ستنعكس تأثيرا على ميزان الصراع العربي الاسرائيلي.[2]

المستوى الثاني: وهو انتقال التأييد الصيني لقضايا العرب الى اروقة الامم المتحدة، حيث حصلت الصين على عضويتها الدائمة في مجلس الامن عام1971، اثر تقارب امريكي صيني تم بموجبه وقف الدعم الصيني لفيتنام الشمالية مقابل قطع العلاقات الامريكية مع تايوان، لتصبح الصين الشعبية صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الامن بدلا منها، الامر الذي مهد للصين فرصة إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول المتقاربة مع الولايات المتحدة، وهو ما تجلى في اعتراف الكويت وتركيا وايران ولبنان عام 1971 بالجمهورية الصينية الشعبية، وعليه، وفي اروقة الامم المتحدة، عارض المندوب الصيني الدائم كل من القرار رقم 242 لعدم ادانته اسرائيل، والقرار رقم 338 الداعي الى وقف اطلاق النار، وتنفيذ بنود القرار رقم 242، حيث كانت

[1] - هاشم بهباني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي:1955-1975، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1984، ص ص60-65.

[2] - رباب يحيى عبد المحسن، الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية، المركز العربي للمعلومات، 2010، على الرابط: http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2482.htm، بتاريخ 2016/1/10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصين تعارض عملية وقف اطلاق النار، وترى بأن الحل الوحيد هو باستمرار العرب في حربهم لتحقيق اهدافهم.[1]

هذا وتجدر الاشارة الى أن الثورة الثقافية التي قادها ماوتسي تونغ (Mao Zedong) في الصين خلال الفترة الممتدة ما بين عام 1966 -1976 ساهمت بشكل او بآخر في التأثير على فعالية العلاقات الصينية مع دول المنطقة، وتحديدا خلال السنوات الاربعة الاولى -1966 1969، وهو ما اتضح ذلك على الصعيدين:

1- على الصعيد السياسي: حيث سحبت الصين تدريجيا معظم سفرائها من الدول العربية التي كانت تقيم معها علاقات دبلوماسية في تلك الفترة، باستثناء السفير الصيني في مصر، ولم يحصل السفراء على موافقة لعودتهم الى سفاراتهم الا عام 1969، ومن ناحية اخرى لم تقم الصين بزيارات دبلوماسية عالية المستوى الى دول المنطقة، واقتصرت الزيارات، الرسمية والشعبية، على الحد الادنى سواء من الجانب الصيني، او من جانب دول المنطقة.[2]

2- على الصعيد الاقتصادي: ألقت الثورة الثقافية بضلالها على معدل التبادل التجاري بين الصين والدول العربية، لينخفض معدل التبادل من 166 مليون دولار عام 1966 ليصل الى حوالي 10 مليون دولار عام 1968.[3]

[1] -وليد عبدالحي، السياسة الخارجية للدول العظمى تجاه الوطن العربي، سلسلة محاضرات في جامعة اليرموك، الاردن، 2010.

وانظر ايضا: لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، مرجع سبق ذكره، ص ص68-69.

[2] -شريفة محمد فاضل، العلاقات المصرية الصينية بين الاستمرارية والتغير2003-2013، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد420، شباط 2014، ص 50.

[3] -يانغ فو تشانغ، العلاقات الصينية العربية وآفاقها المستقبلية، المركز العربي للمعلومات، دراسات استراتيجية، على الرابط: www.arabsino.com/articles/10-05-25/2504.htm، بتاريخ 2016/2/25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد وصول التيار الاصلاحي بقيادة "دينج شياو بينج" (Deng Xiaoping) في عام1978، اقرت الصين برنامج التحديثات الاربعة في المؤتمر الثالث للجنة المركزية الحادية عشر للحزب الشيوعي الصيني، وهو البرنامج الذي احدث تحولا كبيرا في بنية السياسة الخارجية الصينية واولوياتها، لترجح الكفة البراغماتية على الكفة الايديولوجية، من خلال تعزيز دور النخبة التكنوقراطية الشابة خلافا لما كان عليه الوضع سابقا، والعمل على دعم جهود السلم الدولي من خلال دعم جهود احلال السلام وعدم الانغماس في النزاعات الدولية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، الامر الذي مهد تدريجيا للصين قدرة على لعب ادوار اقليمية من خلال انتهاجها سياسة الانفتاح على العالم وتعظيم مكانتها الاقليمية والدولية.[1]

هذا وتجلت براغماتية التوجهات الصينية في سياستها الخارجية بعد برنامج التحديثات الاربعة تجاه المنطقة من خلال:

1- التأييد الصيني لاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل عام1979.[2]

2- تزويد طرفي النزاع في الحرب العراقية الايرانية بالأسلحة العسكرية، والتي بلغت حوالي 21 مليار دولار مبيعات اسلحة لإيران، و49 مليار مبيعات اسلحة للعراق، خلال فترة الحرب.[3]

---

[1] - التجربة الاقتصادية الصينية، مركز دراسات الصين واسيا، على الرابط: http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=414، بتاريخ 2016/1/15.

وانظر ايضا: وليد عبد الحي، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2011/12/201112484450942361.htm، بتاريخ2016/1/16.

وانظر ايضا:جواد العناني، علاقات الصين الاقتصادية مع العالم العربي، فصل في كتاب: العرب والصين، منتدى الفكر العربي، عمان، 1987، ص ص105-106 .

[2] -محمد نجيب السعد، الصين وإسرائيل كيف عبرت تل أبيب سور الصين العظيم؟، صحيفة الوطن، على الرابط: http://alwatan.com/details/79185، بتاريخ 2016/1/18.

[3] -خير سالم ذيابات، تطور دبلوماسية الاسلحة الصينية في الشرق الاوسط في الفترة:1950-2009، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد أ، المجلد العاشر، 2013، ص 204.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- ارتفاع معدل التبادل التجاري بين الصين ودول المنطقة من 757مليون دولار عام1979 ليصل الى حوالي 1.94 مليار دولار عام1989.[1]

وما ان انتهت الحرب الباردة حتى اكتملت قاعدة اعتراف دول المنطقة بالصين، هذا وتجدر الاشارة الى اسرائيل كانت اول دولة من المنطقة تعترف بحكومة الصين الشعبية بتاريخ9/1/1950، وآخر دولة تقم معها الصين علاقات دبلوماسية في عام 1992.[2]

الجدول رقم(1): تسلسل اعتراف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بجمهورية الصين الشعبية.

الدولة	تاريخ الاعتراف بالجمهورية الصينية الشعبية
اسرائيل	1950
مصر، سوريا، اليمن	1956
العراق، المغرب، الجزائر	1958
السودان	1959
الصومال	1960
تونس	1964
موريتانيا	1965
فلسطين	1966
وجيبوتي، الكويت، ولبنان، ايران، تركيا	1971
الاردن	1977
ليبيا، عمان	1978
الامارات	1984
قطر	1988
السعودية	1990

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على منشورات ووثائق وزارة الخارجية الصينية: على الرابط: /http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/gjhdq_665435/2797_665439,3/1/2015.

[1] - Direction Of Trade Statistics Yaarbook,1969,1979,1989, IMF,Washington, USA, publication service.

[2] - وليد عبد الحي، العلاقات الصينية الاسرائيلية: الاسواق والسلاح، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2011/09/201191381125140607.htm، بتاريخ2016/1/28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذه بداية فترة ما بعد الحرب الباردة اتممت الصين اقامة علاقاتها الدبلوماسية مع كافة دول المنطقة، الامر الذي لم يتسنى لها من قبل بسبب انقسام دول المنطقة بين المعسكرين الشرقي والغربي، ونظرا للطابع الأيديولوجي للسياسة الخارجية الصينية، لكن وبداية مع عقد الثمانينات بدأت تميل الصين في سياستها الخارجية الى البراغماتية بعد اتباعها سياسة الانفتاح على العالم، وترك الارث السياسي الأيديولوجي لماوتسي تونغ (Mao Zedong).

اتسم الموقف الصيني من الحرب العراقية الكويتية عام1990، بموقف رافض للاجتياح العراقي للكويت، من خلال استدعاء السفير العراقي في الصين وتسليمه مذكرتين طالبت بهما الصين بالانسحاب العراقي من الكويت، ومن ناحية اخرى، امتنعت الصين عن التصويت على اي مشروع قرار في مجلس الامن من شأنه أن يجيز استخدام القوة ضد العراق مثل القرار رقم687[1]، حيث تعكس هذه السياسة، براغماتية تهدف من خلالها الصين الحفاظ على علاقتها مع الكويت عندما رفضت الاجتياح العراقي لها، والحفاظ على علاقاتها مع العراق عندما امتنعت عن التصويت على اي قرار في مجلس الامن، من شأنه ان يجيز استخدام القوة ضد العراق، وعدم الظهور بمظهر المتحدي للولايات المتحدة.

وفي بداية هذه الفترة ايضا، حاولت الصين ان تبقي على مسافة متساوية من الطرفين، العربي والاسرائيلي، حيث أيدت الصين انطلاق عملية السلام في عام 1991 للوصول الى اقامة دولة فلسطينية، والتوصل الى حل للمشاكل العالقة بين الطرفين. وبعد ثلاثة شهور من بدء محادثات السلام، اعترفت الصين بإسرائيل بتاريخ 24/1/1992 ، واقامة علاقات دبلوماسية

[1] - ابتسام محمد العامري، نظرة عامة على العلاقات الصينية العراقية بعد عام 2003، صحيفة الزمان، 2015، على الرابط: http://www.azzaman.com/?p=107228، بتاريخ2016/1/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كاملة معها.[1]حيث تهدف الصين من هذه السياسة البراغماتية، الابتعاد عن الغوص في مشاكل الشرق الأوسط من ناحية، والرغبة في تحقيق السلام، وبالتالي السعي الى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة بما يكفل لها مصالحها الاقتصادية المختلفة، حيث بلغ التبادل التجاري بين الصين والدول العربية ما معدله 239 مليار دولار بداية عام 2015، بينما بلغ التبادل التجاري بين الصين واسرائيل ما يزيد عن 10.5 مليار دولار بداية عام 2015.[2]

وبعد الاحتلال الامريكي للعراق عام2003 ، برز الموقف الصيني الرافض للاحتلال من خلال عدة جوانب[3]:

1- اعلان رفض العدوان الامريكي منذ بدايته بتاريخ 20/3/2003، ودعوة الادارة الامريكية لوقف عملية اطلاق النار.

2- التأكيد على احترام استقلال العراق ووحدة اراضيه، والعمل تحت مضلة الأمم المتحدة بما ويتفق مع بنود القانون الدولي.

3- التعهد بتقديم 25 مليون دولار كمساعدات مالية لإعادة اعمار العراق في عام2004.

4- قامت الصين بتقديم مقترح للأمم المتحدة لانسحاب القوات الامريكية من العراق، وأيدت هذا المقترح كل من روسيا والمانيا وفرنسا.

---

[1] - ايمن يوسف، العلاقات الصينية الاسرائيلية:البدايات والشراكات والمعيقات، فصل في كتاب: علاقات اسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات، تحرير(عاطف ابو سيف)، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، مؤسسة الايام، رام الله، 2014، ص 301.

[2] - نورهان الشيخ، شراكات متوازنة: الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط: http://www.acrseg.org/39974، بتاريخ 2016/2/26.

[3] - غيث الربيعي، تطور العلاقات العراقية الصينية،د ن، دت، دراسة موجودة على الرابط: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65796. ص ص2-3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث هدفت الصين من سياسة رفض الاحتلال الامريكي للعراق، وتقديم المساعدات المالية، الحفاظ على امداداتها النفطية من منطقة، فالوجود الامريكي العسكري في العراق يمكن ان يتسبب بقطع الامدادات النفطية للصين، لاسيما وان الصين من اكبر المستوردين للنفط من ناحية، ولإدراك الصين لمشكلة طول الاجل في السعي لإيجاد بديل عن نفط المنطقة، او بديل طاقوي اخر غير النفط[1]، وفي عام 2007 وبعد زيارة الرئيس جلال طلباني الى الصين تم شطب ما قيمته 80% من ديون العراق المستحقة للصين والبالغة 8.5 مليار دولار مقابل اعادة احياء اتفاقية نفطية بقمة 1.2 مليار دولار[2].

اما في ما يخص البرنامج النووي الايراني، فقد كان الموقف الصيني ذو طابع دائم للحث على ايجاد تسوية سلمية وارضية مشتركة لتضيق اتساع الخلافات بين ايران ومجموعة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن بالإضافة الى المانيا[3]، كما كانت ترفض الصين فرض عقوبات اقتصادية على ايران، من باب عدم جدوى العقوبات في ثني ايران عن برنامجها النووي، ومن ناحية اخرى تبنت الصين هذه السياسة لتتجنب الخسائر الناتجة عن العقوبات في القطاعات التجارية والاسواق الايرانية، والاستثمارات في القطاع النفطي وواردته الى الصين من ايران، حيث بلغت نسبة التبادل التجاري بين الجانبين 40 مليار دولار بداية عام 2015[4].

---

[1] - تشانغ ماين ، وو جون في، الحرب الأمريكية العراقية تؤثر على الصين، المركز العربي للمعلومات، دراسات استراتيجية، على الرابط: http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2458.htm، بتاريخ2016/2/28.

[2] - غيث الربيعي، تطور العلاقات العراقية الصينية، مرجع سبق ذكره، ص 3

[3] - Scott Harold & Alireza Nader, China and Iran: Economic, Political, and Military Relations, CENTER FOR MIDDLE EAST PUBLIC POLICY,Rand,2012,p1

[4] -نبيل سرور، الصين والتحولات الدولية وحماية تجربة الاصلاح الاقتصادي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 91 ، كانون الثاني 2015، على الرابط: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7، بتاريخ 2015/2/29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا وكان الموقف الدائم للصين فيما يخص مسألة جنوب السودان موقفا داعيا لضرورة ايجاد حل سلمي للمسألة، قائم على قبول التعدد الثقافي والعرقي، وعدم استخدام القوة في فرض حلول وتصورات الحكومة السودانية على جنوب السودان، وتجلى ذلك في دعاوي الصين لحكومة الرئيس عمر البشير في ضرورة منح الجنوب حكما ذاتيا، الامر الذي يحفظ السودان وحدة واحدة، ومن ناحية اخرى، يتجنب السودان الفوضى الامنية، وتستطيع الصين الاحتفاظ بمصالحها النفطية والاستثمارية المختلفة في السودان، لكن من جانب آخر، يشير البعض، الى أن عدم اعتراض الصين على سياسات القوة المتبعة من قبل حكومة البشير في جنوب السودان، الذي انفصل عام 2011 عن السودان، لا يفسر الا في ضوء ارتباطها بشراكات اقتصادية مع الحكومة السودانية، لا ترغب في خسارتها[1]، حيث يمثل السودان ثالث اكبر شريك تجاري افريقي مع الصين بعد كل من جنوب افريقيا وانغولا، حيث وصلت حجم التبادل التجاري 2مليار دولار بداية عام 2015.[2]

وفيما يخص ثورات الربيع العربي تباين الموقف الصيني ما بين غياب دور فاعل والخوف من تمدد ثورات الربيع العربي اليها، خاصة في حال وصول الاسلاميين الى السلطة، الامر الذي قد يغري اقليم "اليغور" بذلك، وهو ما ترجم في الحظر التكنولوجي الصيني على بعض العبارات مثل "ثورة الياسمين"، هذا وامتنعت الصين عن التصويت على القرار 1973 الصادر عن مجلس الامن الدولي عام2011، والقاضي بفرض حظر جوي على ليبيا وامكانية استخدام القوة فيها،

[1] -جعفر كرار أحمد، العلاقات السودانية الصينية:1956-2011، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد442، كانون اول 2015، ص33.

[2] -جوناثان بيركشير ميلر، الصين وعلاقتها بجمهوريتي السودان: التزام بالاقتصاد والأمن، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156119297133457.html. بتاريخ2016/2/29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحيث تضمن مصالحها مع نظام القذافي في حال بقائه، وتضمن امكانية بقاء قنوات الاتصال مع السلطة الجديدة التي من الممكن ان تحل مكان القذافي.[1]

بينما كان الموقف الصيني في الثورة السورية اكثر حضورا، فبدلا من احتفاظها بموقع المتفرج على الاحداث، حاولت من خلال استخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي لتكون شريكا في صناعة القرار العالمي[2]، وهو ما تجلى في استخدام حق النقض فيتو فيما يخص سوريا اربع مرات، اثنين منها يدعوان الى تنحي الرئيس الاسد، والثالث يدعو لتطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على النظام السوري، والرابع يدعو الى احالة الملف السوري الى محكمة الجنايات السورية، الامر الذي يعكس تحفظات الصين لأي تدخل عسكري غربي في دول المنطقة.[3]

فيما يخص العلاقات الصينية التركية وعلى الرغم من التوتر بين البلدين في بعض الاحيان اثر صدامات اقليم "شينجيانغ"، واليغور المسلمين[4]، الا ان الاتجاه العام للعلاقة يسير باضطراد تجاه تعميق العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، حيث بلغت نسبة التجارة بين البلدين مليار دولار

---

[1] - في هذا انظر: معمر عطوي، الصين والربيع العربي: سياسة خط الرجعة، على الرابط: http://www.al-akhbar.com/node/10818، بتاريخ2016/1/12.

وانظر ايضا: لي وي تيان، التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2701.aspx، بتاريخ2016/1/12.

[2] - احمد قنديل ، الصين والأزمة السورية ، بداية بروز لاعب جديد في الشرق الأوسط ،2014، الاهرام المصري ، القاهرة ، موجود على الرابط : http://www.ahram.org.eg/archive/Strategic-issues/News/131730.aspx، بتاريخ2015/12/21.

[3] - سنية الحسيني، سياسة الصين تجاه الازمة السورية:هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة تجاه المنطقة؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 440، اكتوبر 2015، ص41.

[4] -توتر بين تركيا والصين بسبب اليغور، قناة BBC، على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/07/150709_china_turkey_uighurs_feature، 2015/8/9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام 2001، وحوالي 19.5 مليار عام2010، وحوالي 23 مليار دولار بداية عام2015[1]، ويأمل البلدان حاليا رفع حجم التبادل التجاري الى حدود100 مليار دولار عام 2020.

نخلص من كل ما سبق يتضح الى أن السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة بدأت في فترة ما بعد الحرب الباردة بتعظيم حضورها التدريجي في المنطقة بعدما اقامت علاقات دبلوماسية واقتصادية مع كافة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحاولت في سياستها الخارجية تعظيم مصالحها والمحافظة عليها، وهو ما اتضح من موقفها تجاه العقوبات الغربية على ايران ودعوتها اطراف مجموعة1+5 وايران الى ايجاد حل سلمي للبرنامج النووي، كما اتضحت الرغبة الصينية في المشاركة في صناعة القرار العالمي من خلال موقفها من ثورات الربيع العربي واستخدامها حق النقض الفيتو في مجلس الامن فيما يخص الازمة السورية

[1] - تطور التجارة الصينية التركية، وكالة الانباء الصينية الرسمية شينخوا، على الرابط:
http://arabic.people.com.cn/n/2015/1116/c31660-8977119.html، بتاريخ2016/2/18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: المحددات الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة:

تطرقت الدراسة في المبحث الاول الى تاريخ العلاقات الصينية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى الرغم من وجود علاقات تاريخية قديمة بين الصين والمنطقة، الا ان مرحلة ما قبل مؤتمر باندونج مغايرة لما بعدها، ففي مرحلة ما قبل مؤتمر باندونج انشغلت الصين بعملية البناء الداخلية، وبعد مؤتمر باندونج سنحت فرصة التقارب بين الصين والمنطقة، الا ان ظروف الحرب الباردة والثورة الثقافية حالت دون فعالية التقارب، وفي تلك الفترة_اي فترة الثورة الثقافية _حاولت الصين ترتيب اوضاعها مع البيئة المحاذية والاقليمية والتمهيد لترتيب اوضاعها مع البيئة الدولية، وهو ما مهد له برنامج التحديثات الاربعة، واكتمل هذا الترتيب مع المنطقة عام1992 بإقامة علاقات دبلوماسية بين الصين واسرائيل.

وفي هذا المبحث ستحاول الدراسة التطرق الى اهم المحددات الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة والدول المختلفة عموما، والتي يبدو ان اهمها: المحدد الثقافي الاجتماعي، والمحدد الجغرافي والسكاني، والمحدد الاقتصادي والمحدد التكنولوجي، والمحدد العسكري، حيث تساهم مجمل هذه المحددات في التأثير على عملية تشكيل وصياغة السياسة الخارجية تجاه الدول المختلفة ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما ستحاول الدراسة توضيحه في ما يلي من صفحات.

1 -المحدد الجغرافي والسكاني:

يساهم المحدد الجغرافي والسكاني في لعبة صناعة السياسة الخارجية الصينية في خطوطها العريضة، وان كانت هناك فرصة للتأثير في المحدد السكاني، فإن هذه الفرصة معدومة تماما في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحدد الجغرافي، فالدولة تجد نفسها في بقعة معينة دون ارادة منها، الامر الذي يفرض على صانع القرار في السياسة الخارجية ان يأخذ المحدد الجغرافي بعين الاعتبار.

تتكون الجمهورية الشعبية الصينية من 23 مقاطعة وخمس مناطق حكم ذاتي ومنطقتين اداريتين خاصتين[1]، وتبلغ مساحة الجمهورية الصينية الشعبية كاملة 9.572.678 كم مربع، وتتنوع تضاريسها ما بين السواحل والجبال والسهول والصحارى، وترتبط الصين بالطرق التجارية العالمية، مثل طريق الحرير"Silk Road"، وطريق البخور"Incense Route " ، والطرق البحرية الحديثة لإطلالها على المحيط الهادئ وبحر الصين الاصفر والبحر الجنوبي والشرقي ومضيق فرموزا بين الصين الشعبية وتايوان، حيث تبلغ الصين حوالي20% من حجم اسيا[2]، ومن هنا يتضح ان المساحة الكبيرة وتنوع الجغرافي يساهم في تنوع الموارد الطبيعية من ناحية، الامر الذي ينعكس اقتصاديا على مكانتها، ويوفر العمق الاستراتيجي للصين من ناحية اخرى، لكنه في ذات الوقت يتطلب مقدرات عسكرية هائلة لحماية الحدود، لا سيما وان عدد الدول التي تحد الصين بريا 14دولة، وبحريا 6 دول.

تشير احصائيات البنك الدولي الى ان عدد سكان الصين عام2015 بلغ "1,364,270,000" فردا[3]، وهو ما يشكل اكبر عدد سكان في العالم، وقد يعد عامل قوة وضعف بالنسبة للصين، اي ان عدد السكان الكبير يعد عاملا كابحا ودافعا في اللحظة ذاتها، فهو عامل دافع لبناء قوات عسكرية وتأهيل كادر صناعي كبير لدفع عملية البناء والتنمية

[1] - التقسيم الاداري في الصين، الموقع الرسمي للحكومة الصينية، الصين : الحقائق والارقام، على الرابط: http://arabic.china.org.cn/china/archive/sssz07/node_7039332.htm، بتاريخ2015/11/22.

[2] - الموسوعة العربية العالمية، ط2، ج15، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض_السعودية،1999، ص ص266-280.

[3]- Population, total, The World Bank Group,2016 : http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL,on 19/2/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية اذا ما تطورت نوعية السكان، لكنه من ناحية اخرى قد يشكل عبئا على الدولة فيما يخص عدد من المجالات مثل الاعاشة وتوفير الموارد المطلوبة للشعب، اذا ما تدنت نوعية السكان وتنافسيته في مجالات التعليم والثقافة، الامر الذي ينعكس على القدرة الاقتصادية والانتاجية للصين.

لكن وحسب بيانات البنك الدولي نجد ان نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في الصين ارتفعت من معدل 3% من اجمالي عدد السكان الى ما معدله 30% نهاية عام 2014، وهو ما يؤشر على مستوى ثقافة المجتمع الصيني، ويدلل على تطوره التدريجي نحو رفع نسب التعليم وخفض نسب الامية، الامر الذي انعكس كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2014 على القطاعات الاقتصادية المختلفة في الصين، لتشهد تطورا كبيرا في العقدين الماضيين بفضل ارتفاع نسبة التحصيل العلمي بين صفوف العاملين.[1]

الجدول رقم (2) الاتجاه العام لتطور معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الصين.

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2014
المعدل	3%	5%	8%	18%	23%	30%

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات البنك الدولي: Gross enrolment ratio, tertiary, both (%) sexes ، http://data.worldbank.org/indicator/SE.TER.ENRR/countries بتاريخ:2016/1/29.

ومن ناحية التركيبة الاجتماعية للسكان، فإن المجتمع الصيني يتشكل من 56 قومية تدين باديان مختلفة، اكبرها قومية "الهان" التي تشكل ما يقارب 92% من التركيبة السكانية للمجتمع الصيني[2]، هذا التعدد والتنوع العرقي والديني يجعل الصين تنظر له بشيء من الايجابية الاجتماعية، لكن من ناحية سياسية يختلف الامر، خاصة في الاقاليم ذات الميول الانفصالية

[1] -تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم، برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك، 2014، ص 80.

[2] -الموسوعة العربية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 266.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثل "التبت" الذي يدين بالبوذية، واقليم "شينجيانغ" الذي تقطنه اقلية اليغور المسلمة ، حيث تتعامل الصين مع المطالب الانفصالية بشدة كبيرة ولا تتوانى في اللجوء القوة، ، خاصة وان هذه الاقاليم تتمتع بنوع من الاهمية الاقتصادية لما يتوفر بها من الموارد طبيعية مثل النفط والغاز، والحديد...الخ [1].

وعليه يمكن تفسير القلق الحذر للموقف الصيني من ثورات الربيع العربي والتي وصفتها بالاضطرابات والتغيرات الداخلية كما مر معنا سابقا من ناحية، وقيامها بحجب بعض المصطلحات والمفردات من على شبكة الانترنت مثل مفردة "الربيع" و"ثورة الياسمين"، الامر الذي يعكس تخوف صيني من انتقال الثورات اليها وخصوصا في اقليمي "التبت" و"شينجيانغ" خاصة اذا ما وصل الاسلاميين الى السلطة في المنطقة.

وعليه تستنتج الدراسة بأن محصلة تفاعل متغيرات المحدد السكاني على الصعيدين الكمي والكيفي في صالح الصين، فعلى صعيد كمي يوفر العدد الكبير عامل قوة بالنسبة للصين لا سيما وان الاتجاه العام لثقافة السكان تتصاعد بشكل سريع في فترة ما بعد الحرب الباردة لحد اصبح ما يشكل 38% من السكان من حملة الشهادات العليا، الامر الذي انعكس على القدرة الاقتصادية الصينية، والتي يمكن من خلال توظيفها تجاه دول المنطقة لتعظيم قاعدة المصالح المشتركة، والتي قد تعمل على لجم اي احتمالية لقيام دول المنطقة بدعم الاقليات الانفصالية في الصين، لا سيما وان اقليم "شينجيانغ" يشهد توترات متصاعدة منذ عام 2009 بين الحكومة الصينية وحركة تركستان الشرقية، في حين تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تنامي واضح لحركات ارهابية مثل "داعش"، الامر الذي يثير مخاوف صينية حقيقية من تمددها الى

[1] - وصفي عقيل، اثر المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الصينية تجاه مسألة تايوان بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق،2010، ص 77.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اراضيها في حال مبايعة حركة تركستان الشرقية لزعيم "داعش"، بهدف القيام بأعمال من شأنها تهديد الامن والاستقرار في الصين بهدف انفصال الاقليم عن الصين ، ولا سيما في حال عودة المقاتلين اليغورين من ساحات القتال في سوريا والعراق والذي يقدر عددهم عام 2014 بحوالي 300 مقاتل.[1]

2 -المحدد الثقافي:

يساهم المحدد الثقافي في التأثير على السياسة الخارجية الصينية عموما وتجاه المنطقة خصوصا، فالتراث الصيني القديم يشي بأن البقاء والديمومة للفكرة لا للقوة، وهو ما يتضح في النصيحة التي تلاقاها احد التلاميذ من الحكيم "لاوتسي" الذي كان يتتلمذ على يده، حيث قال الحكيم للتلميذ: "هل ترى لساني يا بني؟ قال التلميذ نعم، ثم قال الحكيم: هل ترى اسناني؟ فقال التلميذ لا، وهنا قال الحكيم للتلميذ: هذه طبيعة الاشياء يا بني، فالأسنان اخذتها السنون ولم يبقى الا اللسان، فاللسان بقي لمرونته، والاسنان سقطت لصلابتها"[2].

ومن هنا يمكن القول: ان العامل الثقافي في المجتمع الصيني يستخدم في نطاق السياسة الخارجية الصينية الى حد ما، وهو ما انعكس على مبادئها في السياسة الخارجية، ومبادئها للتعايش السلمي، وهي المبادئ التي يمكن فهمها على انها مبادئ براغماتية تسويقية، تستطيع من خلالها الصين، أن تحافظ على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما اتضح في رفض الصين للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ورفضها مشاريع قرارات مجلس الامن التي من الممكن ان تؤدي الى تدخل عسكري غربي في سوريا بعد ازمة

[1] - 300 مقاتل في تنظيم الدولة.. مخاوف من تسلل "داعش" للبيت الصيني؟، بوابة الحركات الاسلامية، على الرابط: http://www.islamist-movements.com/13286، بتاريخ2016/1/26.

[2] - عزت شحرور،علاقات الصين وافريقيا: الفرص والتحديات :وجهة نظر صينية،2014، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/issues/2014/04/201441916577266546.htm، بتاريخ2012/1/25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام2011، ودعوتها الى عدم اللجوء الى العقوبات الاقتصادية على ايران فيما يخص برنامجها النووي.

3 -المحدد الاقتصادي:

في مرحلة ما قبل برنامج التحديثات الاربعة عام1978 كان النظام الاقتصادي يتسم بدرجة عالية من مركزية التخطيط الاقتصادي، الامر الذي وقف حائلا دون النمو الاقتصادي ورفع مستوى الرفاه، ونظرا لسيطرة الدولة على كافة المشروعات الحيوية وتهميشها للقطاع الخاص، كان الاداء الاقتصادي منخفضا، ولا يملك مقومات حقيقية لاستئصال الفقر والتخلف، لكن بعد برنامج التحديثات الاربعة استطاعت الصين اصلاح نظامها الاقتصادي تدريجيا، مثل اعطاء مزيد من الاستقلال النسبي لإدارة المشاريع من خلال الانتقال من السيطرة المباشرة الى السيطرة غير المباشرة في ادارة المشاريع[1].

هذا واتبعت الصين سياسة "الطير في القفص" من خلال مزاوجة بعض ميكنزمات النظام الرأسمالي بالنظام الاشتراكي، فالقفص هو الخطة المركزية الموضوعة من قبل الدولة، بينما الطير هو الاقتصاد، حيث تم بعملية الانتاج من خلال ادخال ميكنزم الحافز الفردي على الاقتصاد الصيني، الامر الذي بدأ يحقق نموا مضطرا للاقتصاد الصيني لتنتقل من المرتبة 30 عالميا قبل الاصلاح، الى المرتبة 2 في الاقتصاد العالمي حاليا[2].

بعد اندلاع احداث عام 1989 في الصين احتجاجا على الفساد والتضخم، حيث كان يعتقد ان السبب يعود الى التوسع في الاصلاحات الاقتصادية، وعليه تجمدت الاصلاحات المتبعة منذ عام 1978، وفرضت الرقابة على الاسعار خلال الفترة 1989-1992، لكن مثل انهيار

[1] -خوان تسيانغ، حول اصلاح النظام الاقتصادي في الصين، فصل في كتاب:العرب والصين، مرجع سبق ذكره، ص ص89-91.

[2] -جويس آبلي، الرأسمالية: ثورة لا تهدأ، ترجمة:(صلاح ايهاب الدين)، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، 2014، ص 424

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتحاد السوفيتي درسا مهما للقادة الصينين، ليدركوا بأن الشرعية السياسية للحكومة الصينية مرتبطة بمدى الازدهار والتقدم الاقتصادي، وبعد فترة عام 1992 دفعت عملية اصلاح النظام الاقتصادي نحو نظام اقتصاد السوق الاجتماعي قدما، من خلال الاصلاحات التي تناولت النظام الضريبي ونظام صرف العملة، واصلاح منشئات القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحرير الاسعار[1].

وفي نهاية عام 1994 تم مواصلة عملية رفع القيود عن عدد كبير من المنتجات المختلفة واسعار التجزئة لتقرر اسعارها بفعل آليات السوق، وانخفضت مساهمة الوحدات الإنتاجية المملوكة من قبل الدولة في الصناعات التحويلة الى حدود34%.[2] حيث أدت مجمل هذه الاصلاحات الى تصاعد معدل الناتج المحلي الاجمالي للصين "GDP" خاصة بعد انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 11/12/2001، من 359 مليار دولار عام1990، ليصل الى حوالي 10.3 ترليون دولار نهاية عام2014.

[1] -فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة:(صباح كعدان)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2010، ص ص22-23.

[2] -هشام بن عبدالعزيز العمار، مكانة الصين الدولية:دراسة تحليلية في عوامل البروز1991-2006، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، 2008، ص 57.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (1): تطور الناتج المحلي الاجمالي الصيني"GDP" خلال الفترة 1990 -2015 بالمليار دولار.

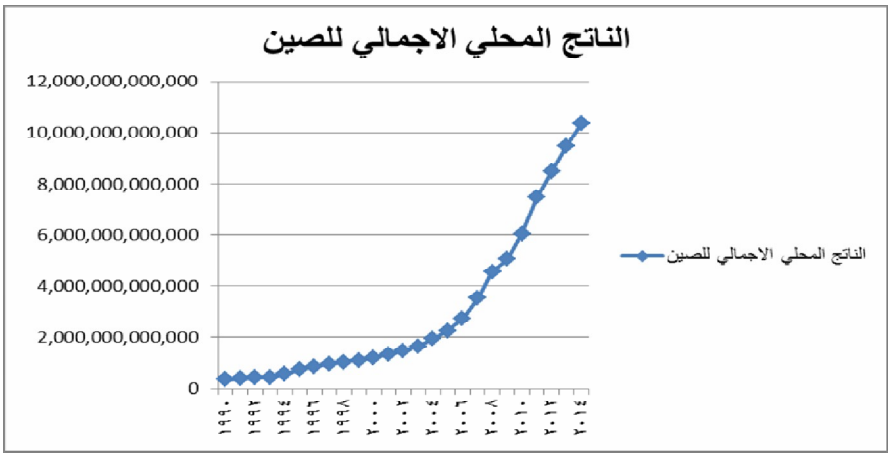

الشكل من اعداد الباحث بالاستناد على بيانات البنك الدولي، على الرابط:
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries?display=default،
بتاريخ21/1/2016.

هذا وتصاعدت نسبة النمو الاقتصادي من 5% عام 1981 وولم تتراجع هذه النسبة حتى عام 2007التي مثلت ذروة نمو الاقتصاد الصيني بنسبة14.2%، وثم بدأ التراجع التدريجي حتى بلغ عام 2015 ما نسبته6.9%[1]، بينما ارتفع نصيب الصين من حجم التجارة العالمية من 8% عام1990 الى حدود24% بعد عام 2010[2]، بينما تشير بيانات البنك الدولي الى ان معدل الدخل الفردي في الصين تصاعد بعد برنامج التحديثات الاربعة من 222دولار في العام 1981، الى 7.400دولار حتى بداية عام 2015[3]، وعلى الرغم من أن معدل الدخل الفردي في الصين يصنفها ضمن البلدان النامية، الا ان هذا يشكل عاملا جاذبا للاستثمار الاجنبي

[1]- GDP growth, The World Bank Group,on:
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries,15/2/2016.

[2] - مينغاو جاو، مسيرة الصين نحو العرب، صحيفة العرب، العدد 9600، 2014/6/25، على الرابط:
http://www.alarab.co.uk/?id=26206، بتاريخ2015/1/25.

[3] - See also: GNI per capita, Atlas method, The World Bank Group,on:
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD/countries/CN?display=graph,15/2/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المباشر، لحاجة الشركات الى يد عاملة ماهرة ورخيصة، كما اوضحت الدراسة في مؤشر الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في الصين، وكما وضحت الدراسة في معدل الدخل الفردي قبل قليل.

ونظرا الى ما سبق تطورت نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين تطورا ملحوظا، ليرتفع معدل الاستثمار من 3.4 مليار دولار عام 1990 الى حدود 289.0 مليار دولار نهاية عام2014، والشكل رقم 2 يوضح اتجاه تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين خلال السنوات 1990 -2015.

الشكل رقم(2): اتجاه تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين خلال الفترة 2015 -1990 بالمليار دولار.

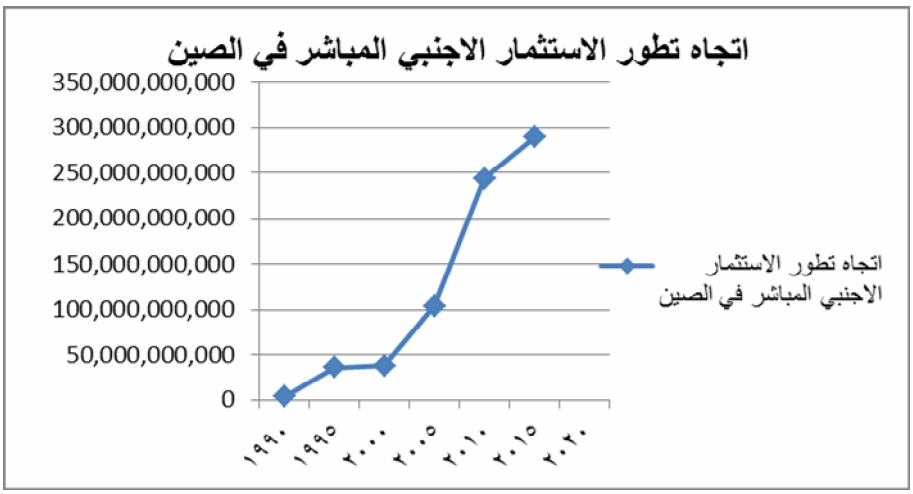

الشكل من اعداد الباحث بالاستناد على بيانات البنك الدولي الخاصة بالاستثمار الاجنبي المباشر، على الرابط: http://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD/countries?display=defaul ، بتاريخ 4/1/2016.

لكن تأمل المؤشرات السابقة من زاوية مختلفة يعكس عددا من الاحتياجات الملحة للاقتصاد للصيني، تلك الاحتياجات المرتبطة بقطاع النفط والطاقة، حيث تستهلك الصين حاليا ما يفوق 10مليون برميل من النفط يوميا، وهو ما يجعلها ثاني اكبر مستهلك للنفط عالميا[1]، وعلى الرغم

[1] - مصطفى أحمد النعمان، الصين تقرع أبواب الشرق الأوسط.. السياسة تواكب الاقتصاد، مجلة السياسة الدولية، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/ ، بتاريخ 2016/1/8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من اعتبار الصين ثالث دولة في العالم من ناحية توفر الموارد الطبيعية المختلفة في العالم، الا ان النمو الاقتصادي المتواصل، والاستثمار الاجنبي، وحركة الانتاج والتصنيع، وعمليات التجارة، بعد نهاية الحرب الباردة، أدت الى استنزاف الموارد الطبيعية المختلفة[1]، وهو ما ظهر في تحول الصين الى اكبر المستوردين للمواد الخام عالميا بعد الحرب الباردة لحد اصبحت فيه المستورد الاول للنفط بداية من منتصف عام 2013 حسب ادارة معلومات الطاقة الامريكية[2].

4 -المحدد التكنولوجي:

يشير الباحثين الصينيين الى ان الصين بحاجة ماسة للتكنولوجيا والاستفادة من التقدم العلمي والتقني، وتأتي اهمية التكنولوجيا بالنسبة للصين وخصوصا من الناحية الاقتصادية لتحقيق هدفين محوريين[3]:

الاول: لتجاوز مأزق التخلف التكنولوجي العام في الصين رغبة في رفع الكفاءة العامة للمنتجات الصناعية المختلفة المصنعة في الصين.

الثاني: الحاجة لتخفيض تكاليف الانتاج الصناعي العام وعدم الاكتفاء برفع الكفاءة الصناعية فقط.

حيث تلعب التكنولوجيا دورا محوريا في دفع الاقتصاد العالمي تدريجيا نحو ما يسمى بالنشاط الخفيف، فالاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بدء يعتمد تدريجيا وبصورة متسارعة على التكنولوجيا وتقنيات المعلومات، حيث اصبحت التكنولوجيا أداة تعريف قوة اقتصاد الدول،

[1] - وصفي عقيل، اثر المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الصينية تجاه مسألة تايوان بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص ص 72-74.

[2] China is now the world's largest net importer of petroleum and other liquid fuels - http://www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=1553 ,12/1/2016.

[3] - خوان تسيانغ، حول اصلاح النظام الاقتصادي في الصين، مرجع سبق ذكره، ص ص93-94.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فاقتصادات المعرفة مغايرة في طبيعتها لاقتصاديات الصناعة والزراعة التقليدية[1]، وفي هذا تدرك الصين واقع الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتدرك ان نموها ومكانتها الاقتصادية مرتبطة بمدى قدرتها على مواكبة متطلبات العصر، ولذلك انشأت الصين بعد عام 1999، صندوق الابداع التكنولوجي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعملت على وضع خطط لصناعة البرمجيات وتطوير التكنولوجيا، وغيرها من الخطط كإيفاد الطلبة لدراسة التكنولوجيا في الغرب لرفع المستوى التكنولوجي للصين، وبالتالي دعم قطاعاتها الاقتصادية المختلفة.[2]

وعلى صعيد آخر، حاولت الصين ان تجذب الاستثمارات الاجنبية، كأداة لنقل التكنولوجيا وتوطينها، ومن ثم استغلالها في شراكات اقتصادية استثمارية في قطاعات حيوية بالنسبة للاقتصاد الصيني[3]، كالقطاع الطاقوي في بعض دول منطقة الشرق الأوسط كالسودان والعراق على سبيل المثال.

من ناحية اخرى، تعتقد الدراسة بأن التطور التكنولوجي وقدرة الدول على تطويع التقنيات التكنولوجية المختلفة واستغلالها في تنمية اقتصادها، يعد عملا قاصرا، هذا ان لم يرافقه تفعيل مناسب للأدوات الاقتصادية، والانفتاح على العالم، لتصريف الانتاج مع الشركاء التجاريين في مختلف انحاء العالم، لتتكامل عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق مستوى من الرفاهية لا بأس به في الصين، حيث لطالما ارتبطت شرعية الحكومة الصينية بمدى الازدهار الاقتصادي كما اشارت الدراسة سابقا.

---

[1] -انتوني غيدنز، علم الاجتماع ، ترجمة(فايز الضايغ)، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة ترجمان، بيروت، 2005، ص 127.

[2] - هشام بن عبدالعزيز العمار، مكانة الصين الدولية:دراسة تحليلية في عوامل البروز1991-2006، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] -كريمة فرحي، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية، دراسة مقارنة بين: الصين، تركيا، الجزائر، مصر، رسالة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد، الجزائر، 2012-2013، ص 122 وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، نجد ان الصين تحاول التقدم في المجال التكنولوجي على الصعيد العالمي، من خلال نسجها لعلاقات مختلفة مع دول المنطقة ، كإيران وتركيا والدول العربية واسرائيل، لتحاول الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتوفر لدى بعض دول المنطقة مثل اسرائيل وتركيا من ناحية، واستغلال ما لدى الصين من تكنولوجيا في دول اخرى من المنطقة كالدول العربية من ناحية ثانية، وذلك لتنمية اقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة والدفع بعجلة الازدهار الاقتصادي، وبالنظر الى القدرة التنافسية في مجال تكنولوجيا المعلومات للصين كما يوضحه الجدول رقم(3) نجد ان القدرة التنافسية للصين تطورت منذ عام 2001 من معدل 3.10 نقطة الى 5.5 نقطة عام 2015، في حين بلغ أدنى معدل عالميا ما قيمته 2.30 لعام 2015 ، وأعلى معدل والبالغة قيمته 6.00 نقاط لعام 2015 ، حيث يتراوح سلم درجات التقييم من0 -7، فكلما اقتربت الدولة من معدل 7 نقاط كانت اكثر تنافسية كحال الصين، الامر الذي يعكس تطورا ملحوظا لها في استخدام وتطوير تكنولوجيا المعلومات، وهو ما يظهر من معدلاتها الواردة في التقارير العالمية لتكنولوجيا المعلومات والصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، من خلال مؤشر جاهزية الشبكات The Networked Readiness Index والذي يتفرع الى 3 مؤشرات رئيسية وهي[1]:

1- Environment Component Index مؤشر البيئة التكنولوجية: والذي يقيس درجة تميز الدول في توفيرها لبيئة مناسبة لتطوير التكنولوجيا واستخدامها بشكل فعال، من خلال توفير الموارد اللازمة، والبيئة التشريعية المناسبة وتحديث القوانين، ومدى توفير بنية تحتية متطورة تمكن التكنولوجيا من الانتشار.

[1] .للمزيد حول منهجية مؤشر جاهزية الشبكات انظر:

The Global Information Technology Report 2015, World Economic Forum, Cornell University, 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- Readiness Component Index مؤشر الجاهزية التكنولوجية: وهو المقياس الذي يتطرق لقياس قدرة الافراد ومؤسسات الاعمال، والحكومة، في الاستفادة من التكنولوجيا وتطبيقاتها المختلفة.

3-Usage Component Index مؤشر الاستخدام: وهو المقياس الخاص بقياس قدرة الافراد والحكومات ومؤسسات الاعمال في استخدام التكنولوجية وتطويعها في ادارة الاعمال والاقتصاد.

الجدول رقم(3):اتجاه تطور القدرة التنافسية الصينية في مجال تكنولوجيا المعلومات حسب مؤشر جاهزية الشبكات العالمي خلال الفترة:2001 -2015.

السنة	الترتيب العالمي للصين	المعدل في مؤشر جاهزية الشبكات
2001	64	3.10
2002	43	3.70
2003/2004	51	3.38
2005/2006	59	3.68
2007/2008	57	3.90
2009/2010	11	5.20
2011	6	5.30
2012	11	5.48
2013	10	5.47
2014	14	5.47
2015	18	5.5

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى تقارير التنافسية العالمية في تكنولوجيا المعلومات:
The Global Information Technology Report 2015, World Economic Forum, Cornell University,2015,2014,2013,2012,2011,2010/2009,2008/2007,2006/2005,2004/2003,2002/2001.

4 -المحدد العسكري:

تعد الصين الشعبية على الصعيد العسكري احدى اهم فواعل النظام الدولي، وتحديدا في فترة ما بعد الحرب الباردة، بحيث تنبع اهميتها العسكرية من الاعتبارات التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- تتمتع الصين بأكبر تعداد سكاني في العالم يبلغ ما يزيد عن 1.364 مليار فرد ، الامر الذي يرفد الصين بقوة بشرية كمية، تفتقر لها كثير من الدول الاخرى على صعيد بناء الجيش.

2- المساحة الجغرافية الواسعة، والتي تبلغ اكثر من 9.5 مليون كيلو متر مربع ، وهو ما يوفر لها عمقا استراتيجيا كبيرا، يحول دون سهولة التهديد العسكري للصين، سواء من الدول المحيطة بها، او من الدول الاخرى في النظام الدولي.

3- فضلا عن افضلية البعد الكمي في الجيش الصيني، فإن البعد النوعي للجيش الصيني يحظى باهتمام متزايد لدى بكين، وهو ما يظهر من توجهها العام الى بناء جيش اقل عددا من ناحية، واعلى كفاءة من ناحية اخرى، وهو ما يظهر من تخفيض عدد القوات العاملة في جيش التحرير الشعبي خلال السنوات1985، 1997، 2003، 2005، ليصل تعداد افراد الجيش الى2.3 مليون فرد مع نهاية عام 2007.[1]

4- في نطاق بكين بالبعد الاهتمام النوعي لقوتها العسكرية، وتحويل الجيش من جيش تقليدي يعتمد على الكم الى جيش محترف ذي قدرات قتالية عالية، تسعى بكين الى تزويده بأحدث المنظومات القتالية والاسلحة في العالم، من خلال اعتماد سياسة تطوير وتحديث عسكري محلي، قائمة على بناء المعاهد والجامعات العسكرية المنوطة بعمليات تطوير الاسلحة، وتعليم وتدريب كوادر الجيش[2]، واقامة اتفاقيات تعاون عسكري مع الدول الاخرى للحصول على التكنولوجيا المتطورة، مثل روسيا الاتحادية، واسرائيل.[3]

---

[1] -وصفي عقيل، اثر المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الصينية تجاه مسألة تايوان بعد الحرب الباردة،مرجع سبق ذكره، ص ص 90-92

[2] - الدفاع الوطني، الصين الحقائق والارقام، على الرابط:
http://arabic.china.org.cn/china/archive/sssz07/node_7039349.htm، بتاريخ 2016/10/1.

[3] - الاهمية الاستراتيجية للصين، على الرابط:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec02.doc_cvt.htm، بتاريخ 2016/10/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- اتجاه بكين الى تحديث قدراتها النووية البرية والبحرية والجوية، ومنظومات صواريخها البالستية مثل صواريخ D.V-21D، فضلا عن تطوير غواصات حاملة لصواريخ استراتيجية في عقد التسعينيات، واتجاهها الى بناء حاملات الطائرة المتطورة، والتي كان اول حاملة تدخل الخدمة في عام 2011، فضلا عن قيامها بتطوير مقاتلات اعتراضية وهجومية، مثل نسختها الخاصة من مقاتلة الشبح G20، وانظمة صواريخ مضادة للأقمار الصناعية، وصواريخ مضادة للصواريخ عابرة القارات، فضلا عن تطوير بكين لقدراتها في حروب الفضاء السيبراني وحروب الانترنت والفضاء والتجسس بعد عام 2014، لتتفوق بكين في هذه المجالات على كل من فرنسا وبريطانيا.[1]

6- من الدلائل التي تؤشر على تنامي اهتمام بكين بقوتها العسكرية، هو ما يظهره معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، حيث استمرت وتيرة الانفاق العسكري الصيني بصورة متزايدة في السنوات حتى اصبحت الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة في حجم الانفاق العسكري، بميزانية بلغت 215 مليار دولار عم 2015.[2]

مما سبق يتضح ان الصين تولي البعد العسكري اهمية كبيرة، لا تقتصر فقط على الاهتمام بالبعد الكمي لجيش التحرير، بل يحظى ايضا البعد النوعي بأهمية قصوى، وهو ما ظهر للدراسة من خلال سعي بكين الى تطوير منظوماتها القتالية المختلفة وتزويدها بالتكنولوجيا، ورفع مستوى كفاءة كوادر الجيش لتحقيق الاحترافية، وتطوير النسخ القتالية الخاصة بها، الامر الذي يجعل من الصين ذات اهمية عسكرية متصاعدة في النظام الدولي خلال فترة ما بعد الحرب الباردة.

[1] - محمد بن سعيد الفطيسي، التقييم الاستراتيجي للقوة الصينية بعد العام 2014م، مركز نماء للبحوث والدراسات، على الرابط: http://www.nama-center.com/ ActivitieDatials.aspx?Id=343، بتاريخ 2016/10/2.

[2]- SIPRI Yearbook, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden,2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: المحددات الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة:

في نطاق المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة، يبرز عدد من التحولات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، منها شكل النظام الدولي، وتحولات مفهوم القوة، والعولمة وتراجع دور الايديولوجيا...الخ، حيث تشكل مجمل هذه المحددات عواملا مؤثرة على السياسة الخارجية للصين تجاه المنطقة، وهو ما ستناقشه الدراسة بشيء من التفصيل الموجز في الصفحات التالية.

اولا: شكل النظام الدولي :

تميز ادبيات العلاقات الدولية بين ثلاثة اشكال للبنية الفوضوية للنظام الدولي، وهذه الاشكال هي، الاحادية القطبية، الثنائية القطبية، التعددية القطبية، وتشير بنية النظام الدولي الى نمط توزيع القوة في النظام الدولي، وعدد القوى المركزية المؤثرة على صناعة القرار الدولي، فكلما زادت اتجاهات تحول النظام الدولي الى التعددية، كلما ازدادت مساحة الحرية في صناعة السياسة الخارجية، بينما ميل النظام الدولي الى الأحادية القطبية او الثنائية القطبية يعني اضفاء مزيد من عمليات التكيف والاقلمة من قبل الدول المختلفة مع سياسات الاقطاب او القطب الدولي[1].

خلال الفترة ما بين عام1945 -1991 انقسم العالم بين معسكرين اثنين، المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، حيث امتازت هذه الفترة بشدة الصراع والتنافس بين القطبين على النفوذ والهيمنة الدولية، وسط طغيان لبعد الايديولوجي

[1] -محمد سيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط 2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص291 وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متناقض على التفاعلات الدولية .[1] وكما اشارت الدراسة في الصفحات الاولى، لم تتسنى فرصة تطوير وتعميق العلاقات بين الصين ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتجاذب دول المنطقة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

لكن بعد انتهاء الحرب الباردة رسميا بتاريخ 25/12/1991، تسنت الفرصة لبدأ مرحلة جديدة من مراحل النظام الدولي، وعليه ظهرت ثلاثة آراء بخصوص شكل وبنية هذا النظام وهي[2]:

1- الرأي الاول: ويرى بأن النظام الدولي نظاما آحادي القطب، تقوده الولايات المتحدة، ويدعم اصحاب هذا الرأي موقفهم استنادا للحضور العسكري الامريكي عالميا، والميزانية العسكرية الضخمة للولايات المتحدة.

2- الرأي الثاني: وهو الرأي الذي يرى بأن النظام الدولي نظاما متعدد الاقطاب، ويستند هذا الرأي على وجود فواعل دولية تزاحم الولايات المتحدة اقتصاديا، مثل الاتحاد الاوروبي واليابان، والصين التي تتبوأ الاقتصاد الثاني عالميا.

3- الرأي الثالث: وهو الرأي الذي يرى بأن بنية النظام الدولي الحالي بنية ذات تركيبة مزدوجة تجمع بين الشكل الأحادي والتعددي، وتسيطر عليه اهم الفواعل الدولية في العالم وهي: الولايات المتحدة، روسيا، الصين ، اليابان، الاتحاد الاوروبي.

ومهما يكن من أمر، فإن الدراسة تذهب الى ان المرحلة الحالية للنظام الدولي مغايرة لمرحلة الثنائية القطبية، فإن لم يكن النظام الدولي نظاما متعددا الاقطاب عسكريا، فهو نظام متعدد

[1] -خالد جميل القطراوي، التحولات في بنية النظام الدولي واثرها على السياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية:1985-2010، رسالة ماجستير، جامعة الازهر-غزة،2014، ص ص21-22.

[2] -خير سالم ذيابات، اثر تغير بنية النظام الدولي في تطور ظاهرة الاحلاف الدولية:1948-2012، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الاول، المجلد 42، 2014، ص ص187-189.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقطاب اقتصاديا، نظرا للقوة الاقتصادية للفواعل الكبرى ومنها الجمهورية الصينية، من ناحية، ونظرا لمجمل التحولات التي ستتطرق الدراسة اليها في الصفحات التالية من ناحية ثانية.

ثانيا: تراجع دور الأيديولوجيا:

من بين اهم التحولات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، هو تراجع دور الايديولوجيا الشيوعية في نطاق العلاقات الدولية، حيث كان هذا التراجع نتيجة لبراغماتية الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف(Mikhail Gorbachev) والتي تمثلت بمخالفة جورباتشوف النهج الشيوعي في تغليبه متطلبات الواقع على الايديولوجيا، ومتطلبات الاقتصاد على السياسة، والمتطلبات الوطنية على المتطلبات الاممية، وبذلك يكون النهج الجورباتشوفي مغايرا للنهج الشيوعي العقائدي فكرا وسلوكا، الامر الذي كشف عن عدم قدرة الايديولوجيا في ما بعد الحرب الباردة على مواكبة التغيرات في الواقع السياسي والاقتصادي[1].

هذا ويمكن تلمس اثر تراجع دور الايديولوجيا في فترة ما بعد الحرب الباردة على الصين من خلال مراجعة السير الذاتية للأعضاء الدائمين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، ليتضح تراجع دور الايديولوجيا في الصفوف الاولى للقادة الصينيين في الحزب الشيوعي، من خلال تزايد عدد الاعضاء التكنوقراط من المهندسين وحملة الشهادات الجامعية من ما يقارب 90% قبل عام 1997، لتصل نسبتهم الى 100% بعد فترة 1997 وحتى فترة اعداد هذه الدراسة.[2]

---

[1] - عبدالناصر الجندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012، ص 126.

[2] - وليد عبد الحي، متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط، مرجع سبق ذكره. وللمزيد حول خلفيات النخب الحاكمة في الصين، يرجى الاطلاع على السير الذاتية لأعضاء اللجنة الدائمة للحزب الشيوعي الصيني على الروابط التالية: http://arabic.china.org.cn/arabic/46505.htm ، وانظر ايضا: http://ab.theorychina.org/ddwx/dsqcdh17/ ، وانظر ايضا : http://ab.theorychina.org/ddwx/dsqcdh17_5735/ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: تصاعد وتيرة العولمة والاعتماد المتبادل:

تشير العولمة الى عملية مستمرة ومتواصلة لربط وتشبيك الدول والمجتمعات في عالم اليوم من نواح متعددة، سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، حيث تساهم عملية التطور التكنولوجي في مجالي الاتصالات والمواصلات في دفع عملية الترابط قدما عبر ضغطها كل من مفهومي الزمان والمكان، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، الامر الذي انعكس تدريجا على تراخي اهمية الحدود السياسية، وهو ما يظهر في مفاهيم مثل القرية العالمية والاقتصاد العالمي، حيث تتضمن عملية العولمة تزايد الادراك في كون العالم مكانا واحدا، واعتمادية البشر والدول والمجتمعات على بعضها البعض، حتى بات العالم على درجة عالية من الاعتماد المتبادل للحد الذي يؤثر فيه حدثا ما، في بقعة ما من العالم، يؤثر سلبيا او ايجابيا ببقية مناطق العالم[1]، فالأحداث التي تبدو صغيرة في بداياتها قد تنتهي في تطورها الى احداث كبيرة جدا، كما تفترض نظرية الفوضى الفيزيائية[2].

هذا وتساهم العولمة والعولمة الاقتصادية في عملية الترابط والاعتماد المتبادل ما بين الدول، ومن مراجعة مؤشر العولمة نجد ان الصين تساهم في عمليات العولمة، وخصوصا العولمة الاقتصادية، بعدما ادخلت الصين كما اشارت الدراسة سابقا بعض ميكنزمات الرأسمالية على النظام الاشتراكي من ناحية، واتباعها سياسة الانفتاح على العالم من ناحية ثانية، ويشير الجدول رقم(4) الى معدلات الصين في العولمة والعولمة الاقتصادية والتي ارتفعت من خانة الدول منخفضة العولمة الى خانة الدول متوسطة العولمة خلال فترة الدراسة.

---

[1] -انتوني غيدنز، علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ص115-125.

وانظر ايضا: مارتن غريفثس وتيري اوكلاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج لابحاث، الامارات، 2008، ص 316.

[2] - جيمس غليك، نظرية الفوضى:علم اللامتوقع، ترجمة(احمد مغربي)، دار الساقي، بيروت، 2008، ص ص22-30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم(4): الاتجاه العام لمعدلات الصين في العولمة والعولمة الاقتصادية خلال الفترة 1990 -2015.

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015
معدل العولمة	36.25	43.67	54.16	60.82	60.71	60.15
معدل العولمة الاقتصادية	37.31	44.80	46.26	56.32	51.76	49.80

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على بيانات المعهد السويسري لأبحاث الدورة الاقتصادية لقياس العولمة KOF Index of Globalization، على الرابط: http://globalization.kof.ethz.ch/query/، بتاريخ:13/2/2016.

رابعا: تحولات مفهوم القوة:

من اهم التحولات مفهوم القوة في ما بعد الحرب الباردة كما تشير الى ذلك ادبيات العلاقات الدولية هو تراخي الترابط بين القوة العسكرية والاقتصادية عن بعضهما البعض، وتراجع بريق شهوة الحرب والغزو. فعلى الرغم من اعتبار الدولة الاقوى عسكريا هي الاقوى اقتصاديا في العصور السابقة، الا ان هذا المنظور اخذ في التحول التدريجي، فليست الدولة الاقوى عسكريا هي الاقوى اقتصاديا، ومثالنا في هذا الاتحاد السوفيتي، فعلى الرغم من القوة العسكرية الهائلة للاتحاد السوفيتي الا انه سار نحو الانهيار لأسباب اقتصادية، نظرا للتكاليف العالية للأدوات العسكرية، فضلا عن عقمها في كثير من الاحيان[1]. الامر الذي يعكس تحديا اساسيا لفكرة بقاء الدولة، فانهيار الاتحاد السوفيتي لم يكن نتاج التدهور في بعد الامن العسكري او تراجع القدرات العسكرية، بل كان نتاجا لعدم وجود "أمن موسع"، فالمفارقة الاهم في فترة ما بعد الحرب الباردة

[1] -وليد عبدالحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق، الجزائر، 1994، ص ص24 وما بعدها.

وانظر ايضا : جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة(محمد توفيق البجيرمي)، مؤسسة عبيكان، السعودية ، 2007، ص ص44 وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي بروز قضايا جديدة تهدد وجود وبقاء الدولة غير الامن العسكري، مثل الامن الاقتصادي والاجتماعي...الخ.[1]

ومن تأمل التحولات السابقة نستطيع تفسير الاتجاه العام لتراجع عدد النزاعات ما بين الدول، كتعبير عن تزايد عمليات الترابط الاقتصادي والاعتماد والمتبادل[2]، الامر الذي يفسر تنامي دور الاداة الاقتصادية، وتراجع دور الاداة العسكرية في سلم اولويات السياسات الخارجية للدول، نظرا لتكلفة الاداة العسكرية العالية التي ترهق ميزانيات الدول على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية السلمية، وهذا فضلا عن عقمها في كثير من الاحيان خلافا للأداة الاقتصادية.

هذا ويمكن التماس اثر التحولات السابقة في نصوص الكتاب الابيض للتنمية السلمية في الصين، الصادر عام2011، من خلال تأكيده على عدد من القضايا والافكار، والتي من اهمها[3]:

1- نبذ عقلية الحرب الباردة والمواجهة الحادة، والتركيز على الامن الجماعي المشترك من خلال التعاون متعدد الاطراف.

2- تساهم العولمة الاقتصادية في تشبيك مصالح الوحدات الدولية بشكل يتعذر معه انفصال اي وحدة عن بقية العالم، الامر يفرض سلوكا سلميا تكامليا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والسلام والاستقرار، وتخليا عن انتهاج العنف كأداة في تحقيق تلك الاهداف.

---

[1] -Barry Posen's, The Security Dilemma and Ethnic Conflict, on: http://web.mit.edu/ssp/people/posen/security-dilemma.pdf, 14/12/2015.

[2] -وليد عبدالحي، حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية، فصل في كتاب: الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية، تحرير:(كمال عبداللطيف، وليد عبدالحي)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012، ص239.

[3] -الكتاب الابيض للتنمية السلمية في الصين، 2011/09/06، مكتب اعلام مجلس الدولة، وزارة الخارجية الصينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- انتهاج السياسة الخارجية الصينية نهجا سلميا يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قائما على نبذ الخلافات، وتعظيم التعاون الاقتصادي والتجاري المتبادل.

ومن هنا يبدو ان الطبيعة الغالبة على التفاعلات الدولية في مرحلة النظام الدولي الحالي هي طبيعة تعكس السير تجاه تعظيم مضمون اللعبة غير الصفرية، تلك التي تسعى لتعظيم كفة المصالح المشتركة على كفة المصالح المتناقضة لتكون المحصلة ربح جميع اطراف اللعبة، كما تتطلب قواعد هذه اللعبة انخراطا متزايدا بالفعاليات العالمية والدولية، والذي يترجم على ارض الواقع كتطوير علاقات تعاون وترابط وتشابك مع الاطراف الدولية المختلفة، وانخراطا ومشاركة في المؤسسات الدولية، مثل انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية عام 2001، ومشاركتها في مجموعة دول البريكس عام2006، والتي عقدت اولى اجتماعاتها عام2009، وتأسيس منتدى التعاون العربي الصيني بتاريخ30/01/2004، لتعزيز التعاون ودفع عملية التنمية والتقدم...الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: اهداف السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد الحرب الباردة:

من خلال تأمل التفاعل العام لمجمل المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الصينية يمكن استشعار اهم اهدافها في المنطقة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي يمكن تقسيمها كما يلي:

اولا: الاهداف الاقتصادية:

تتلخص الاهداف الاقتصادية الصينية في المنطقة عموما في فترة ما بعد الحرب الباردة في كل من تأمين امدادات الطاقة، والوصول الى الاسواق المدنية، للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، لتضمن لنفسها مكانة اقتصادية هامة على المستوى العالمي من ناحية، وعلى المستوى الاقليمي في المنطقة من ناحية ثانية.

1 - الوصول الى اسواق المنطقة:

في وصول الصين الى اسواق دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإنها بذلك تستطيع ان تتجاوز ما يعرف "بعقبة الحاجة"، وهي العقبة الناتجة عن التوزيع الطبيعي للمواد الخام، واختلاف المستويات التكنولوجية للدول، واختلافات الطقس من دولة الى اخرى، والمساحة الجغرافية...الخ، والتي حيث تنعكس هذه العوامل على امكانيات الدول الانتاجية في السلع والخدمات، لتكون المحصلة عدم وجود دولة تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي بنفسها من كافة النواحي[1]، وهي العقبة التي يتم تجاوزها من خلال مستويين اثنين:

[1] - رائد فاضل جويد، النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد 5، العدد 17، حزيران ، الجزائر، 2013، ص ص123-125.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاول: مستوى الواردات الصينية من دول المنطقة: تستورد الصين من دول المنطقة طيف واسع من المواد الخام، كالحديد والالمنيوم والكبريت والنحاس والمواد العضوية والكيميائية من اغلب دول المنطقة ، والمنتجات الحيوانية كالجلود والادباغ من السودان، وبعض المنتجات النباتية كالقطن والياف النسيج والمطاط من مصر واسرائيل وايران، والمواد الغذائية مثل العصير وبعض انواع الفواكه والسكريات من اسرائيل وتركيا، والزجاج واللؤلؤ والاحجار الكريمة وشبه الكريمة من اسرائيل وتركيا، وبعض الآلات التكنولوجية وقطع الغيار الصناعية من اسرائيل، فضلا عن التكنولوجيات الزراعية والصناعية المختلفة من اسرائيل وتركيا، ومعدات الاتصال السلكية واللاسلكية من السعودية واسرائيل، وقطع الغيار للطائرات ومعدات خاصة بالشؤون الفضائية والقوارب والسفن الصغيرة من اسرائيل وتركيا.[1]

حيث يمكن القول بناءا على ما سبق: بأن وصول الصين الى اسواق دول المنطقة يساعدها على تحقيق عدد من الاهداف الفرعية مثل:

1- الحصول على التكنولوجيات المتطورة في الجوانب غير العسكرية، مثل التكنولوجيات الزراعية، والصناعية والسلكية واللاسلكية والفضائية عبر دول المنطقة، وهي التكنولوجيات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الصيني، والتي تسعى الصين الى توطينها محليا وتطويرها.

2- الحصول على طيف واسع من المواد الخام غير النفطية، واللازمة للنمو الاقتصادي الصيني، والمساهمة بشكل كبير في صناعة الصادرات الصينية لدول العالم.

الثاني: مستوى الصادرات الصينية الى دول المنطقة: تصدر الصين الى دول المنطقة طيف واسع من السلع المختلفة، النباتية منها كالخضار والفواكه والشاي والارز والحبوب المختلفة،

[1]- UNCTAD: database, International trade , Chinese imports from the Middle East and North Africa.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحيوانية مثل اللحوم ومنتجاتها المختلفة، والادوات الطبية، والادوات المنزلية، والادوات الكهربائية، والمحركات وقطع الغيار، وادوات البناء، ومعدات والآلات مختلفة وتكنولوجيات متنوعة كالحواسيب والشبكات والهواتف، والآلات الزراعية والجرارات، والمضخات المختلفة، وادوات الاشغال المعدنية، وادوات التصنيع وقطع غيار المصانع، والملابس والاقمشة، واجهزة التصوير...الخ من سلع يصعب احصائها.[1]

حيث يساعد تنامي معدل نمو وحجم الصادرات الصينية الى دول المنطقة عددا من الاهداف الفرعية، والتي من اهمها[2]:

أ - تمثل رافدا مهما وحيويا للنقد والاحتياطات الاجنبية في الصين.

ب - تقليل نسب البطالة والفقر في الدولة نظرا لعمليات التشغيل الواسعة الهادفة لتطوير الصادرات، ورفع معدلات الدخل الفردي.

ج - تعتقد الدراسة بأن الصادرات الصينية في احد جوانبها لدول المنطقة ستساعد دول المنطقة على تجاوز عقبات الحاجة الخاصة بها، وهي المسألة التي تمهد الاجواء لزيادة رقعة المصالح الاقتصادية المشتركة، والتي قد تنعكس على القضايا السياسية الخاصة بين الطرفين.

2 - الحفاظ على امدادات الطاقة:

تعتبر تأمين امدادات الطاقة امرا جوهريا بالنسبة للصين، نظرا لما تشكله امدادات الطاقة من ركيزة اساسية وحيوية لنموها الاقتصادي من ناحية، ودعم نمو صادراتها من ناحية اخرى، حيث يتم انتاج اكثر من 450 مادة مستخلصة من النفط، والتي تساهم في انتاج اكثر من 1500

[1]- UNCTAD: database, International trade, Chinese exports to the countries of the Middle East and North Africa.

[2] -للمزيد انظر: هناء يحيى احمد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة:1980-2005، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007/2006، ص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منتج مختلف، هذا فضلا عن تلبية قطاعات النقل والتشغيل الصناعي، وتبلية الحاجات العسكرية، كما قد يوفر لها امكانية تحقيق عوائد اقتصادية من خلال استثمار الشركات الصينية النفطية في مجالات النقل والتكرير والاستخراج والاستكشاف الطاقوي في عموم دول المنطقة[1]، الامر الذي يحفظ للصين مركزها وقوتها الاقتصادية عالميا، بالشكل الذي يسير باتجاه تحقيق اهدافها في التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة البطالة والفقر.

ومن هنا، نرى بأن الواردات الطاقوية وغير الطاقوية من دول المنطقة الى الصين تساعدها على تجاوز عقبة الحاجة في الموارد الضرورية لصناعاتها المختلفة من ناحية، كما ان الصادرات الصينية لدول المنطقة تساعد بدورها دول المنطقة على اشباع حاجاتها الاستهلاكية من السلع والمنتجات المختلفة، لا سيما وان السلع الصينية تمتاز برخص الثمن مقارنة مع غيرها من السلع الغربية من ناحية، وتتناسب مع القوة الشرائية لأغلب افراد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي الدول التي تمتاز بمعدلات دخل فردية متوسطة واقل من المتوسطة عالميا[2]، والاهم من ذلك هو ان الصادرات الصينية ورفع معدلاتها مع المنطقة ينعكس طرديا على معدلات التنمية الاقتصادية في الصين.

وفي هذا يرى الباحثون الصينيون بأن الركائز الاساسية التي شكلت الضمانة الرئيسية لارتفاع معدل النمو الاقتصادي وحفاظه على معدل 10% سنويا، والدفع بعمليات التنمية الاقتصادية الصينية وتحسين مستوى معيشة الشعب الصيني، فضلا عن تحديث النظام

[1] -سعد الله الفتحي، قراءة في مستقبل النفط والغاز بالصين، مركز الجزيرة، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/7/12/%D9%، بتاريخ 2016/4/6.

[2]- GNI per capita, Atlas method (current US$), World Bank Group, http://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD/countries/XQ-1W?display=graph. 3/2/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعي، وضمان المكانة الاقتصادية للصين، هما ركيزتي الحفاظ امدادات الطاقة من ناحية، ومحاولة تطوير معدل الصادرات التجارية الصينية للدول المختلفة ومنها دول المنطقة[1].

ثانيا: الاهداف السياسية:

على صعيد الاهداف السياسية التي ترمي الصين للحفاظ عليها من خلال علاقاتها مع دول المنطقة ما يلي:

1 - عزل تايوان عن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

يمكن القول، بأن الصين تحاول عزل تايوان سياسيا واقتصاديا عن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومحاولة كسب تأييد دول المنطقة في حال قيامها بأي اجراء ضد تايوان اذا ما حاولت تأكيد استقلالها عن الصين[2]، فالنزوع الصيني لإقامة علاقات متوازنة مع دول المنطقة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة وتراجع دور الايديولوجيا سوف يمكنها من جعل علاقات تايوان مع دول المنطقة علاقات هامشية.

2 - عرقلة اي احتمالية لدعم اقلية الاويغور المسلمة في شينجيانغ:

حيث تعتقد الدراسة بأن من اهم الاهداف السياسية التي تحاول الصين تحقيقها من خلال علاقاتها مع دول المنطقة، هو عرقلة اي محاولة محتملة من قبل بعض دول المنطقة لتقديم دعم سياسي او اقتصادي او شكل من اشكال الدعم من شأنه مساعدة اقلية "الاويغور" المسلمة في اقليم شينجيانغ لتعلن انفصالها واستقلالها عن الصين، كما ان تنامي حجم العلاقات بين الصين ودول المنطقة، يجعل هذه الاخيرة تصرف النظر عن اي اجراء صيني محتمل ضد هذه الاقلية[3].

---

[1] - لي قانغ، التحول الاقتصادي في الصين يبشر بفرص عالمية، الصين اليوم، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2016-03/22/content_718207.htm، 2016/2/5.

[2] - عاهد مشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 381.

[3] - خير سالم ذيابات، تطور دبلوماسية الاسلحة الصينية في الشرق الاوسط في الفترة:1950-2009، مرجع سبق ذكره، ص 194.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 - محاولة كسب حلفاء سياسيين ونقاط نفوذ في المنطقة:

حيث ترمي الصين من خلال اقامة علاقات متعددة الجوانب مع دول المنطقة من كسبها كحلفاء سياسيين، خاصة الدول التي تعتبر نفسها دول مكشوفة الظهر نتيجة فقدانها حليف سياسي يمكن الاعتماد عليه، كإيران والسودان وليبيا، او مع الدول التي تتدهور علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة[1]، حيث ترمي الصين من خلال كسب الحلفاء من دول المنطقة، وبناء نقاط نفوذ، ان توازن بها كنوع من انواع الردود على التحركات السياسية للولايات المتحدة في منطقة جنوب وشرق اسيا.

4 - تحجيم النفوذ الامريكي في المنطقة:

يرتبط هذا الهدف بنيويا بالهدف السابق، فسعي الصين الى توثيق علاقاتها مع دول المنطقة من شأنها الحد من النفوذ الامريكي فيها، خاصة على الصعيد الاقتصادي، بمعنى، ان تطور العلاقات الاقتصادية ما بين الصين ودول المنطقة سيساهم في زيادة حجم المصالح المشتركة بين الطرفين، وتحويل العلاقات من علاقات صفرية، الى علاقات غير صفرية، الامر الذي يصبح معه قطع العلاقات الاقتصادية لتحقيق اهداف سياسية ذو نتائج سلبية على الطرفين، الامر الذي يصب في صالح تقارب وجهات النظر السياسية الى حد ما، ويجعل من قدرة الولايات المتحدة في التأثير على دول المنطقة لقطع علاقاتها بالصين او ابتزازها اقتصاديا او طاقويا لتأثير على نموها الاقتصادي ومكانتها الاقتصادية عالميا امرا بالغ الصعوبة.[2]

5 - العمل على بناء نظام دولي متعدد الاقطاب:

---

[1]- Scott Harold & Alireza Nader, china and iran: economic, political, and Military relations, Op. Cit, p 19.

[2] - مارتن غريفثس وتيري اوكلاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124، ص 316.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من مشاركة الصين وعضويتها في اغلب مؤسسات النظام الدولي كالبنك الدولي وصندوق النقد، ومجلس الامن ومنظمة التجارة العالمية، الا انها كانت دائمة السعي لجعل النظام الدولي نظاما متعددا الاقطاب، وهو ما يتجلى في بعدين، تحدي قواعد النظام الدولي، وبناء مؤسسات موازية لمؤسساته، بالتعاون مع دول عديدة ومنها دول المنطقة:

1 - تحدي قواعد النظام الدولي: وهو ما يظهر بشكل جلي في كل من عمليات التمويل الدولي، والتجارة الدولية[1]:

أ - التمويل الدولي: حيث تحاول الصين منذ عقود تجاوز لقواعد البنك الدولي في تمويل انظمة حكم لا توصف بالديمقراطية، فمنذ نشأتها تعمل على تقديم مساعدات اقتصادية وقروض لأغلب دول العالم الثالث، ومنها كثير من دول المنطقة.

ب - تجاريا: حيث تعمل الصين على العمل على بناء شراكات استراتيجية شاملة بلا قيود مفروضة على الشركات المملوكة للدول، الامر الذي يضمن للصين دعم نمو صادراتها واستثماراتها التابعة لشركاتها الخاصة، وهي الشراكات التي لا ترتكز على الملامح الليبرالية للنظام الدولي، ويتضح هذا السعي مع دول المنطقة، من خلال توقيع اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية، واقامة منتديات للتعاون، كالمنتدى الصيني العربي، والصيني الافريقي لتفعيل علاقات التعاون جنوب جنوب وفقا للمنفعة المتبادلة .[2]

2 - بناء مؤسسات امنية واقتصادية موازية لمؤسسات النظام الدولي: حيث عملت الصين على ايجاد مؤسسات دولية بعيدة عن نطاق الهيمنة الامريكية بهدف ارساء نظام دولي متعدد

---

[1]-Richard Fontaine& Mira Rapp-Hooper, How China Sees World Order, The National Interest, on: http://nationalinterest.org/feature/how-china-sees-world-order-15846 , 6/2/2016.

[2] -فؤاد العزيزر، العلاقات المغربية- الصينية وتعاون الجنوب- الجنوب، الصين اليوم، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2016-03/22/content_718206.htm، بتاريخ 2016/2/5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقطاب، وهو ما تجلى امنيا في منظمة شنغهاي للتعاون في عام 1996، والتي تعتبر موازية لحلف الناتو[1]، وتجمع بريكس الاقتصادي في عام 2006 الموازي للاتحادات والتجمعات الاقتصادية الغربية، وفي عام 2014 انشأت الصين بنكين مقرهما في اراضيها، وهما بنك التنمية الجديد الذي يضم اعضاء مجموعة بريكس، والبنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والذي يضم في عضويته اهم دول المنطقة كالسعودية وايران واسرائيل ومصر، وهما البنكين الذين ينافسان كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذين تهيمن الولايات المتحدة عليهما الى حد ما.

ثالثا: الاهداف العسكرية:

حدد مفهوم الامن القومي الصيني حدود دائرة مهام جيش التحرير الشعبي بحماية الحدود الصينية، وهو المفهوم الذي تجلى منذ تأسيس الدولة عام 1949[2]، وعليه نستنتج عدم وجود مهمات قتالية او عسكرية للجيش الصيني في المنطقة.

لكن على الرغم من عدم وجود مهمات عسكرية لجيش التحرير الشعبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن هذا الاعتقاد لا يعني عدم اتساع مفهوم الامن القومي الصيني في حال تنامي المصالح التجارية والطاقوية في المنطقة بالتزامن مع فك الولايات المتحدة لارتباطاتها مع المنطقة تدريجيا، كما لا يعني المفهوم السابق عدم وجود بعض الاهداف العسكرية التي تسعى الصين الى تحقيقها في المنطقة، على الرغم من اقتصار دور المؤسسة العسكرية على

[1] - سعيد محيو، قمة معاهدة شنغهاي: نحو نظام عالمي جديد؟، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/952.htm، بتاريخ 2016/2/5.

[2] - عاهد مشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 383.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حماية الحدود الصينية، بل هناك بعض الاهداف التي تتعلق بهمام المؤسسة العسكرية في حماية الحدود الصينية، منها:

1 - الحصول على التكنولوجيا العسكرية الغربية عبر دول المنطقة:

تسعى بكين من خلال اقامة علاقات مع دول المنطقة للحصول على بعض التكنولوجيات والتقنيات العسكرية الغربية والامريكية[1]، التي ترمي من خلالها الصين الى اجراء تحديثات نوعية في قطاعاتها العسكرية تماشيا مع تحولات مفهوم القوة العسكرية، التي تركز على الكيف النوع اكثر من التركيز والانبهار بالكم[2]، الامر الذي يزيد من لقدرات للجيش الصيني لأداء مهامه في حماية الحدود بشكل نوعي.

2 - المشاركة في اسواق السلاح العالمية:

حيث تسعى الصين الى المشاركة في اسواق السلاح العالمية عموما، واسواق السلاح في المنطقة، نظرا لما تمثله منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من اهم اسواق السلاح العالمية، الامر الذي يشكل مصدرا للعملة الصعبة، وتحقيق مكاسب اقتصادية[3]، لكن الهدف العسكري الاهم من الهدف الاقتصادي السابق، هو توفر معلومات عسكرية للصين عن نوعية الاسلحة التي تملكها وقدراتها التسلحية، فتزايد اتجاه دول المنطقة في الاعتماد على الاسلحة الصينة يعمل على تحقيق هذه الميزة للصين.

3 - الحصول على معلومات عسكرية عن الاداء القتالي لحلف الناتو:

---

[1] - STEVEN W. LEWIS, CHINA'S OIL DIPLOMACY AND RELATIONS WITH THE MIDDLE EAST, THE JAMES A. BAKER III INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY OF RICE UNIVERSITY, 2002, p6.

[2] - نبيل سرور، المؤسّسة العسكرية الصينية وحماية إنجازات حقبة الإصلاح والإنفتاح ، مرجع سبق ذكره.

[3]- Richard A. Bitzinger, Chinese Arms Production and Sales to the Third World, RAND Corporation - Research ANd Development, Santa Monica,US, 1991, p5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تعقد الدراسة، بأن اقامة علاقات تعاون عسكري ما بين الصين، وبعض دول المنطقة كالمناورات العسكرية الصينية التركية في عام 2010 والتي تعرف بمناورات نسر الاناضول[1]، ستوفر للصين معلومات عسكرية هامة عن الاداء القتالي لأسلحة حلف الناتو، كالمقاتلات الهجومية والدبابات والانظمة المختلفة، ولذلك يبدو ان الصين حريصة على تحقيق مثل هذه الاهداف في المنطقة، وتحاول تطويرها بشكل متوازن، لا سيما وان اغلب دول المنطقة ذات اعتماد تاريخي على مصادر غربية وامريكية في عمليات تسلحها.

4 - التعاون الامني ومكافحة الارهاب:

حيث تسعى الصين من خلال اقامة علاقات مع دول المنطقة لتعزيز الامن والسلم الدوليين، من خلال مكافحة الارهاب والافكار المتطرفة، وتبادل المعلومات الاستخبارية في هذا الشأن، واجراء تعاون فني عسكري لتدريب مشترك لأفراد الاجهزة العسكرية والاجهزة الامنية[2]، وهو الهدف الذي ترى الصين بأن تحقيقه يوفر لها هدفين فرعيين، الاول: ضمان عدم تنامي الافكار المتطرفة والنزعة الانفصالية لأقلية "الاويغور" المسلمة في شينجيانغ، كما ان الامن والسلم في المنطقة يوفر للصين تنامي علاقاتها الاقتصادية المتعددة.

رابعا: الاهداف الثقافية:

على صعيد الاهداف الثقافية تستشعر الدراسة وجود بعض الاهداف الثقافية التي تسعى الصين الى تحقيقيها في المنطقة، للحيلولة دون بقاء صورة الصين في عيون دول وشعوب

[1] - الصين وتركيا تتجاوزان خلافاتهما الدبلوماسية، على الرابط: http://www.akhbar-alkhaleej.com/12014/article_touch/430123.html، بتاريخ 2016/2/7.

[2] - وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية تعمق العلاقات، عمان ، على الرابط: http://omandaily.om/?p=344713، بتاريخ 2016/2/7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة اسيرة الكتابات الغربية التي قد تساهم في رسم صور نمطية مغايرة للصورة الحقيقية عن الصين.

من اهم هذه الاهداف التي تسعى الصين الى تحقيقها:

1 - تقديم الصورة الحقيقة عن الحضارة والتاريخ الصيني:

فالحضارة الصينية حضارة ضاربة في القدم، ولها تاريخ حافل بالعلوم والابتكارات والفنون والمعارف، وساد فيها عدد من المذاهب الفكرية والفلسفية كالكونفوشيوسية والطاوية والبوذية، فضلا عن تعدد والتنوع الثقافي والديني والعرقي، وتجارب الحكم والادارة...الخ.[1]

2 - تشجيع تداول اللغة الصينية في دول المنطقة:

حيث تسعى الصين الى نشر لغتها في دول المنطقة كخطوة لتسهيل لمعرفة الصين بشكل موضوعي، والتي يتم من خلالها دراسة الحضارة الصينية وفنونها وعلومها، كما يساعد شيوع اللغة بين شعوب دول المنطقة على ايجاد القواسم المشتركة بين الطرفين، ويسهل عملية تبادل الافكار ووجهات النظر، والتواصل وتعميق التفاهم بين الطرفين، وتحسين صورة الصين بعيون شعوب دول المنطقة.[2]

وبناء على الاهداف السابقة، تسعى الصين في سياستها الخارجية الى انتهاج عدد من المبادئ التي يمكن فهمها على انها مبادئ تسويقية من شأنها ان تحفظ لها اهدافها ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي المبادئ التي صيغت في المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي عام 1992، لتتوائم وتتطابق مع المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي

[1] - للمزيد عن الحضارة الصينية انظر: جوزيف نيدهام، موجز تاريخ العلم والحضارة في الصين، ترجمة(محمد غريب جودة)، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1995.

[2] - وانغ يويونغ، تعزيز التواصل الثقافي بين الصين والدول العربية، وكالة شينخوا، على الرابط: http://arabic.news.cn/big/2016-06/26/c_135466865.htm، بتاريخ 216/2/8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمخضت عن مؤتمر "باندوندج" عام 1955، ومع وروح الكونفوشيوسية التي تدعو الى السلم والاستقرار ونبذ كل ما من شأنه تعظيم دور القوة واستعمال العنف، وهذه المبادئ هي[1]:

1- الاحترام المتبادل لسيادة الدول ووحدة أراضيها.

2- عدم الاعتداء المباشر ومعارضة الهيمنة لصيانة الاستقرار العالمي.

3- عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الاخرى.

4- الدفع باتجاه اقامة علاقات تعاون دولي قائمة على المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.

5- العمل تجاه انشاء نظام دولي ديمقراطي عادل لا تهيمن عليه قوة عظمى ما.

ومما سبق يتضح ان محددات السياسة الخارجية الصينية رسمت حدود اهم اهدافها ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ناحية، ومن ناحية اخرى، تسعى الصين الى تعميم رؤيتها للحفاظ على تلك الاهداف والمصالح، الامر الذي يفسر القلق الصيني من الاحتلال الامريكي للعراق عام2003، ودعوتها الى ايجاد حل سلمي للبرنامج النووي الايراني، ودعوتها الى دفع عملية احلال السلام بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي، وموقفها العام من ثورات الربيع العربي الذي تجلى في عدم تدخلها واستخدامها حق النقض فيتو ضد القرارات التي من شأنها ان تؤدي الى تدخل اجنبي في المنطقة.

فعدم الاستقرار السياسي في المنطقة واي بادرة للتدخل العسكري الاجنبي فيها يهدد المصالح الصينية من عدة نواح، لعل من اهمها:

[1] - عائشة منافح، محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الاوسط بعد الحراك العربي، مجلة البحثية، التقرير الاستراتيجي، المجلد الاول ،مركز مؤسسة خالد الحسن للدراسات والابحاث، 2014، ص 3 وما بعدها.

وانظر ايضا: وصفي عقيل، اثر المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الصينية تجاه مسألة تايوان بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 111.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- إن نزوع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حال عدم الاستقرار السياسي باتجاه التسلح، يساهم في ارتفاع مبيعات الاسلحة الصينية اليها، لكن ومن ناحية اخرى، فإن مقارنة مبيعات الاسلحة الصينية مع مثيلتها الامريكية في المنطقة يدلل على تفوق الاخيرة في هذا المجال، نظرا لتمتع شركات الاسلحة الامريكية بالحصة الأكبر من سوق السلاح في المنطقة، هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى يؤثر نزوع المنطقة لتسلح عموما على الصادرات السلعية المدنية الآتية من الصين، كما ويؤثر على واردات الصين من المنطقة، وهو الامر الذي يعيد ارتباط دول المنطقة بشكل كامل مع الغرب والولايات المتحدة بعيدا عن الصين.

2- احتمالية الانعكاس السلبي للتدخل الاجنبي في دول المنطقة على النمو الاقتصادي الصيني، بسبب احتمالية تهديد امدادات الطاقة من ناحية، وتوقف استيعاب اسواق المنطقة للمنتجات الصينية المدنية من ناحية ثانية، الامر الذي ينعكس سلبيا على امكانية تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الصينية.

3- التخوف من الولايات المتحدة ومحاولتها التأثير على النمو الاقتصادي الصيني في حال تدخلها في المنطقة، في اطار عملية تطويق الولايات المتحدة للصين لاسيما وان بعض الباحثين يتوقع تعزيز الصين لقوتها العسكرية نظرا لتزايد قوتها الاقتصادية، بما يهدد حلفاء الولايات المتحدة في منطقة شرق اسيا.[1]

4- من شأن عدم الاستقرار في المنطقة زيادة حدة وفعالية التنظيمات الارهابية، ويكمن التخوف الصيني من هذا الشأن من احتمالية وصولها الى اراضيها عبر اقلية الاويغور المسلمة في شينجيانغ، بما ويهدد امن ووحدة الاراضي الصينية من وجهة نظرها.

[1] -جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة(محمد مصطفى قاسم)، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود، السعودية، 2012، ص 471.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- عدم الاستقرار في المنطقة يعني هروب رؤوس الاموال الاستثمارية منها، وهو ما يهدد بالتالي الاستثمارات الصينية، كما ويهدد ايضا الرغبة الصينية في نشر ثقافتها ولغتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس: ادوات السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد الحرب الباردة:

تتعدد أدوات السياسة الخارجية التي تنتهجها الدول لتحقيق اهدافها وضمان مصالحها، والتي من اهمها اربع ادوات رئيسية: الأداة الدبلوماسية والسياسية، الأداة الاقتصادية، الأداة العسكرية والاستخبارية، الاداة الدعائية والاعلامية، هذا وتتراوح اهمية كل أداة من الأدوات بناءا على طبيعة العلاقات الدولية في مرحلة ما، وعلى طبيعة محددات السياسة الخارجية لدولة ما، وفي فترة زمنية ما.[1]

هذا ويتم التعبير عن كل أداة من الأدوات السابقة بواسطة عدد من المتغيرات، التي تسهل عملية التعرف على نوعية الأداة المستخدمة وتساعد في امكانية قياسها امبريقيا، ومن ثم الحكم على طبيعة تلك السياسة من خلال ميلها ونزوعها لاستخدام أداة او اخرى اكثر من غيرها، كأن نقول بأن هذه الدولة دولة ذات سياسة خارجية عسكرية من خلال عدد الحروب التي تخوضها على سبيل المثال، او دولة ذات سياسة خارجية اقتصادية لنزوعها التجاري والاقتصادي مثلا.

1 - الاداة الدبلوماسية والسياسية:

وهي تعبير عن قدرة الدولة بتوظيف متغيرات قوتها تفاوضيا وسياسيا في تمثيل نفسها وشرح مواقفها لتحقيق اهدافها المختلفة دوليا، ويتضح سلوك الدولة اثناء استخدامها الاداة الدبلوماسية والسياسية من خلال عدد من المتغيرات التي تلجأ اليها، مثل[2]:

---

[1] - C. Alden, Foreign policy analysis, University of London, United Kingdom, 2011,p20.

[2] - Arin Kerstein, Tools for Achieving Foreign Policy Goals, on: http://borgenproject.org/tools-achieving-foreign-policy-goals/ , 9/2/2016.

- وليد عبدالحي، السياسة الخارجية للدول العظمى تجاه الوطن العربي، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ - تأييد الدولة لمواقف وسياسات دولة اخرى: حيث تمثل سياسة التأييد وموافقة دولة ما على سياسات دولة اخرى دفعا سياسيا لهذه الاخيرة، ودعما مهما لتحقيق اهدافها، والتي ترمي من هنا الدولة المؤيدة لتحقيق اهدافها الخاصة جراء هذا التأييد.

ب -التمثيل والاعتراف الدبلوماسي: حيث يعد الاعتراف السياسي من قبل دولة ما بدولة اخرى دعما لمواقفها وسياساتها العامة، بينما يعد تخفيض التمثيل الدبلوماسي تعبيرا عن تنامي الخلافات، وقطع العلاقات يعني الوصول الى طريق مسدود، وبالعكس، فإن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي يعني تقارب في وجهات النظر والسياسات العامة، وعليه تلجأ كثير من هذه الدول لهذه الادوات لتحقيق عدد من اهدافها.

ت -التصويت في المؤسسات الدولية: فمثلا عندما تقوم احدى الدول بعرض رأي او مشروع في المؤسسات الدولية فإنها تكون بأمس الحاجة لتصويت الدول الاخرى على مروعها لتنفيذه، وهنا يأتي تصويت او عدم تصويت كأداة لتحقيق الاهداف، فإذا كان لدولة ما مصالح مع الدولة صاحبة المشروع فإنها تصوت لصالحه، واذا كان هذا المشروع يضر بمصالحها فإنها تصوت بالرفض.

هذا ويتضح من خلال دراستنا للعلاقات الصينية مع دول المنطقة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، استخدام الصين للأداة الدبلوماسية والسياسية، وهو ما يتضح من :

أ - مساندة الصين لقضايا العرب عموما والفلسطينيين خصوصا، ودعوتها الى ايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية بعد انتهاء الحرب الباردة.

ب -اعترافها الدبلوماسي بإسرائيل عام 1992، وفتح سفارات متبادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت -استخدام الفيتو في مجلس الامن ضد القرارات الدولية التي تجيز استخدام القوة في دول المنطقة، كسوريا مثلا بعد اندلاع الثورة عام 2011، ورفضها الدائم لفرض عقوبات اقتصادية على ايران بسبب برنامجها النووي.

2 - الاداة العسكرية والاستخبارية:

وتعرف بأنها الاداة الاساسية لتحقيق اهداف السياسة الخارجية الاستراتيجية في حال تعذر تحقيقها بالأدوات الاقل قسرا، فالحرب استمرار للسياسة بأدوات اخرى، لكن استخدام الاداة العسكرية والاستخبارية لا يعني اللجوء للحرب فقط، بل يمكن استخدام اكثر من اداة عسكرية قبل الوصول الى اعلان الحرب في نطاق سعي الدولة لتحقيق اهدافها، منها[1]:

أ - اقامة عروض عسكرية بهدف اظهار القوة للطرف الاخر.

ب - تطوير اسلحة جديدة كالصواريخ والانظمة الدفاعية والاسلحة غير التقليدية، او الاعلان عن تجارب صاروخية معينة بهدف ايقاع الرعب بالأطراف الاخرى.

ت - حشد القوات على الحدود، او ارسال الاساطيل والبوارج لتجوب قرب المياه الإقليمية لدولة معينة.

ث - اقامة تحالفات عسكرية مع اطراف اخرى بهدف اشعار طرف اخر بالتهديد.

ج - تقديم مساعدات عسكرية لأقلية ما في احدى الدول بهدف اضعاف قدراتها القومية.

ح - جمع المعلومات والتجسس على دولة ما، او القيام بعمليات اغتيال او تفجيرات فيها.

خ - القيام باشتباكات محدودة او الاعلان الحرب الشاملة.

---

[1]- James E. Willard, Military diplomacy: an essential tool of foreign policy at the theater strategic level, School of Advanced Military Studies, United States Army Command and General Staff College, Fort Leavenworth, Kansas, 2015,pp 9-15.

- محمد سيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند النظر الى السياسة الخارجية الصينية لمعرفة ان كانت تستخدم الاداة العسكرية والاستخبارية لتحقيق اهدافها ف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإنه يتضح وبلا شك، عدم استخدام الصين لهذه الاداة تجاه المنطقة، نظرا لعدد من الاعتبارات:

أ - المسافة الفاصلة بين الصين ودول المنطقة مسافة شاسعة جغرافيا، الامر الذي ينعكس على فعالية استخدام الاداة العسكرية معها، ويجعل من العبث اللجوء اليها، كما ويجعل من دبلوماسية عرض العضلات كالعروض العسكرية غير ذات جدوى تجاه المنطقة، وسيصعد مواقف دول جنوب وشرق اسيا ضد الصين.

ب - ان التراجع في دور الايديولوجيا في نطاق العلاقات الدولية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، يجعل امكانية تقديم مساعدات عسكرية للثوار على غرار ما كانت تعمد اليه الصين خلال فترات تاريخية سابقة، كتقديم الدعم للثوار الجزائريين اقل اغراءا، ويجعل خيار تقديم مساعدات للأقليات في المنطقة عملا يشرعن قيام دول المنطقة بدعم الاقليات في الصين لمساعدتها على الانفصال.

ت -نظرا لتراجع دور القوة العسكرية وتضاعف تكاليف استخدامها بعد نهاية الحرب الباردة لصالح ادوات اخرى اقل تكلفة واكثر فعالية كما اشارت الدراسة سابقا، يجعل الصين غير ذات اهتمام باستخدام الادوات العسكرية في سياستها الخارجية تجاه المنطقة نظرا لأنها خيار غير عقلاني من ناحية اقتصادية.

ث -ان لتشابك المصالح ما بين الاطراف الدولية، وما بين الصين ودول المنطقة، يجعل لجوء الصين الى الاداة العسكرية في جوانبها الاكثر قسرا تجاه المنطقة خيارا مستحيلا،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأن مثل هذه السياسة ستدفع دول المنطقة الى تحشيد جيوشها، وقطع امدادات الطاقة عن الصين.

ج - مجمل ما سبق لا يعني عدم قيام الصين بجمع معلومات عن دول المنطقة والتجسس عليها، وعلى الرغم من عدم تأكد الدراسة من مثل هذا الخيار، الا انها ترى بأنه خيار قد يستخدم لأغراض سياسية لفهم دول المنطقة لا لاستخدامه عسكريا ضدها.

3 - الاداة الدعائية والاعلامية:

تعرف الاداة الاعلامية والدعائية بانها قيام الدول باستخدام مختلف وسائل وتقنيات الاتصال والاعلام الدولي فيما يحقق لها اهدافها المرسومة، كاستمالة الرأي العالمي لصالحها، او من خلال بث الدعايات التي من شأنها التأثير في معنويات جيش دولة ما، او اثارة القلاقل السياسية بين الجماهير[1]، او بهدف تقديم تقاليدها وفنونها وعلومها الحضاري بين صفوف شعوب الدول الاخرى، ونشر لغتها، وعليه قامت الصين في سياستها الخارجية بالعمل على:

أ - بناء عدد من القنوات التي تبث بلغات العربية والانجليزية عام 2009، مثل قناة CCTV[2]، واطلاق عدد كبير من المواقع الإلكترونية والمجلات بلغات دول المنطقة، مثل موقع وكالة شينخوا، الصين اليوم، ومركز المعلومات الصيني العربي...الخ.

ب -بناء مدارس وتقديم منح لجامعات المنطقة للنهوض باللغة الصينية وتدريسها للطلاب، بما ويساعد على انتشارها.[3]

---

[1] - عبدالعزيز داودي، ادوات السياسة الخارجية: الاعلام مثالا، على الرابط: http://www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=28704، بتاريخ 2016/2/10.

[2] - قناة CCTV الصينية. واحدة من بين قنوات الدول الكبرى التي تبث للعرب، الاخبارية، على الرابط: http://maannews.net/Content.aspx?id=372561، بتاريخ 2016/2/11.

[3]- Open data for international development, Databases, China grants to countries in the Middle East and North Africa.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت -تشجيع التبادل الطلابي بين الصين ودول المنطقة.[1]

ث -تشجيع حركة الترجمة من الصينية للعربية والايرانية والتركية وبالعكس، والدعوة لإقامة فعاليات فنية ومسرحية متبادلة بين الصين ودول المنطقة.[2]

ج- تشجيع البرامج السياحية المتبادلة بين الصين ودول المنطقة، لما للسياحة من آثار اقتصادية مهمة للطرفين، ولما لها من آثار ثقافية تعارفية في نطاق معرفة الاخر وحضارته.[3]

ح- بناء معاهد كونفوشيوس في اغلب جامعات دول المنطقة، والتي يزيد عددها عن 11 معهد، لاستغلالها في تحقيق الاهداف الثقافية للصين.[4]

4 - الاداة الاقتصادية:

وتشير الدراسات الى ان الأداة الاقتصادية هي احدى اقدم الأدوات التي عرفتها المجتمعات والدول تاريخيا، والتي تطورت جنبا الى جنب مع الأداة العسكرية، كإحدى اهم الأدوات لتنفيذ السياسة الخارجية، حيث عرفت الامبراطورية الرومانية في العالم القديم، وتطورت حتى عصرنا الراهن لتصبح احدى أهم الادوات في العلاقات الدولية.[5]

---

[1] - شغف الشباب العربي بالدراسة في الصين ، وكالة شينخوا الصينية، على الرابط: http://arabic.news.cn/2016-01/28/c_135054134.htm، بتاريخ 2016/2/8.

[2] - مصالح واهداف جمهورية الصين الشعبية واهدافها في الشرق الاوسط، مرجع سبق ذكره.

[3] - صينيون وعرب يدعون الى دفع التبادل الثقافي عبر تطوير السياحة، مركز المعلومات الصيني العربي، على الرابط: http://www.arabsino.com/articles/10-06-01/3634.htm ،بتاريخ 2016/2/11.

[4] - الصين تفتح بوابة عبور ثقافتها إلى العالم، على الرابط: http://arabic.cri.cn/761/2015/08/06/463s187163.htm، بتاريخ 2016/2/8.

[5] -بطرس غالي، محمود خيري عيسى، المدخل الى علم السياسة، ط7، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1985، ص327.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ويمكن اعتبار الاداة الاقتصادية احدى تجليات قوة دولة ما، مثلها مثل القوة والاداة العسكرية، وعليه، فإنه يمكن استخدامها كما نفهم من ادبيات العلاقات الدولية، بإحدى اسلوبين[1]:

أ - الاسلوب الترغيبي: وهو قيام دولة معينة بعدد من الاجراءات التي من شأنها التأثير على مجمل التدفقات التجارية والمالية دوليا، مثل اتخاذها اجراءات من شأنها تعزيز التجارة الدولية، كالانفتاح الاقتصادي، واستغلال المتغيرات الدولية بين الدول، كالانفتاح على دولة ما تماس عليه دولة اخرى عقوبات اقتصادية، وتخفيض قيمة العملة، وعقد الاتفاقيات، والحماية والتعرفات الجمركية، وتعزيز عمليات التمويل الدولي كتعزيز التدفقات الاستثمارية وتقديم المساعدات الاقتصادية المختلفة.

ب -الاسلوب الترهيبي: وهو على العكس تماما من الاسلوب الاول، حيث تنزع دولة معينة الى اتخاذ عدد من التدابير والاجراءات التي من شأنها التأثير السلبي على مجمل التدفقات التجارية والمالية دوليا، كالمقاطعة الاقتصادية والعقوبات الاقتصادية، ورفع الرسوم الجمركية على بضائع دولة اخرى بهدف الاخلال باقتصادها والتأثير عليه سلبيا لحين تحقيق الاهداف المرادة.

ومما سبق نستطيع القول: بأن الاداة الاقتصادية هي مجمل الاجراءات التي تتخذها دولة ما للتأثير على التدفقات التجارية والمالية، بإحدى اسلوبين ترغيبي من خلال الانفتاح، ترهيبي من خلال القسر، تجاه دولة ما او مجموعة دول بهدف تحقيق اهداف معينة.

---

[1] - جوزيف ناي، القوة الناعمة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

- وسائل السياسة الخارجية، مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، على الرابط:
http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/009.html، بتاريخ 2016/2/10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا وتشير ادبيات السياسة الخارجية الى ان الاجراءات السابقة، او الاسلوبين المشار اليها آنفا، يمكن استخدامها على كثير من السلع التجارية والعسكرية والمالية، فعلى سبيل المثال يمكن لدولة ما ان تؤثر على تدفقات إمدادات الغذاء الى دولة اخرى لتأثير عليها لتحقيق اهداف معينة، سواء من خلال قطع إمدادات الغذاء او من خلال اغراق اسواقها بإمدادات الغذاء بغية تدمير قطاعها الزراعي ، في مرحلة زمنية ما على سبيل المثال، بحيث يصبح هنا الغذاء عموما احدى الادوات الاقتصادية المتاحة لدولة ما للتأثير على الدول الاخرى لتحقيق اهدافها[1]، وعليه تذهب الدراسة الى تحديد عدد من المتغيرات والمؤشرات الدالة على استخدام الصين للإجراءات السابقة والاسلوبين السابقين تجاه المنطقة كأدوات اقتصادية يمكن لها ان تحقق من خلالها اهدافها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبناء على الايضاح السابق، تسعى الدراسة الى تحديد عدد من المتغيرات والمؤشرات التي يمكن للصين ان تستخدمها كأدوات اقتصادية تجاه المنطقة، والتي يمكن ان تستخدمها الصين بأحد الاسلوبين، سواء الترغيبي او الترهيبي، وهذه المؤشرات هي:

أ - التجارة والعلاقات التجارية بين الصين ودول المنطقة.

ب -علاقات الطاقة ما بين الصين ودول المنطقة.

ت -مبيعات الاسلحة الصينية لدول المنطقة.

ث -الاستثمارات الصينية في دول المنطقة.

ج - المساعدات والمنح الخارجية الصينية لدول المنطقة.

[1]- Robert L. Paarlberg, Food as an Instrument of Foreign Policy, the Academy of Political Science, Food Policy and Farm Programs, Vol. 34, No. 3, 1982, pp 25-30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تسعى الدراسة الى بحث كيفية استخدام الصين لمجمل المتغيرات والمؤشرات السابقة كأدوات اقتصادية في سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتتساءل عن امكانية تحقيق هذه الادوات لأهداف السياسة الخارجية الصينية في المنطقة، كما وتتساءل عن الاسلوب الذي اتبعته الصين في استخدام هذه الادوات، وهو ما ستناقشه الدراسة في الفصل الثاني منها، من خلال افراد مبحث خاص لكل مؤشر ومتغير من المؤشرات والمتغيرات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: الأداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

ناقشت الدراسة في الفصل السابق تاريخ العلاقات الصينية مع المنطقة، كما وناقشت المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة، ثم تطرقت الى توضيح اهم الاهداف التي تسعى الصين الى تحقيقها في المنطقة او من خلال اقامة علاقات مع دول المنطقة، واخيرا وضحت اهم الادوات التي قد تستخدمها الصين كوسائل لتنفيذ سياستها الخارجية وكأدوات لتحقيق اهدافها.

من ناحية اخرى، قامت الدراسة بتعريفها للأداة الاقتصادية، وتوضحيها اساليب استخدامها، سواء بالأساليب الانفتاحية والترغيبية، او بالأساليب القسرية والترهيبية، كما وتعتقد الدراسة بأن هناك امكانية كبيرة لاعتبار اي سلعة كالغذاء او كالمصانع، او السلاح العسكري، او الطاقة، سلع يمكن التأثير على تدفقاتها في الاسواق من قبل دولة ما كالصين لتصبح هذه السلع بمثابة أداة اقتصادية يمكن من خلالها تحقيق الاهداف.

ومن هنا، سيبحث هذا الفصل من خلال خمس مباحث كيفية استخدام الصين للتجارة، ومبيعات السلاح، وعلاقات الطاقة، فضلا عن الاستثمار والمساعدات الخارجية كأدوات اقتصادية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحقيق اهدافها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول: تحليل العلاقات التجارية الصينية مع فواعل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

شكلت تحولات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كتراجع دور الايديولوجيا، وتنامي دور التكنوقراط، وزيادة انغماس الدول في العولمة الاقتصادية وزيادة درجات الاعتماد المتبادل، وتحول معيار تعريف قوة الدولة من معيار عسكري بحت الى معيار اقتصادي، فرصة للصين لتعمل على تنمية مكانتها الاقتصادية عالميا، ولتصبح احد اقطاب النظام الدولي الجديد، لا سيما وان كثير من الباحثين ونظرا لتحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة يشككون في كفاية تحديد شكل وبنية النظام الدولي استناد الى معيار القوة العسكرية لوحدها دون الاخذ بعين الاعتبار القوة الاقتصادية للفواعل الاخرى.[1]

وعلى صعيد آخر، وتحديدا على صعيد المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية، فقد شكلت هي الاخرى دفعا للتوجهات الصينية في الانفتاح على العالم، بحيث ان موائمة المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الصينية لا تكفي الصين لوحدها لتحقيق طموحاتها واهدافها، الا اذا كانت المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية تشكل قاعدة للانطلاق، لتكون دافعا نحو تحقيق الطموحات الصينية اكثر مما هي قيدا عليها خلال تفاعلاتها الخارجية، وهو ما يظهر من محصلة تفاعلات المحددات الخارجية، حيث تصب في مجملها لصالح الانفتاح الصيني على الدول المختلفة ومنها دول المنطقة.

[1] - من وجهة نظر جوزيف ناي، ليس هناك بعدا واحدا للحكم على شكل النظام الدولي، فإذا كانت القوة العسكرية هي المعيار الرئيسي لشكل النظام الدولي فهو اذن احادي القطب، ولكن من ناحية اقتصادية نراه متعددا، لكن وجهة نظره الخاصة تذهب الى انه ليس هناك اقطاب ، وخاصة على المستوى عبر القومي، نظرا لاتساع شبكة الفواعل الدوليين من جهة، وتعدد المشاكل الكبيرة التي لا تستطيع اي دولة ان تحلها بمفردها، وتوزع القوة بين عدد كبير من الفواعل في العلاقات الدولية: للمزيد انظر:

-Joseph S. Nye, The Future of Power, public affairs, New York,US, 2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، قامت الصين في فترة ما بعد الحرب الباردة، بعدد من الاجراءات التي من شأنها التأثير على التدفقات التجارية وحركتها العامة، بشكل يساهم في تنامي مكانتها الاقتصادية عالميا، وتزايد حضورها التدريجي تجاريا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن اهم هذه الاجراءات ما يلي:

1 - تخفيض سعر صرف اليوان: تشير الادبيات الاقتصادية الى ان لجوء الحكومات الى تخفيض سعر صرف عملاتها من شأنه تخفيض سعر سلعها التجارية، بشكل يؤدي الى تعزيز ميزانها التجاري، وينعكس ايجابيا على اقتصادها من خلال دفع عمليات التنمية ورفع الاحتياطات الاجنبية[1]، وعليه تشير البيانات الصينية الى ان سعر صرف اليوان عام 1990 بلغ 4.78 مقابل الدولار الواحد، ليبلغ سعر صرف اليوان امام الدولار 8.27، وفي عام 2005 بلغ سعر صرف اليوان امام الدولار حوالي 8.3، ولكن وامام الضغوط الدولية الرامية لدفع الصين لرفع عملتها، من ناحية، ولمواجهة الصين التضخم الاقتصادي من ناحية ثانية، فقد رفعت من قيمة اليوان امام الدولار ليصبح 6.62، وفي عام 2015 سجل اليوان امام الدولار ما قيمته حوالي 6.33 مقابل الدولار الواحد[2]، ليشكل هذا الاجراء، اغراءا لدول المنطقة لاستيراد البضائع الصينية نظرا لرخص ثمنها مقارنة ببضائع بعض الدول الاخرى، لا سيما وان اغلب دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الدول ذات الدخل المتوسط والقوة الشرائية.

[1] - سمية زيرار واخرون، اثر سياسة سعر الصرف الاجنبي في الميزان التجاري الجزائري، مجلة دراسات للعوم الادارية، المجلد 36، العدد، 2، الاردن، ، ص 359.

[2] - سعر صرف اليوان، صحيفة شينخوا، على الرابط: http://arabic.people.com.cn/31659/7245693.html، بتاريخ 2016/4/22. وانظر ايضا : هل يهدد اليوان عرش الدولار الامريكي؟، المركز الاقلمي للدراسات الاستراتيجية، على الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/، بتاريخ 2016/4/22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 -تخفيض نسب الرسوم الجمركية: في مرحلة ما بعد الحرب الباردة سعت الصين الى الاندماج في الاقتصاد العالمي انسجاما مع تحولات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كتنامي الاعتماد المتبادل، وتسارع عمليات العولمة الاقتصادية، بهدف تشجيع صادراتها الخارجية لتحقيق اهدافها الاقتصادية، وتمهيدا للدخول في منظمة التجارة العالمية وفقا لقوانينها الخاصة حول النسب المئوية لرسوم الجمركية[1]، حيث تشير بيانات البنك الدولي الى تخفيض الحكومة الصينية نسبة الرسوم الجمركية خلال الفترة 1990 -2015، بواقع 39.7% عام 1992 لتنخفض الى ما معدله 22.0% عام 1996، ولتبلغ عام 2000 ما معدله 16.4%، وعام 2005 ما معدله 9.2% ، وعام 2010 ما معدله 7.7%، وبداية عام 2015 ما معدله 7.6%[2]، الامر الذي سينعكس تدريجيا على معدل واردات الصين من بضائع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يعني اتساعا في حجم المصالح المشتركة على حساب تلك المتناقضة.

3 - دخول منظمة التجارة العالمية: من ناحية اخرى، مثلت اجراءات تخفيض نسب الجمارك السابقة ووفقا لمتطلبات منظمة التجارة العالمية احدى اهم الخطوات المهمة التي من شأنها زيادة اندماج الصين في الاقتصاد العالمي، هذا وبعد دخول الصين الى منظمة التجارة العالمية نهاية عام 2001 استطاعت ان تتمتع الصين بوضعية الدولة الاولى بالرعاية، وهو ما سينعكس على تنامي معدل صادراتها الى دول المنطقة، وهو ما يعني ان البضائع الصينية ستتمتع بكافة المزايا التجارية التي من الممكن ان تقدمه دول المنطقة لدولة اخرى.

[1] - وصفي عقيل، اثر المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الصينية تجاه مسألة تايوان بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2]- Tariff rate, applied, simple mean, all products (%),The World Bank Group, on: http://data.worldbank.org/indicator/TM.TAX.MRCH.SM.AR.ZS, 22/4/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4 - تطوير وتبسيط الاجراءات الجمركية: حيث عملت الصين على تعزيز نمو تجارتها الخارجية من خلال رفع كفاءة المنافذ التجارية، وتقليص المدة الزمنية للتخليص الجمركي بحدود 50% عام 2015 خلافا لما كان عليه الحال في السنوات السابقة، كما عملت على الغاء بعض الرسوم الجمركية عن بعض السلع والمنتجات المختلفة لتحقيق نمو اكبر في التجارة.[1]

5 - انشاء منتديات التعاون مع المنطقة: عملت الصين على انشاء منتدى للتعاون الصيني الافريقي عام 2000، ومنتدى التعاون الصيني العربي عام 2004، وهي المنتديات التي تهدف الى تعزيز فرص التعاون والحوار بهدف تحقيق التنمية واحراز التقدم الاقتصادي، كما تعقد جلسات المنتدى على مستوى وزراء الخارجية كل سنتين في احد الدول الاطراف دوريا[2]، حيث تتوقع الصين ان تسهم هذه المنتديات في دفع عمليات التبادل التجاري، بشكل يضمن نمو الصادرات الصينية للحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي مرتفعا.

6 -عقد الاتفاقيات التجارية والاستراتيجية مع دول المنطقة: حيث تعمل الصين على رفع علاقاتها مع دول المنطقة الى مستوى العلاقات الاستراتيجية من خلال عقد كثير من الاتفاقيات في مجالات التجارة والتكنولوجيا بهدف تعزيز التقدم والتنمية الاقتصادية، وهو ما يظهر من توقيعها اتفاقيات التعاون الاستراتيجية مع مصر عام 1999 وعام 2009، وتوقيعها مع العراق اتفاقيات تطوير التعاون الاقتصادي عام 2007، وتوقيعها مع السعودية عام 2009 اتفاقيات شراكة استراتيجية بعد سلسلة من الاتفاقيات المتعددة، ومع اسرائيل وبعد زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي الى الصين عام 2007 تم توقيع عدد من الاتفاقيات في المجالات التجارية

[1] - تدابير جمركية جديدة لتعزيز نمو التجارة، شينخوا، على الرابط: http://arabic.china.org.cn/business/txt/2015-11/26/content_37170568.htm، بتاريخ 2016/4/23.

[2] - انظر موقع منتدى التعاون العربي الصيني ، والصيني الافريقي، على الرابط : http://www.cascf.org/ara/gylt/، http://.cntv.cn/special/China-Africa/homepage/index.shtml .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاقتصادية، وقبلها عام 1993، وفي عام 1997، واتفاقيات التعاون الاستراتيجي بين تركيا والصين بعد زيارة رئيس الحكومة التركية السابق ورئيس "احمد داوود اوغلو" " Ahmet Davutoglu" عام 2010 للصين، وزيارة رئيس مجلس الدولة الصيني "ون جيا باو" Wen "Jiabao" لتركيا ...الخ من اتفاقيات مع باقي الدول.[1]

هذا وعلى جانب آخر تعتزم الصين توقيع واقامة مناطق تجارة حرة مع الخليج العربي، حيث بدأ التفاوض بشأن ذلك منذ عام 2004، يتوقع ان تشغل الاتفاقية حيز التنفيذ عام 2016، وانتهائها من دراسة جدوى اقامة اتفاقية تجارة حرة مع اسرائيل عام 2014.[2]

7 -الاعلان عن مبادرة بناء الحزام والطريق عام 2013: نظرا لاعتماد الصين في نموها الاقتصادي على ضمان استمرار الصادرات كما نلاحظ مما سبق من نقاش، واعتمادها على الطاقة كما سنرى لاحقا، اعلنت عن مبادرة الحزام والطريق، "طريق واحد حزام واحد"، لتجديد طريق الحرير التاريخي، حيث طرح عدد من مجالات التعاون في المبادرة، منها التعاون في مجال الطاقة، البنية التحتية وخطوط المواصلات، ازالة القيود الجمركية والعقبات امام التجارة والاستثمار، وهي المبادرة التي يتوقع عدد من الباحثين والمهتمين بأنها ستزيد من الروابط السياسية والاقتصادية ما بين الصين ودول عديدة من بينها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[3]

---

[1] -الاتفاقيات الصينية مع الدول الاخرى،موقع وزارة الخارجية الصينية على الرابط: http://www.fmprc.gov.cn/chn/gjhdq/default.htm. بتاريخ 2016/4/23.

[2] -اتفاقيات التجارة الحرة الصينية على الرابط: http://fta.mofcom.gov.cn/topic/engcc.shtml. ، بتاريخ 2016/4/23.

[3] - سارة هسو، مبادرة "حزام واحد طريق واحد" الصينية: طبعة العولمة الثالثة، على الرابط: https://qira2at.com/2015/07/29/%D9 ، بتاريخ 2016/4/24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، تتوقع الصين بأن الاجراءات السابقة ستزيد من تنامي حضورها في اسواق المنطقة، وتزايد حضور صادرات المنطقة في الاسواق الصينية، الامر الذي سيزيد من حجم المصالح المشتركة على تلك المتناقضة، ويحفظ لها استمرار نموها الاقتصادي بما ويعزز من مكانتها الاقتصادية العالمية، فضلا تزايد ارتباط دول المنطقة بالصين تجاريا... وبناءا على ما سبق ستناقش الدراسة حركة التبادلات التجارية الصينية في فترة ما بعد الحرب الباردة مع عينة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا: التبادلات التجارية الصينية مع مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط:

يتضح من الجدول رقم (5) الخاص بالتبادلات التجارية للصين مع مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط، بأن الاتجاه العام لحركة الصادرات والواردات الصينية تتصاعد بشكل تدريجي ومضطرد على طول الفترة، بشكل يوحي بوجود علاقة بين الاجراءات المؤثرة على التدفقات التجارية التي تنتهجها الصين وحركة صادراتها ووارداتها مع الدول الثلاثة في هذه المجموعة.

الجدول رقم(5): التبادل التجاري الصيني مع مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط خلال الفترة 1991 -2015 بالمليون دولار.

المجموعة	التبادلات التجارية الصينية مع مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط								
الدولة	تركيا			ايران			اسرائيل		
السنة	صادرات صينية لتركيا	واردات الصين من تركيا	حجم التبادل التجاري	صادرات صينية لإيران	واردات الصين من ايران	حجم التبادل التجاري	صادرات صينية لإسرائيل	واردات الصين من اسرائيل	حجم التبادل التجاري
1991	غ م	غ م	غ م	293.000	021.000	314.000	_	_	_
1992	غ م	غ م	غ م	336.000	101.000	437.000	013.000	039.000	052.000
1993	غ م	غ م	غ م	403.000	310.000	713.000	077.000	076.000	153.000
1994	غ م	غ م	غ م	266.000	182.000	448.000	142.000	107.000	249.000
1995	430.150	134.087	564.237	269.857	095.948	365.805	184.304	120.287	304.591
1996	404.689	094.099	498.788	352.383	041.746	394.129	187.657	101.419	289.076
1997	542.216	062.528	604.744	422.242	070.241	492.483	258.841	099.758	358.599
1998	621.953	042.773	664.726	612.528	049.148	661.676	359.923	171.006	530.929
1999	621.759	047.286	669.045	600.470	087.272	687.742	495.356	191.130	686.486
2000	1.021.520	126.085	1.147.605	677.847	182.728	860.575	717.268	335.284	1.052.552
2001	637.330	230.927	868.257	840.702	261.944	1.102.646	827.915	483.213	1.311.128
2002	1.079.392	288.772	1.368164	1.316.203	266.856	1.583.059	897.960	502.574	1.400.534
2003	2.020.165	532.617	2.552.782	2.199.552	342.273	2.541.825	1.138.398	680.585	1.818.983
2004	2.789.453	586.019	3.375.472	2.447.817	507.401	2.955.218	1.535.292	929.210	2.464.502
2005	4.222.330	621.515	4.843.845	3.191.368	721.723	3.913.091	1.941.832	1.056.425	2.998.257
2006	7.270.528	755.692	8.026.220	4.284.301	930.017	5.214.318	2.550.129	1.297.064	3.847.193
2007	10.458.280	1.293.296	11.751.576	7.298.236	1.658.880	8.957.116	3.652.504	1.634.738	5.287.242
2008	10.568.984	1.959.521	12.528.505	8.133.548	2.795.582	10.929.130	4.222.288	1.773.072	5.995.360
2009	8.309.127	1.743.445	10.052.572	7.891.020	2.791.323	10.682.343	3.626.773	1.516.519	5.143.292
2010	11.916.297	2.962.573	14.878.870	11.073.271	5.217.641	16.290.912	5.017.500	2.604.080	7.621.580
2011	15.562.462	3.103.561	18.666.023	14.722.840	7.295.737	22.018.577	6.724.470	3.036.385	9.760.855
2012	15.533.895	3.437.912	18.971.807	11.541.963	6.462.052	18.004.015	6.979.289	2.916.932	9.896.222
2013	17.679.556	4.369.505	22.049.061	13.989.876	7.254.133	21.244.009	7.635.743	3.175.495	10.811.238
2014	19.269.196	3.696.303	22.965.499	24.041.029	6.328.731	30.369.760	7.730.647	3.117.558	10.848.205

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى:

Direction Of Trade Statistics Yearbook:1991-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 -اسرائيل:

مثلت تحولات فترة ما بعد الحرب الباردة فرصة سانحة للصين لتطوير تبادلاتها التجارية مع الدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدريجيا، على الرغم من الحضور الامريكي في المنطقة، هذا فضلا عن عدد من التحولات الاقليمية الهامة في منطقة الشرق الأوسط مطلع عقد التسعينيات، فعلى الرغم من ان اتفاقية كامب ديفيد ازاحة اي حرج دبلوماسي عن الصين في حال اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل بما ويتوائم مع المنظور البراغماتي الصيني والمتحلل من القيود الايديولوجية[1]، الا ان محادثات السلام في مدريد عام 1991، شكلت دفعا للسياسة الخارجية الصينية في الانفتاح على اسرائيل واقامة علاقات دبلوماسية معها عام 1992، ثم جاءت اتفاقية وادي عربة عام 1994 لتعزز من التوجه الصيني نحو تطوير العلاقات مع اسرائيل وهو ما يشي به الجدول رقم(5)، حيث تطورت الصادرات الصينية الى اسرائيل من 13 مليون عام 1992 لتصل الى 827 مليون عام 2001، وخلال نفس الفترة تطورت الواردات الاسرائيلية الى الصين من 39 مليون الى 483 مليون دولار، ليتطور حجم التبادل تجاري من 52 مليون عام 1992 ليصل الى 1.311 مليار دولار عام 2001.

وبعد عام 2001، وبعد انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية، واستمرار الصين في خفض قيمة اليوان، تطورت التبادلات التجارية الصينية مع اسرائيل، فعلى صعيد الصادرات الصينية عام 2002 فقد بلغت 897 مليون دولار، لتصل الى 3.652 مليار دولار عام 2007، و الى ما مجموعه 7.730 مليار دولار بداية عام 2015. اما على صعيد الواردات الصينية من اسرائيل، فقد قفزت عام 2002 من ما مجموعه 502 مليون دولار الى ما مجموعه 1.634

[1] - وليد عبد الحي، العلاقات الصينية الاسرائيلية: الاسواق والسلاح، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليار دولار عام 2007، وما مجموعه 3.117 مليار دولار بداية عام 2015. ليتطور حجم التبادل التجاري من 1.400 مليار دولار عام 2002، الى ما مجموعه 5.287 مليار دولار عام 2007، وما مجموعه 10.848 مليار دولار بداية عام 2015.

هذا ويمكننا القول بأن الصادرات الاسرائيلية الى الصين خلال الاعوام الاولى لإقامة العلاقات الدبلوماسية وكما يظهر من الجدول رقم(5) كانت متفوقة على وارداتها من الصين عام 1992، ومتساوية الى حد ما عام 1993، ومتقاربة خلال العاميين التاليين، ثم اصبح ميل الميزان التجاري لصالح الصين بدءا من عام 1996 وحتى بداية عام 2015.

يمكن تفسير هذا الامر بحاجة الصين الى استيراد بعض التكنولوجيات وآلات صناعية من اسرائيل خلال الاعوام الاولى لإقامة العلاقات معها، لدعم قاعدتها التكنولوجية في القطاع الصناعي، نظرا لما تمثله التكنولوجيا من اهمية بالغة لدعم حركة الصادرات الصينية للخارج، وبالتالي ضمان استمرارية التنمية الاقتصادية، وضمان الحصول على التكنولوجيات الزراعية المتطورة من اسرائيل لتغطية الحاجة الصينية الغذائية لشعبها والبالغ تعداده ما يزيد عن 1,364 مليار فرد، وعليه، كانت الواردات الصينية من اسرائيل تتوزع على قطاعات الآلات الزراعية وتكنولوجياتها المختلفة، آلات النسيج، وقطع غيار المحركات الصناعية، والات تجهيز الاغذية، والات كهربائية مختلفة، ومعدات الاتصال السلكي واللاسلكي، آلات معاجلة البيانات والاتصالات، وماكينات الطاقة الكهربائية وقطع غيارها، وبعض انواع الطائرات وقطع غيارها، وقطع خاصة بالمعدات الفضائية، الى جانب بعض المواد الخام والكيميائيات والمعادن الاخرى والمنتجات الحيوانية والزراعية.[1]

[1]- UNCTAD: database, International trade, Chinese imports from Israel,1992-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما على صعيد الصادرات الصينية لإسرائيل، فقد شملت طيف واسع من السلع والمنتجات، والتي تتراوح بين المنتجات النباتية والحيوانية الخام، والمواد الغذائية والنباتية والحيوانية، والتوابل، والادوات المصنعة والادوات المنزلية والكهربائية والحواسيب واجهزة التصوير العادية والسينمائية، والادوات البصرية، والمركبات العضوية والكيميائية، والملابس والاقمشة والمنسوجات، وادوات ومعدات يدوية وآلية، والدراجات والمقطورات، والتحف الفنية والزجاجيات والقرطاسية والاخشاب، والزيوت والعطور، والمتفجرات النارية، والاطارات وقطع اكسسوارات للسيارات...الخ من سلع ومنتجات متعددة جدا.[1]

2 - ايران:

يمكننا القول: بأن الصين استغلت القيود التجارية المفروضة على ايران من قبل الولايات المتحدة بعد الثورة الايرانية واحتجاز الرهائن الامريكيين، والتي أدت الى حظر تجاري كامل على ايران عام 1995، ثم العقوبات المفروضة بواسطة مجلس الامن على ايران عام 2006، وعام 2007، وعام 2008، وعام 2010[2]، لتصبح الصين منفذا تجاريا حيويا لإيران، حيث وعلى الرغم من الانتقادات الغربية والضغوط الغربية على الصين للامتثال للعقوبات الاقتصادية على ايران، الا ان حركة التبادلات التجارية المتبادلة بين البلدين لا تشي بتوجه صيني جدي للامتثال لتلك العقوبات كما يتضح من الجدول (5).

حيث بلغ حجم الصادرات الى ايران عام 1991 ما معدله 293 مليون لتتطور الى 840 مليون دولار عام 2001، بينما الواردات الصينية من ايران فقد بلغت عام1991 ما مجموعه 21

[1]- UNCTAD: database, International trade, Chinese exports to Israel,1992-2015.

[2] - للمزيد حول اثر العقوبات على ايران، انظر: محمد خير جروان، اثر العقوبات الاقتصادية الدولية على السياسة الخارجية الايرانية تجاه الشرق الاوسط:2001-2011، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن، 2013، ص 40 وما بعدها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مليون دولار، لتتطور الى ما مجموعه 261 مليون دولار عام 2001، بحجم تبادل تجاري بلغ عام 1991 ما مجموعه 314 مليون دولار، وعام 2001 ما مجموعه 1.102 مليار دولار كما يتضح من الجدول رقم(5).

وبعد عام 2001 تطورت التبادلات التجارية الصينية مع ايران بشكل ملحوظ، فقد بلغت الصادرات الصينية عام 2002 ما مجموعه 1.316 مليار دولار، وعام 2007 ما مجموعه 7.298 مليار دولار، وبداية عام 2015 ما مجموعه 24.041 مليار دولار، بينما على صعيد الواردات الصينية من ايران فقد بلغت عام 2002 ما مجموعه 266 مليون دولار، وما مجموعه 1.658 عام 2007، و 6.328 بداية عام 2015.

وعلى ذلك تطور حجم التبادل التجاري بين البلدين من 1.102 مليار دولار عام 2002، ليصل الى 8.957 عام 2007، و ما مجموعه 30.369 بداية عام 2015 كما يتضح من الجدول رقم(5).

هذا وشملت اهم الصادرات الصينية الى ايران، المنتجات النباتية والغذائية، كالفواكه والخضروات والسكريات، والحبوب كالأرز، وبعض المنتجات الحيوانية ، والمواد الخام كالحديد والالمنيوم ومركبات النيتروجين، والاكاسيد المختلفة، والمواد الكيميائية غير العضوية، والادوية والمنتجات الطبية المختلفة، وآلات تجهيز الاغذية والمصانع والطابعات وماكينات الجلود والادباغ والسجاد والآلات الزراعية والجرارات، والادوات الكهربائية والمنزلية، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والسيارات الصغيرة، وماكينات الطاقة الكهربائية، والملابس والاقمشة...الخ.[1]

[1]- UNCTAD: database, International trade, Chinese exports to Iran,1991-2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما الواردات الصينية من ايران فقد كانت اهم قطاعاتها: منتجات نباتية كبعض انواع الفواكه والخضروات، والعصير، والمطاط الصناعي، والقطن والحرير والصوف، والحجر والرمل والحصى، والجير والاسمنت، ومواد كيميائية عضوية، والنحاس والرصاص، والبلاستيك الاولي، والبوليمرات الستايرين والايثيلين الاولية، والكحول والفينول، وخامات ومركزات من المعادن الاساسية.[1]

3 - تركيا:

نظرا لحساسية تركيا تجاه ممارسات الصين تجاه اقلية "الاويغور" بين الحين والاخر، الا ان تركيا وجدت نفسها امام خيارين، الاول: ان تطور علاقاتها مع الصين وتتغاضى عن الممارسات الصينية في اقليم "شينجيانغ"، لا سيما وان تركيا لها تجربة مماثلة مع الاكراد، او ان تلجأ تركيا الى الخيار الثاني، والمتمثل في تصعيد موقفها تجاه الصين، لكن وامام ميزان الربح والخسارة المتمثل بنجاح الصين عام 2001 بعد الهجمة الارهابية على برجي التجارة الامريكيين، استطاعت الصين تسويق حملاتها وممارساتها تجاه "الاويغور" على انها ضمن نطاق محاربة الارهاب، الامر الذي جعل تركيا تدرك ان التقارب مع الصين والتغاضي قدر الامكان عن ممارساتها في "شينجيانغ" سيعود عليها بالنفع في منطقة آسيا الوسطى، ثم ان تحسين العلاقات مع الصين قد ينعكس ايجابيا على الوضع العام لأقلية "الاويغور"[2]، بالإضافة الى ان تصعيد الموقف مع الصين يحرم تركيا من الاستفادة من التبادلات التجارية معها، لا سيما وانها ومنذ عام 2002، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية، تحاول تركيا النهوض باقتصادها لتصبح قوة إقليمية صاعدة، ومن هنا ادركت ان تمتين العلاقات مع الصين يمثل دفعا لها لتحقيق اهدافها،

[1]- UNCTAD: database, International trade, Chinese imports from Iran,1991-2015

[2] -بكر محمد بدور، المكانة الاقليمية لتركيا حتى عام 2020، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن، 2012، ص292 وما بعدها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما حصل عام 2007 بإعلان الرئيس الصيني "Hu Jintao" قبول تركيا في منظمة شنغهاي بصفة شريك بعدما كانت تتمتع بصفة مراقب فقط.[1]

ومن الجدول رقم(5)، يتضح ان الاتجاه العام لحركة الصادرات الصينية الى تركيا والواردات منها يسيران بتطور ملحوظ، حيث بلغت حجم الصادرات الصينية حسب ما يتوفر من بيانات في الجدول، 430 مليون دولار عام 1995، والواردات الصينية من تركيا لنفس العام بلغت 134 مليون دولار، بحجم تبادل تجاري بلغ 564 مليون دولار، لتطور الصادرات لاحقا وتبلغ عام 2002 ما مجموعه 1.0279 مليار دولار، والواردات في نفس العام 288 مليون دولار، بحجم تبادل تجاري بلغ 1.368 مليار دولار، بينما في عام 2007 فقد بلغت الصادرات الصينية 10.458 مليار دولار والواردات 1.293 مليار دولار، بحجم تبادل تجاري 11.75 مليار دولار اما بداية عام 2015 فقد بلغت الصادرات الصينية لتركيا ما مجموعه 19.269 مليار دولار، والواردات 3.696 مليار دولار، بحجم تبادل تجاري بلغ 22.695 مليار دولار.

هذا وكانت اهم قطاعات الصادرات الصينية الى تركيا تشمل: الخضروات وبعض انواع الفواكه والمكسرات، والبذور الزراعية المختلفة، وألياف صناعية للغزل والصوف والحرير، وخامات الالمنيوم ومعادن اساسية، والمواد النباتية والحيوانية الخام، والادوات الطبية والادوية، والمركبات والاحماض المركبة العضوية وغير العضوية، والاكاسيد، والزيوت الاساسية، والمتفجرات النارية، والمطاط والاقمشة والمنسوجات، والصناعات الخشبية المختلفة، والادوات المنزلية والكهربائية، والانابيب المختلفة والزجاجيات والتحف، ومحركات الاحتراق الداخلي، والمضخات، والمعدات

[1] -باهر مردان، العلاقات الصينية التركية، http://www.academia.edu/6003388، 2014، ص 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اليدوية والآلات ميكانيكية وقطع غيار محركات مختلفة، وماكينات كهربائية واجهزة كهربائية متعددة، والملابس واجهزة البصريات...الخ من طيف واسع ومتعدد من السلع والمنتجات.[1]

اما اهم قطاعات الواردات التركية الى الصين فقد كانت: منتجات غذائية ونباتية كالفواكه والفواكه المجففة، والشوكولا وبعض انواع السكريات، ومنتجات صناعية كالألياف الغزلية، والحجر والرمل، والالماس، وبعض انواع الاحماض غير العضوية، ومواد الصباغة والدباغة، ومنتجات كيميائية متنوعة، والجلود والفراء المدبوغ والخام، والورق والورق المقوى والغزليات والنسيج، وبعض انواع المعدات الآلية والمحركات، والمصنوعات من المعادن الاساسية، وآليات صناعية متنوعة، وآليات للنسيج والغزل، ومعدات سلكية ولاسلكية وقطع غيارها، وبعض القطع الخاصة بالمعدات الفضائية...الخ.[2]

لكن نلاحظ من الجدول رقم(5) ان حجم التبادل التجاري بين الصين وتركيا قد هبط من 1.147 مليار دولار عام 2000 الى 868 مليون دولار عام 2001، وتكررت مثل هذا التراجع خلال كامل الفترة عام 2009 عندما هبط معدل التبادل التجاري الى 10.052 مليار دولار، بعدما كان في عام 2008 يبلغ 12.528 مليار دولار، وهو ما يمكن تفسيره بالانزعاج التركي من الممارسات الصينية في اقليم "شينجيانغ" عام 2001 عندما اعتقلت السلطات الصينية عدد كبير من الناشطين "الاويغور" خلال حملتها لمكافحة الارهاب بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر، وايضا تكرر الصدامات بين "الاويغور" والسلطات الصينية عام 2009[3]، حيث يبدو واضحا انعكاس الانزعاج التركي من الممارسات الصينية، الامر الذي انعكس على حجم التبادل

[1]- UNCTAD: database, International trade, Chinese exports to Turkey,1995-2015

[2]- UNCTAD: database, International trade, Chinese imports from Turkey,1995-2015

[3] - شعب الاويغور...صفحة منسية في غرب الصين، صحيفة تركستان الشرقية، على الرابط:
http://www.turkistanweb.com/?p=1014 بتاريخ2016/2/28.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجاري والتي كان اخرها عام 2015 بعد القرار الصيني بمنع مسلمي "الاويغور" من الصيام والاحتجاج التركي على ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: التبادلات التجارية الصينية مع مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط:

يدلنا الجدول الرقم(6) فيما يلي الى حركة التبادلات التجارية المتصاعدة للصين مع مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط، بحيث بدأت التبادلات التجارية متواضعة، لتتطور تدريجيا في السنوات اللاحقة، بشكل يدلل على ان اتجاه نمو التبادلات التجارية قد تطور بشكل ملحوظ بعد اعلان الصين عن منتديي التعاون الصيني العربي والصيني الافريقي، وانضمامها الى منظمة التجارة العالمية عام 2001.

الجدول رقم (6): التبادل التجاري الصيني مع مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط خلال الفترة1991-2015. بالمليون دولار.

المجموعة	التبادلات التجارية الصينية مع مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط									
الدولة	السعودية			العراق			مصر			
السنة	صادرات صينية لسعودية	واردات الصين من السعودية	حجم التبادل التجاري	صادرات صينية للعراق	واردات الصين من العراق	حجم التبادل التجاري	صادرات صينية لمصر	واردات الصين من العراق	حجم التبادل التجاري
1991	626.000	092.500	718.500	000.000	000.250	000.250	062.000	000.200	062.200
1992	707.000	065.000	772.000	000.800	000.550	001.350	095.000	000.300	095.300
1993	260.000	068.000	328.000	005.400	000.590	005.990	050.000	011.500	061.500
1994	504.000	120.500	654.500	001.100	000.790	001.890	033.000	003.500	036.500
1995	733.816	287.050	1.020.866	000.298	000.606	000.904	439.295	009.270	448.565
1996	746.987	297.874	1.044.861	001.035	000.113	001.148	402.139	003.391	405.530
1997	842.264	245.534	1.087.798	058.731	000.105	058.836	462.297	016.494	478.791
1998	894.928	248.435	1.143.363	104.671	000.021	104.692	574.130	010.400	584.530
1999	943.730	293.939	1.237.669	147.954	000.276	148.230	751.323	023.396	774.719
2000	1.144.590	440.366	1.554.956	327.259	000.014	327.273	804.457	073.842	878.299
2001	1.354.068	804.903	2.158.971	394.583	000.015	394.598	776.965	075.690	852.655
2002	1.664.982	975.295	2.640.275	420.819	000.035	420.854	758.353	088.465	846.818
2003	2.146.623	1.408.708	3.555.331	056.047	000.325	056.372	907.323	138.722	1.046.045
2004	2.775.280	2.095.208	4.870.488	149.470	000.447	149.917	1.344.575	184.711	1.529.286
2005	3.822.567	2.961.116	6.783.683	390.015	000.662	390.677	1.907.646	194.928	2.102.574
2006	5.050.328	3.207.598	8.257.926	479.653	000.890	480.543	2.914.083	190.312	3.104.395
2007	7.829.789	3.915.847	11.745.636	724.452	001.468	725.920	4.389.758	204.695	4.594.453
2008	8.973.806	4.622.506	13.596.312	1.271.056	061.524	1.332.580	5.864.958	248.722	6.113.680
2009	10.816.927	4.269.053	15.085.980	1.824.180	003.296	1.827.476	5.100.376	280.512	5.380.888
2010	10.357.707	6.961.046	17.318.753	3.580.697	002.423	3.583.120	6.033.101	367.391	6.400.492
2011	14.835.621	9.994.229	24.829.850	3.820.322	004.697	3.825.019	7.258.354	485.659	7.744.013
2012	18.422.678	9.935.374	28.358.052	4.905.675	006.621	4.912.296	8.206.532	462.498	8.669.030
2013	18.713.419	10.143.490	28.856.909	6.892.132	007.495	6.899.627	8.353.247	431.211	8.784.458
2014	20.550.466	10.619.124	31.169.590	7.740.676	001.656	7.742.332	10.456.665	355.773	10.812.438

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى:

Direction Of Trade Statistics Yearbook:1991-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 - السعودية:

فيما يخص العلاقات الصينية السعودية، يمكن القول بأن الصين استغلت الرغبة السعودية لتمتين العلاقة معها، فمن وجهة نظر السعودية، فإنها ترى بأن تطوير العلاقات مع الصين يعد ركيزة مهمة تحاول من خلالها التأثير على الصين بخصوص علاقاتها مع إيران، لا سيما وان حدة المنافسة بين السعودية وايران على زعامة العالم الاسلامي، قد اشتدت بعد انتهاء الحرب الباردة نتيجة بعض المتغيرات الإقليمية الهامة، منها خروج العراق من حروبه منهكا، وتراجع قدراته التأثيرية في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج وخروجه من الكويت، وتراجع التأثير السوري في المنطقة نتيجة فقدانها للحليف السوفيتي بعد انهياره، وهو ما مهد للصين فرصة تطوير العلاقات التجارية مع السعودية.[1]

من الجدول رقم(6) نلاحظ ان الخط العام لحركة الصادرات الصينية الى السعودية وارداتها منها، يسيران بتطور ملحوظ عشية اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1990، حيث ارتفعت الصادرات الصينية الى السعودية من 626 مليون دولار عام 1991 لتصل عام 2001 الى 1.354 مليار دولار، وعلى الصعيد الصادرات السعودية الى الصين، فقد تطورت من 92 مليون دولار عام 1991 لتصل الى 804 مليون دولار عام 2001، وعليه تطور حجم التبادل التجاري من 718 مليون دولار عام 1991 الى 2.158 مليار دولار عام 2001.

وبعد عام 2001 تطورت حركة التبادلات التجارية بشكل كبير، حيث بلغت الصادرات الصينية الى السعودية عام 2002 لتبلغ 1.664 مليار دولار، وما مجموعه 7.829 مليار دولار عام 2007، و ما مجموعه 20.550 مليار دولار بداية عام 2015، اما الصادرات السعودية

[1]- Bryce Wakefield and Susan L. Levenstein, CHINA AND THE PERSIAN GULF: Implications for the United States, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, D.C, 2011, pp21-22.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى الصين فقد تطورت بعد عام 2001 من 975 مليون دولار عام 2002، لتصل الى 3.915 مليار دولار عام 2007، وما مجموعه 10.619 مليار دولار بداية عام 2015. ليتطور حجم التبادل التجاري بين البدلين من 2.640 مليار دولار عام 2002، الى 11.745 مليار دولار عام 2007 وما حجمه 31.169 مليار دولار بداية عام 2015.

هذا وشملت الصادرات السعودية الى الصين عدد من القطاعات اهمها: المواد الخام :المعادن الاساسية غير الحديدية، والكبريت، والرمل، والكحول والفينول مشتقات الهيدروكربونات ومواد كيميائية غير عضوية، والبلاستيك وبوليميرات الايثيلين والستايرين، ومنتجات كيميائية متنوعة، ومعادن مصنعة وزجاج والالمنيوم. وبعض الصناعات: كالبيوت الجاهزة، الآلات الكهربائية، وبعض المعدات السلكية واللاسلكية، وهياكل مصنعة من الحديد والالمنيوم. والصناعات الخفيفة، وبعض المنتجات الغزلية وآلاتها.[1]

اما على صعيد الصادرات الصينية الى السعودية، فقد شملت طيف واسع من السلع والمنتجات: الادوات الكهربائية واجهزة التصوير والاجهزة البصرية، والادوات المنزلية، الملابس والاحذية، الخضروات والفواكه والسكر والارز والحبوب، المطاط الصناعي، وبعض انواع المعادن الخام، ومواد نباتية وحيوانية خام، والادوية والمنتجات الطبية و البيطرية، وادوات ومواد البناء، والغزليات والاقمشة والنسيج، والالعاب، والمحركات والاجهزة الكهربائية والآلات الزراعية، والمعدات الهندسية واليدوية، وآلات معاجلة البيانات، والدراجات النارية والقاطرات والمقطورات، والسفن والقوارب، والتحف الفنية والمجوهرات والاكسسوارات، ...الخ من مواد وسلع ومنتجات.[2]

[1]- UNCTAD: database, International trade, Chinese imports from Saudi Arabia,1995-2015.

[2]- UNCTAD: database, International trade, Chinese exports to Saudi Arabia, 1991-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - مصر:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ادركت الصين الرغبة المصرية بتمتين العلاقات معها كبديل سياسي عن السوفييت، بشكل يوفر لها دعما معنويا وسياسيا في حال تزايد الضغوط الامريكية عليها لتنفيذ اصلاحات ديمقراطية، او قيام الولايات المتحدة بابتزاز وانتقاد مصر على خلفية بعض القضايا مثل قضايا حقوق الانسان، فضلا عن توقع مصر الاستفادة من الدعم الصيني لها في تمثيل الشرق الأوسط وإفريقيا في المحافل الدولية، الامر الذي يوفر لمصر ارتقاء في مكانتها السياسية في المنطقة[1]، تلك المكانة التي هزتها اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وهو ما التقى والطموحات الصينية في تمتين علاقاتها مع مصر في فترة ما بعد الحرب الباردة لزيادة حضورها التجاري وضمان نمو صادراتها.

وبناءا على ذلك، تطورت الصادرات الصينية الى مصر كما يظهر من الجدول رقم(6) من 62 مليون عام 1991 الى 776 مليون عام 2001، بينما الصادرات المصرية فقد تطورت من 200 الف دولار عام 1991 الى 75 مليون دولار عام 2001، مما يعني ان حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 1991 قد بلغ 62.200 مليون دولار، ليتطور الى 852 مليون دولار عام 2001.

لكن وبعد عام 2001 تطورت حركة التبادلات التجارية بين البلدين بوتيرة اسرع، فعلى صعيد الصادرات الصينية لمصر فقد بلغت عام 2002 ما مجموعه 758 مليون دولار، للتطور الى 4.389 مليار دولار عام 2007، وما مجموعه 10.456 مليار دولار بداية عام 2015، اما الصادرات المصرية الى الصين، فقد بقيت متدنية جدا مقارنة بالصادرات الصينية اليها، وعلى

[1]- Zhiqun- Zhu, Petroleum and Power: China, the Middle East, and the United States, Yale Journal of International Affairs, Spring / Summer 2007, pp 34-35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرغم من تراجع الصادرات المصرية الى الصين خلال السنوات من 2011 -2013، بسبب الاضطرابات السياسية خلال هذه الفترة، الا ان اتجاهها العام يتطور عموما، حيث بلغت عام 2002 ما مجموعه 88 مليون دولار، وعام 2007 بلغت 204 مليون دولار، وبداية عام 2015 ما مجموعه 355 مليون دولار.

على صعيد قطاع الصادرات المصرية الى الصين، فتبدو محدودة التنوع وفاقدة الى اي صناعة معتبرة تعكس حجم مصر في المنطقة، بحيث اقتصرت على المواد الاولية فقط، مثل القطن والنسيج، الرمل والحصى، بوليميرات الايثلين والستايرين، الجلود، اقمشة غير محبوكة، بعض التركيبات الكهربائية للإضاءة.[1]

اما على صعيد الصادرات الصينية الى مصر، فقد تراوحت بين المنتجات النباتية والغذائية كالفواكه والخضروات والسكر والحبوب والارز والتوابل، ومنتجات حيوانية ، وادوات منزلية وكهربائية، ومعدات بناء يدوية وهندسية، وملابس وألياف صناعية، ومواد نباتية وحيوانية خام، ومركبات النيتروجين والكيميائيات العضوية وغير العضوية والاملاح، والادوية والمنتجات الطبية، والورق والورق المقوى والاخشاب، والجير والاسمنت، والزجاجيات والفخار، ...الخ من سلع ومنتجات عديدة.[2]

3 - العراق:

عندما دخلت القوات العراقية الى الكويت استدعت الصين السفير العراقي في بكين، واحتجت على الموقف العراقي مطالبة اياه بالانسحاب بما ويتفق والقانون الدولي، وعلى الرغم من امتناع الصين عن التصويت على اي قرار من شأنه ان يجيز استخدام القوة ضد العراق طمعا في ابقاء

[1]- UNCTAD: database, International trade, Chinese imports from Egypt, 1991-2015.

[2]- UNCTAD: database, International trade, Chinese exports to Egypt, 1991-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات معها لحفظ مصالحها، الا ان التدخل العسكري الامريكي في العراق قد انعكس على التبادلات التجارية الصينية مع العراق، الامر الذي لا يتفق والرؤية الصينية المتعلقة بضرورة الاستقرار في المنطقة بما يحقق لها استمرار نمو صادراتها وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما يعني خسارة الصين للسوق العراقية، الامر الذي يحتاج الى تفسير.

اذا ما ربطنا الامر بأحداث "تيانانمين" عام 1989 والعقوبات الامريكية والغربية على الصين ندرك خطورة تأثير تلك العقوبات على النمو الاقتصادي الصيني، وبالتالي، كانت الصين تنتظر اي فرصة تلوح بالأفق للتقرب من الولايات المتحدة وتحسين صورتها امامها طمعا في ازالة العقوبات عنها، وعليه رأت الصين في دخول العراق الى الكويت فرصة سانحة لتحسين صورتها مع الولايات المتحدة، الامر الذي ترجم الى امتناع الصين في التصويت على اي قرار يجيز استخدام القوة في العراق طمعا في عدم معارضة الولايات المتحدة، وبذات الان حتى لا تخسر العراق نهائيا، وتكسب دفئ العلاقات مع الكويت.[1]

ومن خلال الربط من المتغيرات السابقة مع بعضها البعض، نستطيع ادراك المفاضلة الصينية بين الخيارات المتاحة، فإما الاعتراض على سياسة الولايات المتحدة في العراق طمعا بتطوير العلاقة مع العراق، وبالتالي استمرار العقوبات عليها وتعقد الامور التي قد تنجم عن محاولات الولايات المتحدة التضيق على الصين في المنطقة، من خلال اقناع الولايات المتحدة لحلفائها في المنطقة بقطع العلاقة مع الصين او تضيق مستوى وحجم التبادلات التجارية معها، او عدم الاعتراض على سياسة الولايات المتحدة في العراق، الامر الذي يعني خسارة الصين

[1]- SCOTT LEE, FROM BEIJING TO BAGHDAD STABILITY AND DECISION-MAKING IN SINO-IRAQI RELATIONS, 1958-2012, University of Pennsylvania, Philadelphia,US, , April 1, 2013, pp 59-61.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للسوق العراقية، لكن بالمقابل تضمن الصين فرصة تطوير علاقاتها التجارية مع باقي دول المنطقة بشكل هادئ لا يثير احتمالية تحدي الصين للولايات المتحدة في المنطقة بشكل مباشر.

ومن الجدول رقم(6) نرى تواضع الصادرات الصينية الى العراق، ففي عام 1991 لم يكن هناك صادرات صينية للعراق، اما الواردات من العراق فقد بلغت 250 الف دولار فقط، وخلال الفترة حتى عام 2001 بلغت الصادرات الصينية للعراق ما مجموعه 394 مليون دولار، اما الواردات من العراق عام 2001 فقد بلغت 15 الف دولار.

هذا وبقيت الصادرات الصينية الى العراق تراوح نفس معدلاتها السابقة وخاصة خلال التواجد الامريكي في العراق، ولم تتطور بشكل معقول الا عام 2008 عندما بلغت الصادرات الصينية الى العراق ما مجموعه 1.271، لتتطور خلال السنوات التالية حتى وصلت ما مجموعه 7.740 مليار دولار بداية عام 2015، وهو ما يمكن تفسيره بتحسن اوضاع السوق العراقية بعد عام 2008 بسبب التحضير الامريكي للخروج من العراق.

اما على صعيد الواردات الصينية من العراق فكانت متواضعة الى حد بعيد، وذات اتجاه متذبذب لا يمكن الحكم عليه، فعلى سبيل المثال بلغت الصادرات العراقية الى الصين عام 2007 ما مجموعه 1.4 مليون دولار، لتقفز في العام التالي الى 61 مليون دولار، ثم تتراجع في العام الذي يليه الى 3 مليون دولار.

وعلى صعيد الصادرات الصينية الى العراق، فقد كانت بشكل اساسي: الخضروات والارز، وبعض المواد الخام، والمواد الكيميائية العضوية وغير العضوية، والادوية والادوية البيطرية، والمنسوجات والاقمشة المختلفة والملابس والاحذية، والزجاج والزجاجيات والفخار، ومصنوعات المعادن الاساسية، والمحركات ومحركات الاحتراق الداخلي، وقطع غيار للسيارات، وماكينات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطاقة الكهربائية، والادوات والمعدات الهندسية والمنزلية والمضخات ولوازم السفر، والصمامات والانابيب، والاثاث، واجهزة قياس وتحليل وسيطرة...الخ.[1]

اما الصادرات العراقية، فقد كانت فواكه وتمور ومكسرات، ومواد نباتية خام، وصمامات الكاثود، وبعض القطع الخاصة بماكينات الطاقة، الامر الذي يوحي بشدة الى دمار القواعد الانتاجية العراقية بسبب الحروب والاضطرابات السياسية.[2]

[1]- UNCTAD: database, International trade, Chinese exports to Iraq, 1991-2015.

[2]- UNCTAD: database, International trade, Chinese imports from Iraq, 1991-2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: التبادلات التجارية الصينية مع مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا:

يتضح من الجدول رقم(7) بأن حركة التبادلات التجارية الصينية مع هذه المجموعة تسير بتنامي بطيء جدا مقارنة بالمجموعتين السابقتين، خاصة على صعيد الواردات الصينية منها، علما ان فرص تعزيز العلاقات ما بين الصين ودول هذه المجموعة اوفر حظا نتيجة عضوية الجزائر والسودان وليبيا في كل من منتديي التعاون، الصيني العربي، والصيني والافريقي.

الجدول رقم (7): التبادل التجاري الصيني مع مجموعة الدول العربية من شمال إفريقيا خلال الفترة 1991 - 2015. بالمليون دولار.

المجموعة	التبادلات التجارية الصينية مع مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا									
الدولة	الجزائر			ليبيا			السودان			
السنة	صادرات صينية للجزائر	واردات الصين من الجزائر	حجم التبادل التجاري	صادرات صينية لليبيا	واردات الصين من ليبيا	حجم التبادل التجاري	صادرات صينية للسودان	واردات الصين من السودان	حجم التبادل التجاري
1991	010.000	004.000	014.000	062.000	038.500	100.500	109.000	007.000	116.000
1992	157.000	002.000	159.000	095.000	082.000	177.000	048.000	008.500	056.500
1993	120.000	011.500	131.500	050.000	116.000	166.000	033.000	000.100	033.100
1994	157.000	003.500	160.500	033.000	002.000	035.000	043.000	048.000	091.000
1995	044.835	001.445	046.280	033.314	071.956	075.374	046.000	074.507	120.507
1996	048.794	000.011	048.805	056.750	055.737	101.067	048.223	038.483	086.706
1997	079.474	000.018	079.492	079.704	016.932	085.609	109.738	023.005	132.743
1998	105.463	000.124	105.587	068.185	021.539	068.353	349.455	001.467	350.922
1999	134.932	002.591	137.523	064.742	016.868	065.169	228.885	003.645	232.530
2000	164.124	002.552	166.676	052.290	025.061	005.587	158.246	002.245	160.491
2001	203.750	003.931	207.681	040.935	054.201	043.110	213.614	000.815	213.699
2002	351.211	009.009	360.220	110.714	001.218	111.932	339.083	001.350	340.433
2003	616.621	026.419	643.040	162.928	012.941	184.869	455.167	011.084	466.251
2004	970.222	000.671	970.893	243.445	035.738	279.183	729.698	046.435	776.133
2005	1.316.398	001.881	1.318.279	349.936	000.281	350.217	1.166.728	039.941	1.206.669
2006	1.815.787	004.284	1.820.071	704.104	002.357	706.461	1.342.041	071.400	1.413.441
2007	2.723.515	003.669	2.727.184	868.729	019.716	888.445	1.499.879	028.048	1.527.927
2008	3.749.671	003.506	3.753.177	1.640.426	036.514	1.676.940	1.872.546	034.435	1.906.981
2009	4.179.482	012.663	4.192.145	2.002.357	019.038	2.021.395	1.703.976	040.111	1.744.087
2010	3.999.227	009.074	4.008.301	2.058.235	052.120	2.110.355	1.948.444	104.407	2.052.851
2011	4.471.084	007.822	4.478.906	717.867	013.361	731.228	1.982.798	121.140	2.103.938
2012	5.415.904	004.671	5.420.575	2.382.165	001.055	2.380.220	2.178.049	056.931	2.234.980
2013	6.023.877	004.738	6.028.615	2.832.652	007.349	2.840.001	2.396.989	199.236	2.596.225
2014	7.395.080	005.875	7.400.955	2.156.708	022.357	2.179.065	1.928.020	171.466	2.099.486

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى:

Direction Of Trade Statistics Yearbook:1991-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 - السودان:

بعد عام 1989 تولت الحركة الاسلامية مقاليد الحكم في السودان، وبعد اصطفاف الحكومة السودانية الى جانب الرئيس العراقي صدام في دخوله الكويت، وقيامها بحملة جهادية عسكرية في جنوب السودان، وتزايد عمليات القمع السياسي للمعارضة شمال السودان، ادت مجمل هذه القضايا الى انعزال متزايد للسودان على الصعيد الدولي، بالإضافة الى وضع السودان تحت سطوة العقوبات الاقتصادية الغربية، واعلان الولايات المتحدة عن ادراج السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب، وامام هذه المتغيرات، بعثت الحكومة الصينية وزير خارجيتها عام 1994 الى السودان 1994 كتعبير عن تضامنها مع الحكومة السودانية في معركتها ضد عقوبات الدول الكبرى.[1]

وفضلا عن ادراج السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب عام 1993 من قبل الولايات المتحدة، فأنها تستمر في تجديد العقوبات الاقتصادية وتوسيع نطاقها على السودان كل بضعة سنوات، بدءا من عام 1997 التي استهدفت تجميد الاصول المالية السودانية، حظر تعامل الشركات الامريكية واقامة الاستثمارات في السودان، ثم تجديد العقوبات عام 2006 وعام 2007، وعام 2011، حيث شملت مسؤولين سودانيين وتجميد الارصدة الخاصة بهم، والتضيق التجاري والمالي على السودان.[2]

ومن هنا نرى جليا، الرغبة المتبادلة بين الطرفين لإقامة العلاقات، حيث استغلت الصين العزلة السودانية والعقوبات الدولية عليها لتطوير علاقاتها التجارية مع السودان، لتتطور

[1] - جعفر كرار أحمد، العلاقات السودانية الصينية:1956-2011، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] -العقوبات الامريكية المفروضة على السودان مسيسة، صحيفة شينخوا الصينية ، على الرابط: http://arabic.news.cn/2015-11/30/c_134870568.htm. بتاريخ 2016/3/3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصادرات الصينية الى السودان من 109 مليون عام 1991، لتصل عام 2001 الى ما مجموعه 213 مليون دولار، بينما الواردات الصينية من السودان فقد بلغت عام 1991 ما مجموعه 7 مليون دولار، لتتطور في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى ما مجموعه 815 مليون دولار عام 2001 كما يظهر من الجدول رقم(7).

هذا وتطورت الصادرات الصينية بعد عام 2001 من 339 مليون دولار عام 2002 لتصل الى حدود 1.703 مليار دولار عام 2009 والى ما مجموعه 2.178 مليار دولار عام 2012 وما مجموعه 1.928 بداية عام 2015، بينما الصادرات السودانية بقيت متواضعة، حيث بلغت عام 2002 ما مجموعه ملين وثلاثمائة وخمسون الفا، لتصل عام 2009 ما مجموعه 90 مليون دولار، وفي عام 2012 ما مجموعه 57 مليون دولار تقريبا، وفي بداية عام 2015 ما مجموعه 171 مليون دولار، ليتطور حجم التبادل التجاري من 340 مليون دولار عام 2002، ليصل الى ما حجمه 1.744 مليار دولار عام 2009، والى ما حجمه 2.099 مليار دولار بداية عام 2015.

وعلى صعيد الصادرات السودانية الى الصين، فعلى الرغم من تدني حجمها، الا انها ايضا محدودة التنوع، فقد اقتصرت على حبوب للتغذية الحيوانية، والقطن، وبعض المواد الخام والنحاس، والجلود، والسروج الجلدية[1]، الامر الذي يوحي بأثر العقوبات الامريكية على بنية الاقتصاد السوداني، لترجح كفة الواردات الى السودان بنسب كبيرة على نسبة صادراتها عموما، حيث تعبر الصحف الصينية عن ذلك بشكل جلي، معتبرة ان السبب الاساسي في خلل الميزان التجاري هو العقوبات الامريكية.[2]

[1]- UNCTAD: database, International trade, Chinese imports from Sudan, 1991-2015.

[2] - العقوبات الامريكية المفروضة على السودان مسيسة، صحيفة شينخوا الصينية، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما الصادرات الصينية للسودان، فقد تراوحت بين المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية، والأدوات المنزلية والكهربائية، والزيوت، والفواكه والخضروات، والمعدات المختلفة الخاصة بالبناء، كالأنابيب، والمعدات اليدوية، والزجاج والزجاجيات والفخار، وآلات تجهيز الاغذية وآلات كهربائية، وآلات قطع المعادن، والمضخات، والسيارات الصغير، والجرارات، والسيارات المتوسطة، والسفن والقوارب الصغيرة واليخوت، والمباني الجاهزة، والاحذية والملابس والاقمشة...الخ.[1]

2 - ليبيا:

لم تكن العلاقات الليبية مع الغرب وتحديدا الولايات المتحدة بعلاقات طبيعية، فقد شهد عقد الثمانينات من القرن العشرين توترات عديدة بين البلدين، تجلت في فرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على ليبيا، فضلا عن بعض الغارات العسكرية كالتي شنتها الطائرات الامريكية على بيت القذافي عام 1986، والمضايقات الجوية للطائرات الليبية المدنية والعسكرية من قبل الجيش الامريكي في البحر الابيض المتوسط، والتهديد باستخدام القوة ضد الدول الراعية للإرهاب كليبيا، واتهام ليبيا بتفجير الطائرة "بان اميركان" فوق لوكيربي، وخلال عقد التسعينات لم تتحسن العلاقة بين البلدين، وهدد الرئيس "كلينتون" "Clinton" بالعمل على احتواء ليبيا نظرا لرعايتها للإرهاب واثارة عدم الاستقرار في المنطقة، هذا فضلا عن تطلعاتها لامتلاك اسلحة الدمار الشامل.[2]

---

[1]- UNCTAD: database, International trade, Chinese exports to Sudan, 1991-2015.

[2] - عبيدلي العبيدلي، الصين والنفط وراء عودة العلاقات الليبية- الأميركية، صحيفة الشرق الاوسط ، على الرابط: http://www.alwasatnews.com/news/274116.html ، بتاريخ 2016/3/5.

وانظر ايضا : حسن مسلاتي، العلاقة بين ليبيا والولايات المتحدة، على الرابط: http://alarabnews.com/alshaab/GIF/26-07-2002/a37.htm، بتاريخ2016/3/6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق نرى بأن لديها تاريخ طويل من الشكوك بالغرب والولايات المتحدة، يجعلها دائمة التخوف من النوايا الامريكية، الامر الذي يترك انطباعا لدى ليبيا بأنها مهددة عسكريا وعلى نطاق واسع من قبل الولايات المتحدة نظرا للتاريخ الغارات العسكرية المتعددة.

وعليه تعتقد الدراسة، بأنه وبعد بانهيار الاتحاد السوفيتي يبدو جليا انكشاف الظهر الليبي امام الولايات المتحدة، وعليه، فمن المنطقي ان تحاول ليبيا تمتين العلاقة مع الصين من هذا الباب، وهو الامر الذي يتلاقى والرغبة الصينية في تنمية صادراتها الى ليبيا وتمتين العلاقة معها مستقبليا، لتأمين احتياجاتها من النفط الليبي في اطار سعي بكين الى تنويع مصادر حصولها على الطاقة.

لكن وعلى رغم من الطموحات الخاصة بكل من الصين وليبيا في تمتين العلاقة التجارية، الا ان الواقع يشير الى خلاف ذلك، فقد القت العقوبات الدولية الاقتصادية والامريكية بضلالها على الاقتصاد الليبي، ومما يظهره الجدول رقم(7)، فإن الصادرات الليبية خلال عقد التسعينيات، بقيت متذبذبة، فقد كانت عام 1991 ما مجموعه 38 مليون، لتصل الى 116 مليون عام 1993 ثم لتهوي في العام التالي الى 2 مليون دولار، ثم تحسنت الصادرات الليبية بعض الشي ووصلت الى ما مجموعه 42مليون دولار عام 1995 ثم تتراجع بشكل حاد خلال الاعوام من 1997 الى 2002.

بعد عام 2002 الى حدود عام 2010 بقيت الصادرات تتحسن بشكل طفيف ثم تتراجع، حيث بلغت عام 2010 ما مجموعه 52 مليون دولار، لتهوي خلال سنوات الثورة الليبية والاضطراب السياسي وعدم الاستقرار حتى نهاية عام 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يخص الصادرات الصينية فقد بقيت هي الاخرى متذبذبة خلال السنوات 1991 -2003، بفعل العقوبات الاقتصادية الدولية والامريكية، بحجم لم يتجاوز 110 مليون دولار حتى عام 2002، لكن ومنذ عام 2003 تحسنت الصادرات الصينية بشكل ملحوظ لتبلغ عام 2003 ما مجموعه 162 مليون دولار، وعام 2007 ما مجموعه 868 مليون دولار، وبداية عام 2015 ما مجموعه 2.156 مليار دولار.[1]

على الرغم من تطور الصادرات الصينية بعد رفع العقوبات الدولية الاقتصادية عن ليبيا عام 2003، والامريكية عام 2004، الا انها شهدت حالات تراجع في بعض الاعوام، ففي عام 2011 هبطت الصادرات الصينية من 2 مليار دولار عام 2010 الى 717 مليون دولار، وهو ما يمكن تفسيره بآثار تدخل حلف النيتو في ليبيا عام 2011، وبسبب العقوبات التي استهدفت النظام الليبي من قبل مجلس الامن الدولي بسبب قتله المتظاهرين اثناء الثورة الليبية[2]، لتبدو الصين دولة ملتزمة بقرارات المجتمع الدولي التي ادانت نظام القذافي، وكخطوة استباقية من الصين لكسب الحكومة المستقبلية بعد انهيار نظام القذافي، بعد موقفها المتردد من الثورة الليبية.

هذا وكانت اهم قطاعات الصادرات الليبية الى الصين تتوزع على : الحديد الخام، والنفايات غير الحديدية، ومواد حيوانية خام، والاسمدة[3]، اما الصادرات الصينية الى ليبيا، فقد تراوحت بين اللحوم والاسماك المجمدة، الخضروات والفواكه، الشاي، آليات صناعية للغزل، ومطاط صناعي، وعناصر كيميائية مختلفة، ومنتجات طبية وادوية، الورق والورق المقوى، والاقمشة والملابس

[1] -العقوبات الاقتصادية على ليبيا ، على الرابط : https://www.google.jo/url?sa=، بتاريخ 2016/3/18.

[2] -مجلس الأمن يرفع العقوبات عن ليبيا، قناة CNN، http://archive.arabic.cnn.com/2011/libya.2011، بتاريخ 2016/3/6.

[3]- UNCTAD: database, International trade, Chinese imports from Libya, 1991-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاحذية، والادوات والمعدات الصناعية واليدوية، وآلات زراعية وهندسية، وادوات كهربائية ومنزلية...الخ.[1]

3 - الجزائر:

على الرغم من العلاقات التاريخية بين البلدين الا ان فترة ما بعد الحرب الباردة قد شكلت بداية مرحلة جديدة بين الطرفين، ففي بداية عقد التسعينيات وتحديدا عام 1992، شهدت الجزائر صراعا بين الجيش الجزائري والجبهة الاسلامية للإنقاذ، على اثر قيام الجيش بإلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1991، وهو ما نجم عنه مرور الجزائر بحرب اهلية اطلق عليها تسمية العشرية السوداء، هذا وخلال فترة العشرية تزايد التقارب السياسي بين الجزائر والصين، نتيجة لرغبة الحكومة الجزائرية بعدم تدويل الازمة، وهو ما يلتقي مع السياسة الصينية العامة الرامية الى عدم تدخل الدول في شؤون الدول الاخرى، وضرورة احترام سيادتها، الامر الذي شكل نقطة تقارب وانسجام جديدة بين الطرفين.[2]

مثلت العشرية السوداء فرصة للصين لتطوير علاقاتها السياسية مع الجزائر، لكن ومن ناحية اخرى، فقد مثلت العشرية السوداء حائلا دون امام الرغبة الصينية لتطوير حجم علاقاتها مع الجزائر تجاريا، حيث بلغ حجم الصادرات الصينية الى الجزائر عام 1991 ما مجموعه 10 مليون دولار، لتتطور في العام التالي الى 157 مليون دولار عام 1992، لتهبط بعد اندلاع الصراع الى 120 مليون عام 1993، والى 44 مليون عام 1994، هذا ولم تتطور الصادرات الصينية الى الجزائر بشكل ملحوظ الا بعد انتهاء الصراع، حيث بلغت عام 2002 ما مجموعه

[1]- UNCTAD: database, International trade, Chinese exports to Libya, 1991-2015.

[2] -محمد حمشي، و سامية ربيعي، ستون سنة من العلاقات الصينية الجزائرية، المجلة العلمية للبحوث الصينية العربية، مركز البحوث والدراسات الصينية العربية، جامعة حلوان، مصر ، المجلد الثاني، العدد الاول يناير، 2013، ص 73.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

351 مليون دولار، لتتطور بشكل كبير خلال السنوات التالية وتصل في عام 2007 الى 2.723 مليار دولار، والى 7.395 مليار دولار بداية عام 2015، وهو ما يمكن تفسيره بحاجة بنهم السوق الجزائرية بعد سنوات الازمة للمنتجات والسلع الصينية الرخيصة الضرورية لتلبية حاجاته المختلفة.

ونظرا لتأثر بنية الاقتصاد الجزائري بعمليات الصراع اثناء العشرية السوداء ، فقد انعكس ذلك على حركة صادراتها الى الصين، حيث لم تتجاوز الصادرات الجزائرية خلال تلك الفترة في اعلى تطور لها ما مجموعه 9 مليون دولار عام 2002، وهو عام انتهاء الازمة، وبعد عام 2002 استمر معدل الصادرات الجزائرية على نحو متدني، ولم يتجاوز عتبة 12 مليون دولار عام 2009، لتتراجع بعد ذلك الى نحو 5 مليون دولار بداية عام 2015، الامر الذي يعكس عدم قدرة الحكومة الجزائرية على تجديد بنية اقتصادها الريعي.

اما على صعيد الصادرات الصينية الى جزائر تتراوح بين اللحوم، والاسماك المجمدة، والشاي والفواكه والسكر والتبغ المصنع، ألياف غزلية، والمواد الحيوانية الخام، والمركبات الكيميائية، والادوية، والاصباغ، والغزل، والاقمشة القطنية، والمتفجرات، والمعدات والادوات الهندسية ومعدات البناء اليدوية، والمحركات والمقطورات والدراجات الناري، وقطع الغيار والجرارات، والمضخات والانابيب، والادوات الكهربائية والمنزلية، والملابس والاحذية، والاثاث والاخشاب، والآلات الموسيقية، والمجوهرات...الخ.[1]

[1]- UNCTAD: database, International trade, Chinese exports to Algeria, 1991-2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما الصادرات الجزائرية الى الصين فقد تراوحت بين المشروبات الكحولية، والنفايات المعدنية وخامات المعادن المركزة كخامات النحاس والمعادن الاساسية، والجلد، واقمشة خاصة للغزل، وسبائك صلب الحديد، واكسسوارات السيارات.[1]

[1]- UNCTAD: database, International trade, Chinese imports from Algeria, 1991-2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: مقارنة حركة التبادلات التجارية الصينية مع المجموعات الثلاثة:

الاتجاه الجغرافي لتطور حجم التبادل التجاري:

يوضح الشكل رقم(3)، الاتجاه الجغرافي لتطور حجم التبادل التجاري بين الصين ودول المنطقة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة وحتى بداية عام 2015، ومن خلاله نستنتج:

1 - على رغم من هامش الاختلاف البسيط نسبيا في حجم التبادل التجاري بين مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط ومجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط خلال الفترة من عام 1991 -2010، الا ان مجموعة الدول غير العربية تفوقت على مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط بدءا من عام 2010 وحتى بداية عام 2015.

2- يتضح من الشكل ايضا ان مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا كانت صاحبة اقل حجم تبادل تجاري مع الصين على كامل طول الفترة.

الشكل رقم (3): الاتجاه الجغرافي لتطور حجم التبادل التجاري الصيني مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد فترة الحرب الباردة، بالمليار دولار.

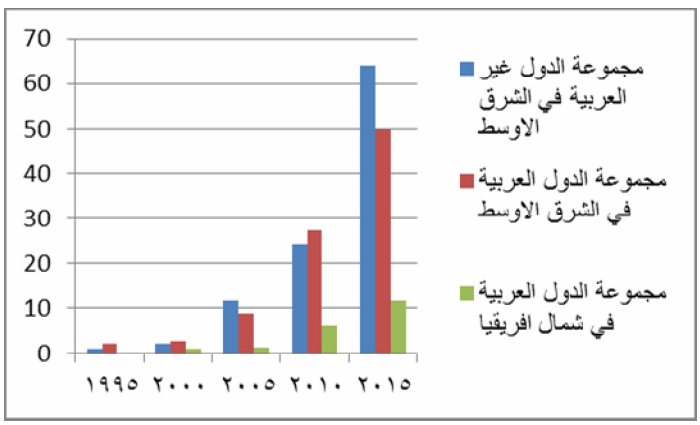

الشكل من اعداد الباحث استنادا الى بيانات الجداول السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق نتساءل عن تفسير ذلك؟ ويبدو ان الامر ينحصر فيما يلي:

1- ان حجم السوق في مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط يبلغ ما مجموعه 160 مليون فرد، وهو اكبر حجما من السوق في مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط والبالغ حجمه 153 مليون فرد، وفي مجموعة الدول العربية في شمال افريقيا بلغ حجم السوق 83 مليون فرد[1]، وهو ما يفسر جزئيا ارتفاع حجم التبادل التجاري مع المجموعات الثلاثة في المنطقة بالترتيب.

2- ان مجموعة الدول غير العربية لم تشهد اضطرابات سياسية كما شهدت مجموعتي الدول العربية، كالجزائر من عام 1992 -2002، ليبيا ومصر بدءا من عام 2011، عدم الاستقرار في السودان خلال فترة الدراسة، العراق حروب الخليج، والغزو الامريكي عام 2003.

3- ان عدد الدول التي تعرضت الى عقوبات اقتصادية في مجموعتي الدول العربية يبلغ ثلاثة دول، بينما في المجموعة غير العربية فإن ايران لوحدها من تعرضت لعقوبات غربية اقتصادية بسبب برنامجها النووي، وهو ما يقلص الى حد ما من تطور حجم التبادل التجاري بينها وبين الصين.

4- خلال مناقشتنا لصادرات دول العينة الى الصين نستطيع تلمس وجود قاعدة صناعية في مجموعة الدول غير العربية اقوى نسبيا من مثيلتها في مجموعتي الدول العربية، وهو أمر ينعكس بشكل او بآخر على قدرتها التنافسية من جهة، وحجم تبادلها التجاري مع الصين من جهة اخرى.

[1]- Population, total, The World Bank Group, on: http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL. 8/3/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بناءا على ما سبق يمكن القول: ان اقليم الشرق الأوسط يفوق في مكانته الاقتصادية على المكانة الاقتصادية لاقليم شمال افريقيا في الاستراتيجية الصينية، حيث كان حجم التبادل التجاري بين الصين واقليم الشرق الأوسط اكبر منه في اقليم شمال إفريقيا، حيث بلغ بداية عام 2015 ما مجموعه 113.905 مليار دولار، بينما اقليم شمال افريقيا بلغ 11.678 مليار دولار.

اما من ناحية الدول، فيمكننا القول بأن حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية الواردة في العينة كان يتفوق بحجمه خلال كامل الفترة على كل من اسرائيل وتركيا وايران، لكن وبدءا من عام 2010 بدءت مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط تتفوق في حجم تبادلها التجاري مع الصين حتى بلغ بداية عام 2015 ما مجموعه 64.182 مليار دولار، بينما حجم التبادل التجاري الصيني مع كافة الدول العربية في العينة بلغ 61.401 مليار دولار.

اتجاه الميزان التجاري:

يوضح الشكل رقم(4) تطور حجم الفائض في الميزان التجاري الصيني مع دول المنطقة، خلال فترة ما بعد الحرب الباردة وحتى بداية عام 2015، ومنه نسجل عدد من الملاحظات:

الشكل رقم (4): تطور حجم الفائض في الميزان التجاري الصيني مع دول المنطقة بعد الحرب الباردة، بالمليار دولار.

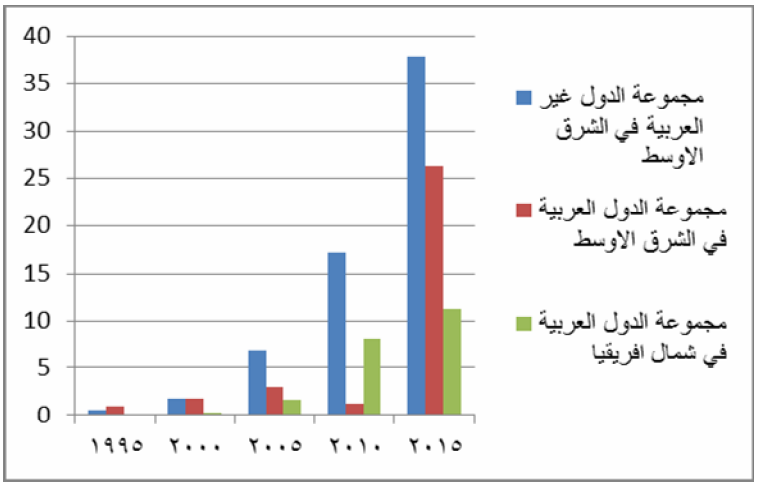

الشكل من اعداد الباحث استنادا الى بيانات الجداول السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- سجلت الصين فائضا تجاريا لصالحها على طول فترة الدراسة مع المجموعات الثلاث، هذا وقد كان اكبر حجم فائض التجاري لصالح الصين مع مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط على طول فترة الدراسة، وقد بلغ حجم الفائض التجاري بداية عام 2015 ما مجموعه 37.899 مليار دولار، باستثناء عام 1995، الذي كان مع مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط، بحجم فائض تجاري بلغ 543 مليون دولار.

2- تطور حجم الفائض في الميزان التجاري لصالح الصين مع مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط من 875 مليون دولار، لينتهي بداية عام 2015 بما مجموعه 26.222 مليار دولار، اما مع مجموعة الدول العربية في شمال افريقيا وخلال نفس الفترة فقد تطور حجم الفائض التجاري لصالح الصين من 11 مليون الى 11.281 مليار دولار.

مما سبق نستطيع القول بأن الفائض التجاري وكما تشير الى ذلك الادبيات الاقتصادية يعتبر مؤشرا على صحة اقتصاد الدولة، لما له من آثار اقتصادية ايجابية كمضاعفة حجم احتياطات النقد الاجنبي والحيلولة دون اللجوء الى الاقتراض الدولي، ودليل على القدرة التنافسية للاقتصاد عالميا [1]، وعلى الصعيد الصيني واذا ما نقلنا التصور السابق تطبيقيا، نجد وكما يظهر من الجداول والاشكال السابقة تطور حجم الفائض التجاري لصالح الصين مع المجموعات الثلاث في المنطقة، وهو ما يترجم الى:

1- تضاعف حجم الاحتياطات النقدية الاجنبية في الصين بعد مرحلة الحرب الباردة من 34 مليار عام 1990 لتتطور تدريجيا الى 3.900 ترليون دولار[2].

[1] - سمية زيرار واخرون، اثر سياسة سعر الصرف الاجنبي في الميزان التجاري الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 363.

[2]- Total reserves (includes gold, current US$), World Bank Group, http://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD/countries/1W-CN?display=default. 4/3/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- وضمان استمرار عمليات التنمية الاقتصادية الصينية والتي تعتمد اساسا على نمو الصادرات في الاقتصاد الصيني من ناحية اخرى.

1- وبناءا على ما سبق تضمن الصين ارتقاء مكانتها الاقتصادية دوليا، وان لم يكن بالتقدم لتصبح اكبر اقتصاد دولي، لتحتفظ بترتيبها كثاني اكبر اقتصاد على المستوى الدولي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: الصين الصعود السلمي في المنطقة:

اذا اعتبرنا حجم التبادل التجاري مؤشرا دالا على مدى عمق الروابط التجارية ما بين الصين ودول المنطقة، فإننا نذهل من تواضعه الكبير وحجمه الضئيل في فترة الحرب الباردة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري ما بين الصين وكافة الدول التي كانت تقيم معها بكين علاقات دبلوماسية او تجارية في فترة الحرب الباردة ما حجمه 232 عام 1970، وحتى بعد برنامج التحديثات الاربعة لم يتجاوز حجم التبادل التجاري ما حجمه 757 مليون دولار بداية عام 1980 ، بينما لم يصل حجم التبادل التجاري ما حجمه 1.904 الا بداية عام 1990.[1]

يعود تفسير ذلك كما سبق وان ناقشت الدراسة الى ان انقسام دول المنطقة خلال الحرب الباردة ما بين المعسكرين، الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والغربي بقيادة الولايات المتحدة، فضلا عن عدم وجود علاقات دبلوماسية ما بين الصين وعدد من دول المنطقة، الامر الذي ابقى الحضور الصيني على الصعيد التجاري حضورا متواضعا خلال سنوات الحرب الباردة.

لكن ومن زاوية اخرى، فإذا ما نظرنا الى حجم الحضور الصيني تجاريا في المنطقة بعد الحرب الباردة، ومقارنة بالفواعل الدولية الكبرى، فإننا نجد ما يلي:

1- على صعيد الصادرات: على الرغم من ان الصادرات الصينية لدول المنطقة في بداية مرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت ذات معدلات متدنية مقارنة بصادرات غيرها من الدول الكبرى في بداية الفترة، الا انها وكما يتضح من الشكل(5) فقد تطور معدل الصادرات الصينية لدول المنطقة من المرتبة الاخيرة في بداية فترة الدراسة، الى المرتبة الاولى في حجم الصادرات منذ عام 2010 وحتى وقت اعداد هذه الدراسة.

[1]- Direction Of Trade Statistics Yearbook, IMF, Washington. USA. publication service, 1980- 1990.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- على صعيد الواردات: تطورت الواردات الصينية من دول المنطقة وكما يظهر من الشكل(6) من المرتبة الاخيرة في بداية فترة الدراسة حتى وصلت الى المرتبة الثانية وايضا منذ عام 2010 وحتى وقت اعداد هذه الدراسة.

الشكل رقم (5): حصة دول عينة الدراسة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اسواق الفواعل الكبرى خلال 1991 -2015 بالمليار دولار.

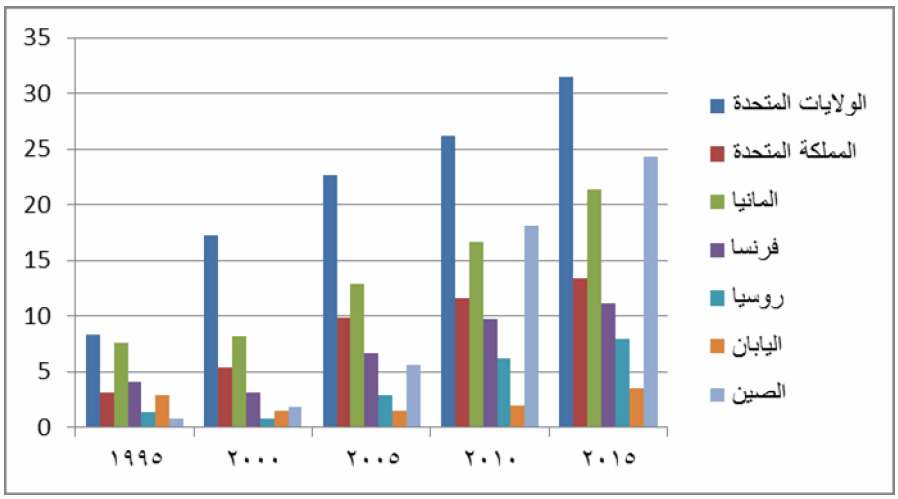

الشكل من اعداد الباحث استنادا الى :

Direction Of Trade Statistics Yearbook:1991-2015.

الشكل رقم (6): حصة الفواعل الكبرى في اسواق عينة الدراسة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة1990 -2015 بالمليار دولار.

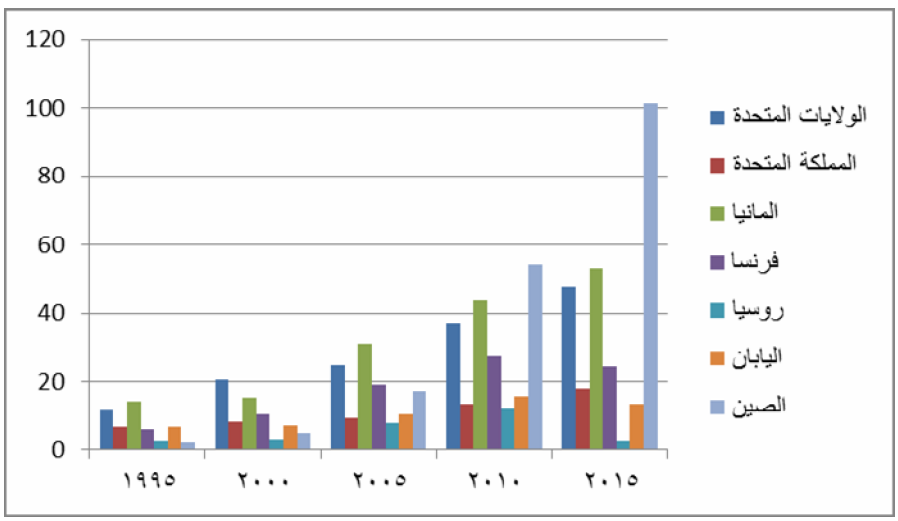

الشكل من اعداد الباحث استنادا الى :

Direction Of Trade Statistics Yearbook:1991-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الشكل رقم(5) ان الاتجاه العام لحجم صادرات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الى الصين يسير بتطور مستمر، للحد الذي كان فيه حجم صادرات دول المنطقة الى الصين اصغر حجم صادرات عام 1995 بواقع 759 مليون دولار، ثم لتتطور صادرات المنطقة تدريجيا الى الصين خلال السنوات التالية لتصبح عام 2000 ما مجموعه 1.823، متفوقة الصين على كل من روسيا واليابان، وفي عام 2005 اصبح حجم صادرات دول المنطقة للصين ما مجموعه 5.556 مليار دولار، وايضا متفوقة على كل من روسيا واليابان، وفي عام 2010 اصبح مجموع صادرات دول المنطقة للصين ما مجموعه 18.174 مليار دولار، للتفوق الصين في حجم استقبالها لصادرات دول المنقطة الى المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة ومتجاوزة كل من المانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا واليابان، وفي بداية عام 2015 مثلت صادرات المنطقة للصين ما مجموعه 24.314 مليار دولار، وايضا لتبقى الصين بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة ومتجاوزة كل الفواعل الكبرى الاخرى.

اما الشكل رقم(6) فيشير الى ان الاتجاه العام لقدرة الصين في الولوج التجاري في المنطقة يسير بشكل متصاعد بشكل كبير، للتطور الصين في حجم صادراتها الى دول المنطقة من اصغر دولة الى اكبر دولة مصدرة لها مقارنة بالفواعل الدولية الكبرى، حيث تطور حجم صادرات الصين من 2.131 مليار دولار عام 1995 ليصبح حجم صادراتها عام 2000 ما مجموعه 4.906 مليار دولار متفوقة بحجم صادراتها على روسيا، وفي عام 2005 تطور حجم صادرات الصين الى دول المنطقة ليصل الى 17.138 مليار دولار، متفوقة في حجم صادراتها على كل من اليابان وروسيا، وفي عام 2010 تطور حجم صادراتها الى المنطقة الى ما مجموعه 54.051 مليار دولار ، متفوقة بذلك الصين في قدرتها على الوصول الى اسواق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة على كل الفواعل الكبرى في النظام الدولي، وفي بداية عام وصل حجم صادراتها الى ما مجموعه 101.265 مليار دولار، متفوقة بشكل كبير جدا يصل الى الضعف عن باقي الفواعل الدولية الاخرى، حيث كانت المانيا بالمركز الثاني في حجم صادراتها الى المنطقة بواقع 52 مليار دولار.

من النقاش السابق يتبادر الى اذهاننا تساؤلا حول الاسباب التي تفسر أسباب تبوء الصين لهذه المكانة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

على الرغم من التقارب الصيني الامريكي الياباني خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين بسبب مواجهة الخطر العسكري السوفيتي، الا ان الحال تبدل مع انهياره، فعلى الصعيد الفكري سادت بعض الافكار التي تحذر من الخطر الصيني المحتمل، وهو ما يظهر من كتابات "صموئيل هنتجتون" "Samuel Huntington"، تلك الكتابات الحذرة من تسارع معدلات النمو الاقتصادي الصيني، والذي من الممكن ان يزيد من حجم الهيمنة الصينية على اقليم جنوب وشرق اسيا، بشكل قد يهدد المصالح الامريكية هناك.[1]

وعليه بدأت الادارات الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة تولي اهتماما عمليا متزايدا في سياستها الخارجية لدول القارة الاسيوية، فيما يعرف بالتوجه الاسيوي للسياسة الخارجية الامريكية Asia Pivot، بشكل يوحي بتوجسات سياسية تجاه الصين، للحد الذي ادى الى قيام الجيش الامريكي باستفزاز الجيش الصيني في عهد الرئيس "كلينتون" "Bill Clinton" في عام 1996، على سواحل بحر تايوان، وبعد وصول الرئيس "بوش الابن" "George W. Bush"

[1] -صموئيل هنتجتون، صدام الحضارات: اعاد صنع النظام العالمي، ترجمة:(طلعت الشايب)، سطور، ط 2، 1999، ص 505.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للبيت الابيض، اعتبر بأن الصين هي المنافس الاستراتيجي للولايات المتحدة، واعلن بأن الولايات المتحدة ستحمي تايوان تحت اي ظرف من الظروف.[1]

لكن لم يظهر بشكل ملموس التوجه الفعلي للولايات المتحدة شرقا الا مع وصول "باراك اوباما" "Obama" للبيت الابيض، وتصريحه بأن الولايات المتحدة ستلعب دورا اكبر في تشكيل منطقة جنوب وشرق اسيا ومستقبلها، في اطار اعادة توزيع اولويات السياسة الخارجية الامريكية، وهو ما يظهر من تعبير مستشار الامن القومي "توماس دونيلون" "Thomas Donilon" في عام 2011 عن الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة بأنها ستولي القارة الاسيوية تركيزا اكبر في المناحي العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية، دون الاهتمام البالغ بمنطقة الشرق الأوسط كما كان بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر.[2]

في هذه الاثناء، شعرت الصين بأن مستقبل هيمنتها على اقليمها المحيط محل تهديد مستمر من قبل الولايات المتحدة، وفي ذات الان لا ترمي الصين الى الانجرار الى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة من شأنها تدمير نموها الاقتصادي، سواء بتوقف نمو صادراتها الخارجية، او بقطع الامدادات النفطية عنها، لا سيما وان الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة شرق وجنوب اسيا لا يعتقدون بأن الصعود الصيني سيكون سلميا، نظرا للخبرة التاريخية الغربية في مجال صعود القوى العظمى كإسبانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحتى اليابان في النصف الاول من القرن العشرين.[3]

---

[1] - يان شوي تونغ، امن الدول اكثر اهمية من المصالح الاقتصادية، المركز العربي الصيني للدراسات، الدراسات الاستراتيجية، 2003، على الرابط: http://www.arabsino.com/articles/10-05-24/2455.htm، 2016/3/23.

[2] - محمود حمد، أميركا والتوجه الإستراتيجي شرقا.. الفرص والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/201322411521920549l.html، بتاريخ 2016/3/22.

[3] - تشوا شين لينج، الصعود السلمي للصين كقوة عظمى، الجزيرة ، على الرابط: http://www.al-jazirah.com/2016/20160510/wp1.htm، بتاريخ 2016/3/24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، ولتستطيع الصين تحقيق اهدافها في التنمية الاقتصادية، والاحتفاظ بمعدلات نموها الاقتصادي مرتفعا عمدت الى ما يلي:

1- الانتهاج دائم لسياسة التنمية السلمية، والنأي بنفسها عن اي استفزاز للولايات المتحدة من الممكن ان يتطور الى مواجهة مباشرة معها خاصة خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، ومحاولة استغلال اي فرصة دولية من الممكن ان تؤكد سلمية الصعود الصيني، وهو ما كان بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث استطاعت الصين ان توسع من مساحة المصالح المشتركة مع واشنطن في مسألة مكافحة الارهاب الدولي والعمل على تحقيق الامن والسلم الدوليين، ومحاولتها الدائمة لتطمين المجتمع الدولي، وخصوصا دول اقليم جنوب وشرق اسيا والولايات المتحدة، بأن الصعود الصيني سيلتزم المسارات السلمية، وهو ما ظهر عام 2003، فيما يعرف بنظرية الصعود السلمي التي صاغها الاستراتيجي "زينغ بيجان"، كتطوير لرؤى التنمية السلمية الصينية، وهو المفهوم الذي اعيد طرحه من قبل الرؤساء الصينين في اكثر من مناسبة في الاعوام التالية.[1]

2- من ناحية اخرى، انتهجت الصين سياسة تشتيت التركيز الامريكي المتصاعد على منطقة جنوب وشرق اسيا، من خلال اقامة علاقات اقتصادية مع دول اميركا اللاتينية_الفناء الخلفي للولايات المتحدة_ ودول وسط آسيا، ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستغلة في ذلك النزوع الامريكي لفك ارتباطاتها مع منطقة الشرق الأوسط تدريجيا، كرد على سياسة الولايات المتحدة الساعية الى احتواء الصين من خلال عقد التحالفات مع الدول المحيطة بها، متخذة من بعض المشاكل العالقة ما بين الصين والدول المجاورة لها مدخلا لذلك، مثل المسألة التايوانية،

[1] - الصعود السلمي للصين: الشرق الأوسط مثالاً، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط : http://www.alwasatnews.com/news/547273.html، بتاريخ 2016/3/24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعلاقات الحذرة ما بين الصين والهند، وعدد من النزاعات الحدودية مع كل ماليزيا وبروناي وفيتنام والفلبين.[1]

3- في اطار سعي الولايات المتحدة لتحجيم الدور الصيني المتصاعد في كتابة قواعد الاقتصاد العالمي، سعت بشكل دائم الى تمتين علاقاتها وشراكاتها الاقتصادية مع دول جنوب وشرق اسيا، والتي انتهت بتوقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي عام 2015، لموازنة النفوذ الاقتصادي الصيني في جنوب وشرق اسيا، وكمحاولة من الولايات المتحدة لاستمالة الدول الاسيوية التي تتمتع فيها الصين بنفوذ كبير نظرا لأن الصين اكبر الشركاء التجاريين لكثير من دول اسيا [2]، وبالمقابل، عمدت الصين الى استغلال وتوظيف عدد من المتغيرات في اقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما وقد ينعكس على حضورها التجاري تدريجيا في المنطقة لموازنة التحركات الامريكية في جنوب وشرق اسيا، مثل:

أ - استغلالها العقوبات الامريكية على بعض الدول في المنطقة كإيران وليبيا والسودان.

ب - استغلال رغبة دول اخرى في تمتين العلاقات معها من باب البديل السوفيتي وموازنة العلاقات مع الولايات المتحدة كمصر.

ت - استثمارها رغبة عدد من دول المنطقة الساعية الى تحقيق مكانة الدولة المركز سواء في اقليم الشرق الأوسط، او في اقليم شمال إفريقيا.

---

[1]- John Mearsheimer, Can China Rise Peacefully?, National Interest magazine, on: http://nationalinterest.org/commentary/can-china-rise-peacefully-10204?page=7, 21/3/2016.

[2] - شريف شعبان، الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الامريكية في آسيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط: http://www.acrseg.org/40002، بتاريخ 2016/3/25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ث - انفتاحها التدريجي على كل من اسرائيل وتركيا، لا سيما بعد احساس هذه الدول بتغير وظيفتها الاستراتيجية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بما وقد ينعكس على مكانتها في المنظور الامريكي.

استمرت بكين في هذه انتهاج هذه السياسة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة الى جانب ابقائها على سعر عملتها منخفضا، وتكثيف اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية مع دول المنطقة، والتزامها بالصعود السلمي وعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى، الى جانب اعلانها عن مبادرة الحزام والطريق عام 2013، كرد على استدارة الرئيس "اوباما" "Obama" نحو الشرق[1]، الامر الذي وفر لها قدرة متنامية على اجتذاب دول المنطقة اليها بتعبير "باراج خانا" "Parag Khanna"، الذي يفترض في كتابه "العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد" ان القدرة على صياغة النظام الدولي وتحقيق اكبر قدر من الهيمنة العالمية في القرن الحادي والعشرين لن تتحقق للدول الكبرى في النظام الدولي، الا بمقدار ما تحققه من جذب اقتصادي لدول العالم الثاني[2]، وعند تطبيق هذه المقولة نجد كما يظهر من الشكلين رقم 5 و6، بأن الصين اصبحت الشريك التجاري الاول لعينة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على صعيد الصادرات، ومتفوقة بذلك على الولايات المتحدة والدول الاوروبية المركزية واليابان وروسيا، والشريك الثاني على صعيد الواردات بعد الولايات المتحدة.

---

[1] - فايزة كاب، الاتجاه نحو الغرب: الاستراتيجية الصينية لاعادة التوازن الجيوسياسي، شينخوا، على الرابط: arabic.people.com.cn/n/2015/0911/c31660-8948862.html، بتاريخ 2016/3/25.

[2] - باراج خانا، العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة الدار العربية للعلوم، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009، ص 12.

* حسب مفهوم باراج خانا لدول العالم الثاني فهي تلك الدول التي تتوسط بالمرتبة دول العالم الاول والثالث، تجمع بين خصائص كل من العالم الاول والثالث، وعليه تمتلك قدرة تأثيرية محتملة في النظام الدولي، هذا وتعد الصين من وجهة نظره من دول العالم الثاني= التي ارتقت الى هذه المرتبة من دول العالم الثالث، لكنها ونظرا لعدد كبير من العوامل تعد قوى لا يستهان بها امام كل من اوروبا والولايات المتحدة، وبإمكانها توظيف قدرتها هذه في الهيمنة العالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة:

نخلص من نقاشنا لحركة التبادلات التجارية الصينية مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الى ان الاتجاه العام للتحولات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، يصب بشكل او بآخر لصالح الصين للتمدد في المنطقة، وهو ما ظهر انعكاسه على تطور علاقاتها التجارية مع دول المنطقة في المجموعات الثلاثة وتحديدا على صعيد نمو الصادرات، حتى اصبحت الصادرات الصينية للمنطقة هي الصادرات الرئيسية والاكبر حجما مقارنة بالفواعل الكبرى. كما ان الاتجاه العام لتعامل وتفاعل الصين الهادئ مع التحولات الدولية والمتغيرات الاقليمية الهامة التي اشرنا اليها سابقا، تشير الى نجاح معقول للصين في تغللها التجاري في المنطقة كرد على النوايا الامريكية للتغلغل في جنوب وشرق اسيا لاحتواء الصين، ولتكون احدى اهم علاقات بكين التجارية في اقليم الشرق الأوسط بشكل خاص، ليس فقط مع ايران والتي تمثل احد اعداء الغرب في المنطقة، بل وايضا مع دول تعتبر اهم حلفاء الولايات المتحدة والغرب مثل اسرائيل وتركيا وهي عضو في الناتو والسعودية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: تحليل ابعاد علاقات الطاقة بين الصين وفواعل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

على الرغم من ان المساحة الجغرافية للصين مساحة كبيرة وشاسعة جدا وتوفر لها عددا كبيرا من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز البترولي والطبيعي وغيرها من المصادر، الا ان هذه المساحة الكبيرة، والتنوع الواسع في المصادر الطبيعية كمحددات داخلية للسياسة الخارجية الصينية لم تغنيها عن اللجوء الى الاسواق العالمية لتأمين امدادات الطاقة في فترة ما بعد الحرب الباردة، نظرا للنمو الاقتصادي الكبير، وتطور معدل الدخل الفردي وانعكاسه على رفاهية الفرد الصيني، ونمو الصادرات الصينية بشكل واسع.

وعليه تتساءل الدراسة: كيف من الممكن ان تكون علاقات الطاقة احدى الأدوات اقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة، على الرغم من تنامي الطلب الصيني على الطاقة التي توفرها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

ستحاول الدراسة الاجابة عن هذا التساؤل وكيفية توظيف الصين علاقات الطاقة كأداة اقتصادية في سياستها الخارجية تجاه المنطقة من خلال الصفحات التالية.

اولا: الاحتياجات الصينية من الطاقة:

بحلول عام 1993، اصبحت الصين مستوردا للنفط، بينما تحولت الصين الى مستورد صافي للغاز الطبيعي في عام 2006 والشكل رقم(7) يوضح ثلاثة الاستهلاك والانتاج وواردات النفط في الصين خلال الفترة من 1993 -2015.[1]

[1] - China Energy Statistical Yearbook, National Bureau of Statistics of China,1993-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (7): الاتجاه العام لاستهلاك وانتاج وواردات النفط الخام خلال الفترة من 1993 -2015 في الصين بالميون برميل يوميا.

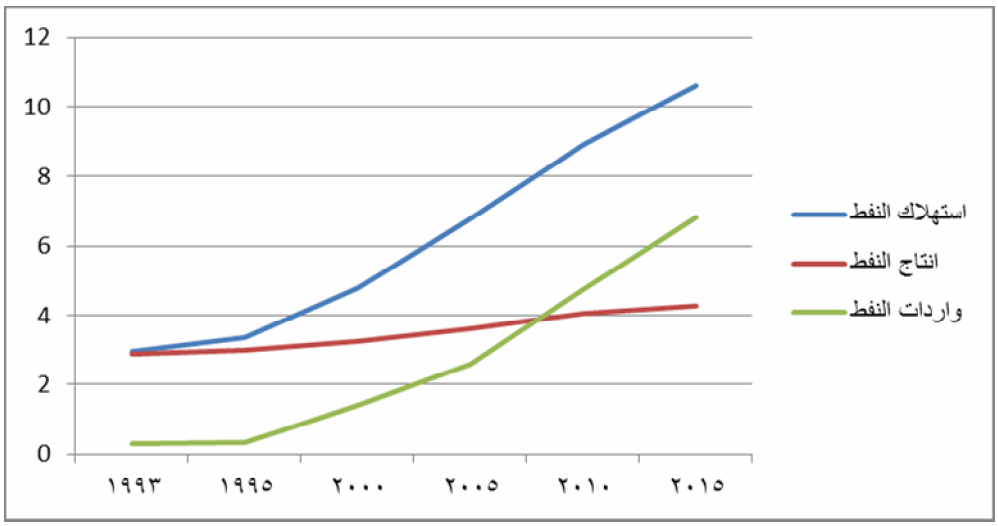

الشكل من اعداد الباحث استنادا الى :

US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS,1993-2015.

من الشكل رقم (7) نسجل الملاحظتين التاليتين:

1- تصاعد حجم الانتاج المحلي للنفط في الصين من 2.89 مليون برميل يوميا عام 1993، الى حدود 3.24 مليون برميل يوميا عام 2000، والى حدود 4.29 مليون برميل يوميا عام 2015، وبمعدل انتاج يومي في حدود 2.99 مليون برميل يوميا خلال طول الفترة.

2- ارتفع حجم الاستهلاك اليومي من النفط في الصين من 2.99 مليون برميل يوميا في عام 1993 ليصل عام 2000 الى معدل 4.79 مليون برميل يوميا، وفي عام 2015 الى حدود 10.6 مليون برميل يوميا، وبمعدل استهلاك يومي خلال طول الفترة يصل الى 4.69 مليون برميل يوميا.

من هنا يظهر لنا ارتفاع حجم واردات النفط من 313 الف برميل يوميا عام 1993 الى 1.401 مليون برميل يوميا عام 2000، والى ما حجمه 6.820 مليون برميل يوميا عام 2015، بمعدل ورادات يصل الى 2.706 مليون برميل يوميا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما على صعيد واردات الغاز الطبيعي، فقد استوردت الصين عام 2006 ما حجمه 934 مليون متر مكعب، ليرتفع الحجم تدريجيا حتى وصل عام 2011 ما حجمه 28.826 مليار متر مكعب، والى ما حجمه 59.701 مليار متر مكعب عام 2015، كما يوضح الجدول رقم(8).

الجدول رقم(8): الاتجاه العام لواردات الصين من الغاز الطبيعي خلال الفترة 1993 -2015.

العام	1993	1995	1997	2000	2003	2006	2009	2011	2013	2015
الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	-	-	-	-	-	0.934	7.475	28.826	52.980	59.701

الشكل من اعداد الباحث استنادا الى :

US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS,1993-2015.

مما سبق نستنتج بأن الصين تعتمد في استمرار نموها الاقتصادي على واردات الطاقة الخارجية، نظرا لان انتاجها اليومي من تلك السلع الاستراتيجية لا يكفيها لذلك، الامر الذي يؤثر على حركة صادراتها الصناعية المختلفة وبالتالي نموها الاقتصادي فيما لو انقطعت امدادات الطاقة العالمية اليها.

هذا ويمكن مقارنة حجم واردات الطاقة مع حجم النمو الاقتصادي كما ناقشت الدراسة في الفصل الاول، بحيث هناك علاقة ارتباطية متبادلة وقوية بين المتغيرين، فكلما ارتفع حجم الواردات الطاقوية كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي الصيني، ومن ناحية ثانية نرى وجود علاقة ارتباطية بين النمو الاقتصادي الصيني من جهة، وارتفاع حجم الصادرات الصينية الى العالم ودول المنطقة كما ناقشنا في هذا الفصل، لتكون المحصلة العامة وجود علاقة ارتباطية متبادلة بين المتغيرات الثلاثة، الطاقة، والنمو الاقتصادي، والصادرات، الامر الذي ينعكس على التنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية الصينية ومكانتها الاقتصادية عالميا، وبالتالي انعكاس المكانة الاقتصادية على مكانتها العالمية كفاعل سياسي.

ومما سبق لا نستغرب تأكيد الوثيقة السياسية الصينية تجاه الدول العربية وايران، على معادلة (3+2+1) للتعاون، وهي الوثيقة الصادرة نهاية عام 2015 كرؤية عامة لمبادرة الحزام والطريق التي اعلن عنها الرئيس الصيني " شي جين بينغ" "Xi Jinping" عام 2013، ومضمون هذه المعادلة، هو ضمان التعاون في مجال الطاقة اولا على اسس المنفعة المتبادلة، وذلك لضمان تحقيق المنفعة والتعاون في مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية ثانيا، وثالثا التعاون في مجالات الطاقة المتجددة[1]، لا سيما وان الصين بدءا من عام 2013 اصبحت اكبر مستورد للطاقة عالميا بسبب تنامي الطلب الصيني على الطاقة من ناحية، وبسبب تراجع اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج بدءا من عام 2003 بسبب الطفرة الانتاجية في استخراج النفط الصخري والرملي الامريكي، حيث انخفضت واردات الولايات المتحدة من نفط الخليج العربي تدريجيا من 1.007 مليون برميل يوميا عام 2003 لتصل الى حدود 550 الف برميل يوميا عام 2015 .[2]

ولعل اصدار هذه الوثيقة مرتبط بالجغرافية العامة لإمدادات الصين من الطاقة عالميا، بحيث تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة الممتدة من 2000-2015 اكبر مصدر طاقة للصين بنسبة مئوية تزيد عن 56%، فالسعودية تصدر ما نسبته 20% سنويا من الطاقة الى الصين، وايران ما بين 8%-11، والعراق ما نسبته 5% سنويا، والسودان 7%،

[1] - وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، مرجع سبق ذكره.

[2]- U.S. Imports from Persian Gulf Countries of Crude Oil and Petroleum Products (Thousand Barrels), on: http://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=pet&s=mttimuspg1&f=a.3/4/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وليبيا 2.5%، والجزائر ما يقارب 1%[1]، ومن هنا ندرك الهدف من اصدار الوثيقة والمعادلة الساعية للحفاظ على امدادات وأمن الطاقة من المنطقة الى الصين، لا سيما وان تأمل الشكل رقم (7) والجدول رقم (8)، يوضحان بدء التنامي الكبير في اعتماد الصين بشكل كبير على الطاقة بدءا من عام 2000، وبدء تراجع القيمة الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للولايات المتحدة بسبب تراجع اعتمادها على النفط الخليجي، وتصاعدها في الاستراتيجية الصينية.

وعليه نخلص من الملمح العام لسوق الطاقة الصيني الى :

1- ان الفترة من عام 2000-2015 مثلت مرحلة تنامي متسارع على الطاقة في الصين، وخلال نفس الفترة، مثلت دول المنطقة اهم مزودي الطاقة الى الصين بنسبة تزيد عن 56%.

2- نستطيع مما سبق تلمس اثر تغير جيوسياسي في سوق الطاقة بدءا من عام 2003، بحيث ان القيمة الاستراتيجية للشرق الأوسط بدأت تشهد تغيرين: الاول: تراجع هذه القيمة لدى الادارة الامريكية بسبب تقليل نسب اعتمادها على نفط الخليج، والثاني: تصاعد هذه القيمة لدى الادارة الصينية بشكل ملحوظ منذ عام 2000، وهو تغير قد يمهد لتغير في طبيعة تحالفات دول المنطقة مع القوى الكبرى.

[1]-INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, ENERGY SUPPLY SECURITY 2012, The following partner country profile is an excerpt from, Chapter 5of the publication Energy Supply Security ,2012, p 6 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المتغيرات المؤثرة على قانون امن الطاقة في فترة ما بعد الحرب الباردة:

تعتقد الدراسة بأن الصين تعمل على توظيف عدد المتغيرات التي برزت تدريجيا على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة لإدارة قانون أمن الطلب الطاقوي بشقيه: أمن الطلب تجاه الدول المصدرة، وأمن الطاقة بالنسبة لها، كإحدى ادواتها الاقتصادية في سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة، بما ويحقق المصالح الصينية الاستراتيجية، والتي من اهمها ضمان الامدادات الطاقوية وامنها، واستقرارها، والحيلولة دون ضغوط سياسية معينة من قبل بعض دول المنطقة بإيحاء امريكي، بل وهي المتغيرات التي تسمح للصين بدور سياسي اكبر في المنطقة، وتذهب الدراسة الى ان هذه المتغيرات، فضلا عن انها قد تساهم في تحقيق المصالح الصينية في المنطقة، فإنها ايضا تسهم في تراجع احتمالية استخدام الطاقة كسلاح استراتيجي من قبل الدول المنتجة في المنطقة ضد الصين من خلال حظر تصديره اليها على سبيل المثال، وهذه المتغيرات هي:

1- ظهور مناطق ودول جديدة تساهم في المنافسة العالمية في انتاج الطاقة وزيادة حصص الانتاج خارج اوبك نظرا لسوء ادارتها للأسعار والتعامل مع الازمات الدولية، فبعد ارتفاع اسعار النفط عام 1980 كنتيجة للحرب العراقية الايرانية، رفضت منظمة اوبك خفض الاسعار، الامر الذي حفز عمليات الانتاج خارج اوبك، مثل دول بحر الشمال كالنروج التي اصبح معدل انتاجها 1.9 مليون برميل يوميا، واصبحت ثالث مصدر للغاز الطبيعي في العالم ،[1]ودخول دول بحر قزوين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الى نادي منتجي النفط[2]، واكتشاف احتياطيات من الغاز الطبيعي في حوض المتوسط عام 2011/2012 من قبرص ومرورا بلبنان الى اسرائيل وحتى

[1] .تقلبات اسعار النفط، الشرق الاوسط، على الرابط: http://aawsat.com/home/article/239746/% D8 %A8، بتاريخ 2016/4/6.

[2] .امال عربيد، نفط بحر قزوين ينافس نفط الخليج في الألفية الثالثة ،http://www.ktuf.org/alamel/%D9%. بتاريخ 2016/4/6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصر، واكتشافات النفط الجديدة في استراليا عام2013/2012[1]، والتي اصبحت تزود الصين بـ 24% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي سنويا[2]. الامر الذي يعني تزايد حدة المنافسة بين الدول المنتجة للطاقة على الاسواق، فضلا عن تزايد احتمالية وجود دول جديدة كإسرائيل على عتبة نادي الدول المصدرة للطاقة في المستقبل القريب الى المتوسط في قطاع الغاز الطبيعي.

2- التطورات التكنولوجية الكبيرة بعد نهاية الحرب الباردة ساهمت في ترشيد الاستهلاك الطاقوي من ناحية، وتسهيل عملية البحث عن مصادر طاقة بديلة من ناحية اخرى، هذا فضلا عن تسهيل عملية اكتشاف آبار ومناطق جديدة توفر الطاقة، ومساهمتها في زيادة السقف الانتاجي الطاقوي من النفط والغاز في قطاعات الاستخراج والتكرير وتقليل نسب التكاليف المالية فيما يعرف بتخفيض تكلفة البنية التحتية لصناعة النفط.

3- تحول الولايات المتحدة كما اشارت الدراسة سابقا الى تقليل نسب اعتمادها على نفط الخليج منذ عام 2003، وفضلا عن انتاج النفط التقليدي في الولايات المتحدة، فإن زيادة المستمرة في انتاج النفط غير التقليدي كالنفط الصخري والرملي القاري، والغاز الصخري الامريكي، قد يجعلها تفكر بالتصدير، ودخول حلبة المنافسة العالمية على اسواق الطاقة[3]، هو الامر الذي انعكست اولى بوادره على حصة اوبك في اسواق الطاقة العالمية سلبيا، بحيث انخفضت حصة اوبك من الثلثين عالميا الى الثلث بدءا من عام 2012/2013، حيث بلغ معدل الانتاج الامريكي من

[1] -أستراليا تدخل حلبة التنافس مع أكبر منتجي النفط في العالم، العربية ، على الرابط:
http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/25/262460.html، بتاريخ: 2016/4/6.

[2]- INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, ENERGY SUPPLY SECURITY 2014, The following partner country profile is an excerpt from Chapter 5of the publication Energy Supply Security,2014 p538.

[3]- Shale in the United States, US Energy Information Administration, on:
http://www.eia.gov/energy_in_brief/article/shale_in_the_united_states.cfm, 7/4/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفط الصخري والرملي القاري حوالي 4.2 مليون برميل يوميا، وهو ما يفوق حصة العراق في الانتاج.[1]

4- عدم وجود نوع من تنسيق السياسات الطاقوية العربية العربية[2]، فضلا عن افتقار ادنى تنسيق بين الدول العربية وايران، وتحديدا السعودية وايران في البعد الطاقوي ضمن نطاق منظمة اوبك، الامر الذي توفر فيه هذه المنافسة بين دول المنطقة على الصعيد الطاقوي امكانية كبيرة للصين للتسلل من خلالها وتحقيق اهدافها الطاقوية الاقتصادية والسياسية، لا سيما وان هذه الدول تعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات الطاقة في مسيرتها التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

5- استثمار الصين للعقوبات الدولية في مجال الطاقة والنفط والمفروضة على بعض دول المنطقة كالسودان بسبب اتهام النظام السوداني بعمليات ابادة جماعية، وايران بسبب برنامجها النووي[3]، كنوع من ادارة أمن الطلب، ورفع حدة المنافسة بين الدول المصدرة للنفط، لتضمن الصين تحقيق اهدافها الاقتصادية والسياسية من خلال ضمان واردات النفط اليها، لا سيما وان نسب اعتماد هذه الدول على الصادرات النفطية نسب عالية كما اشرنا آنفا في الصفحات السابقة.

6- قيام الصين بدفع شركاتها النفطية الكبرى مثل : CNPC، Sinopec، CNOOC، Sinochem، للاستثمار في قطاع الطاقة الافريقي في مجالات الاستخراج والنقل والتكرير

---

[1] - وليد خدوري، انخفاض أسعار النفط: الأسباب وردود الفعل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، على الرابط: http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr;ECSSR_COOKIE، بتاريخ 2016/4/7.

- تحليل خاص.. النفط الصخري عاجز عن منافسة غريمه التقليدي، على الرابط: الخليج، على الرابط: http://alkhaleejonline.net/articles/143601366639، بتاريخ 2016/4/7.

[2] - عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 166.

[3]- Clay Ramel, Reconsidering the Roots of Crude Coercion: a Policy making Analysis of 'the Oil Weapon' Honors Program, 2012, pp 6-7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنقيب، كما في انغولا والتي تزود الصين بـ 15% من احتياجاتها الطاقوية[1]، وغينا، وموزمبيق، ونيجيريا، وامكانية التنقيب عن حقول نفط جديدة لزيادة حصة الانتاج في جنوب افريقيا لزيادة حصة انتاجها الى ما يزيد عن 191 الف برميل يوميا[2]، كنوع من تنويع مصادر الطاقة من ناحية، وتحقيق عوائد اقتصادية افضل، والحيلولة دون ادنى احتمالية للضغوط السياسية عليها، لا سيما وان التنافسية التكنولوجية للصين عالميا كما ناقشت الدراسة في الفصل الاول، تسمح لها بإمكانية الاستثمار في القطاع الطاقوي سواء على صعيد الاستخراج او التنقيب او التكرير.

امام هذه المتغيرات المتعددة والتي تمثل اتجاهات عامة تتسارع نسب تطورها منذ نهاية الحرب الباردة يمكننا القول: بأن الصين تستطيع من خلال توظيف هذه المتغيرات ان تحقق هدفها في أمن الطاقة من ناحية، وتعمل على توسيع خارطة تحالفاتها السياسية وتمتينها مع الدول المنطقة او مع الدول المنتجة الاخرى، دون اللجوء الى استخدام القوة بأي شكل من الاشكال، نتيجة للإدراك الصيني لرغبة الدول المنتجة في المنطقة بالحفاظ على أمن الطلب لتحقيق عوائد اقتصادية وسياسية متعددة، لا سيما وان نسب اعتماد دول المنطقة على صادرات الطاقة نسب عالية جدا كما يشير الى ذلك الجدول التالي.

[1]- INTERNATIONAL ENERGY AGENCY, ENERGY SUPPLY SECURITY 2012, Op. cit, p7.

[2]- Wenjie Chen, David Dollar, and Heiwai Tang, Why is China investing in Africa?: Evidence from the firm level, The Brookings Institution, Washington, August 2015, p 3, p7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم(9): نسبة اعتماد دول عينة الدراسة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الصادرات الطاقوية خلال الفترة 1995 -2015.

الدولة	ايران	السعودية	العراق	مصر	الجزائر	ليبيا	السودان
النسبة 1995	82.4%	84.0%	93.5%	40.0%	95.2%	90.9%	44.4%
النسبة 2005	84.0%	88.6%	98.6%	38.4%	97.6%	96.7%	86.2%
النسبة 2015	70.5%	83.6%	99.3%	40.9%	87.2%	95.0%	49.4%
المعدل العام	78.4%	84.7%	97.1%	39.7%	93.3%	94.2%	60.0%

الجدول من اعداد وتحليل الباحث استنادا الى:

UNCTAD: database, International trade, Countries of the Middle East and North Africa's exports to the world,1995-2015.

ووفقا للتصورات السابقة، تتساءل الدراسة: هل نجحت الصين في تأمين أمنها الطاقوي من خلال توظيفها المتغيرات السابقة للتأثير على أمن الطلب تجاه دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ هذا ما ستبحثه الصفحات التالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كإحدى النقاط الجاذبة للصين:

على الرغم من وجود عدد من المتغيرات التي ناقشتها الدراسة سابقا، والتي تسمح للصين بتوظيف قانون أمن الطلب للدول المنتجة للطاقة بالشكل الذي يحقق لها أمن الطاقة، الا ان هناك عدد من المميزات والمتغيرات التي تجعل الصين تعتمد في تأمين حاجياتها من الطاقة على دول المنطقة بشكل اكبر من المناطق والدول الاخرى، وهذه المميزات والمتغيرات برأي الدراسة هي:

1- تستدعي العقلانية الاقتصادية ان تعتمد الصين في تأمين احتياجاتها الطاقوية على المنطقة بسبب: القرب الجغرافي بشكل عام قياسا للمناطق الاخرى كبحر الشمال مثلا واميركا اللاتينية عموما، حيث هناك علاقة طردية بين المسافة الجغرافية والتكاليف، فكلما كانت المسافة اكبر، كلما كانت التكاليف المالية اكثر، سواء على صعيد اجور النقل او التأمين الناقلات النفطية، كما ان هناك علاقة ما بين المسافة الجغرافية ودرجة المخاطر اثناء النقل عبر المحيطات والبحار، بينما المسافة الجغرافية بين دول المنطقة عموما والصين تقلل من كل ذلك.

2- بالنظر الى التوزيع الجغرافي لحقول وآبار النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، نجد انها آبار وحقول قريبة من الموانئ البحرية، الامر الذي يسهل عملية نقلها والمخاطر المرافقة للنقل فيما لو كانت في اعماق الدول، ومن ناحية اخرى، يمتاز النفط في المنطقة عن باقي النفوط الاخرى كالنفط الامريكي او ما يسمى بنفط الكيروجين او النفط الصخري، او الامريكي الجنوبي كنفط القاري في فنزويلا، والنفط الثقيل في كندا، بحاجتها الى تقنيات تكنولوجية تمتاز بتكاليف مالية عالية، على العكس من نفط المنطقة[1]، كما بعضها من انواع النفط "الحامض والثقيل"،

[1] - يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط:رؤية عربية لتطوراته، مجلة المستقبل العربي، العدد 435، ايار، 2015، ص ص 120-121.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كالفنزويلي والكندي، بينما نفط المنطقة من النفط "الحلو والخفيف" كما نفط شمال افريقيا، فهو حلو نظرا لقلة الكبريت المتواجدة فيه، وخفيفا نظرا لعدد المنتجات التي يمكن استخراجها منه[1].

وعليه، تفضل الصين نفط المنطقة نظرا لأنه يجنبها كثير من التكاليف المالية لبناء منشآت نفطية ومصافي تكرير تناسب طبيعة النفوط المتوفرة في دول اخرى غير دول المنطقة، كما انها تفضله نظرا لجودته في انتاج مواد ومنتجات بتروكيماوية عديدة، ونظرا لنسب الكبريت المتدنية فيه، الامر الذي يمكن ان تعتبره الصين احدى الاجراءات المساهمة في تخفيض نسب الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري عالميا، لا سيما في ظل النقد الكبير الذي تمارسه منظمات بيئة على الصين في قمم المناخ العالمي[2].

3- في حال توفرت امكانية مستقبلية اكبر للولايات المتحدة في ان تتحول الى دولة مصدرة للنفط، فإن الصين باعتقاد الدراسة لن تعتمد على الولايات المتحدة او الدول المجاورة لها مثل كندا والمكسيك في تأمين متطلباتها النفطية عملا برؤى النظرية الواقعية التي تفترض وقوع الاحتمال الاسوء، وهو في هذه الحالة : قطع الولايات المتحدة للإمدادات الطاقوية في حال اعتماد الصين عليها لتحقيق مصالح واهداف سياسية، او دفع الولايات المتحدة كل من كندا والمكسيك لتخفيض صادراتها او قطعها عن الصين، الامر الذي يضرب نموها الاقتصادي ومكانتها الاقتصادية العالمية، وهو الامر محتمل الحدوث، لا سيما في ظل اعتبار الولايات

---

[1] - 98- جاسم العطاوي، البترول الحلو ودوره في هبوط الاسعار، الايام، العدد9330، على الرابط:
http://www.alayam.com/Article/alayam-article/90443/%C2%AB%D8%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7.html، 26/10/2014.

[2] - الصين تحدد التزاماتها لخفض الغازات المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري، مونت كارلو الدولية، على الرابط:
http://www.mc-doualiya.com/chronicles/evironnement-mcd/20150701، بتاريخ 2016/4/8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة، بأن الصين اهم منافس استراتيجي لها في منطقة جنوب وشرق اسيا، ووجود عدد من القضايا العالقة بين الطرفين كالمسألة التايوانية، وقضايا حقوق الانسان.

4- تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نقطة محورية لإتمام المشروع الصيني المعروف باسم "طريق واحد حزام واحد"، وهو المشروع الذي يتضمن معادلة التعاون(1+2+3)، في مجال الطاقة اولا، والتجارة والاستثمار والبنية التحتية ثانيا، والتعاون في مجالات الطاقة البديلة والمتجددة ثالثا، وهو المشروع الاستراتيجي بالنسبة للصين لتعزيز مكانتها الاقتصادية من خلال التعاون مع دول وسط وغرب اسيا وحتى الشرق الأوسط الى شمال إفريقيا، كما انه مشروع له انعكاسات سياسية كثيرة اهمها زيادة الحضور الصيني في قضايا المنطقة[1]، ولذلك توفر علاقات الطاقة مع دول المنطقة أداة مهمة لرسم التحالفات السياسية معها.

5- في ظل حديث عن دعم بعض دول المنطقة كالسعودية لأقلية "الاويغور" المسلمة في اقليم شينجيانغ حسب ما كشفت عنه وكالة الاستخبارات الصينية[2]، وعليه، فإن تمتين علاقات الطاقة مع دول المنطقة يساهم من وجهة نظر صينية في تقليل احتمالية دعم احدى دول المنطقة لهذا الاقلية، سواء على صعيد مالي او دعائي او سياسي، كما ان مساهمة الصين في حفظ أمن الطلب للدول المنتجة للطاقة في المنطقة له نتائج سياسية اخرى، اهمها: عدم اعتراض دول المنطقة على سياسة التغير الديموغرافي لإقليم شينجيانغ، وعدم اعتراضها على ما قد يقع من صدامات قد تكون دموية في بعض الاحيان ما بين الهان والاويغور.

---

[1]- - Zha Daojiong and Michal Meidan, China and the Middle East in a New Energy Landscape, Chatham House, Asia Programmed, October, 2015, p p10-11.

[2] - بختيار أحمد، دور المقاتلين الايغور في الحرب السورية، مركز الناطور للدراسات والابحاث، 2016/2/15، على الرابط: http://natourcenter.info/portal/2016/02/15/ ، بتاريخ 2016/3/23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ومع ظهور "داعش" في المنطقة برز التخوف الصيني من تمددها الى اقليم شينجيانغ، لا سيما في ظل اعلان صيني عن تواجد عدد من المقاتلين "الاويغور" الذي انضموا اليها للقتال في سوريا والعراق، لا سيما وان هناك عدد كبير من الانشطة التفجيرية التي قامت بها حركة تركستان الشرقية لضرب مواقع حيوية في الصين كنوع من المطالبة بالانفصال.[1]، ويتمحور التخوف الصيني من داعش في حال تمددها للصين وسط اقلية "الاويغور"، من احتمالية تهديدها لمشاريع أنابيب الغاز الطبيعي المارة من اقليم شينجيانغ في غرب الصين، وهي الخطوط التي تنقل الغاز من حوض "تاريم" والذي تقدر الاحتياطيات الفعلية فيه بحوالي 724.1 مليار متر مكعب، ويتكون من 30 حقل رئيسي، ويغذي اكثر عدد من المشاريع، اهمها اربع مشاريع اساسية: [2]

1 - مشروع توصيل الغاز الى جنوب شينجيانغ: وهو المشروع الهادف الى التحول عن استخدام الفحم اقليم شينجيانغ، وهو المشروع الذي تتواصل عملية بناؤه منذ عام 2010، يتكون من 2500 كيلو متر مربع، تتوزع الى 6 خطوط انابيب رئيسية و6 اخرى فرعية، وتغذي حوالي 25 محافظة غرب الصين، و 21 منطقة زراعية ورعوية.

[1] - المرجع السابق.

[2] - بناء مشروع لتوصيل الغاز الطبيعي في اقليم شينجيانغ، وكالة شينخوا للانباء، على الرابط:
http://arabic.news.cn/economy/2010-07/15/c_13400151.htm، بتاريخ 2016/4/8.
- الصين تبدأ في بناء خط أنابيب الغاز الثالث الذي يربط الغرب بالشرق، شينخوا للانباء، على الرابط:
http://arabic.people.com.cn/31659/7995139.html، بتاريخ 2016/4/8.

- نتاج حوض تاريم الصيني من الغاز، وكالة شينخوا للانباء، على الرابط:
http://arabic.china.org.cn/arabic/280343.htm، بتاريخ 2016/4/8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - مشروع خط الانابيب الاول: والذي انطلق منذ عام 2004، ويمر من اقليم شينجيانغ في غرب الصين مرورا بالكثير من المناطق وصولا الى شنغهاي في شرق الصين، وينقل اكثر من 17 مليار متر مكعب من الغاز سنويا.

3 - مشروع خط الانابيب الثاني: وهو قناة استراتيجية لنقل الغاز الى الصين من الخارج، ويمر عبر اقليم شينجيانغ، وينقل سنويا 30 مليار متر مكعب من الغاز، بخط انابيب يبلغ طوله 8700 كيلو متر مربع.

4 - مشروع خط الانابيب الثالث: والذي ينقل حوالي 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويا من اقليم شينجيانغ غرب الصين وينتهي في شرق الصين في فوتشو، وفوجيان جنوب شرق الصين، وهو المشروع الذي يتكون من خط رئيسي 8 خطوط فرعية، بمسافة تزيد عن 5000 كيلو متر مربع. هذا فضلا عن التخطيط لمشاريع نقل الغاز كمشروع الخط الرباع ومشروع الخط الخامس.

وفقا لما سبق، نستطيع تلمس تنامي الاعتماد الصيني على دول المنطقة في تأمين أمنها الطاقوي، الامر الذي انعكس على دول المنطقة بتأمين أمن الطلب الطاقوي الخاص بها، وبالنظر الى واردات الطاقة الى الصين من دول المنطقة، نستطيع تلمس تطورها عبر السنوات السابقة، منذ عام 1993 الى بداية عام 2015، وهو ما ستبينه الدراسة اثناء نقاشها لواردات الطاقة الى الصين من دول عينة الدراسة من مجموعاتها الثلاثة بعد قليل.

المجموعة الاولى: واردات الطاقة الصينية من مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط:

فيما يخص واردات الطاقة الى الصين من مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط_ ايران، تركيا، اسرائيل_، نجد بأن الصين لم تتمكن من اقامة علاقات طاقوية مع كل من اسرائيل وتركيا، باستثناء ايران، على اعتبار انها الدولة الوحيدة المصدرة للطاقة في هذه المجموعة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنظر الى الجدول رقم(10)، يتضح بأن الاتجاه العام لواردات النفط الى الصين من ايران خلال الفترة 1993 -2014، في تصاعد مستمر، على الرغم من التراجع النسبي للواردات في عام 2012، بينما لا يتواجد واردات من الغاز الطبيعي على طول فترة الدراسة.

الجدول رقم (10): واردات الطاقة الصينية من مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط خلال الفترة 1993- 2014.[1]

المجموعة	الدول غير العربية في الشرق الأوسط					
الدولة	ايران		تركيا		اسرائيل	
السنوات/القطاع	الغاز الطبيعي	خام النفط	الغاز الطبيعي	خام النفط	الغاز الطبيعي	خام النفط
1993	-	0.476	-	-	-	-
1994	-	0.474	-	-	-	-
1995	-	6.200	-	-	-	-
1996	-	16.870	-	-	-	-
1997	-	20.100	-	-	-	-
1998	-	26.430	-	-	-	-
1999	-	28.830	-	-	-	-
2000	-	51.100	-	-	-	-
2001	-	91.478	-	-	-	-
2002	-	82.792	-	-	-	-
2003	-	102.786	-	-	-	-
2004	-	105.139	-	-	-	-
2005	-	115.900	-	-	-	-
2006	-	139.820	-	-	-	-
2007	-	150.380	-	-	-	-
2008	-	155.490	-	-	-	-
2009	-	169.360	-	-	-	-
2010	-	159.243	-	-	-	-
2011	-	203.305	-	-	-	-
2012	-	160.600	-	-	-	-
2013	-	156.950	-	-	-	-
2014	-	205.860	-	-	-	-

الجدول من اعداد الباحث استنادا الى:

US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS,1993-2015.

[1] -وحدات قياس حجم الطاقة:

الغاز الطبيعي : بالمليون وحدة حرارية، كل 5.8 مليون وحدة حرارية = برميل نفط واحد.

النفط الخام: بالمليون برميل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا: قطاع الغاز الطبيعي:

على صعيد الواردات الصينية من الغاز الطبيعي الايراني وكما يتضح من الجدول السابق، فإنه لا يشير في بياناته الى وجود اي شحنة من الغاز الطبيعي خلال فترة الدراسة، وهو الامر الذي يثير تساؤلا مهما وهو: لماذا لا توجد واردات صينية من الغاز الطبيعي الايراني علما بأن الصين تحولت كما ذكرت الدراسة سابقا الى مستورد للغاز الطبيعي عام 2006، والى مستورد صافي للغاز الطبيعي عام 2007 من ناحية، فضلا عن امتلاك ايران لاحتياطيات هائلة من الغاز الطبيعي تبوئها المركز الاول عالميا في حجم الاحتياطيات المؤكدة حسب وكالة الاستخبارات الامريكية الـ CIA[1]، والمركز الثاني عالميا بعد روسيا حسب الوكالة الامريكية للطاقة، بواقع احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي تبلغ 34.02 تريليون متر مكعب، حسب المصدرين.[2]

ما يتضح للدراسة من هذه المعطيات، هو ان الاجابة على التساؤل السابق تكمن فيما يلي:

1- العقوبات الامريكية والغربية والدولية:

بحيث اثرت العقوبات الاقتصادية المتعددة على قطاع الغاز الطبيعي الايراني، من خلال استهدافها لثلاثة محاور اساسية مهمة لصناعة الغاز الطبيعي:

أ - العقوبات المالية على البنك المركزي الايراني والبنوك الايرانية التجارية وتجميد الاصول المالية. [3]

[1]- CIA , The World Factbook, https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/ir.html. 9/4/2016.

[2]- US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS.

[3] -سجل العقوبات الدولية على ايران، الجزيرة، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/1/23/%D8، بتاريخ8/4/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب - العقوبات الدولية التي تمنع الشركات الامريكية النفطية من الاستثمار في قطاع الطاقة الايراني، والعقوبات التي تمنع الشركات الغربية من الاستثمار بأكثر من 20 مليون دولار سنويا في قطاع الطاقة الايراني. [1]

ت - فرض عقوبات تستهدف عملية نقل التكنولوجيا المتعقلة بقطاع تسييل الغاز واستخراجه وانتاجه.

نتيجة لهذه العقوبات، ظل قطاع الغاز الطبيعي الايراني على الرغم من احتياطيات الهائلة، حبيس حقوله نظرا للعقوبات الدولية والامريكية، التي ضيقت من القدرات المالية الايرانية من ناحية، وحرمانها من التكنولوجيا، وقطعها لباب الاستثمار المجدي.

2- طبيعة الاولويات الصينية في مجال الطاقة:

على الجانب الصيني، تعتقد الدراسة بأن هناك عدد من الاولويات التي تشكل في مجموعها اسبابا اخرى لعدم وجود واردات صينية من الغاز الطبيعي الايراني، واهم هذه الاسباب:

أ - اكتفاء الصين من الغاز الطبيعي خلال الفترة من عام 1993-2006، ومحاولتها الاستثمار في احواضها الطبيعية والتي تقدر الاحتياطيات الفعلية فيها بحوالي 3.3 ترليون متر مكعب[2]، دونا عن الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي الايراني كما الحال في القطاع النفطي، ويمكن ان الهدف الصيني من ذلك هو ان تظهر نفسها كدولة ملتزمة بقرارات المجتمع الدولي قدر الامكان.

---

[1] -كارول نخلة، هل تستطيع أسواق النفط والغاز التكيّف مع إيران الصاعدة؟، مركز كارنغي للشرق الاوسط، 2014/10/30، على الرابط: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=57194. بتاريخ 2016/4/9.

وانظر ايضا : محمد خير جروان، اثر العقوبات الاقتصادية الدولية على السياسة الخارجية الايرانية تجاه الشرق الاوسط:2001-2011، مرجع سبق ذكره، ص 40 وما بعدها.

[2]- CIA , The World Factbook, https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/ir.html. 9/4/2016.

- US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب -ان الاولوية الاساسية للصين ليست في الغاز الطبيعي بقدر ما هي في النفط الخام، وهو ما يتضح من تطور وارداتها النفطية خلال السنوات من 1993 -2014 كما يتضح من الجدول رقم (10)، نظرا لأن هذه الواردات تشكل عصب النمو الاقتصادي الصيني. والدليل على هذا الافتراض هو: استمرار شركة البترول الصينية "CNPC" في تطوير الحقول الايرانية النفطية على الرغم من العقوبات الدولية على ايران خلال طول فترة الدراسة[1]، دونا عن حقول الغاز.

مما سبق تستنتج الدراسة بأن قطاع الغاز الايراني رغم الاحتياطيات الكبيرة منه في ايران، قد حالت العقوبات الغربية دون تطوره، نظرا لأن الغاز الطبيعي بحاجة الى قدرات تكنولوجية مختلفة عن تلك المستخدمة لاستخراج النفط الخام، وهي القدرات التي حرمت منها ايران من خلال العقوبات المالية من جهة، وعقوبات نقل التكنولوجيا من جهة ثانية، والعقوبات التي تستهدف عمل الشركات في هذا القطاع من جهة ثالثة، لتكون المحصلة ضعف تنافسية قطاع الغاز الايراني واقتصاره بالكاد على تلبية حاجات السوق المحلي، فضلا عن ان الاولويات الصينية في هذا المجال، لم تشكل دفعا للاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي الايراني خلال السنوات السابقة.

لكن ومن جهة اخرى، لا تستبعد الدراسة قيام الشركات البترولية الصينية خلال المدى القصير والمتوسط بالاستثمار الواسع في قطاع الغاز الطبيعي الايراني، لتطوير حقول بارس وجولشان وفردوسي، لا سيما بعد اعلان بكين عن مشروع الطريق والحزام عام 2013 من جهة، ورفع العقوبات الدولية عن ايران عام 2015، وهو ما تجلى في اعلان بكين في 2015 عن

[1] - كارول نخلة، هل تستطيع أسواق النفط والغاز التكيّف مع إيران الصاعدة، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رغبتها في تمويل ما نسبته 85% من تكلفة مد خط الانابيب الذي سينطلق من ايران الى باكستان ومرورا بالهند ومن ثم الى الصين، والتي ستقوم بتنفيذه شركة "CNPC" الصينية.[1]

ثانيا: قطاع النفط الخام:

على الرغم من التأثير الواضح للعقوبات الدولية المتعددة على معدل صادرات ايران النفطية لأسواق الطاقة العالمية من 2.5 مليون برميل يوميا قبل عام 2011، الى 1.5 مليون برميل يوميا بعد عام 2011[2]، بفعل حزم جديدة من العقوبات الدولية المتعددة، الا انه وكما يتضح للدراسة من الجدول رقم (10) في اتجاهه العام، ان الواردات النفطية الصينية من ايران ظلت في تصاعد وتطور مستمر خلال كامل فترة الدراسة، وهو ما يؤشر الى ان الصين ساهمت بشكل كبير في تأمين الطلب الايراني وأمنها الطاقوي، دون ادنى اهتمام للعقوبات الدولية المختلفة في هذا الجانب.

حيث استمرت واردات الصين من النفط الخام الايراني بالتطور من 476 الف برميل عام 1993 لتصل الى 28.830 مليون برميل عام 1998، والى 105.139 مليون برميل عام 2004، وعام 2009 ما مجموعه 169.360 مليون برميل، وفي نهاية عام 2014 ما مجموعه 205.860 مليون برميل.

لكن وعلى الرغم من التطور العام في واردات الصين من النفط الخام خلال الفترة 2014-1993، الا ان هناك بعض السنوات التي تدنت فيها نسب الواردات تلك، فعلى سبيل المثال، فقد تراجعت واردات النفط الخام للصين في عام 2011 من 203.305 مليون برميل، الى

[1] - إيران ستزود باكستان بالغاز عبر خط أنابيب جديد، العربية ، على الرابط :
http://arabic.arabianbusiness.com/business/energy/2015/apr/13/385303/، بتاريخ 2016/4/10.

[2] - كارول نخلة، هل تستطيع أسواق النفط والغاز التكيّف مع إيران الصاعدة، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

160.600 مليون برميل عام 2012، والى 156.950 مليون برميل عام 2013، وهو ما يمكن رده جزئيا الى مسايرة الصين للمجتمع الدولي في فرضه حزم عقوبات اقتصادية على ايران عام 2011 من ناحية، ونظرا لبعض الخلافات بين بكين وطهران عام 2013/2012 على فترات تسديد فواتير النفط الخام، بحيث تصر الصين ممثلة بشركة "Sinopec Group" لتكرير منتجات النفط الخام، على فترة سداد تبلغ 90 يوميا بعد كل شحنة من النفط الخام تصل للصين، بينما تصر ايران على فترة سداد لا تتجاوز 60 يوميا[1]، وعليه حاولت بكين الضغط على ايران كمحاولة تفاوضية لتحسين شروط عمليات دفع فواتيرها لتحقيق عوائد اقتصادية اكبر من ناحية، وظهور بكين وكأنها مع اجماع المجتمع الدولي، كخطوة لتلميع صورتها السياسية عالميا من ناحية ثانية.

[1] - الصين تمدد خفض واردات النفط الايراني مع تنامي العقوبات، وكالة رويترز ، على الرابط: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE8040C720120105، بتاريخ 2016/4/9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الثانية: واردات الطاقة الصينية من مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط:

يتضح من الجدول التالي ان الاتجاه العام لواردات الطاقة الصينية من مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط يسير في تطور عام كما الحال الواردات الصينية من السعودية والعراق، بينما الواردات الصينية من مصر استمرت في التذبذب على طول فترة الدراسة.

الجدول رقم (11): واردات الطاقة الصينية من مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط خلال الفترة 1993- 2014.[1]

المجموعة	الدول العربية في الشرق الأوسط					
الدولة	السعودية		العراق		مصر	
السنوات/القطاع	الغاز الطبيعي	خام النفط	الغاز الطبيعي	خام النفط	الغاز الطبيعي	خام النفط
1993	-	1.533	-	-	-	
1994	-	1.022	-	-	-	
1995	0.571	2.400	-	-	-	0.200
1996	0.253	1.680	-	-	-	0.013
1997	0.139	3.571	-	0.170	-	2.000
1998	0.285	13.901	-	4.430	-	1.909
1999	-	18.177	-	5.800	-	0.687
2000	-	41.832	-	23.240	-	0.880
2001	-	52.000	-	3.173	-	0.130
2002	-	91.666	-	4.000	-	0.111
2003	-	115.964	-	-	-	0.500
2004	-	130.361	-	8.888	-	0.083
2005	-	170.260	-	8.300	-	0.320
2006	-	186.196	-	10.165	-	0.426
2007	-	192.720	-	10.220	-	0.507
2008	-	265.355	-	13.505	8.143	0.468
2009	-	306.965	-	52.650	-	7.836
2010	-	326.675	-	82.125	1.294	6.615
2011	-	366.825	-	100.740	8.202	8.870
2012	-	393.470	-	114.610	11.989	5.745
2013	-	394.565	-	172.280	21.176	10.009
2014	-	360.985	-	209.145	5.614	7.364

الجدول من اعداد الباحث استنادا الى:

US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS,1993-2015.

[1] - وحدات قياس حجم الطاقة: الغاز الطبيعي : بالمليون وحدة حرارية / 5.8 مليون وحدة حرارية = برميل نفط واحد.

النفط الخام: بالمليون برميل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 - السعودية:

اولا: قطاع الغاز الطبيعي:

على صعيد واردات الصين من الغاز الطبيعي السعودي، نجدها معدومة على طول الفترة باستثناء الاعوام من 1995 -1998، بواقع 571 الف وحدة حرارية عام 1995، و253 الف وحدة حرارية عام 1996، و 139 الف وحدة حرارية عام 1997، و285 الف وحدة حرارية عام 1998، وهي الصادرات التي يمكن عدها صادرات رمزية فقط، في حين ان ما تبقى من سنوات لا نجد في واردات صينية من الغاز الطبيعي في اي منها، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن عدم وجودها، وخاصة بعد تحول الصين الى مستوردة عام 2006 ومستوردة صافية للغاز الطبيعي عام 2007 كما اشرنا سابقا، وتوفر إمكانيات سعودية كبيرة في قطاع الغاز الطبيعي، سواء على صعيد الاستخراج والتسويق بفضل وجود شركات كبرى مثل شركة "ارامكو" السعودية، او على صعيد الاحتياطيات والبالغة 8.23 ترليون متر مكعب، والتي تعطي السعودية ترتيبا سادسا على مستوى العالم بحجم الاحتياطيات.[1]

تذهب الدراسة الى ان الاجابة عن التساؤل السابق تكمن في ما يلي:

1- ان الاستهلاك السعودي من الغاز الطبيعي يستحوذ على حجم الانتاج بالكامل، حيث يتراوح حجم الانتاج والاستهلاك بحوالي 102 مليار متر مكعب سنويا، ووفقا لبيانات عام 2014.[2]

2- لم تتوفر فرصة لبكين لإقامة علاقات طاقة على صعيد الغاز الطبيعي نظرا لسياسة الطاقوية السعودية في هذا القطاع، وهي السياسة الرامية للاعتماد على صادرات النفط دونا عن

[1]- CIA , The World Factbook, https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/ir.html. 9/4/2016.

- US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS.

[2]- Ibid.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صادرات الغاز الطبيعي خارجيا، والاحتفاظ بإنتاجها من الغاز الطبيعي لتلبية السوق المحلية لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه البحار داخليا، وفقا لما صرح به وزير النفط السعودي في عام 2014 علي النعيمي، حيث صرح قائلا: ان السعودية ليس لها اي خطط لتصدير الغاز الطبيعي على الرغم من اننا سنضاعف حجم الانتاج من 102 مليار متر مكعب سنويا الى حوالي 300 مليار متر مكعب سنويا.[1]

لكن عدم وجود واردات صينية من الغاز الطبيعي السعودي، لا تعني ابدا عدم وجود مشاريع صينية في هذا القطاع، فما زالت ومنذ عام 2003 شركة "Sinopec Group" الصينية، تقوم بأعمال التنقيب والاستخراج وانتاج الغاز الطبيعي السعودي في منطقة خاصة تسمى المنطقة (ب)، والبالغة مساحتها حوالي 40 الف كيلو متر مربع، في السعودية[2]، الامر الذي قد يسير بهذا الاتجاه نحو التطور مستقبلا.

ثانيا: قطاع النفط الخام:

يتضح من الجدول (11) ان الواردات الصينية من النفط الخام السعودي تسير عموما باتجاه مضطرد على طول فترة الدراسة، حيث بدأت العلاقات الطاقة الفعلية بواقع 1.533 مليون برميل عام 1993، هذا ومع ازدياد الطلب الصيني على النفط الخام، قام نائب رئيس الوزراء الصيني "لي لان شينغ" عام 1993 بزيارة الى السعودية، تم من خلالها اجراء مباحثات طاقوية لرفع نسبة واردات الصين من النفط الخام بدءا من عام 1995، وعليه ارتفعت نسبة واردات الصين من

[1] - النعيمي: السعودية ستضاعف انتاج الغاز الطبيعي بحلول 2030 لكن لا خطط لأي صادرات، وكالة رويترز، على الرابط: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0IW2PI20141112، بتاريخ 2016/4/10.

[2] - ياسر قطيشات، البعد النفطي في العلاقات السعودية الصينية، آراء حول الخليج، على الرابط: araa.sa/index.php?view=article&id=1161:2014-07-04-15-39-49&Itemid=172&option=com_content، بتاريخ 2016/4/11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفط السعودي لتصل الى ما مجموعه 2.400 مليون برميل عام 1995، لكن ومع تزايد النمو الاقتصادي الصيني خلال السنوات التالية، اتضح لبكين حاجاتها المتزايدة من النفط الخام، وعليه قام الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" "Jiang Zemin" بزيارة الى السعودية تم الاتفاق خلالها على رفع نسبة واردات الصين من النفط السعودي، بحيث زادت وارداتها من النفط الخام من 18.177 مليون برميل عام 1999 لتصبح في عام 2000 ما مجموعه 41.832 مليون برميل[1].

لكن ومنذ عام 2002/2001، وبعد احداث الحادي عشر من ايلول، تزايدت نسب اعتماد السعودية على الصين في تحقيق أمن طلبها الطاقوي، كنتيجة لقلق السعودية من الولايات المتحدة على خلفية مشاركة مواطنين سعوديين في تفجير برجي التجارة، حيث عمدت الرياض بعد تلك الاحداث على تنويع حلفاء الطاقة، كمقدمة لمزيد من التحالف السياسي الاستراتيجي مستقبلا، واحداث نوع من التوازن في علاقاتها مع واشنطن، وبناءا عليه لم توفر الصين توظيف هذه المتغيرات لتأمين أمن الطاقة من الانتاج النفطي السعودي، بل حاولت تقديم نفسها كشريك موثوق للسعودية في تأمين أمن طلبها الخاص، لا سيما في ظل تخوف الصين من تزايد نسب عدم الاستقرار السياسي في اقليم شينجيانغ بعد التوترات الامنية في باكستان وافغانستان وتنامي الحركات الارهابية في الاخيرة[2]، الامر الذي قد يهدد انابيب النفط والغاز الطبيعي شمال غرب

[1] - المرجع السابق.

[2]- Zha Daojiong and Michal Meidan, China and the Middle East in a New Energy Landscape, Op. cit, pp 7-9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصين، وبالتالي زعزعة نموها الاقتصادي نتيجة لتهديد أمنها الطاقوي في حال تم ضرب خط انابيب النفط الكازاخستاني الواصل من بحر قزوين الى غرب الصين وعبر شينجيانغ.[1]

وعليه تنامت واردات الصين من النفط الخام السعودي منذ عام 2001 بواقع 52.000 مليون برميل، لتصل عام 2005 الى ما مجموعه 170.260 مليون برميل، محققة بذلك طفرة كبيرة في حصة الواردات النفطية.

لكن ومع بدء الولايات المتحدة بتخفيف نسبة اعتمادها على نفط دول الخليج تدريجيا منذ نهاية عام 2003، وتصاعد حدة المنافسة الدولية على اسواق الطاقة، شعرت السعودية بأن أمن طلبها الطاقوي قد يتزعزع في المستقبل، وعليه كانت اولى الزيارات الرسمية التي قام بها الملك السعودي "عبدالله بن عبدالعزيز" الى اسيا عام 2006 هي الصين، وهي الزيارة الاولى لملك سعودي الى الصين، حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات في مجال تأمين الطلب السعودي النفطي في السوق الصيني، وصرح وزير الخارجية في ذلك الوقت الامير "سعود الفيصل" قائلا: "ان الصين واحدة من اهم اسواق النفط بالنسبة للسعودية، والسعودية واحدة من اهم مصدري الطاقة بالنسبة للصين".[2]

هذا وبعد تلك الزيارة وتزامنا مع النمو الاقتصادي الصيني، ارتفعت واردات الصين من النفط الخام السعودي من 186.192 مليون برميل عام 2006، لتصل في عام 2007 الى حدود 192.720 مليون برميل، هذا وتطورت واردات الصين بعد ذلك لتصل عام 2010 ما مجموعه 326.675 مليون برميل، الامر الذي اسهمت فيه الصين في حفظ أمن الطلب

[1] - ضخ نفط قازاقي عبر خط انابيب الى الصين، وكالة شينخوا للانباء، على الرابط: http://arabic.people.com.cn/31664/4404930.html، بتاريخ 2016/4/9.

[2] - الصين والسعودية توقعان اتفاقات في مجال الطاقة، وكالة الجبهة ،على الرابط: http://www.aljabha.org/?i=17699، بتاريخ 2016/4/10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السعودي، لا سيما وان السعودية من اعلى الدول اعتمادا على الصادرات النفطية كما وضحت الدراسة سابقا.

ومنذ عام 2010 وحتى عام 2014 تطورت نسب واردات الصين من النفط السعودي لتصل الى حدود قياسية عام 2013 بواقع 394.565 مليون برميل، لتكون بذلك اعلى نسبة واردات خلال طول الفترة، لكن تراجعت النسبة عام 2014 بواقع 360.985 مليون برميل، ويعود ذلك في جزئية منه الى انكماش نمو الاقتصاد العالمي والاقتصاد الصيني الذي تراجع من 7.7% عام 2013، الى 7.3% في عام 2014[1]، هذا فضلا عن تزايد حدة المنافسة من الدول الاخرى، كروسيا وانغولا للسعودية في قطاع تزويد الصين من النفط الخام، في ظل اعتماد بكين على سياسة تنويع مصادر الطاقة، كأداة للحيلولة دون اي ضغوط سياسية واقتصادية محتملة، ولتجعل من نفسها اكثر قدرة على المناورة سياسيا في اي قضية سياسية مستقبلية، وهو ما يتضح في تصاعد واردات بكين من النفط الخام الروسي من 106 مليون برميل عام 2007، الى ما مجموعه 235 مليون برميل عام 2014، اما النفط الانغولي، فقد ارتفعت واردات النفط الخام منه من حوالي 182 مليون برميل عام 2007 الى حدود 294 مليون برميل عام 2014.[2]

[1]- GDP growth, The World Bank Group,on: http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries,15/2/2016

[2] - US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - العراق:

اولا: قطاع الغاز الطبيعي:

على الرغم من ان العراق بالمرتبة التاسعة عالميا على صعيد الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي بواقع 3.2 ترليون متر مكعب، الا اننا لا نجد ورادات صينية من الغاز الطبيعي العراقي، بل بالكاد تكتفي العراق بما تنتجه من الغاز الطبيعي لتلبية السوق المحلي.[1]

يبدواهم الاسباب التي حالت دون وجود واردات صينية من الغاز الطبيعي العراقي على الرغم من تنامي الطلب الصيني على هذا المنتج بعد عام 2007، نجد:

1- فقدان العراق لبنية تحتية حديثة ومتطورة للتنقيب عن وإنتاج واستخراج الغاز الطبيعي، نظرا لسببين مهمين: الاول: منع النظام العراقي ابان فترة حكم الرئيس العراقي صدام حسين لأي شركة طاقوية ان تعمل في مجال الغاز الطبيعي، والثاني: افتقار حصول العراق على اي تكنولوجيا لازمة لصناعة الغاز الطبيعي بسبب الحصار الدولي على العراق والممتد من عام 1990-2003.[2]

2- مرور العراق بفترة حروب وعدم استقرار سياسي ومجتمعي منذ عام 2003 وحتى الان، الامر الذي حال دون تطور صناعة الغاز الطبيعي بسبب سيطرة الميليشيات والحركات المختلفة على بعض حقول النفط والغاز، مثل سيطرة داعش على بعض منها بدءا من عام 2014 وحتى الان.

---

[1]- ibid.

- CIA , The World Factbook, on: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html, 11/4/2016.

[2] - علاء يوسف، غاز العراق طاقة مهدرة، الجزيرة نت، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/7/ ، بتاريخ 2016/4/11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- فقدان اي رؤية استراتيجية لجذب الشركات الطاقوية الكبرى في العالم للاستثمار في هذا القطاع، نتيجة التخبط بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية في العراق[1]، فضلا عن ان الشركات لا تجد في العراق بيئة صالحة للاستثمار بسبب فقدان الامن.

هذا وتعتقد الدراسة، بأن الصين لم تستثمر في قطاع الغز الطبيعي نظرا للأسباب السابقة والمتعلقة بالبعد الامني الذي قد يهدد الامدادات مستقبلا في حال قيامها، ونظرا لتركز اهم حقول الغاز الطبيعي العراقي في الشمال، وتحديدا في اقليم كوردستان، بحيث ان الاستثمار في هذا الاقليم قد يعد من وجهة نظر بكين دفعا لعملية انفصال الاكراد عن العراق، الامر الذي تعتبره تركيا تهديدا وخرقا لسيادتها نظرا لوجود اقلية كردية في جنوب وجنوب شرق تركيا، الامر الذي يشكل فاتحة لانفصال اقاليم صينية عن حكومة بكين، وتحديدا انفصال اقليم شينجيانغ وبدعم تركي كرد على خطوة بكين السابقة في شمال العراق، فضلا عن ان هذه الخطوة قد تؤدي الى التأثير السلبي على التجارة الخارجية الصينة مع تركيا والتأثير على معدل صادراتها العام.

ثانيا: قطاع النفط الخام:

يشير الجدول رقم (11) الى انه لا يوجد واردات صينية من النفط الخام العراقي خلال الفترة 1993-1996، على الرغم من ان العراق يملك احتياطيات نفطية مؤكدة تبلغ 144.2 مليار برميل[2]، نظرا لعدد من الاسباب:

[1] - نبيل جعفر عبد الرضا، القدرات التصديرية المستقبلية للغاز الطبيعي في العراق، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3603، 2012، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=291027، بتاريخ 2016/4/11.

[2]- US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS.

- CIA , The World Factbook, on: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html, 11/4/2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- افتقار العراق للبنية التحتية التي تؤهله لزيادة حجم الاستخراج اليومي من النفط الخام بما ويؤهله لرفد صادراته الخارجية في هذا القطاع، نتيجة لحرب الخليج الثانية التي درمت نسبة كبيرة من البنية التحتية العراقية والبنية التحتية النفطية، حقولا ومصافي تكرير، وموانئ تصدير النفط.[1]

2- نتيجة لدخول العراق الكويت عام 1990، فرض مجلس الامن الدولي القرار رقم 661 والقاضي بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، تم بموجبه ايقاف الصادرات النفطية العراقية للخارج حتى يمتثل العراق للقرارات الدولية، وعليه توقفت صادرات النفط الخام العراقي حتى عام 1996، عندما صدرت اول شحنة ضمن برنامج "النفط مقابل الغذاء".[2]

3- عدم رغبة بكين في تحدي الشرعية الدولية وكسر الحصار الدولي على العراق، لا سيما في الفترات الاولى من انتهاء الحرب الباردة، لكي لا تظهر امام المجتمع العالمي بمظهر الداعم السياسي لعمليات التدخل الدولي بالشؤون الداخلية للدول الاخرى، "كدخول العراق للكويت"، الامر الذي قد يستخدم ضدها مستقبلا، هذا فضلا عن عدم رغبة بكين في استثارة الولايات المتحدة ضدها لا سيما وان بكين كانت تسعى في تلك الفترة للتقرب من الولايات المتحدة لرفع العقوبات عنها بعد احداث "تيانانمن" عام 1989 بهدف تنمية صادراتها الخارجية للعالم، هذا فضلا عن ان الحرب لم تدع مجالا لوجود واردات نفطية في ظل تدمير البنى التحتية بشكل شبه كامل.

---

[1] -حنان الذهب، حرب الخليج الثانية «عاصفة الصحراء» 1991، مجلة درع الوطن، على الرابط: http://www.nationshield.ae/home/details/hi، بتاريخ 2016/4/11.

[2] - برنامج النفط مقابل الغذاء، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Neftmokaba/sec04.doc_cvt.htm، بتاريخ 2016/4/12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن وبدءا من عام 1997 بدأت اولى الواردات الصينية من النفط الخام العراقي، وبلغت ما مجموعه 170 الف برميل، كما يتضح من الجدول رقم(11)، لتتطور بشكل تدريجي حتى وصلت عام 2000 ما مجموعه 23.240 مليون برميل.

وعلى الرغم من انقطاع واردات الصين من النفط الخام العراقي في عام 2003 نتيجة للاحتلال الامريكي، الا ان واردات الصين من النفط الخام العراقي اثبت حجم التخوف المبالغ به من الاحتلال الامريكي، حيث بلغت واردات الصين النفطية عام 2004 ما مجموعه 8.888 مليون برميل، ولتصل في عام 2007 ما مجموعه 10.220 مليون برميل.

لكن وبعد زيارة الرئيس العراقي جلال الطلباني الى الصين عام 2007 قدمت الصين عرضا للعراق يتم بموجبه شطب ما مجموعه 80% من الديون العراقية المستحقة للصين والبالغة 8.5 مليار دولار مقابل احياء اتفاقية نفطية سابقة بقيمة 1.2 مليار دولار[1]، وعليه قفزت واردات الصين من النفط الخام العراقي في العام التالي الى ما مجموعه 13.505 مليون برميل، هذا وتزايدت نسب الاستثمار الصيني في قطاع النفط العراقي مع عام 2009 ، عندما كسبت شركة "CANC" الصينية احدى المناقصات الاستثمارية العراقية لتطوير حقول النفط واستخراجه[2]، كنوع من المساهمة في تنويع مصادر الطاقة من ناحية، لضمان أمن الطاقة الصيني والمشاركة في تأمين أمن الطلب العراقي، حيث قفزة نسبة واردات الصين من النفط عام 2010 قفزة هائلة بعد شطبها الديون العراقية واستثمارها في حقول النفط العراقية الى ما مجموعه 82.125 مليون برميل. هذا وعلى الرغم من تنامي تنظيم داعش وسيطرته على ما يقارب من 17% من الحقول

[1] - غيث الربيعي، تطور العلاقات العراقية الصينية، مرجع سبق ذكره، ص 3

[2] - تنافس ضار للفوز بعقود استثمار عشر حقول نفطية عراقية، BBC على الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/business/2009/12/091210_sj_iraq_oil_tc2.shtml، بتاريخ 2016/4/11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النفطية العراقية في عام 2014، الا ان ذلك لم يؤثر على واردات الصين من النفط العراقي نظرا لتركز الاستثمارات الصينية في الحقول النفطية جنوب العراق من ناحية، ونظرا لسيطرة داعش على بعض حقول وسط وشمال العراق وليس الحقول الجنوبية[1]، وهو ما يتضح من وصول حجم الواردات النفطية الصينية من العراق عام 2014 الى ما مجموعه 209.145 مليون برميل، وهو ما شكل اعلى نسبة واردات من العراق على طول فترة الدراسة، الامر الذي ترجح فيه الدراسة استمرار هذا التطور الى نسب اعلى لا سيما مع تعاقد شركات نفط صينية مع الحكومة العراقية عام 2015 على حفر 66 بئر نفط جديد في العراق في حقل "غرب القرنة2" بتكلفة مالية تبلغ 526 مليون دولار.[2]

3 - مصر:

اولا: قطاع الغاز الطبيعي:

تبلغ الاحتياطيات المصرية المؤكدة من الغاز الطبيعي 2.18 ترليون متر مكعب، وهو ما يعني ان مصر في المرتبة 18 على مستوى العالم في حجم الاحتياطيات المؤكدة، بحجم انتاج سنوي يساوي حجم الاستهلاك على طول الفترة الممتدة من 1980-2003، وهو ما يعني استهلاك السوق المحلي المصري لكامل حجم الانتاج من الغاز الطبيعي ضمن الفترة السابقة، لكن وبعد عام 2003 بدأ يتزايد حجم الانتاج المصري من الغاز الطبيعي سنويا ليوفر جدوى لا

[1] - أزمة العراق وداعش في 27 خريطة، نون بوست، على الرابط: https://www.noonpost.net/content/3497، بتاريخ 2016/4/11.

[2] - العراق يتعاقد مع شركة صينية لحفر آبار نفط بقمية 526 مليون دولار، على الرابط: http://rudaw.net/arabic/business/19052015، بتاريخ 2016/4/11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأس بها لصادرات الغاز الطبيعي على المستوى التجاري، حتى وصل عام 2014 ما حجمه 57.601 مليار متر مكعب، وبحجم استهلاك محلي بلغ 52.741 مليار متر مكعب.[1]

وكما يتضح من الجدول رقم (11) الخاص بواردات الطاقة الصينية من مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط، فقد بدأت اولى واردات الصين من الغاز الطبيعي المصري بشكل يتزامن مع تحول بكين الى مستورد صافي للغاز الطبيعي عام 2007، وتوفر امكانية مصرية لتصدير الغاز عام 2008، حيث بلغت واردات الصين من الغاز الطبيعي المصري في عام 2008 ما حجمه 8.143 مليون وحدة حرارية، لتتقطع الواردات الصينية من الغاز المصري في العام التالي، ثم لتبدأ في عام 2010 بحجم 1.294 مليون وحدة حرارية، ولتتطور في عام 2011 لحجم 8.202 مليون وحدة حرارية، ولتصل في عام 2012 ما حجمه 11.989 مليون وحدة حرارية، وعام 2013 ما حجمه 21.176 مليون وحدة حرارية، وهي اعلى نسبة واردات صينية من الغاز الطبيعي المصري على طول فترة الدراسة، ثم لتهبط في عام 2014 الى 5.614.

مما سبق يتضح، وعلى مستوى اقتصادي أن الواردات الصينية من الغاز الطبيعي المصري صغيرة الحجم مقارنة مع دول اخرى كقطر او روسيا او استراليا، ويعود السبب في ضعف الواردات الصينية من الغاز الطبيعي المصري خلال الفترة السابقة الى تقليل شركات البترول الغربية من القدرة الانتاجية الكاملة للغاز الطبيعي والتنقيب عنه في مصر، على الرغم من توفر القدرات لزيادة الانتاج اليومي من الغاز الطبيعي، وذلك بسبب عدم وفاء الحكومة المصرية

[1]-US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS.

- CIA , The World Factbook, on: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html, 11/4/2016-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتزاماتها المالية المترتبة عليها خلال الفترة 2000-2013، نتيجة لتضاعف حجم الديون الخارجية من ناحية، وبسبب اندلاع الثورة المصرية عام 2011 التي اربكت الشركات الغربية من مما ستؤول اليه الامور مستقبلا في مصر، حيث توقفت الشركات الغربية البترولية عن ضخ مزيد من الاستثمارات في قطاع الغاز الطبيعي، من ناحية ثانية[1]، وهو ما انعكس على ورادات الصين من الغاز الطبيعي عام 2014.

لكن ومن ناحية اخرى، مثلت الخلافات المصرية مع شركات الطاقة العالمية فرصة مواتية لبكين للدخول الاستثماري في قطاع النفط والغاز الطبيعي المصري، مستغلة الحاجة المصرية لتنويع مصادر دخلها من ناحية، ورفع حجم دخلها من المصادر الطبيعية كالغاز والنفط من ناحية ثانية، لا سيما في ظل ارتفاع حجم الديون الخارجية المصرية والبالغة 39 مليار دولار[2]، والضعف النسبي لصادراتها امام وارداتها من الصين، والبالغة بداية عام 2015 ما حجمه 355 مليون مقابل الصادرات الصينية والبالغة 10.456 مليار[3]، حيث وقعت وزارة البترول المصرية مع الحكومة الصينية بعد زياراتها الثلاث خلال الاعوام 2007، 2008، 2010، مذكرات تفاهم للتعاون في مجال الغاز الطبيعي، حيث اعربت بكين عن رغبتها في التنقيب وحفر الابار ومد الانابيب، فضلا عن نقلها للتكنولوجيا اللازمة لهذا القطاع الى الجانب المصري، وتدريبها للعمالة والكوادر البشرية المصرية[4] كنوع من الادوات الاقتصادية الفنية الخاصة بقطاع الطاقة.

---

[1] - هشام مراد، الغاز الطبيعي ومكانة مصر، على الرابط: http://www.jbcnews.net/article/152797- ، بتاريخ 2016/4/12.

[2] - External debt stocks, total (DOD, current US$), The World Bank Group, on: http://data.worldbank.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD.

[3]- UNCTAD: database, International trade, Egyptian-Chinese trade, 2014-2015.

[4] - بيجاد سلامة، العلاقات الخاصة بين مصر والصين، على الرابط : http://www.baladnaelyoum.com/186958، بتاريخ 2016/4/12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا، نستطيع فهم استخدام الصين لعلاقات الطاقة كأداة اقتصادية مع الجانب المصري، تساهم بكين من خلال استخدامها بشكل ايجابي ان تضمن مساهمتها في حفظ أمن الطلب المصري الطاقوي، وبنفس الوقت حفظ بكين لأمنها الطاقوي من خلال سياسة تنويع مصادر الطاقة الحالية والمتوقعة، حيث تتوقع الدراسة ان يشهد التعاون الصيني المصري طفرات اكبر في قطاع الغاز الطبيعي خلال السنوات القليلة القادمة، لا سيما في ظل اكتشاف حقول غاز طبيعي جديدة في حوض البحر المتوسط عام 2015، حسب ما اعلنت عنه شركة "ايني" الايطالية للتنقيب، والواقعة قرابة السواحل المصرية، بحجم احتياطيات متوقعة تصل الى 850 مليار متر مكعب.[1]

ثانيا: قطاع النفط الخام:

تبلغ الاحتياطيات المصرية المؤكدة من النفط الخام 4.4 مليار برميل، بترتيب 28 على مستوى العالم، وبحجم انتاج يومي بلغ عام 2014 ما مجموعه 487 الف برميل يوميا[2]، هذا وكما يوضح الجدول رقم (11)، فإن الفترة المتراوحة ما بين عام 1993 -2008 شهدت مرحلة متذبذبة على صعيد الواردات الصينية من النفط الخام المصري، بحيث لم يكن هناك نوعا من الثبات، فضلا عن عدم وجود اتجاه واضح يمكن الحكم عليه.

حيث بلغت الواردات الصينية من النفط الخام المصري عام 1995 ما مجموعه 200 الف برميل، لتصل في العام التالي الى 13 الف برميل، ثم لتقفز في عام 1997 الى 2 مليون

[1] -ايني الإيطالية: إكتشاف " أحد أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم " في مصر، وكالة يورو نيوز، على الرابط: http://arabic.euronews.com/2015/08/31/huge-gas-find-a-game-changer-for-egypt/، بتاريخ 2016/4/12.

[2]- US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

برميل، ثم تستمر في التراجع والصعود المتذبذب حتى بلغت ادنى معدلاتها عام 2004 بواقع 83 الف برميل.

لكن وضمن الفترة الممتدة من عام 2009 -2014 امتازت الواردات الصينية من النفط الخام المصري بنوع من الثبات النسبي وضخامة الحجم مقارنة بالفترة الممتدة من 1995 -2008، حيث بلغت عام 2009 ما مجموعه 7.836 مليون برميل، للتطور في عام 2011 الى ما مجموعه 8.870 مليون برميل، ولتصل في عام 2013 ما مجموعه 10.009 مليون برميل، على الرغم من الانخفاض في نسبة الواردات عام 2010، 2012، 2014.

المفارقة في ما يخص واردات الصين من النفط الخام المصري تكمن:

1- تواضع واردات الصين من الخام المصري في الفترة الممتدة ما بين 1995 -2008، على الرغم من ان مصر في هذه الفترة كانت تتمتع بفائض انتاج من النفط الخام يبلغ معدله 164.4 الف برميل يوميا، وهو ما يعني فائض في الانتاج عن حجم الاستهلاك يبلغ 60.006 مليون برميل سنويا.[1]

2- ضخامة واردات الصين من النفط الخام المصري في الفترة الممتدة من 2009 -2014، علما ان مصر وبدءا من عام 2007 اصبحت من الدول المستوردة للنفط الخام، نتيجة لخلافات الحكومة المصرية ممثله بالهيئة العامة للبترول مع شركات النفط الغربية فيما يخص وفاء الالتزامات المالية، وفضلا عن فترة عدم الاستقرار السياسي بدءا من عام 2011، بالإضافة الى تزايد الاستهلاك المحلي من النفط في السوق المصرية نتيجة تزايد عدد السكان.[2]

[1]- US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS.

[2] - حوار مع وزير البترول المصري على موقع سبوتنيك العربي، على الرابط: http://arabic.sputniknews.com/interview ، بتاريخ 2016/4/12.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكمن الاجابة على تلك المفارقة باعتقاد الدراسة بما يلي:

أ - وجود عدد من المشاكل البنيوية وتنظيمية في الهيئة العامة المصرية للبترول انعكست سلبيا على ادارتها للطلب المحلي، مما ادى الى تصادمها مع الشركات النفطية الغربية، بحيث تضغط على الشركات تحت حماية الجيش المصري ان لزم الامر لتأمين الطلب المحلي في فصل الشتاء، لتأمين قطاعات توليد الكهرباء، والغاز المنزلي، ووقود السولار[1]، لا سيما تحت وطأة الزيادة السكانية، وهو ما انعكس تذبذبا على حجم الصادرات خلال الفترة الاولى.

ب - كانت مصر تتمتع بحجم لا بأس به من احتياطيات النقد الاجنبي لتأمين مصروفاتها الدولية المختلفة خلال الفترة الاولى، بينما في الفترة الثانية كانت الاوضاع على العكس منها في الاولى، حيث عانت مصر من نقص متزايد في السيولة واحتياطيات النقد الاجنبي، لتأتي ثورة عام 2011 لتدفع في هذا الاتجاه، نتيجة سحب المستثمرين لأموالهم من مصر[2]، وهو السبب الذي تعتقد الدراسة بأن الصين استغلته الى حد ما لتوفير سيولة نقدية لمصر عوضا عن وارداتها النفطية منها.

ت -على الرغم من ان اول اتفاق تعاون بين الجانب المصري والصيني في مجال النفط الخام كان في عام 2002، الا ان اول دخول فعلي لشركات النفط الصينية كان مع بداية عام 2007، وذلك عندما وقعت مذكرات تفاهم للتعاون في مجال صناعة النفط الخام بين الطرفين، وتم في نفس العام تشغيل اول حفار بري للنفط بالتعاون مع الصين،

[1] - ماكس ريبمان، قطاع النفط والغاز المصري، معهد كارنغي للشرق الاوسط، على الرابط: http://carnegieendowment.org/sada/?fa=55127&lang=ar، بتاريخ 2016/4/13.

[2] - عمرو عادلي، الاقتصاد المصري واسعار البترول، معهد كارنغي للشرق الاوسط، على الرابط: http://carnegie-mec.org/2016/03/01/ar-62921/iup0، بتاريخ 2016/4/13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانشاء مصنع لصناعة معدات النفط، وفي عام 2012، تم انهاء التعاقد المصري مع شركة شرق المتوسط للغاز، لتحل محلها في اعمال التنقيب والاستخراج شركة "سينوثروة" الصينية المصرية المشتركة، وقامت بتشغيل اول حفار بحري في البحر المتوسط، وفي عام 2013، اشترت شركة "Sinopec" الصينية ما مجموعه 33%، من اسهم شركة آباتشي المستثمرة في القطاع النفطي المصري.[1]

حيث يمكن القول: بأن الفترة الاولى، لم تكن فيها الواردات الصينية من النفط الخام المصري ذات اتجاه ثابت ومتطور عموما، نظرا للتخبط الاداري والهيكلي في الهيئة العامة المصرية للبترول، والتي تعاني بشكل كبير لتلبية حاجة السوق المحلية في فصول الشتاء، الامر الذي يزداد تعقيدا مع تزايد التعداد السكاني، وهو ما انعكس تذبذبا على واردات الصين من النفط الخام.

لكن وبعد تصاعد خلافات الحكومة المصرية مع الشركات الغربية النفطية على اثر عجز الحكومة المصرية عن الوفاء بالتزاماتها المالية نتيجة النقص في الاحتياطيات الاجنبية في الخزينة المصرية، وتخفيض تلك الشركات للقدرة الانتاجية المصرية، وجدت الصين عدد من المداخل التي يمكن من خلالها تقديم شركاتها كبديل محتمل عن الشركات الغربية للعمل في قطاع النفط المصري، وهو ما كان بعد عام 2007، الامر الذي وفر لمصر فرصة لتخفيف ضغوط الشركات الغربية عليها فيما يخص القدرات الانتاجية للنفط، وفرصة للحصول على النقد الاجنبي من الصين بدل وارداتها من النفط الخام المصري.

[1] - اهم أحداث قطاع البترول المصري خلال ما يقرب من 130 عام ، petroleum-today ، على الرابط: petroleum-today.com/index.php?go=news&more=647.

وانظر ايضا: ماكس ريبمان، قطاع النفط والغاز المصري، مرجع سبق ذكره.

- بيجاد سلامة، العلاقات الخاصة بين مصر والصين، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ولا تجزم الدراسة في اطار توضيحها لقضية وجود واردات صينية من النفط المصري على الرغم من تحولها من دولة مصدرة للنفط الى مستوردة له، بالقول: ان الامر ينحصر في ان مصر تصدر النفط للحصول على النقد الاجنبي من الصين، في حين تؤمن متطلباتها من النفط من الدول الاخرى من خلال المقايضة على سبيل المثال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الثالثة: واردات الطاقة الصينية من مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا:

يشير الجدول رقم (12) الى واردات الطاقة الصينية من مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا، ويتضح ان الاتجاه العام لواردات الطاقة تسير بتطور نسبي على الرغم من الانخفاض بعد عام 2011 في كل من ليبيا والسودان، والتقطع النسبي للواردات من الجزائر.

الجدول رقم (12): واردات الطاقة الصينية من مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا خلال الفترة 2014-1993.[1]

المجموعة	الدول العربية في شمال إفريقيا					
الدولة	الجزائر		ليبيا		السودان	
السنوات/القطاع	الغاز الطبيعي	خام النفط	الغاز الطبيعي	خام النفط	الغاز الطبيعي	خام النفط
1993	-	-	-	-	-	-
1994	-	0.050	-	-	-	-
1995	-	1.050	-	1.450	-	-
1996	-	-	-	1.010	-	-
1997	-	-	-	0.550	-	-
1998	-	-	-	1.909	-	-
1999	-	-	-	1.000	-	3.125
2000	-	0.040	-	0.951	-	24.300
2001	-	-	-	2.260	-	40.739
2002	-	-	-	-	-	48.166
2003	-	1.434	-	1.000	-	50.571
2004	0.156	6.472	-	10.583	-	45.861
2005	-	7.220	-	18.820	-	51.500
2006	-	2.278	-	27.737	-	30.688
2007	11.788	14.739	-	22.144	-	60.043
2008	7.245	7.712	-	27.148	-	66.936
2009	-	15.000	-	51.721	-	76.131
2010	-	14.743	-	57.217	-	84.205
2011	-	19.530	-	20.500	-	94.900
2012	2.602	20.509	-	57.945	-	13.609
2013	2.620	19.076	-	19.352	-	18.961
2014	11.228	9.937	-	7.333	-	14.062

الجدول من اعداد الباحث استنادا الى:

US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS,1993-2015.

[1] - وحدات قياس حجم الطاقة: الغاز الطبيعي : بالمليون وحدة حرارية / 5.8 مليون وحدة حرارية = برميل نفط واحد.

النفط الخام: بالمليون برميل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1 - الجزائر:

اولا: قطاع الغاز الطبيعي:

على من ان الجزائر تمتلك احتياطي كبير من الغاز الطبيعي والذي تبلغ الاحتياطيات المؤكدة منه بـ 4.5 ترليون متر مكعب، وهو ما يمنحها ترتيب العاشر عالميا[1]، الا ان اول شحنة غاز طبيعي جزائري للصين كانت في عام 2004، وكما يتضح من الجدول رقم (12) بلغ حجمها 156 الف وحدة حرارية.

على الرغم من الدعم السياسي والعسكري التاريخي للجزائر من قبل الصين اثناء الثورة الجزائرية، والموقف المساند للحكومة الجزائرية خلال العشرية السوداء، الامر الذي شكل قاعدة علاقات سياسية متينة بين البلدين، الا ان العلاقات الطاقوية خلال الفترة 1993 -2003 كانت معدومة كما يتضح من الجدول رقم (12) في قطاع الغاز الطبيعي، لكن ومع حلول عام 2004، بدأت العلاقات الطاقوية تشهد نشاطا متزايدا، على الرغم من التذبذب والانقطاع في بعض السنوات، بحيث وصل حجم واردات الصين من الغاز الطبيعي الجزائري في عام 2007 الى ما حجمه 11.788 مليون وحدة حرارية، ثم لتهبط في عام 2008 الى 7.245 مليون وحدة، ثم لتنقطع الواردات حتى عام 2012، ولتبلغ ما حجمه 2.602 مليون وحدة حرارية، وفي عام 2013، ما حجمه 2.620 مليون وحدة، وعام 2014 ما حجمه 11.228 مليون وحدة.

هذا وعلى الرغم من ان حجم الانتاج السنوي الجزائري من الغاز الطبيعي يبلغ 79.6 مليار متر مكعب، وبحجم استهلاك محلي لا يزيد عن 43 مليار متر مكعب[2]، الا ان بيانات الجدول

[1]- CIA , The World Factbook, on: https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/ag.html, 13/4/2016.

[2]- US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توضح كما اشرنا الى انعدام واردات الصين من الغاز الطبيعي الجزائري خلال الفترة المتراوحة ما بين 1993 -2003، وتواضعها وتقطعها خلال الفترة 2004 -2014، الامر الذي تفسره الدراسة بجملة من الاسباب والتي يبدو ان من اهمها:

1- ان الصين لم تكن بحاجة لاستيراد الغاز الطبيعي الجزائري لأغراض تجارية خلال الفترة التي تزامنت والعشرية السوداء في الجزائر، كنتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي قد ينعكس تهديدا على الواردات، الامر الذي ينجم عنه خسائر مالية للجانب الصيني.

2- صعوبة نقل الغاز الطبيعي لمسافات كبيرة[1]، لا سيما وان التكنولوجيا المتوفرة في الجزائر والصين خلال عقد التسعينيات وكما اتضح للدراسة اثناء نقاشها للمحدد التكنولوجي الصيني في الفصل الاول، لا تسمح بذلك، سواء على صعيد اذابة الغاز، او على صعيد وجود ناقلات له، الامر الذي يعني تزايد التكاليف المالية لنقل الغاز وتأمينه عبر البحار من ناحية، بالإضافة الى ان العشرية السوداء قد القت بضلالها على استثمار الشركات الغربية في الجزائر نتيجة عدم الاستقرار، الامر الذي يزيد من صعوبة نقل التكنولوجيات اللازمة لهذا القطاع.

3- ان البداية الاولى لدخول شركات النفط الصينية الى الجزائر كانت عندما بحثت شركة "CNPC" ممثلة عن الحكومة الصينية مع الحكومة الجزائرية وشركة سوناطراك الجزائرية للبترول اطارا للتعاون في مجال الطاقة بشقيه النفط والغاز، وعليه وقعت شركة "Sinopec Group" عقدا مع الجانب الجزائري لتطوير حقول نفط وغاز جزائرية، عام 2002.[2]

[1] - بلمقدم مصطفى، الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق واعدة وتحديات، مجلة التنظيم والعمل، العدد 4، جامعة معسكر، الجزائر، 2013، ص 4.

[2] - عبد العظيم حنفي، الصين في إفريقيا: النفط والتجارة والاستثمار، الاتحاد الاماراتي، على الرابط: http://www.alittihad.ae/details.php?id=31751&y=2009، بتاريخ 2016/4/13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- تعزى ومن جانب اخر تقطع واردات الصين من الغاز الطبيعي الجزائري الى تراجع انتاجية بعض الحقول الغازية والنفطية، للحد الذي يؤثر على نسبة صادرات الغاز الى اسواق الجزائر الرئيسية في اوروبا والمغرب[1]، هو امر شبه طبيعي نظرا للآثار التي خلفتها العشرية السوداء على البنية التحتية الجزائرية من ناحية، وتأثيرها على حجم تدفق الاستثمار من ناحية ثانية، الامر الذي أثر كما اشرنا على وصول التكنولوجيا الحديثة للجزائر للاستخراج والتنقيب عن الغاز الطبيعي للحفاظ على وتطوير معدلات الانتاج من الغاز الطبيعي.

ثانيا: قطاع النفط الخام:

يتضح من الجدول رقم (12) ان اولى واردات الصين من النفط الخام الجزائري كانت في عام 1994 بواقع 50 الف برميل، لتتطور في العام التالي الى 1.050 مليون برميل، ثم لتنقطع واردات الصين من النفط الجزائري حتى عام 2000، لتبلغ 40 الف برميل، ثم لتنقطع حتى عام 2003 وتبلغ 1.434 مليون برميل، علما ان الاحتياطيات النفطية الجزائرية المؤكدة تبلغ 12.2 مليار برميل.[2]

منذ عام 2003 وحتى عام 2014 امتازت الواردات الصينية من النفط الجزائري بنوع من الثبات والتنامي في الحجم، على العكس من الفترة الممتدة من 1993-2002، والتي امتازت بانقطاع الواردات في اغلب السنوات من ناحية، وبتواضعها الى حد كبير من ناحية ثانية.

لكن وبعد توقيع عدد من اتفاقيات التعاون في عام 2003/2002 لتطوير حقول نفطية جزائرية تنفذها شركات صينية، بالإضافة الى توقيع الصين لعقود استيراد النفط الجزائري،

[1] - تراجع صادرات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي في 2014، رويترز ، على الرابط:
http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0QN1SE20150818، بتاريخ 2016/4/13.

[2]- CIA , The World Factbook, on: https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/ag.html, 13/4/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطورت الواردات الصينية من النفط الخام على طول الفترة الواقعة ما بين 2003 -2014، الامر الذي كان على عكس من الفترة الاولى الممتدة من عام 1993 -2002.[1]

هذا ويتزامن دخول شركات النفط الصينية في بداية القرن العشرين الى شمال افريقيا، مع سياسة بكين الهادفة الى توسيع فعلي لمصادر حصولها على الطاقة، لإكمال مشاريعها في بناء مخزون استراتيجي من النفط، حيث تمثل الدول الافريقية احدى تلك المصادر التي تعتمد عليها بكين لتحقيق هذا الهدف، وهو ما يتضح بشكل لا لبس فيه من تصريح السيد "وانغ يوه يونغ" "Wong Yu" استاذ دراسات الطاقة في المعهد الطاقوي الصيني التابع لجامعة اللغات الاجنبية في شنغهاي، عندما صرح قائلا:" ان الصين باعتبارها دولة تستورد النفط تحتاج الى انشاء احتياطي نفطي استراتيجي، من خلال التوسع الاستثماري في مجال الطاقة لتوفير قاعدة لبنائه، اما الجزائر فهي بحاجة الى رفع قدرتها الانتاجية وجذب الاستثمارات في هذا المجال، الامر الذي يحقق التعاون بين البلدين ويعكس مغزى استراتيجيا للجانبين".[2]

وعليه، تبدو الرغبة الصينية واضحة في تنويع مصادر طاقتها لأجل بناء مخزونات استراتيجية من النفط، وهو ما تجلى بالدخول التدريجي للشركات الصينية في مجال النفط والغاز الجزائري بداية من الالفية الجديدة، لتتضاعف واردات بكين من النفط الخام من عام 2000 من ما حجمه 40 الف برميل، لتصل في عام 2004، الى 6.472 مليون برميل، وعام 2007 ما حجمه 14.749 مليون برميل، وفي عام 2010 ما حجمه 14.743 مليون برميل، ولتصل اعلى معدل لها في عام 2013 بواقع 19.530 مليون برميل.

[1] - عبد العظيم حنفي، الصين في إفريقيا: النفط والتجارة والاستثمار، مرجع سبق ذكره.

[2] - العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والجزائر تتوسع وتتعمق، اذاعة الصين الدولية، على الرابط: http://arabic.cri.cn/361/2009/01/12/181s110013.htm، بتاريخ 2016/4/13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من الهبوط الكبير في واردات الصين النفطية في عام 2014 الى ما حجمه 9.937 مليون برميل، الامر الذي انعكس اقتصاديا على الجزائر لا سيما وان النفط والغاز يمثل ما نسبته 93.3% من الصادرات الجزائرية، بسبب تراجع انتاجية الحقول في عام 2014 كما سبق واشرنا، الا ان هذا التدني مثل فرصة ايجابية للطرفين لزيادة التعاون في مجال الطاقة وفقا لاتفاق مبدئي تم التوصل اليه بعد زيارة رئيس الوزراء الجزائري الى الصين عام 2015، تلتزم وفقا عليه الصين، ممثلة بشركة "CNPC" الوطنية بنقل تكنولوجيا التنقيب النفطي ونتائج ابحاث الجيوفيزياء لشركة سوناطراك الجزائرية، لتنمية قطاع النفط الجزائري وتجديد انتاجية الآبار النفطية، شرط التزام سوناطراك بعملية نقل النفط من خلال اسطولها الجوي من دول وسط وغرب افريقيا مثل النيجر وتشاد ومالي الى الموانئ البحرية لشحنها الى الصين.[1]

2 - لليبيا:

اولا: قطاع الغاز الطبيعي:

على الرغم من ان الاحتياطيات الليبية المؤكدة من الغاز الطبيعي تبلغ حسب ادارة معلومات الطاقة الامريكية والـ CIA، ما حجمه 1.5 ترليون متر مكعب، وهو ما يجعل ليبيا في المركز 21 عالميا في حجم الاحتياطيات، الا انه وكما يتضح من الجدول رقم (12) لا توجد اي بيانات تتعلق بوجود واردات صينية من الغاز الطبيعي الليبي، علما ان الانتاج السنوي لليبيا من الغاز

[1] - اتفاق بين الصين والجزائر للتنقيب عن النفط، موقع المصريون، على الرابط: http://almesryoon.com/%D8%B9، بتاريخ2016/4/13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطبيعي يبلغ في معدله العام حوالي 12 مليار متر مكعب سنويا، وهو ما يجعلها في المركز 40 على مستوى العالم.[1]

هذا وتعتقد الدراسة، بأن انعدام وجود واردات صينية من الغاز الطبيعي الليبي، وتحديدا خلال الفترة الممتدة من عام 1993 -2007، كان نتيجة لعدم الحاجة الصينية للغاز خلال هذه الفترة كما واشارت الدراسة سابقا، فضلا عن انشغال الصين بتطوير حقولها الخاصة في بدايات تلك الفترة، اما وخلال الفترة الممتدة من عام 2008 -2014، فيبدو ان اهم الاسباب في عدم وجود واردات صينية من الغاز الطبيعي الليبي تتمثل في ان حجم الانتاج الليبي مقارنة بالدول الاخرى هو حجم متواضع، وعليه، حتى لو توفرت امكانية ليبية لتصدير كميات معنية من الغاز الطبيعي الى الصين، الا انها ستكون عملية مكلفة جدا على الصعيد المالي، نظرا لأن نقل الغاز يتطلب ناقلات بحرية خاصة، الامر الذي يشذ عن العقلانية الاقتصادية اذا تم بناء ناقلة للغاز الطبيعي لتنقل كميات محدودة وبسيطة.

على الرغم من عدم وجود علاقات بين الصين وليبيا في قطاع واردات الغاز الطبيعي، الا ان الشركات الصينية تعمل على انتاجه وتطويره في الحقول الليبية، فضلا عن قيام الشركات الصينية بمد انابيب نقل الغاز البرية غرب ليبيا، حيث كانت البداية الاولى لتعاقد الشركات الصينية مع الجانب الليبي في قطاع الغاز الطبيعي في عام 2002، وذلك عندما وقعت شركة

[1]- CIA , The World Factbook, on: https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/ly.html, 13/4/2016.

- US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"CPECC" الصينية عقدا لبناء خط انابيب بري بطول 525 كيلو متر، من جنوب غرب ليبيا الى شمال غرب ليبيا، حسب ما اعلنت عنه شركة مليته للنفط والغاز الليبية.[1]

ثانيا: قطاع النفط الخام:

شكلت صادرات الطاقة الليبية ما معدله خلال فترة الدراسة 94.2% من حجم الصادرات الليبية الكلية، وهو الامر الذي يجعل من العقوبات الدولية والامريكية على ليبيا ذات اثر بالغ جدا اذا لم تستطع ليبيا الحفاظ على أمن الطلب الطاقوي الخاص بها، وتحديدا خلال فترة التسعينات، وهي الفترة التي شهد فرض عقوبات دولية وامريكية على ليبيا، نتيجة الخلافات الحادة بين ليبيا والغرب عموما بعد حادثة الطائرة لوكربي، واتهام الولايات المتحدة لليبيا بدعمها للإرهاب وزعزعة الاستقرار السياسي في افريقيا، استنادا الى تاريخ الدعم الذي كان يقدمه القذافي للحركات الثورية المعادية للغرب، كدعمه لحركات ثورية افريقية، وتقديمه مساعدات للجيش الجمهوري الايرلندي.[2]

وعليه مثلت فترة التسعينيات والوضع الدولي العام بعد نهاية الحرب الباردة، ووضع ليبيا تحت العقوبات الدولية، فرصة للصين للحصول على النفط من النظام الليبي، لا سيما ان ليبيا في تلك الفترة تتميز بتنافر سياسي واضح مع الولايات المتحدة والغرب، الامر الذي يضمن للصين الاطمئنان على وارداتها من النفط الخام الليبي بدرجة اكبر فيما لو كانت ليبيا على تقارب كبير مع الغرب، خاصة وان حجم الاحتياطيات الليبية من النفط تبلغ 48.3 مليار برميل،

---

[1] - الموقع الرسمي لشركة ميلته، على الرابط : http://www.mellitahog.ly/ar/about/index.php?cid=17، بتاريخ 2016/4/13.

[2] - خالد حنفي علي، التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/81ED894D-F7C1-4B2C-A384-637C6E4D0266، بتاريخ 2016/4/13

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه تطورت الواردات الصينية من النفط الخام الليبي بشكل متنامي خلال الفترة 2010-1995، حيث بدأت في عام 1995 بما حجمه 1.450 مليون برميل، لتصل في عام 1998 ما حجمه 1.909 مليون برميل، ولتصل في عام 2001 ما حجمه 2.260.

هذا وبعد زيارة الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" "Jiang Zemin" الى ليبيا، خلال جولته الافريقية في عام 2002 الى ليبيا ونيجيريا، وهي الزيارة التي عكست الطموحات الصينية في التوسع في شمال افريقيا للحصول على النفط، والتي تم خلالها التباحث التعاون في المجال النفطي مع الجانب الليبي، وحصول شركة "CNPC" الصينية على عقود للتنقيب وحفر آبار للنفط على السواحل الليبية[1]، شهدت الواردات النفطية الصينية من الخام الليبي طفرة تطورية كبيرة لتبدأ بناءا عليه واردات الصين من النفط الخام الليبي بعد انقطاعها في عام 2002 من حدود مليون برميل عام 2003، ولتصل في قفزة كبيرة الى ما مجموعه 10.583 مليون برميل عام 2004.

هذا والى حدود عام 2010 ظلت الواردات الصينية في تطور عام حتى بلغت ما مجموعه 57.217 مليون برميل في عام 2010، ثم لتهبط هبوطا حادا وتصل الى ما مجموعه 20.500 مليون برميل في عام 2011، نتيجة للثورة الليبية في هذا العام، لكن عادت الواردات الصينية من النفط الخام للتحسن في عام 2012، ولتصل اعلى معدل لها خلال فترة الدراسة بواقع 57.945، وهو التطور الذي وقف عدم الاستقرار السياسي في ليبيا دون تطوره، بسبب سيطرة القبائل على كثير من منابع وحقول النفط في ليبيا، وتدمير منابع وحقول اخرى، وهو ما

[1] - الصين تصحو متأخرة على قطاع الطاقة وتحلم بالاكتفاء الذاتي، الاقتصادي اليوم، على الرابط: http://www.alyaum.com/article/1001305، بتاريخ 2016/4/13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتضح في تراجع واردات الصين عام 2013 الى ما مجموعه 19.352 مليون برميل، وعام 2014 الى ما مجموعه 7.333 مليون برميل.[1]

وعلى الرغم من تدني واردات الصين من النفط في السنوات الاخيرة، الا انه وعلى الرغم من الصورة الشاحبة للصين في موقفها من الثورة الليبية، الا ان هناك امكانية توفرت للصين في مجالات الاستثمار في قطاع النفط الليبي، في اطار سعي الحكومة الليبية لاجتذاب شركات النفط العالمية للاستثمار في ليبيا لإعادة اعمار وتطوير الحقول النفطية التي تدمرت خلال الثورة، وهو ما اتضح من لقاء السفير الصيني في ليبيا مع وكيل وزارة النفط والغاز الليبية عمر كماش في عام 2014، وتفاهم الطرفين على امكانية قيام شركات النفط الصينية بعمليات التطوير تلك.[2]

3 - السودان:

اولا: قطاع الغاز الطبيعي:

بلغت الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي السوداني قبل انفصال الجنوب ما يقدر بـ 84.9 مليار متر مكعب، لكن وبعد انفصال الجنوب اصبح حجم الاحتياطيات السودانية من الغاز الطبيعي ما مجموعه 21.2 مليار متر مكعب، وهو ما يعني فقدان السودان لاحتياطي يبلغ 63.7 مليار متر مكعب جراء انفصال الجنوب.[3]

---

[1] - حوار مع فاطمة ابو النيران، رئيسة التجمع العالمي من اجل ليبيا، على الرابط: http://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2014_01_05/126898052/، بتاريخ 2016/4/14.

[2] - شركات عالمية تتسابق للفوز بتعاقدات النفط في ليبيا، CNN، على الرابط: http://archive.arabic.cnn.com/2011/libya.2011/8/26/libya.oil/، بتاريخ 2016/4/13.

- إجتماع بين وكيل وزارة النفط والغاز وسفير جمهورية الصين، ليبيا المستقبل على الرابط: http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/48872، بتاريخ 2016/4/13.

[3]- CIA , The World Factbook, on: https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/su.html.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ويشير الجدول (12) الى عدم وجود واردات صينية من الغاز الطبيعي السوداني، سواء قبل الانفصال او بعده، ويعود السبب في ذلك الى ما يلي:

1- فضلا عن عدم وجود قاعدة انتاجية للغاز الطبيعي بغرض التصدير، فإنه لا يوجد حتى قاعدة انتاجية لإشباع حاجات السوق المحلي، سواء قبل انفصال الجنوب او بعده[1]، هذا وفي عام 2009، بدأت الحكومة السودانية تحضر لزيادة جهودها في مضمار العمل على انتاج الغاز الطبيعي في حال تأكدت بعض الاخبار عن وجود احتياطيات متوقعة من الغاز الطبيعي على سواحل البحر الاحمر بشكل يمكن الاستفادة منه لأغراض التصدير.[2]

2- ان الاحتياطيات المؤكدة والبالغة قبل الانفصال ما حجمه 84.9 مليار متر مكعب، او بعد الانفصال والبالغة 21.2 مليار متر مكعب، هي برأي الدراسة، قد لا تشكل اغراء بالنسبة للصين لاستيراده.

لكن عدم وجود واردات صينية من الغاز الطبيعي السوداني لا تعني عدم وجود جهود صينية للاستثمار في هذا القطاع، حيث وافقت الصين عام 2015، على مساعدة السودان في عمليات استكشاف الغاز الطبيعي في حقول وسط وشمال السودان وفي ولاية البحر الاحمر على المربع رقم 15، كما ووافقت الصين على ادخال تقنية معالجة الغاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفط، من اجل سد الاحتياجات السودانية في عمليات توليد الكهرباء.[3]

- https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/od.html.

[1]- US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS.

[2] -مؤتمر الطاقة والتعاون العربي، الورقة القطرية للجمهورية السودانية، المؤتمر العاشر، الامارات، 2014، ص 51.

[3] - السودان يعلن عن شراكة جديدة بينه والصين فى مجالى النفط والغاز الطبيعى،وكالة شينخوا الصينية، على الرابط: http://arabic.news.cn/2015-09/08/c_134603689.htm، بتاريخ 2016/4/14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: قطاع النفط الخام:

تزامنا مع تحول الصين الى مستورد صافي للنفط في عام 1993، وفرض العقوبات والامريكية على السودان في نفس العام، بعثت الحكومة الصينية وزير خارجيتها الى السودان تعبيرا عن تضامنها السياسي مع السودان في مواجهة العقوبات الامريكية، وهي العقوبات التي استمرت الولايات المتحدة بتجديدها على السودان حتى عام 2011، مستهدفة قطاعات مالية سودانية وتجميد ارصدة للمسؤولين، ومنع الشركات الامريكية من الاستثمار في السودان...الخ[1]، الامر الذي شكل بالنسبة للجانبين فرصة لتنامي التعاون في قطاع النفط، تستطيع من خلاله الصين حفظ أمنها الطاقوي من خلال التقارب مع السودان، ليتسنى للسودان حفظ أمن الطلب الخاص بها، لا سيما وانها تعتمد بنسب كبيرة على صادرات النفط من مجمل صادراتها الكلية، بمعدل يصل الى حوالي 86.2% قبل انفصال جنوب السودان عن الخرطوم كما اشارت الدراسة سابقا.

على الرغم من ان اعمال التنقيب عن النفط في السودان قد بدأت في السبعينيات من القرن العشرين، والتي اسفرت عن اكتشاف ما حجم احتياطي مؤكد بلغ 5.0 مليار برميل نفط، الا انه وكما يتضح من بيانات ادارة معلومات الطاقة الامريكية، لم تبدأ عملية الاستخراج النفطية المجدية اقتصاديا الا في عام 1999.[2]

ومن بيانات الجدول رقم (12)، يتضح ان اولى الواردات الصينية من النفط الخام السوداني كانت في عام 1999، بواقع 3.125 مليون برميل، لتتطور بشكل سريع في السنوات اللاحقة

[1] - العقوبات الامريكية المفروضة على السودان مسيسة، صحيفة شينخوا الصينية، مرجع سبق ذكره.

- جعفر كرار أحمد، العلاقات السودانية الصينية:1956-2011، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2]- US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعدما تأسيس شركة الكونسوريوم، والتي تمتلك فيها شركة "CNPC" الصينية 40% من اسهمها، لتصل في عام 2003 ما حجمه 48.166 مليون برميل، وفي عام 2007 ما حجمه 60.043 مليون برميل، بعد توقيع"CNPC" اتفاقية شراكة مع الحكومة السودانية لإنتاج النفط والتنقيب عنه في عدد من المناطق البرية والساحلية[1]، ولتتطور عموما حتى بلغت اعلى معدل لها خلال فترة الدراسة في عام 2011 بما حجمه 94.900 مليون برميل.

بدءا من عام 2011 بدأت تشهدت واردات النفط الصينية هبوطا حادا قياسا على السنوات ما قبل عام 2011، حيث انخفضت الواردات الصينية الى ما حجمه 13.609 مليون برميل، بانخفاض اكثر من 86.2%، عن العام السابق، لتتحسن بشكل طفيف ولا يذكر في عام 2012 بواقع 18.961 مليون برميل، ولتنخفض مجددا في عام 2014 بواقع 14.062 مليون برميل.

هذا ويمكن تفسير هذا الانخفاض الحاد بانفصال جنوب السودان عن الخرطوم، وهو الانفصال الذي قلص من احتياطات الخرطوم النفطية من 5.0 مليار برميل الى 1.5 مليار برميل، اي ان الحصة الاكبر من الاحتياطيات اصبحت من ضمن دولة جنوب السودان بواقع 3.7 مليار برميل.[2]

[1] -محمد عوض الكريم، تقويم العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين 1990-2013، رسالة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015، ص 90.

[2]- CIA , The World Factbook, on: https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/su.html.

- https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/geos/od.html.

- US Energy Information Administration, INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: تصاعد اهمية المنطقة في الاستراتيجية الصينية الطاقوية:

تعتبر الطاقة احدى المتغيرات الرئيسية التي يعتمد عليها مستقبل الدول، وبالتالي مستقبل العلاقات الدولية، نظرا لما تشكله الطاقة من اهمية قصوى لنمو النشاطات الاقتصادية والانسانية، سواء بالنسبة للدول المستوردة للطاقة، او بالنسبة للدول التي تصدرها[1]، وعليه، لو حاولنا ادراك اهمية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الاستراتيجية الصينية الطاقوية مقارنة بأهم الفواعل الدولية المستوردة للطاقة لوجدنا بعد تأمل الشكل رقم (8)، ان الاتجاه العام لأهمية المنطقة على صعيد الطاقة بالنسبة للصين تنعكس من حجم فاتورة الطاقة الصينة مع المنطقة، وهي الفاتورة التي استمرت في التصاعد بوتيرة متسارعة وكبيرة كبيرة منذ عام 1993 وحتى وقت اعداد هذه الدراسة.

الشكل رقم(8): الاتجاه العام لتطور حجم فاتورة الطاقة الصينية مقارنة بالفواعل الدولية الكبرى مع عينة الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1993 -2014 بالمليار دولار.

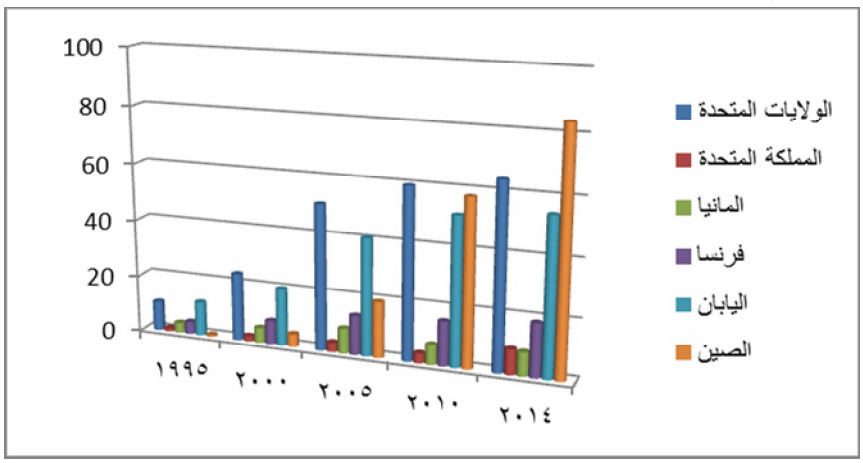

الشكل من اعداد الباحث استنادا الى:

UNCTAD: database, International trade in energy 1995-2014.

[1] - مصطفى علوي، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9.aspx ، بتاريخ 2016/4/14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يتضح من الشكل السابق، بأن حجم فاتورة الطاقة الصينية، كانت هي الاقل مقارنة بحجم فواتير الدول الكبرى حتى عام 1995 بواقع 539 مليون دولار، ثم ليتطور حجمها عام 2000، متجاوزة في ذلك حجم فاتورة المملكة المتحدة بواقع 4.554 مليار دولار، ولتتجاوز كل من فرنسا والمانيا بالإضافة الى المملكة المتحدة في عام 2005، بواقع 19.655 مليار دولار، ثم تضاعفت حجم الفاتورة النفطية في السنوات التالية حتى وصلت في عام 2010 الى ما حجمه 57.971 مليار دولار، متجاوزة في ذلك اليابان، وتتصدر مركز ثاني اكبر دولة مستوردة للطاقة من المنطقة بعد الولايات المتحدة، ثم لتتصدر الصين اكبر دولة مستوردة للطاقة من النفط بعد عام 2013، متجاوزة في ذلك كافة الفواعل الدولية كما يظهر من حجم فاتورتها بداية عام 2015 والتي وصلت الى حدود 83.998 مليار دولار، في حين ان حجم فاتورة الولايات المتحدة بلغ 64.412 مليار دولار.

يتضح مما سبق بأن الصين ستكون اكثر حضورا في قضايا المنطقة نظرا لما تشكله المنطقة من اهمية بالغة لها على صعيد طاقوي، وهو ما تجلى على سبيل المثال في مواقفها من الغرب والولايات المتحدة فيما يخص التدخل العسكري في سوريا من خلال استخدام الفيتو في مجلس الامن، وهو ما تزامن مع تحولها الى اكبر مستورد للطاقة من المنطقة، هذا ونتيجة لتزايد اعتماد الصين على امدادات الطاقة من المنطقة بشكل بدأ يفوق في حجمه حجم اعتماد الدول والفواعل الدولية الكبرى، فإن الدراسة تعتقد بناءا عليه بأن الصين ستبدأ في المستقبل القريب الى المتوسط بزيادة حضورها العسكري في المنطقة، لتأمين امدادات الطاقة، دون الاكتفاء بالتواجد الرمزي لبعض قواتها البحرية في خليج عدن لتأمين الحماية لناقلات النفط خاصتها من القراصنة الصوماليون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما يعزز من هذا الاعتقاد هو بداية تزايد الحضور العسكري الصيني تزامنا مع البداية الفعلية لفك الولايات المتحدة لارتباطاتها مع المنطقة تدريجيا منذ عام 2010، وهو ما تجلى عسكريا في انسحاب قواتها من العراق عام 2011، لنشهد تزايدا في الحضور العسكري الصيني على اكثر من مستوى بدءا من عام 2010 بشكل يوحي باتساع مفهوم الامن القومي الصيني ليضيف مهما جديدة لجيش التحرير الشعبي الصيني خارج الحدود الصينية[1]

1- تزايد الجولات البحرية للمدمرات الصينية في الخليج، وهو ما ظهر من رسو سفن حربية صينية في ميناء زايد الاماراتي عام 2010، وزيارة مدمرتي صواريخ صينية الى خليج بندر عباس في ايران عام 2011.

2- قيام الجيش الصيني بإخلاء 35.860 الف مواطن صيني من ليبيا في عام 2011، في ظل عملية تعكس تنامي القدرات الصينية على عمليات التدخل السريعة.

3- المشاركة في مناورات عسكرية مع دول المنطقة، مثل المناورات العسكرية الصينية الايرانية 2014، والصينية التركية في عام 2010، وهي المناورات الاولى من نوعها بين والصين مع دولة من حلف الناتو، وهي المناورات التي توصف من قبل الولايات المتحدة بتعاظم القدرات الصينية على العمل خارج اراضيها.

4- زيادة المشاركة الصينية في عمليات حفظ السلام في المنطقة، كما الحال في السودان ولبنان.

---

[1]- Michael Singh, China's Military Presence in the Gulf, Washington Institute, on: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/chinas-military-presence-in-the-gulf, 15/4/2016.

- الصين وتركيا تجريان مناورات عسكرية مشتركة، روسيا اليوم، على الرابط: https://arabic.rt.com/news/55871-%D8%A7، بتاريخ 2016/4/15.

-David Schenker, China's Middle East Footprint, Washington Institute, on: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/chinas-middle-east-footprint, 16/4/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة:

بشكل عام، وعلى مستوى استراتيجي يمكن القول: بأن الصين قد المحافظة على أمن طلب الطاقة للمنطقة بشكل عام، من خلال توظيف عدد من المتغيرات المختلفة، كالعقوبات دولية على بعض دول المنطقة، او كاستثمار انسحاب وضغوطات الشركات النفطية الغربية على دول اخرى في المنطقة، وتقديم مساعدات فنية ومالية لبعضها الاخر، والدخول في شراكات استثمارية لتجديد انتاجية الحقول وتطويرها...الخ، وهو الامر الذي ساهم في الحفاظ على أمن الطلب بالنسبة لدول المنطقة ككل، والحفاظ على أمن الطاقة بالنسبة للصين بشكل عام. لا سيما وان أمن الطاقة بالنسبة للصين تعد قضية أمن قومي، لا مجال للنقاش فيها، وهو الامر الذي يعني قضيتين:

الاولى: وجود نوع من الاعتماد الطاقوي المتبادل بين الصين والمنطقة بشكل كبير جدا. نتيجة مساهمة الصين في تخفيف حدة الآثار السلبية التي من المتوقع ان تنتج عن انخفاض الواردات المالية لحكومات المنطقة، بسبب العقوبات الدولية المتعددة على بعض الدول، او كنتيجة لتخفيف الدول الكبرى لنسب اعتمادها على طاقة المنطقة لأي سبب كان، الامر الذي كانت محصلة تفاعله حفظ أمن الطلب بالنسبة للمنطقة مقابل أمن الطاقة الصيني.

الثانية: ان هذا الاعتماد المتبادل على المستوى الطاقوي يعزز من تقارب وجهات النظر السياسية بين الصين والمنطقة على المستوى الاستراتيجي، والموقف العام من سياسات الغرب، ورفض هيمنته على المنطقة، وتصاعد اهمية المنطقة بالنسبة للصين، وضرورة سيادة الامن والسلم فيها، بما وقد يمهد مستقبلا لزيادة بكين من نسبة انخراطها في قضايا المنطقة بشكل اكبر، سياسيا وعسكريا، وهو ما يمكن تلمسه من تزايد الجولات البحرية للبوارج الصينية في مياه المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: مبيعات الاسلحة الصينية تجاه فواعل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

اولا: الصين ومنطقة الشرق الأوسط في اسواق السلاح العالمية:

تعد الصين الشعبية احدى اهم فواعل النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة كما سبق واشرنا، ليس فقط بالنظر الى قوتها الاقتصادية المتأتية من معدلات نموها الاقتصادي الكبير وفائض ميزانها التجاري مع كثير من الدول ومنها الولايات المتحدة، بل ايضا لقوتها العسكرية المتصاعدة نوعيا وقتاليا في اطار تحديث بكين لقدرات جيش التحرير الشعبي، وهو الامر الذي يضفي مزيدا من المهابة للصين في النظام الدولي.

وعلى الرغم من ان القوة العسكرية الصينية ليست كمثيلتها في الولايات المتحدة الامريكية، الا اننا لا نستطيع ان ننكر اهميتها كإحدى الدول المصدرة للسلاح عالميا، فمقارنة بين الصين واهم موردي الاسلحة التقليديين، نجد ان مبيعات الاسلحة الصينية قد شكلت ما نسبة 8% في عام 2015 من مجموع الكلي لمبيعات الاسلحة في العالم، لتتفوق بذلك على المملكة المتحدة كأهم مورد اسلحة تقليدي.

الشكل رقم(9): النسبة المئوية لحصة الفواعل الدولية الكبرى في اسواق السلاح العالمية في عام 2015.

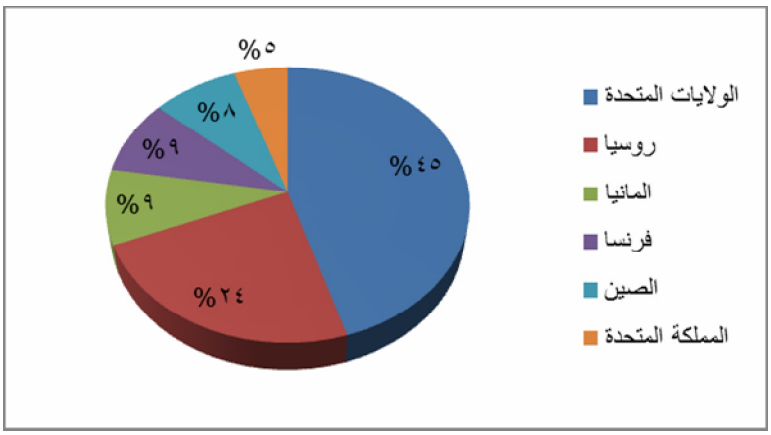

الشكل من اعداد الباحث استنادا الى:SIPRI Yearbook, 2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، تمثل مبيعات الاسلحة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، احدى الأدوات الاقتصادية المهمة بالنسبة لبكين في سياساتها الخارجية، نظرا لما تحققه لها من اهداف متعددة كما سبق واشارت الدراسة، مثل تحقيق مكاسب اقتصادية والحصول على العملة الصعبة من ناحية، وبناء تحالفات سياسة مع الدول في المنطقة، لا سيما تلك التي تمارس عليها القوى الغربية حظرا على تسلحها، لتحسين مكانتها كفاعل اقليمي مهم في المنطقة، فضلا عن محاولاتها الحصول على التكنولوجيا الغربية عبر القنوات الاسرائيلية.

من جانب اخر، تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقا لتقديرات عدد من المصادر الدولية الهامة، مثلCIA، ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام، والبنك الدولي، من اهم اسواق السلاح العالمية، نظرا لنزوعها العالي للتسلح، بسبب الظروف الامنية والسياسية الملتهبة، ونتيجة للمخاوف السياسية والعسكرية المتبادلة بين الدول المنطقة وتنافسها فيما بينها، ومعاناتها من نسب عدم استقرار سياسي عالية، حيث تقدر معدلات تسلح دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وحتى نهاية عام 2010، بحوالي 5.5%، ومن 2010 -2015 بحوالي 4.5%، بينما بقية مناطق العالم فقد تراوحت نسبة تسلحها من الناتج المحلي الاجمالي ما بين 2% -3، اما من ناحية القيمة المالية لفاتورة الانفاق العسكري نجد اغلب دول المنطقة تقع ضمن الخمسين دولة الاولى في قائمة اعلى الدول في الانفاق العسكري، بل ان بعضها يقع ضمن اول 20 دولة في قائمة اكبر الدول تسلحا خلال السنوات القليلة الماضية، مثل تركيا واسرائيل والسعودية.[1]

[1]-CIA , The World Factbook , https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/docs/notesanddefs.html?fieldkey=2034&term=Military%20expenditures , 20/4/2016.

-http://almasahcapital.com/uploads/report/pdf/report_12.pdf, 2012.

- SIPRI Yearbook, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden,1990-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مبيعات الاسلحة الصينية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

بناءا على ما سبق تعد الصين من وجهة نظر كثير من دول المنطقة احدى اهم المصادر الدولية للتسلح، بينما تنظر الصين لدول المنطقة، كإحدى اهم اللاعبين العالميين في سوق المنتجات العسكرية والتي يمكن دخولها تدريجيا، كما يتضح من الجدول، لتوظف بكين مبيعات الاسلحة في تحقيق اهدافها في السياسة الخارجية تجاه المنطقة.

الجدول رقم (13): مبيعات الاسلحة الصينية لدول عينة الدراسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1990 -2015، بالمليون دولار.

المجموعة	مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط			مجموعة الدول العربية في شمال افريقيا			مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط		
السنة/الدولة	السعودية	العراق	مصر	الجزائر	ليبيا	السودان	تركيا	ايران	اسرائيل
1990	-	-	28	45	-	-	-	87	-
1991	-	-	28	80	-	46	-	96	-
1992	-	-	28	-	-	6	-	103	-
1993	-	-	36	-	-	-	-	304	-
1994	-	-	28	-	-	-	-	274	-
1995	-	-	28	5	-	-	-	58	-
1996	-	-	-	-	-	-	-	320	-
1997	-	-	-	-	-	54	-	54	-
1998	-	-	-	-	-	-	6	70	-
1999	-	-	-	-	-	-	6	64	-
2000	-	-	-	11	-	-	6	69	-
2001	-	-	18	12	-	3	-	80	-
2002	-	-	67	15	-	16	7	81	-
2003	-	-	88	-	-	97	7	84	-
2004	-	20	88	-	-	16	14	80	-
2005	-	-	21	-	-	39	14	43	-
2006	-	-	-	61	-	25	28	54	-
2007	-	-	35	-	-	7	35	47	-
2008	33	-	35	-	-	28	35	47	-
2009	33	-	35	-	-	6	35	47	-
2010	-	-	35	18	-	17	35	62	-
2011	-	-	-	-	-	18	35	55	-
2012	-	-	1	-	-	29	35	32	-
2013	-	-	1	-	-	28	-	9	-
2014	-	-	1	68	-	32	-	9	-
2015	8	17	-	254	-	27	-	9	-
المجموع	74	37	601	569	-	494	298	2.237	-

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى:SIPRI Yearbook1990-2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الاولى: مبيعات الاسلحة لمجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط:

1 - ايران:

يبدو ان من الدلالات الهامة، لتوتر السياسي بين ايران والولايات المتحدة الامريكية والغرب عموما، والبادئ منذ الثورة الايرانية عام 1979 وعلى اثر احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الامريكية في طهران، فضلا عن العقوبات الدولية والامريكية التي تجددت بعد الثورة الايرانية في عام 1995، وعام 2007، 2010، وحزم العقوبات المتعددة عام 2011، فضلا عن العقوبات الدولية الصادرة عن مجلس الامن الدولي خلال الاعوام، 2006، 2007، 2008، 2010، وعقوبات الاتحاد الاوروبي في الاعوام 2010، 2011، 2012[1]، ان وجدت ايران نفسها امام عدد من التحديات:

1- ان العقوبات الدولية ادت لفقدان ايران القدرة الكافية لبناء برنامجها الصاروخي، وبرنامجها النووي_السلمي_ واعادة تسليح جيها بعد حربها مع العراق، نتيجة للعقوبات الدولية التي استهدف عمليات نقل التكنولوجيا اللازمة للأغراض الايرانية من ناحية، والقدرات المالية الايرانية من ناحية ثانية، والتضيق على الحرس الثوري الايراني والمؤسسات التابعة له.

2- ان من الدلالات الاخرى للعقوبات الدولية والامريكية والتوتر السياسي مع الغرب، ان ايران بلا حليف سياسي يمكن الاعتماد عليه، الامر الذي يعني ان طهران مكشوفة امام عدوها الرئيسي الولايات المتحدة على العكس من بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط، مثل السعودية وتركيا واسرائيل[2]، وهو الامر الذي زاد المخاوف الايرانية نتيجة تطور حالة العزل الايراني بقيادة

[1] - سجل العقوبات الدولي على ايران، مرجع سبق ذكره.

[2]- Scott Harold&Alireza Nader, china and iran: economic, political, and Military relations, op. cit, p 19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات المتحدة الامريكية الى عملية تطويق فعلي لإيران نتيجة احتلال الولايات المتحدة لكل من افغانستان عام 2002، والعراق عام 2003.[1]

ونتيجة لما سبق، وجهة طهران انظارها شرقا، وباتجاه الصين، لتسد فراغات العزلة التي تعاني منها، حيث مثلت بكين بالنسبة لطهران حليف سياسي يمكن الاعتماد عليه في مواجهة الولايات المتحدة من ناحية، ولتستطيع المضي قدما في عمليات بناء برنامجها الصاروخي، وتسليح الجيش بما ويتناسب والطموحات الايرانية المتنامية في منطقة الشرق الأوسط، وطمعا في كسب الود الصيني للحصول على التكنولوجيات اللازمة لتطوير قدراتها النووية من ناحية ثانية.

هذا وشكلت مجمل هذه القضايا، مداخلا متعددة لبكين لولوج المنطقة باستخدام مبيعات الاسلحة كأداة يمكن توظيفها خارجيا لتحقيق اهدافها السياسية والتجارية والطاقوية المتعددة، لا سيما وان ايران احد اهم مزودي بكين بالطاقة، فضلا عن اتساع وتنامي القدرة الاستيعابية للسوق الايرانية للمنتجات الصينية.

من ناحية اخرى، ونظرا لإدراك الصين الحاجة الايرانية لها كحليف سياسي يمكن الاعتماد عليه في مواجهة الغرب عموما، ادركت الصين بأن استغلال هذه الحاجة يوفر لها امكانية تحول ايران لشريك استراتيجي ونقطة نفوذ خاصة في منطقة الشرق الأوسط للحد من النفوذ الامريكي[2]، ولتقوية بكين من موقفها ازاء التحركات الامريكية في المحيط الاقليمي الصيني في شرق اسيا.

وعليه، وكما يشير الجدول رقم(13)، بلغت مبيعات الاسلحة الصينية لإيران في عام 1990 ما مجموعه 87 مليون دولار، لتتطور في السنوات التالية حتى بلغت 304 مليون دولار عام

[1] - خير سالم ذيابات، تطور دبلوماسية الاسلحة الصينية في الشرق الاوسط في الفترة:1950-2009، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[2]- Scott Harold&Alireza Nader, china and iran: economic, political, and Military relations, op. cit, p 1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1993، ولتصل الى ما حجمه 320 مليون دولار عام 1996، اي ان مبيعات الاسلحة الصينية شهدت طفرة كبيرة بعد العقوبات الامريكية التي فرضتها على ايران عام 1995.

حيث زودت بكين الجيش الايراني بصواريخ Portable SAM متعددة الطرازات مثل طراز QW-1Vanguard وطراز QW-11 المضادة للدبابات، والتي تشكل خطورة بالغة على الطائرات اثناء طيرانها بعلو منخفض، نظرا لأنها صواريخ موجهة بالأشعة ما تحت الحمراء، فضلا عن استلام طهران APC، وهي مواد تدخل في صناعة صواريخ SAM، لغايات الانتاج المحلي، لا سيما بعد قيام بكين بتزويد طهران بأنظمة تصنيع صواريخ SAM من طراز HQ-2/CSA-1، فضلا عن انظمة رادارات للمراقبة من طراز ESR-1 surveillance radar، ومحركات سفن وزوارق قاذفة للصواريخ من طراز C-802 ship-to-ship missile.[1]

هذا ويمكن الاشارة الى ان مبيعات الاسلحة الصينية لإيران قد ملت ايضا قاذفات صواريخ متحركة Mobile SSM launcher من طراز CSS-8 TEL، وقاذفات مدفعية Towed gun من طراز Type-59-1 130mm، وانظمة صاروخية مختلفة، البالستية والمضادة للسفن Anti-ship missile من طرازات مختلفة ومتعددة، ومقاتلات حربية Fighter aircraft من طراز F-7M Airguard، وهي نسخة الصينية عن المقاتلة السوفيتية MiG-21، فضلا عن المعدات العسكرية المختلفة والذخيرة بأنواعها المختلفة[2]، الامر الذي مكن طهران من مواصلة عمليات تسليح جيشها، ومواصلة قدراتها على التصنيع العسكري المحلي لتكون احد اهم القوى الاقليمية في الشرق الأوسط.

---

[1]- SIPRI Yearbook, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden,1990-2015.

[2]- Ibid.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استمرت مبيعات الاسلحة الصينية لإيران طوال الفترة الممتدة من عام 1990 -2015 دون اي انقطاع، ليكون المجموع العام لحجم مبيعات الاسلحة الصينية لإيران على طول الفترة ما حجمه 2.237 مليار دولار، وهو الحجم الاكبر لمبيعات الاسلحة الصينية لدول عينة الدراسة، لكن ومن ناحية اخرى، يشير الجدول (13) الى ان مبيعات الاسلحة الصينية لإيران تسير الى التراجع في اتجاهها العام خلال السنوات القليلة الماضية، للحد الذي وصلت فيه الى ما حجمه 9 مليون دولار خلال السنوات الثلاثة الاخيرة، وهو ما يمكن تفسيره حسب مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بتنامي القدرات الايرانية على التصنيع العسكري المحلي كرد فعل على عقود من العقوبات الدولية والغربية عليها[1]، وهو ما تؤكده الدراسة استنادا الى بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، حيث تشهد واردات الاسلحة الى ايران من كافة موردیها التقليدين كروسيا واوكرانيا تراجعا مستمرا منذ عام 2001 وبواقع 524 مليون دولار، لتتراجع عام 2007 الى 331 مليون دولار، والى 103 مليون دولار عام 2011، و 13 مليون دولار عام 2015.[2]

2 - تركيا:

شرعت تركيا في منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين في مباحثات عسكرية مع الولايات المتحدة من اجل تطوير تكنولوجيا مشتركة لإنتاج ونقل انظمة راجمات صواريخ من طراز M-270 MLRS، فضلا عن فك الحظر الامريكي على توريد هذه الاسلحة والانظمة الى انقرة، لكن النتائج لم تكن كما توقعت انقرة، حيث قوبل طلبها بالرفض التام من جانب

[1] - قوة ايران العسكرية من منظور واشنطن، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/257.htm، بتاريخ 2016/4/22.

[2]- SIPRI Yearbook, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden,1990-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واشنطن، سواء على صعيد التوريد، او على صعيد التعاون المشترك في انتاج تلك التكنولوجيا، تحت مبرر استخدام انقرة لهذه الاسلحة في انتهاكات حقوق الانسان.[1]

امام المعطيات السابقة، شعرت انقره بنوع من الاهانة السياسية نتيجة للموقف الامريكي السابق، وهو ما دفعها للاتجاه نحو الصين لتحقيق هدفين، الاول: ضرورة تنويع مصادر التسلح، تفاديا لأي رفض او حظر مستقبلي من قبل الولايات المتحدة على بعض انواع الاسلحة التي قد تطلبها انقرة، والثاني: اقامة تعاون مع بكين لإنتاج هذه التكنولوجيا وتوطينها محليا، لا سيما وان الصين دولة صاعدة في النظام الدولي، ومن المجدي توثيق مجالات التعاون معها، وهو ما تم من خلال عقد اتفاقية مع الجانب الصيني في عام 1997 لشراء صفقة اسلحة تتضمن راجمات صواريخ، وانظمة راجمات صواريخ غير موجهه Self-propelled MRL، من طراز WS-1 302mm، وصواريخ قصيرة المدى SSM التكتيكية، وصواريخ من طراز B-611[2]، وفضلا عن ذلك، حصلت انقرة على تراخيص صينية لإنتاج نسخها الخاصة من هذه الاسلحة في اطار مشروعها الذي قوبل بالرفض من قبل الجانب الامريكي.[3]

على الرغم من ان مبيعات الاسلحة الصينية تعتبر من ناحية كمية هامشية نظرا لتواضعها كما يظهر من الجدول رقم (13)، والتي بدأت بواقع 6 مليون دولار، لتتطور الى 7 مليون دولار في عام 1998، للتطور في السنوات اللاحقة حتى بلغت 35 مليون دولار خلال الفترة المتراوحة من 2007 -2012، ليبلغ المجموع الكلي لمبيعات الاسلحة الصينية على طول فترة الدراسة ما

[1]- Yitzhak Shichor, Turkey Trot: Military Cooperation between Beijing and Ankara, 2009, on: http://uhrp.org/featured-articles/turkey-trot-military-cooperation-between-beijing-and-ankara. 22/4/2016.

[2]- SIPRI Yearbook, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden,1990-2015.

[3]- Yitzhak Shichor, Turkey Trot: Military Cooperation between Beijing and Ankara, op. cit.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجمه 298 مليون دولار، الا انها قد تشكل دلالات سياسية وعسكرية كبيرة بالنسبة للغرب وتركيا على حد سواء، منها:

أ- قد تعد مبيعات الاسلحة الصينية والتراخيص المقدمة لتركيا في مجال انتاج راجمات الصواريخ الصينية، لا سيما بعد رفض الولايات المتحدة مساعدة تركيا في هذه التكنولوجيا تحت مبرر استخدامها في انتهاكات حقوق الانسان، محاولة من الصين لكبح اي دعم تركي محتمل لأقلية اليغور المسلمة في اقليم شينجيانغ، لتكون رسالة السياسية المراد ايصالها لتركيا هي: تأكيد بكين على عدم تدخلها في الشؤون الداخلية لتركيا، حتى وان استخدمت تركيا هذه الاسلحة ضد الاكراد في جنوب وجنوب شرق تركيا.

ب- تشكل الزيارات العسكرية المتبادلة بين الجانب التركي والصيني والتي بلغت اكثر من 23 زيارة بعد عام 2009، فضلا عن المناورات العسكرية المتبادلة بين الجانبين كما في عام 2010، امكانية عسكرية لبكين لمعرفة الاداء القتالي لبعض القطع العسكرية الجوية لحلف الناتو مثل F-16S، التي اعترضت الولايات المتحدة على ادخالها ضمن المناورات مع الطائرات الصينية، وفضلا عن استعراض الصين لقدراتها العسكرية الجوية امام الغرب كقوة صاعدة في العالم، وكنوع من تنويع بكين لعلاقاتها الدفاعية الثنائية مع الدول الاخرى.[1]

هذا وفي ظل الحديث عن توجه تركي لعقد صفقة عسكرية مع بكين بعد عام 2013، لشراء انظمة دفاع صاروخي من طراز FD-2000 صينية الصنع، كبديل عن انظمة الدفاع الاوروبية والامريكية، وبقيمة تزيد عن 3.4 مليار، فإن من شأن هذه الصفقة، حتى وان لم تكتمل، ان تؤشر الى دلالة سياسية كبيرة، لتعكس تطلعات بكين لدور اكبر في الشرق الأوسط من ناحية،

[1]- Karen Kaya, Turkey and China: Unlikely Strategic Partners, Foreign Military Studies Office, Fort Leavenworth, 2013, pp 2, 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتزايد اهتمام دول المنطقة كتركيا بوصفها دولة إقليمه مهمة في الشرق الأوسط للانفتاح وزيادة التعاون مع الصين كمورد غير تقليدي للأسلحة.[1]

3 - اسرائيل:

مع تزايد الاضطرابات الداخلية في الاتحاد السوفيتي وتراجع حدة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي في نهاية عقد الثمانينيات، استشعرت اسرائيل تراجع اهميتها الوظيفية في مواجهة الاتحاد السوفيتي لدى المنظور الامريكي، وهو ما عبر عنه "اسحق رابين" "Yitzhak Rabin" في عام 1989 امام الكنيست الاسرائيلي قائلا: "إن الوظيفة الإسرائيلية في المنظومة الاستراتيجية الأمريكية كانت تتمركز حول مواجهة الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط وهي وظيفة لم يعد لها أية أهمية".[2]

امام معطيات السابقة، وجدت اسرائيل، ان امداد بكين ببعض التكنولوجيات العسكرية التي المحت الصين في طلبها من اسرائيل خلال بعض الزيارات السرية المتبادلة في عقد الثمانينات[3]، سيوفر لها فرصة اكمال شبكة علاقاتها السياسية مع كافة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي بعد عقود من عدم اعتراف الصين بإسرائيل[4]، لتوازي بذلك تراجع اهميتها الوظيفية في المنظور الامريكي بعد انتهاء الحرب الباردة، الامر الذي انتهى بإقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين في عام 1992.

---

[1] - صفقة الصواريخ الصينية لتركيا تشكل تغيرا استراتيجيا في المنطقة، الشرق الاوسط، على الرابط: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12742&article=747009#.VzzBMDUrLcf، بتاريخ 2016/4/22.

[2] - نور الدين قلالة، فوضى النظام الدولي وانهيار النظام الإقليمي العربي، على الرابط: http://islamonline.net/14418، بتاريخ 2016/4/23.

[3] - محمد سيف حيدر، الصين وإسرائيل: علاقات عسكرية متأرجحة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد69، شتاء/2007، ص 3.

[4] - خير سالم ذيابات، تطور دبلوماسية الاسلحة الصينية في الشرق الاوسط في الفترة:1950-2009، مرجع سبق ذكره، ص 198.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما يظهر من الجدول رقم (14)، بدأت مبيعات الاسلحة العسكرية الاسرائيلية المعلنة للصين في عام 1990، بواقع 28 مليون دولار، لتستمر على هذه الوتيرة بشكل سنوي حتى عام 1999/1998، عندما بلغت 38 مليون دولار، لتنتهي عام 2001، بواقع 28 مليون دولار، ثم لتنقطع الى نهاية عام فترة الدراسة، بمجموع كلي بلغ 365 مليون دولار، اما على صعيد اهم انواع الاسلحة التي وردتها اسرائيل لبكين، نجد صواريخ Python-3، من طراز SRAAM، ذات التوجيه الحراري والتلفزيوني، والذي يمكن استخدامه من خلال المقاتلات الحربية الصينية، وطائرات بدون طيار من طراز Harpy ARM، المصنعة من قبل الشركة الإسرائيلية Israel Aerospace Industries، فضلا عن نظام رادارات للإنذار المبكر لتقديم معلومات استخباراتية للحفاظ على التفوق الجوي للمقاتلات الحربية وقعت المعارك من طراز EL/M-2075 phalcon.[1]

الجدول رقم(14): مبيعات الاسلحة الاسرائيلية للصين خلال الفترة 1990 -2015 بالمليون دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	المجموع
القيمة	28	28	28	28	28	28	28	28	38	38	28	28	356

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى:SIPRI Yearbook1990-2015

وعلى الرغم من اعتراض الغرب والولايات المتحدة على العلاقات العسكرية الاسرائيلية الصينية، وعمليات نقل بعض الاسلحة المتطورة للصين، التي من شأنها ان توفر فرصة للصين للإضرار بالأمن القومي الامريكي من وجهة نظر امريكية[2]، من خلال حصولها على اسلحة

[1]- SIPRI Yearbook, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden,1990-2015.

[2]- BRYANT JORDAN, Israel Passes U.S. Military Technology to China, 2013, on: http://www.defensetech.org/2013/12/24/report-israel-passes-u-s-military-technology-to-china/ , 23/4/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اسرائيلية ذات تكنولوجيا امريكية، الا ان اسرائيل ترى ان مبيعاتها العسكرية لبكين قد تحقق لها هدفا محوريا في المنطقة على صعيد العسكري، من خلال اقناع بكين بعدم توريد الاسلحة للدول العربية وايران[1]، الامر الذي ينعكس على ميزان التوازنات العسكرية لصالح اسرائيل، بينما على صعيد استخباراتي، ربما تتوقع اسرائيل في حال عدم قدرتها على ثني بكين عن توريد الاسلحة للدول العربية وايران، ان تحصل على معلومات عن نوعية الاسلحة الموردة، والمعدات العسكرية وقطع الغيار، التي من شأنها توفير فرصة لإسرائيل لتخمين الدقيق للقدرات العربية والايرانية غير المعلن عنها.

[1]- Aron Shai, The Evolution of Israeli-Chinese Friendship, The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, Tel Aviv University, July 2014, p 25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الثانية: مبيعات الاسلحة لمجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط:

1 - مصر:

وجدت مصر نفسها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مكشوفة سياسيا امام الولايات المتحدة الامريكية، بدون وجود حليف سياسي من غير الدول الغربية لتتمكن من توظيف التناقضات السياسية بينمها لتحقيق مكاسب سياسية كما الحال في فترة الحرب الباردة، الامر الذي يجعلها ترى بتوثيق واستمرار التعاون مع بكين احدى الوسائل التي قد تضمنها كبديل محتمل عن الاتحاد السوفيتي، في مواجهة الولايات المتحدة[1]، خاصة وان موقع مصر الاقليمي في المنطقة، وعلاقاتها التاريخية مع بكين يسمحا لها بذلك.

هذا وتتوقع القاهرة من خلال استمرار علاقاتها العسكرية مع بكين، احدى المصادر الممكنة التي تحول دون الاخلال بعمليات تسليح الجيش المصري، لا سيما وان الولايات المتحدة تربط بين مبيعاتها العسكرية لمصر والتطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، الامر الذي يعني لي العنق المصرية سياسيا وتحجيم طموحاتها عسكريا، لتحافظ الولايات المتحدة على تفوق عسكري نوعي لإسرائيل في المنطقة[2]، في حين كانت تتنامى علاقات اسرائيل العسكرية مع بكين، فضلا عن تناميها مع ايران، الامر الذي يشكل خطورة بالغة على مصر في حال عزوفها عن المنافسة الاقليمية، في حال لم تستمر في علاقات التعاون العسكري مع الصين كما في عقد الثمانينيات من القرن العشرين.

[1]- Zhiqun- Zhu, Petroleum and Power: China, the Middle East, and the United States, op. cit, p 34.

[2]- Shaul Shay, Egypt's Arms Diversity Strategy, Israel defense, 2015, on: http://www.israeldefense.co.il/en/content/egypts-arms-diversity-strategy, 24/4/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ناحية اخرى، يمثل التشابه النسبي في البنية الصناعية والتكنولوجية للأسلحة الصينية مع تلك السوفيتية العاملة في بعض الوحدات العسكرية المصرية، دافعا اخر للأسلحة الصينة[1]، بالإضافة لغايات صيانة وتجديد بعض القطع العسكرية الصينية، التي كانت قد حصلت عليها مصر في سنوات سابقة من القرن العشرين[2]، وعليه تطورت مبيعات الاسلحة الصينية لمصر من 28 مليون دولار عام 1990، لتصل الى ما مجموعه 36 مليون دولار عام 1993، لتصل اعلى معدل لها في عام 2003 -2004، بواقع 88 مليون دولار، ثم لتتراجع تدريجيا حتى بلغت عام 2010 ما مجموعه 35 مليون دولار، و ما معدله السنوي 1 مليون دولار خلال 2014/2013/2012.

بلغ حجم مبيعات الاسلحة الصينية لمصر في كامل الفترة ما مجموعه 601 مليون دولار، لتكون مبيعات الاسلحة الصينية لمصر ثاني اكبر حجم مع دول عينة الدراسة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد ايران، هذا وكانت اهم الاسلحة التي استلمها مصر من الصين، طائرات هجومية تدريبة من طراز K-8 Karakorum-8، وطائرات موجهه بدون طيار من طراز ASN-209، والتي حصلت مصر على ترخيص من الصين لإنتاجها بالتعاون معها، فضلا عن انظمة الرادار هوائي Air search radar من طراز JY-9 صيني الصنع، و قاذفات مدفعية Towed gun من طراز وقياس Type-59-1 130mm.[3]

بدءا من عام 2013 حدث تغير جوهري على طبيعة برنامج المساعدات العسكرية الامريكية المقدمة للجيش المصري، ومحور هذا التغير هو منع وصول اسلحة قتالية لمصر مثل الدبابات

[1]- Richard A. Bitzinger, Chinese Arms Production and Sales to the Third World, Op. cit, p v.

[2]- SIPRI Yearbook, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden,1990-2015.

[3]- Ibid.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والطائرات المقاتلة، واستبدالها بقطع فردية خفيفة وسيارات عسكرية للنقل، وطائرات هيلوكوبتر غير هجومية، تحت تبرير الخوف من استخدامها ضد اسرائيل نتيجة للأوضاع السياسية غير المستقرة بعد الثورة ووصول الاخوان المسلمين للحكم، ثم انقلاب وزير الدفاع السيسي على الرئيس المنتخب محمد مرسي، الامر الذي ادى الى ادراك صانع القرار المصري لحجم الابتزاز الامريكي الذي يمارس ضد القاهرة، ومساعيها للاحتفاظ بتفوق نوعي لإسرائيل في المنطقة، الامر الذي شكل ضرورة قصوى للقاهرة لتنويع مصادر تسلح جيشها، وعدم الافراط على الولايات المتحدة في ذلك[1]، وعليه توجه الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" في عام 2014 الى الصين لبحث افق التعاون المشترك خلال زيارته تلك، ثم لتتبعه لاحقا زيارة وزير الدفاع المصري "صدقي توفيق" ولقائه نظيره الصيني، لبحث امكانية التعاون العسكري بين بكين والقاهرة، وهو ما ادى الى نجاح الجانب المصري في عقد صفقات لشراء اسلحة صينية، فضلا عن عقد اتفاقيات عسكرية للتصنيع المشترك بين الجانبين[2]، وهو ما قد ينعكس على تنامي مبيعات الاسلحة الصينية في السنوات القليلة القادمة، بعد تراجعها الكبير لمصر خلال الثورة المصرية، فضلا عما قد تقدمه بكين للقاهرة في مجال التصنيع العسكري المصري المحلي.

2 - العراق:

على الرغم من ان بكين كانت احد اهم موردي الاسلحة للعراق خلال الحرب العراقية الايرانية، بما نسبته 9% من حجم واردات الاسلحة الكلية للعراق[3]، الا ان الامر بعد عام 1990

---

[1] - محمد خضر، التوظيف السياسي للمؤشرات والمقاييس الدولية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 5144، 2016، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=514845، بتاريخ 2016/4/27.

[2]- Egypt, China sign new weapons deal, http://www.dailynewsegypt.com/2015/05/02/egypt-china-sign-new-weapons-deal/, 24/4/2016.

[3]- Richard A. Bitzinger, Chinese Arms Production and Sales to the Third World, Op. cit, p 8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما يظهر من الجدول رقم (13) لا يشير الى وجود مبيعات للأسلحة الصينية خلال الفترة الممتدة من عام 1990 -2003، وهو ما يعود الى الاسباب التالية:

1- استجابة بكين لرغبة المجتمع الدولي ولقرارات الامم المتحدة والولايات المتحدة بعدم كسر الحظر اقتصادي على العراق بعد دخوله الكويت، وهو الحصار الذي لم ينتهي الا باحتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003.[1]

2- لم تحاول بكين تقديم مساعدة عسكرية من خلال مبيعات الاسلحة للعراق لتجنب تهمة دعمها للأنظمة الاستبدادية[2]، لا سيما وان الحالة العراقية حالة مختلفة عن باقي الدول الاخرى في المنطقة، نظرا لان اي مبيعات عسكرية صينية للجيش العراقي ستعد بمثابة اعلان حرب على الولايات المتحدة والخليج بقيادة السعودية، نظرا لما ستمثله مبيعات الاسلحة الصينية من تحدي مباشر للتحالف الدولي لتحرير الكويت.

وعليه، لم يتسنى للصين دخول سوق السلاح العراقي نظرا للمعطيات السابقة، حيث لا تريد بكين مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، حتى لا تتضرر باقي مصالحها في المنطقة، هذا وبعد انهيار النظام العراقي في عام 2003، وكما يتضح من الجدول رقم(13)، فقد باعت الصين اسلحة للعراقيين بما مجموعه 20 مليون دولار، وما مجموعه 17 مليون دولار عام 2014، وبالنظر الى طبيعة ونوعية هذه الاسلحة يتضح اسلحة فردية خفيفة، مثل المسدس FT-9، وبنادق AR-1، وعدد من الزوارق البحرية Patrol craft بتمويل من الوكالة الامريكية

[1] - معتز سلامة، العلاقات السياسية الامريكية العراقية: 1979-2003 ، الجزيرة، على الرابط: http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009، بتاريخ 2016/4/25.

[2]- The 'Big Six' arms exporters, on: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2012/06/big-six-arms-exporters/, 25/4/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتنمية، واربع طائرات CH-4 بدون طيار مزودة بكاميرات وصواريخ خفيفة مضادة للدبابات، لغايات التصوير ومحاربة العصابات الارهابية، وهي الطائرات التي تسلمتها العراق عام 2014.[1]

3 - السعودية:

اندلعت الحرب العراقية الايرانية في عام 1980، وبعد سلسة من الانتصارات الايرانية في معارك عديدة على العراق، اتضحت فيها القدرة العسكرية الايرانية اكثر مما اعتقدت كل من السعودية والعراق، الامر بدأت تشعر معه السعودية بخطورة القدرة العسكرية الايرانية، خاصة بعد التهديد الايراني بإغلاق مضيق هرمز الممر الحيوي للنفط السعودي، واندلاع احداث الشغب التي قام بها الحجاج الإيرانيين في عام 1982، وتقدم القوات الايرانية في الفاو والبصرة، لكن ومع ودخول مقاتلات حربية ايرانية الاجواء السعودية، تأكدت للسعودية بشكل كبير حجم الخطر العسكري الايراني، وعليه سارعت في طلب صواريخ متوسطة المدى من الولايات المتحدة، لردع الخطر الايراني، وهو الطلب الذي رفضته الولايات المتحدة بدعوى ان مباحثاتها مع الاتحاد السوفيتي بشأن القذائف متوسطة المدى تمنع ذلك[2].

بعد ذلك توجهت السعودية الى الصين في عام 1985 للحصول على الصواريخ المطلوبة، الامر الذي شكل لبكين فرصة كبيرة لاستغلال مبيعات الاسلحة لولوج سوق السلاح في المنطقة، وتوثيق رباط التعاون مع السعودية علما بأنها كانت تقيم علاقات تعاون مع تايوان دونا عن

[1]- SIPRI Yearbook, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden,1990-2015.

[2] - بندر بن سلطان، برنامج وثائقي عن حياة الملك فهد، بعنوان : فهد الرجل الملك: القائد الخليجي، الجزء الثاني، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=lJ_xlyNG7Cw، بتاريخ 2016/4/24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بكين، وعليه زودت الصين السعودية بـ 50 صاروخا بالستيا متوسط المدى، وقادر على حمل رؤوس نووية من طراز DF-3/CSS-2 في عام 1988، والتي يبلغ مداها 2.650 كليو متر.[1]

في عام 1990 اكتشفت وكالة الاستخبارات الامريكية CIA وجود الصواريخ صينية قادرة على حمل رؤوس نووية شمال السعودية، وهو ما آثار غضب الولايات المتحدة لحد كبير، نجم عنه مطالبة واشنطن السماح لها بفحص تلك الصواريخ لغايات التأكد ان كانت مزودة برؤوس نووية ام لا، ومع تزايد القلق الاسرائيلي من امتلاك السعودية لأسلحة تعد ذات خطر استراتيجي عليها، وقيامها بطلعات جوية استكشافية عديدة، شعرت السعودية بإمكانية قيام اسرائيل بضرب منصات اطلاق الصواريخ[2]، وعليه اوقفت السعودية تجديد واردات اسلحتها من بكين، وهو ما يؤكده الجدول رقم (13) من حيث انه لا يشير الى وجود مبيعات اسلحة صينية للسعودية خلال الفترة الممتدة من 1990 -2007.

على الرغم من عدم وجود مبيعات اسلحة صينية للسعودية خلال الفترة 1990 -2007، الا انه بعد عام 2001 بدأت تطفح على السطح توترات سياسية بين الرياض وواشنطن نتيجة اعتقاد الولايات المتحدة بضلوع مواطنون سعوديون في احداث الحادي عشر من سبتمبر، وهو ما جعل الرياض تعمل على عدم اغلاق باب التعاون العسكري مع بكين كاملا، لا سيما في ظل وجود علاقات تعاون العسكري مع كل من اسرائيل وايران.

---

[1] -Intermediate-Range Ballistic Missile (IRBM) , DF-3/-3A (CSS-2), on: http://missilethreat.com/missiles/df-3-3a-css-2/, 24/4/2016.

- SIPRI Yearbook, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden,1990-2015.

[2]-Yiftah Shapir and Yoel Guzansky , Saudi Arabia's New Missile Force, The Institute for National Security Studies, Israel, February, 2014, p3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، قد يعد من وجهة نظر الرياض، ان وجود تعاون عسكري مع بكين بالإضافة الى التنامي الكبير للتعاون والمشترك بين الجانبين على المستوى التجاري، والطاقوي، قد يحقق ميزة ومكانة سياسية للسعودية اكبر من تلك التي تتمتع بها كل من ايران اسرائيل، وعليه وبعد بعض الزيارات التي هيأت لتوسيع افق التعاون كما الحال في زيارة الملك السعودي "عبدالله بن عبد العزيز" في عام 2006[1]، ليتم شراء اسلحة صينية بواقع 33 مليون دولار في عام 2008، وايضا، في عام 2009، بواقع 33 مليون دولار، وفي عام 2015 بما حجمه 8 مليون دولار.

مثل المجموع الكلي لمبيعات الاسلحة الصينية للسعودية ما حجمه 74 مليون دولار، تم من خلالها تزويد الرياض بمدافع ذاتية الدفع من طراز PLZ-45 155mm، كما زودتها بكين ايضا بطائرتين بدون طيار من طراز CH-4 في عام 2015.[2]

[1] - فيصل فريان، المملكة والصين تسعيان الى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية، على الرابط: http://www.alyaum.com/article/2593964، بتاريخ 2016/4/25.

[2]- SIPRI Yearbook, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden,1990-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الثالثة: مبيعات الاسلحة لمجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا:

1 - السودان:

من خلال مراجعة البيانات الخاصة بتدفق الاسلحة الى السودان من الدول الغربية خلال الفترة الممتدة المتراوحة ما بين 1990 -2015، فإننا لا نجد اي بيانات تؤكد وجود تدفق للأسلحة الغربية للسودان.[1]

يعود السبب في ذلك الى امتناع الدول الغربية والولايات المتحدة عن توريد الخرطوم بالأسلحة بعد ان تسلمت الحركة الاسلامية مقاليد الحكم في عام 1989، حتى لا تصل الاسلحة الى ايدي الارهابيين كما وصفت واشنطن الخرطوم بذلك، او ان تستخدم في انتهاكات حقوق الانسان في ظل الصراع الداخلي في السودان، التزاما بقرارات الامم المتحدة بحظر تسلح السودان بدءا من عام 1994.[2]

شكلت المعطيات السابقة مدخلا لبكين لتوثيق تحالفها السياسي والطاقوي مع الخرطوم من خلال توظيف مبيعات الاسلحة لتلبية الحاجات العسكرية للسودان، تحت مبرر صرف نظر بكين عن التدخل في الشؤون الداخلية للسودان من ناحية، وكمساهمة من الصين في الحفاظ على الامن والاستقرار الداخلي في السودان من خلال مساعدتها في عمليات تسليح الجيش السوداني، لا سما وان السودان احد اهم المصادر التي تعتمد عليها بكين في تأمين الطاقة.

وعليه، ظلت بكين احد موردي الاسلحة الرئيسيين للسودان الى جانب روسيا وبعض دول الاتحاد السوفيتي سابقا، حيث تطورت مبيعات الاسلحة الصينية للسودان من 46 مليون دولار

---

[1]- SIPRI Yearbook, Stockholm International Peace Research Institute, Sweden,1990-2015.

[2]- Phillip Manyok, Oil and Darfur's Blood: China's Thirst for Sudan's Oil, Journal of Political Sciences & Public Affairs, 2016, on: http://www.esciencecentral.org/journals/oil-and-darfurs-blood-chinas-thirst-for-sudans-oil-2332-0761-1000189.php?aid=69390, 25/4/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام 1991، لتصل الى 54 مليون دولار عام 1997، ولتصل الى اعلى حجم لها في عام 2003 بواقع 97 مليون دولار. ليكون الحجم الكلي لمبيعات الاسلحة الصينية للسودان في كامل فترة الدراسة ما مجموعه 494 كما يظهر من الجدول رقم(13).

على صعيد اهم الاسلحة التي زودت بها الخرطوم نجد الدبابات Tank من طراز Type-59D، كما نجد ايضا انظمة دفاع جوي محمولة Portable SAM من طراز FN-6، هذا فضلا عن صواريخ مضادة للدبابات Anti-tank missile من طراز Red Arrow-8، وراجمات صواريخ Self-propelled MRL من طراز WS-1 302mm متعددة الاطلاق، طائرات تدريب Trainer aircraft من طراز BT-6/PT-6، ومقاتلات Trainer/combat ac من طراز K-8 Karakorum-8، وطراز F-7A/J-7، وطراز FGA aircraft ومدرعات مدفعية IFV من طراز WZ-551/Type-92.

2 - الجزائر:

يعود تاريخ العلاقات العسكرية بين الصين والجزائر الى سنوات ما قبل الاستقلال عن فرنسا، حيث كانت تقدم بكين مساعدات عسكرية للثوار الجزائريين، فضلا عن قيامها بتدريب المقاتلين قبل الاستقلال وتدريبها الضباط الجزائريين في الصين بعد الاستقلال، حيث تمتاز علاقات التعاون العسكري بأنها تاريخية وذات مستوى عالي نظرا للمساعدة الصينية للجزائر للحصول على تكنولوجيا نووية منذ نهاية الثمانينيات.[1]

[1] -Chris Zambelis, China's Inroads into North Africa: An Assessment of Sino-Algerian Relations, The Jamestown Foundation, Publication: China Brief Volume: 10 Issue:1,2010 p4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من ان الصين ليست المصدر الوحيد لواردات الاسلحة الجزائرية، الا انها وبتقدير الدراسة، تعد من اهم المصادر التي تزود الجزائر بأسلحة نوعية، لا سيما في ظل تنامي التنافس الجزائري المغربي على الدولة المركز في شمال افريقيا، ونزوعها التسلحي المتنامي.[1]

وكما يظهر من الجدول رقم (13)، شكلت مبيعات الاسلحة الصينية للجزائر في عام 1990 ما مجموعه 45 مليون دولار، وفي عام 1992 ما مجموعه 80 مليون دولار، ثم لتتراجع خلال السنوات التالية عموما، لتعاود الارتفاع خلال عام 2014 وعام 2015 من 68 مليون دولار الى ما حجمه 254 مليون دولار.

بلغ حجم مبيعات الاسلحة الصينية للجزائر على طول الفترة ما مجموعه 569 مليون دولار، زودت من خلالها بكين الجيش الجزائري بمعدات واسلحة مختلفة، منها عربات برمائية Mourafek لعمليات الدعم اللوجستي، ورادات هوائية Air search radar من عائلة Type-363، بالإضافة الى رادارات قتالية مزودة بمدافع نارية Fire control radar، وزوارق دورية Patrol craft من طراز Chui-E، بالإضافة الى صواريخ مضادة للسفن Anti-ship missile من طراز C-802/CSS-N-8 مضادة للتشويش، بالإضافة الى سفن تدريب عسكري لجنود البحرية Training ship من طراز Daxin، بالإضافة الى انظمة دفاع جوي قصيرة المدى مزودة بصواريخ SAM من طراز FM-90، ومقاتلات من طراز F-22، وقاذفات مدفعية ذاتية الدفع من طراز WA-021/Type-88 155mm.

[1] - وليد عبد الحي، الصراع الدولي في منطقة المغرب العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان، الاردن، على الرابط: https://youtu.be/M8xaihxgzXc، بتاريخ 2016/4/25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 - ليبيا:

يشير الجدول رقم (13) الى عدم وجود مبيعات اسلحة صينية لليبيا، وهو الامر الذي يثير تساؤلا مهما فحواه: اذا كان المبرر لعدم وجود مبيعات اسلحة صينية لليبيا بسبب العقوبات الدولية والغربية عليها، فكيف نفسر اذا التحدي الصيني للعقوبات الدولية على كل من السودان وايران وغيرها من الدول؟ ام ان هناك سببا اخر كان حائلا دون وجود مبيعات الاسلحة لليبيا؟

تعتقد الدراسة بأن العقوبات الدولية والامريكية على ليبيا ليست السبب في عدم وجود مبيعات اسلحة صينية لليبيا خلال فترة الدراسة عموما، وتحديدا خلال الفترة الممتدة من عام 1990-2015، بل ان هناك اسبابا اخرى قد منعت الصين تزويد ليبيا بالأسلحة تحت مبرر العقوبات الدولية، ومن هذه الاسباب:

أ - قد يكون لتاريخ ليبيا في دعم الحركات الثورية المختلفة في المنطقة المحاذية لها ما يشكل تخوفا لبكين في وصول الاسلحة للثوار الطوارق في مالي، بناءا على المساعدات الدورية التي كان يقدمها القذافي لهم منذ وصوله سدة الحكم[1]، الامر الذي يساهم ويزيد من حدة عدم الاستقرار في شمال مالي، وهي المنطقة التي تحتوي على عناصر وموارد طبيعية حيوية كاليورانيوم، الذي يشكل مطمعا للصين، لا سيما وان العلاقات الدبلوماسية بين مالي والصين ترجع لعام 1960، فضلا عن وجود مصالح عديدة للصين في مالي كالتنقيب عن اليورانيوم في شمال مالي، وهي المنطقة التي يقطنها الطوارق.[2]

---

[1] - طوارق مالي...تمرد طويل، الجزيرة، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/، بتاريخ 2016/4/26.

[2] - عارف عادل، الأزمة السياسية في مالي والتدخل العسكري الفرنسي، الرأي الاردنية على الرابط:
http://www.alrai.com/article/576557.html، بتاريخ 2016/4/26.

- منتدى التعاون الصيني الافريقي، على الرابط: http://arabic.china.org.cn/arabic/271382.htm، بتاريخ 2016/4/26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب - تخوف بكين من طموحات الزعيم القذافي في وسط افريقيا، وتخوفها من قيام القذافي بتنفيذ وعوده للعمل على تقسيم نيجيريا، وتهديد تشاد، لا سيما وان العلاقات التاريخية بين ليبيا وتشاد عرفت توترات سياسية مستمرة، وصلت الى حد تدخل القذافي عسكريا فيها اكثر من مرة خلال عقد الثمانينات[1]، وعليه قد تكون تخوفات بكين من تجدد النزاعات الليبية التشادية احدى اهم الاسباب التي تمنعها من تقديم اسلحة لليبيا، لا سيما وان للصين مصالح متعددة في تشاد، منها وعلى صعيد سياسي، ان تشاد قطعت علاقاتها مع تايوان عام 2006، وقطعت عنها امدادات النفط، مقابل تكثيف التعاون بكين مع تشاد، بينما الهدف الاخر للصين هو سعيها الحفاظ على امدادات الطاقة من دول وسط افريقيا كالتشاد، والنيجر ونيجيريا.

ج - اما بعد عام 2011 وادراك الصين بأن القذافي لن يستمر في حكم ليبيا بعد تصاعد وتيرة الثورة الليبية، فإن اي مبيعات اسلحة له ستعد تحديا للشعب الليبي، الامر الذي يعني الانقطاع التام لكافة المصالح الصينية في ليبيا، وهي المصالح التي اهتزت نتيجة للتردد الصيني في الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كممثل للشعب الليبي، والتي كان من نتاجها فتور علاقات الصين مع المجلس الوطني الانتقالي، لحد عام 2014، وهو العام الذي بدأ يشهد نوعا من التحسن في العلاقات بين الجانبين.[2]

وهكذا، قد تمثل مجمل هذه الاسباب اخذ اهم الموانع التي تفسر عدم وجود مبيعات اسلحة صينية لليبيا، فمن منظور صيني لميزان ربحها وخسارتها في شمال افريقيا، تعد مبيعات اسلحتها

---

[1] - خالد حنفي علي، التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا، مرجع سبق ذكره.

[2] - الصين تعترف بالمجلس الانتقالي الليبي، الجزيرة ، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/9/13D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A، بتاريخ 2016/4/27.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لليبيا خسارة بالمنظور الاستراتيجي، من منطلق التوقع الصيني وقوع الاحتمال الاسوء، الا وهو تهديد المصالح الصينية في وسط افريقيا من خلال استخدام اسلحتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: واقع مبيعات الاسلحة الصينية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

1 - النسب المئوية التي استحوذت عليها المجموعات الثلاثة:

يشير الشكل التالي الى ان حصص المجموعات الثلاثة من مبيعات الاسلحة الصينية، ويتضح من خلاله ما يلي:

الشكل رقم(10): حصص المجموعات الثلاثة من مبيعات الاسلحة الصينية خلال الفترة 1990 -2015.

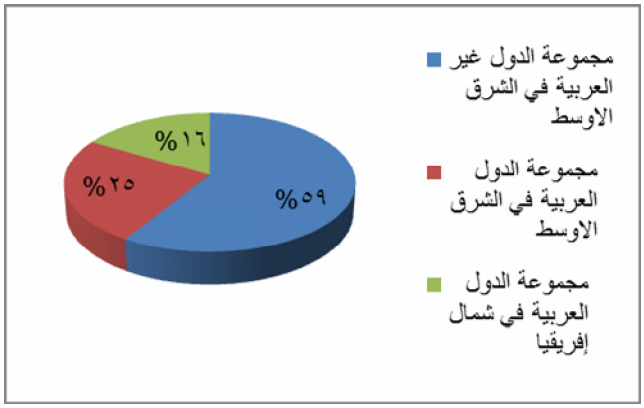

الشكل من اعداد الباحث استنادا الى الجدول رقم (13).

أ - شكلت مبيعات الاسلحة الصينية للدول غير العربية في الشرق الأوسط ما نسبته 59%، بينما مع مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط ما نسبته 25%، ومجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا ما نسبته 16%.

ب - على صعيد المجموعة الاكثر تعاونا عسكريا مع الصين من ناحية، والاكثر استقطابا لمبيعات الاسلحة الصينية من ناحية ثانية، هي المجموعة التي تكون دولها اما اكثر توترا في علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة كإيران، او هي الدول التي بدأت تستشعر تراجع اهميتها الاستراتيجية في المنظور الامريكي بعد نهاية الحرب الباردة، كتركيا، واسرائيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - الاسلحة الصينية وعدم الاستقرار في المنطقة:

تشير كثير من الدراسات الغربية بأن مبيعات الاسلحة الصينية لدول المنطقة تساهم في زعزعة الاستقرار الامني والسياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالتالي المساهمة في ارباك النظام الدولي، فضلا عن استخدام الاسلحة الصينية في انتهاكات حقوق الانسان، نذكر على سبيل المثال لا الحصر دراسة :Phillip Manyok ، بعنوان الطاقة والدم في دارفور، ودراسة Richard A. Bitzinger، بعنوان انتاج ومبيعات الاسلحة الصينية لدول العالم الثالث...الخ، لكن اذا ما اردنا فحص هذه الفرضية، سنجد ان الشكل رقم (11) يشير الى خلاف ذلك.

الشكل رقم (11): المجموع العام لحجم مبيعات الاسلحة الصينية مقارنة مع الفواعل الدولية الكبرى خلال الفترة 1990 -2015 بالمليون دولار.

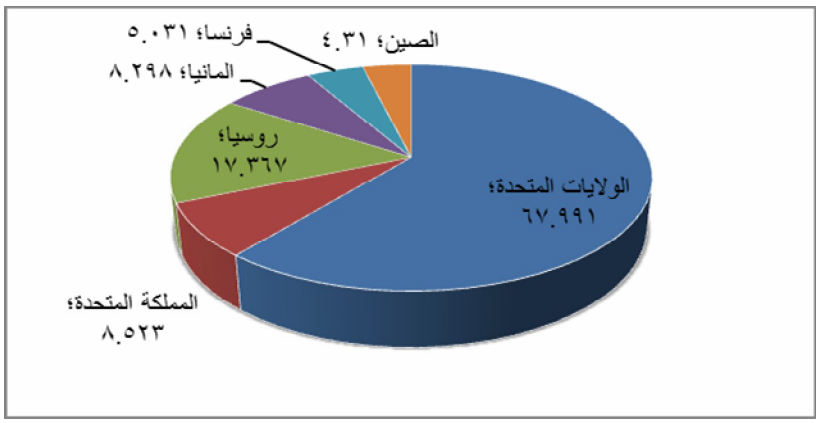

الشكل من اعداد الباحث بالاستناد الى:SIPRI Yearbook1990-2015

يتضح من الشكل السابق ما يلي:

أ - تأتي الصين في المرتبة الخامسة مقارنة مع الفواعل الدولية الكبرى في حصة مبيعات الاسلحة لعينة الدراسة من دول المنطقة بواقع 4.310 مليار دولار، بينما تشكل مبيعات الاسلحة الغربية والامريكية ما حجمه 89.843 مليار دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب - يمكن اعتبار اسرائيل اكثر الدول في المنطقة نزوعا للحرب، كحروب غزة عام 2008، 2012، 2014، وهي الدولة التي لم تبعها الصين اي نوع من الاسلحة خلال كامل فترة الدراسة، بينما كان اعتماد اسرائيل الاساسي على الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا، ثم يمكن اعتبار التدخل العسكري السعودي في اليمن في المرتبة الثانية بعد اسرائيل، لكن وايضا نسبة اعتماد السعودية في تسلحها على الغرب مقارنة بالصين هي نسبة عالية جدا، ثم ان ايران، واذا اعتبرناها احد الدول التي لها ممارسات وطموحات قد تؤدي الى زعزعة الاستقرار في المنطقة، فإنها هي الاخرى بدأت بتقليص واردات اسلحتها من الدول المختلفة منذ عام 2001.

ج - ان الصين لا يوجد لها مبيعات اسلحة لليبيا خلال طول فترة الدراسة تخوفا من ان تستخدمها ليبيا في حروب مع الدول المجاورة لها او تصل الى ايدي الحركات الثورية.

د- على الرغم من ميزة امتلاك السودان للطاقة، واتهام الدراسات الغربية للصين بأنها بدأت تزيد من حجم مبيعات الاسلحة للسودان تزامنا مع تزايد وارداتها من الطاقة السودانية، وهي الاسلحة التي تستخدم في جرائم ضد الانسانية في دارفور، مستغلة الصراع للحصول على الطاقة مقابل السلاح، الا ان الواقع يشير الى خلاف ذلك، وهو ما يظهر من تقليص الصين لمبيعات اسلحتها للسودان تزامنا مع تجدد النزاع في دارفور منذ عام 2003، وهو ما يظهر من انخفاض حجم مبيعات اسلحتها سنويا من 97 مليون عام 2003 الى حوالي 18 مليون دولار عام 2011، في حين ان واردتها من الطاقة كانت تتصاعد بشكل مستمر منذ عام 2003 من حوالي 50 مليون برميل الى حوالي 94 مليون عام 2011، انخفضت في الاعوام التالية لعام 2011 بسبب انفصال الجنوب السودان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه يمكن دحض الفرضية التي تعتبر مبيعات الاسلحة الصينية مساهما اساسيا في عدم الاستقرار الامني والسياسي في المنطقة، ففضلا عن نسب مبيعات اسلحتها المتواضعة مقارنة مع الغرب، فإنها تمتلك مصالح متعددة تسعى للحفاظ عليها، كالطاقة والاسواق، نظرا لأن عدم الاستقرار في المنطقة يهدد امدادات الطاقة خاصتها، ويؤثر على نسب صادراتها لأسواق المنطقة، لا سيما وان الصادرات الصينية وامدادات الطاقة هما ضمانتي الحفاظ على معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي الصيني، والدليل عدم وجود مبيعات اسلحة لليبيا.

من ناحية اخرى، لا يمكن اعتبار بكين ومن ناحية استراتيجية احد اهم مزودي دول المنطقة بالأسلحة، بل هي تميل الى استخدام مبيعات الاسلحة من منطلق أداتي يوفر لها امكانية توثيق رباط مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بينما الدول الغربية والولايات المتحدة ومن ثم روسيا، ونظرا لأنها الدول التقليدية في تزود المنطقة بالأسلحة، فإن مسؤوليتها الدولية عن عدم الاستقرار والعنف اكبر من الصين بأضعاف، حيث ان نسبة مبيعات الصين من مجموع ما استوردته دول المنطقة لا يزيد عن 3.8% خلال كامل فترة الدراسة، بينما روسيا 15.5%، اما الولايات المتحدة والغرب عموما ما نسبته 73.1%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة:

شكلت مبيعات الاسلحة الصينية احد الادوات المهمة في السياسة الخارجية الصينية لتوثيق اطر التعاون وبناء التحالفات السياسية مع دول المنطقة، من خلال استغلال بكين لمبيعات الاسلحة كأداة لاستثمار الامتناع الامريكي عن تسليح بعض جيوش دول المنطقة، او منع وصول أنواع معينة من الاسلحة الى جيوش بعضها الاخر، الامر الذي شكل فرصة كبيرة للصين لملأ مثل هذا الفراغ، بما وقد ينعكس مستقبلا على مزيد من التطور في مبيعاتها العسكرية لدول المنطقة، وتعميق مجالات التعاون العسكري، فضلا عن بناء التحالفات السياسية مع كثير من دول المنطقة من خلال مبيعات الاسلحة.

هذا ويمكن القول بأن الصين قد استخدمت مبيعات الاسلحة بطريقتين مختلفتين، الاولى من خلال تزويد الدول بالأسلحة التي تسعى من خلال الحصول عليها لتحديث قدراتها العسكرية، او كتلك التي تعاني من حظر على عمليات تسلحها، والطريقة الثانية من خلال الامتناع عن تزويد بعض الدول كليبيا بالأسلحة، نظرا لما قد تشكله هذه الاسلحة من خطر على منطقة وسط افريقيا، وبالتالي الاضرار بالمصالح الصينية هناك، وهو الامر الذي يعكس طبيعة الاولويات والاهداف الصينية، والمتمثلة بالأمن والاستقرار ليس فقط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بل وايضا لإقليم وسط إفريقيا، وذلك لضمان امدادات الطاقة، واستيعاب اسواق المنطقة للصادرات الصينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: الاستثمارات الصينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة احد اهم الادوات الاقتصادية التي توظفها الصين للتغلغل الاقتصادي في الدول المضيفة، ومنها دول المنطقة، وذلك لتأمين حاجياتها من المواد الاولية، والمواد الخام، وتأمين مصادر الطاقة، والاستثمار في التكنولوجيا...الخ، مستغلة في هذا، حاجة الدول المضيفة لتطوير بنيتها التحتية، وتنميتها الاقتصادية، فضلا عن اعتبار الاستثمار احد الموارد المهمة للحصول على النقد الاجنبي كبديل عن الاقتراض الخارجي وما يتبعه من ابتزاز سياسي من وجهة نظر الدول المضيفة، لا سيما وان تعاني من تفاقم في حجم الديون الخارجية، فضلا عن اهميته في نقل التكنولوجيا وتوطينها ورفع كفاءة اليد العاملة، وتخفيف حدة البطالة والفقر التي تعاني منها دول المنطقة[1].

فضلا عن تحقيق مكاسب اقتصادية، فإن الاستثمار الصيني في دول المنطقة يعتبر احد الادوات التي تساهم في تحقيق مكاسب سياسية، وآلية لتوسيع قاعدة المصالح المشتركة، لا سيما في ظل امتناع الدول الغربية عن الاستثمار في بعض الدول كالسودان وايران، وهو ما يؤثر على هذه الدول سلبيا ويحرمها من التكنولوجيا وتطوير بنيتها التحتية، الامر الذي يوفر للصين في حال استثمارها في هذه الدول امكانية كسب هذه الدول كحليف وشريك سياسي مهم لها في المنطقة، الامر الذي يغري دولا اخرى على جذب الاستثمارات الصينية اليها لتمتين العلاقات السياسية مع الصين.

---

[1] - عيسى محمد غزالي ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، تعاريف وقضايا ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004 ، ص ص5-27.

-What is the difference between Foreign Direct Investment (FDI) net inflows and net outflows? , on: http://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD , 29/4/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبل نهاية الحرب الباردة ركزت الصين على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها دونا عن الاهتمام بالاستثمار خارجيا، وذلك لزيادة معدلات نموها الاقتصادي وسعيا منها لتوطين التكنولوجيا في بنيتها الصناعية والاقتصادية، الا انها، وفي فترة ما بعد الحرب الباردة، ونتيجة للنمو الاقتصادي وتنامي حجم الاحتياطيات النقدية الاجنبية في الصين، وتزايد معدلات تطورها التكنولوجي كما اشارت الدراسة في الفصل الاول، بدأت الصين التفكير في الاستثمار التدريجي خارجيا حتى وصلت الى المركز الثاني بين اكبر الدول تصديرا للاستثمارات المباشرة بدءا من عام 2013، والدولة الاولى في تصدير الاستثمارات بعد عام 2014.[1]

الشكل رقم(12): تطور التدفق الاستثماري الصيني خارجيا خلال الفترة 1990 -2015 بالمليار دولار.

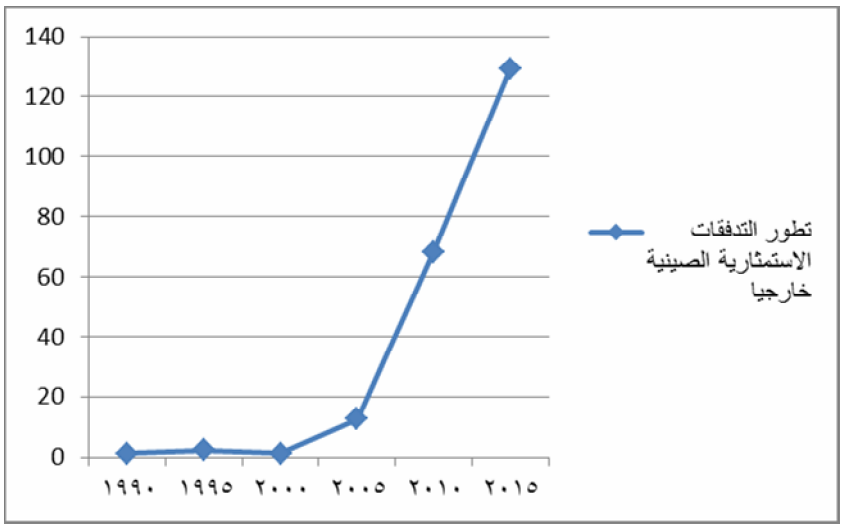

الشكل من اعدادا الباحث استنادا الى:

World Investment Reports 1990-2015.

بالنظر الى الشكل السابق يتضح بأن التدفقات الاستثمار الصيني خلال الاعوام 1990، 1995، 2000، تراوحت بين 1.100 مليار دولار، و2.300 مليار دولار، و1.150 مليار دولار على التوالي، بينما بدأت التدفقات الاستثمارية الصينية بالتضاعف خارجيا بعد عام

[1]- World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance, UNCTAD, UNITED NATIONS PUBLICATION ,New York, 2015, p5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2000، حيث وصلت في عام 2005 الى ما حجمه 12.500 مليار دولار، ثم لتتضاعف بشكل سريع خلال الاعوام التالية حتى وصلت الى ما حجمه 68.000 مليار دولار في عام 2010، والى ما حجمه 129.000 مليار دولار نهاية عام 2014 وبداية عام 2015.

توحي الارقام السابقة والخاصة بالتدفقات الاستثمارية الصينية خارجيا، بأن التركيز الصيني على الاستثمار الخارجي تضاعف بعد عام 2000، وهو ما يمكن تفسيره باستغلال الصين لتنامي حجم الاحتياطيات النقدية لديها في مزيد من الاندماج مع الاقتصاد العالمي، حيث تنامى حجم الاحتياطيات خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، من 34 مليار عام 1990، الى ما حجمه 80 مليار عام 1995، و 171 مليار عام 2000، و831 مليار عام 2005، و2.9 ترليون دولار عام 2010، و3.9 ترليون دولار بداية عام 2015.

من ناحية اخرى، فإذا ما نظرنا الى البيانات المتوفرة عن الاستثمار الاجنبي الصيني في دول المنطقة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وكما سيبينها الجدول رقم(16) فيما يلي، يمكن تأكيد الملاحظة السابقة، وهي تنامي حركة التدفقات الاستثمارية الصينية عالميا بعد عام 2000 بشكل عام، وبعد عام 2004 مع المنطقة بشكل خاص، وهو العام الذي اعلن فيه عن قيام منتدى التعاون الصيني العربي، حيث تميزت الاستثمارات الصينية بعد عام 2004 عن السنوات السابقة بعدد من الميزات:

1- التوسع والانتشار الجغرافي التدريجي للاستثمارات الصينية بدلا من اقتصارها على عدد محدود من الدول في المنطقة.

2- استمرار تزايد حجم التدفقات الاستثمارية بشكل اكبر من حجم التدفقات في مرحلة ما قبل عام2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3 - امتازت التدفقات الاستثمارية الصينية فيما بعد عام 2004، بعدم توقف التدفقات الاستثمارية السنوية، على العكس من السنوات السابقة، وهي المرحلة التي كانت تشهد فيها التدفقات انقطاعات سنوية متكررة.

الجدول رقم (15): اتجاهات تدفق الاستثمارات الصينية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة1990 -2015 بالمليون دولار.

المجموعة	مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط			مجموعو الدول العربية في الشرق الأوسط			مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا		
السنوات/الدولة	تركيا	ايران	اسرائيل	السعودية	العراق	مصر	الجزائر	ليبيا	السودان
1990	-	-	-	-	-	-	-	-	0.2
1991	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1992	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1993	-	-	-	-	-	0.1	-	-	0.2
1994	-	-	-	-	-	0.4	-	-	-
1995	-	-	-	-	-	0.1	-	-	-
1996	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1997	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1998	-	-	-	-	-	0.1	0.4	-	-
1999	-	-	-	-	-	0.2	1.8	-	-
2000	-	-	-	-	-	0.7	12.2	-	-
2001	-	-	-	-	-	-	1	-	-
2002	-	-	-	1	-	-	5	-	-
2003	2	8	-	1	-	2	3	-	-
2004	2	18	-	2	-	6	27	-	147
2005	2	12	6	21	-	13	50	-	91
2006	3	66	1	1.100	-	9	91	9-	51
2007	1	11	2	1.428	-	25	37	42	65
2008	2	-35	1-	1.323	2-	15	86	11	63-
2009	293	125	-	3.605	2	134	229	39-	19
2010	8	511	11	1.961	48	52	186	11-	31
2011	14	616	2	123	122	66	114	48	912
2012	109	702	12	154	148	119	246	7-	2-
2013	180	750	0	480	2	2	190	0	140
2014	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
2015	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى:World Investment Reports 1990-2015

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا: الاستثمار الصيني في مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط:

1 - اسرائيل:

يتضح من الجدول السابق بأن حركة الاستثمار الصيني في اسرائيل تسير بشكل متذبذب على صعيد التدفقات السنوية، حيث كانت بداية الاستثمار الصيني في اسرائيل بحلول عام 2005، بواقع 6 مليون دولار، واستمر حجم تدفق الاستثمار الصيني الى اسرائيل بالتدفق المتذبذب خلال السنوات التالية حتى وصل اعلى حجم له في عام 2012 بواقع 12 مليون دولار.

هذا ويشير الجدول رقم (15) الى وجود بعض السنوات التي شهدت فيها الاستثمارات الصينية في اسرائيل بعض التذبذب او توقف التدفقات، وهو ما يمكن تفسيره كنتاج لتأثير بعض الدوائر الاسرائيلية المعارضة للاستثمارات الصينية في اسرائيل، نتيجة اعتقادهم بأن هدف الصين من الاستثمارات في اسرائيل هو لنقل التكنولوجيا المتقدمة اليها، لا سيما وان الصين تستثمر في قطاعات التكنولوجيا والتكنولوجيا الزراعية وتكنولوجيا الامن السيبراني، دون تقديم الصين لكامل دعمها السياسي لإسرائيل فيما يخص مواقفها من الفلسطينيين، او على الاقل تخفيف الصين لحجم علاقاتها مع كل من السعودية وايران.[1]

على الرغم مما سبق، تحاول الصين استغلال حجج الدوائر الاسرائيلية المؤيدة لاستثماراتها في اسرائيل من منطلق اقتصادي يركز على مقاييس الربح والخسارة، نظرا لأن هذه الرؤية ستمكن الصين من الحصول على التكنولوجيات الاسرائيلية المتقدمة في عمليات الانتاج الحيواني والنباتي، واستقدام تكنولوجيا معالجة المياه من اسرائيل، لا سيما وان اسرائيل دولة رائدة في هذا

[1] - يورام عفرون، الاستثمارات الصينية في إسرائيل فرصة أو مخاطرة قومية، ترجمة(المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي)، مركز الناطور للدراسات والابحاث، عمان، 2014، على الرابط:
http://natourcenter.info/portal/2014/04/14/%D8%، بتاريخ 2016/5/1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجال، نظرا لقدراتها التكنولوجية على معالجة ما نسبته 80% من المياه العادمة، وقدراتها الرابعة عالميا على تحلية المياه المالحة بتقنية التناضح العكسي، الامر الذي يوفر لبكين احد اهم اهدافها في مجال الامن الغذائي، لاسيما وان متطلبات بكين الغذائية تتنامى دوريا وبسرعة كبيرة نظرا لتعدادها السكاني الكبير، من ناحية ثانية تقوم الصين بالاستثمار في قطاع تكنولوجيا الامن السيبراني، نظرا لاعتماد كثير من الدول ومنها الولايات المتحدة على نظم وخوارزميات التشفير المصنعة في اسرائيل، لأجل غايات تأمين المعاملات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية[1]، الامر الذي يوفر لبكين قدرة على تأمين هذه القطاعات من ناحية، وامكانية استغلالها عسكريا لرفد التطور النوعي للجيش الصيني بهذه التكنولوجيات من ناحية ثانية.

2 - ايران:

يشير الجدول رقم (15) وحسب المتوفر من بيانات عن تدفقات الاستثمار الصيني في ايران، ان الاتجاه العام لتدفقات الاستثمارية يسير باتجاه مضطرد ومتنامي، حيث بدأت بحجم 8 مليون دولار عام 2003، حتى وصلت في عام 2009 الى ما حجمه 125 مليون دولار، ثم لتستمر في التطور حتى بلغت عام 2013 ما حجمه 750 مليون دولار، على الرغم من سحب الصين ما حجمه 35 مليون دولار من حجم استثماراتها في ايران عام 2008.

هذا وتعد قطاعات البنية التحتية والسكك الحديدية الدولية، والمحلية، وتحديث الموانئ البحرية، وقطاعات الطاقة من اهم القطاعات التي تستثمر فيها الصين في ايران[2]، نظرا لما

[1] -Michael Eisenstadt and David Pollock, Asset Test: How the United States Benefits from Its Alliance with Israel, Washington Institute, on: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/asset-test-how-the-united-states-benefits-from-its-alliance-with-israel, 2/5/2016.

[2]- Emma Scott, China's Iran Trade and Investments, Middle East Institute, ON: http://www.mei.edu/content/map/defying-expectations-china%E2%80%99s-iran-trade-investments. 1/5/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكله هذه القطاعات من اهمية بالغة لبكين لضمان امدادات الطاقة الايرانية اليها، فهي تستثمر في قطاعات النقل البري والبحري عموما، لتستغلها في تسهيل عمليات نقل النفط اليها، نظرا لحاجيات بكين المتنامية للطاقة نظرا لنموها الاقتصادي الكبير من ناحية، ولرفع حجم العلاقات الاقتصادية مع دول اسيا الوسطى وايران من خلال مشروع طريق الحرير لدعم نمو صادراتها لهذه الدول من ناحية ثانية.

على الرغم من قيام الصين بسحب ما حجمه 35 مليون دولار من حجم استثماراتها في ايران عام 2008 نتيجة للعقوبات الدولية، الا ان بكين اعادت تدفقاتها الاستثمارية الى ايران في السنوات التالية لعام 2008 حتى وصلت الى 750 مليون دولار عام 2013، وظلت بكين تحث الدول الكبرى على ايجاد حل سياسي سلمي للبرنامج النووي الايراني، وذلك لتحقيق اهداف عديدة من وجهة نظر الصين، مثل تعزيز ارتباط دول اسيا الوسطى وايران معها لتحقيق اكبر قدر ممكن من التعاون على الصعيد التجاري والطاقوي من ناحية[1]، للانتقال الى التعاون على الصعيد الامني في منطقة اسيا الوسطى، نتيجة لتنامي عدم الاستقرار في افغانستان وتنامي للحركات المتطرفة في اوزباكستان واسيا الوسطى عموما[2]، الامر الذي قد يمتد الى الصين، وتحديدا الى اقليم شينجيانغ.

ووفقا لما سبق، تتوقع الدراسة تزايد حجم التدفقات الاستثمارية الصينية الى ايران في السنوات المقبلة، لا سيما في ظل رفع العقوبات عن ايران بسبب برنامجها النووي من ناحية، ونتيجة لاعتزام حكومة حسن روحاني الى تهيئة البيئة الاستثمارية في ايران بشكل يعمل على جذب

[1] -لماذا تسعى الصين إلى دعم علاقاتها مع إيران؟، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ،القاهرة، على الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/، بتاريخ 2016/5/1.

[2] -الجماعات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، نشاط متزايد وتهديدات محتملة، ساسة بوست، على الرابط: http://www.sasapost.com/islamic-groups-in-middle-asia/، بتاريخ 2016/5/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمارات الاجنبية[1]، ونتيجة لرغبة الصين في تحقيق جملة من الاهداف في المنطقة كتأمين الطاقة ورفع حجم التبادل التجاري مع ايران والرغبة في مزيد من التعاون الامني لا سيما في منطقة اسيا الوسطى.

3 - تركيا:

يشير الجدول رقم (15) الى ان بداية الاستثمار الصيني في تركيا كانت في عام 2003، وبواقع 2 مليون دولار، هذا وليستمر معدل التدفقات الاستثمارية الصينية على هذا النحو حتى عام 2009 عندما قفزت حجم التدفقات الاستثمارية الصينية الى ما حجمه 293 مليون دولار، ثم لتتراجع في العام التالي لنحو 8 مليون دولار، وتتصاعد تدريجيا الى ما حجمه 180 مليون دولار عام 2013.

هذا وبالنظر الى اهم القطاعات الاستثمارية الصينية في تركيا، نجد القطاع المصرفي والتأمينات، والبنية التحتية في الموانئ والتعدين، حيث حصل بنك الصين على حق العمل على الاراضي التركية في عام 2015،[2] بعد سنوات من التعاون مع بنك "آكا" التركي، حيث كان محور التعاون بين البنكين يقوم على تمويل الشركات الصينية العاملة في تركيا وتأمينها، لكن وبعد دخول بنك الصين الى تركيا، فإن بكين تهدف من الاستثمار في تركيا ولا سيما في قطاع الموانئ الى رفع مستوى التبادل التجاري مع تركيا، لتوظيف موقعها كجسر بين اسيا واوروبا من ناحية[3]، ولتحقيق مزيد من الاندماج المالي مع بنية الاقتصاد العالمي من ناحية ثانية.

---

[1] -روحاني يدعو إلى تعزيز «الاستثمارات الأجنبية» في إيران، الاخبار، على الرابط: http://www.al-akhbar.com/node/223083، بتاريخ 2016/5/2.

[2]- Bank of China Setting Up Shop in Turkey, on: http://www.china-invests.net/20160511/40246.aspx , 2/5/2016.

[3] - يتعاون بنك أكا مع البنك الصيني لتحسين الاستثمارات التركية-الصينية، مركز معلومات الاستثمار التركي، على الرابط: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/infocenter/news/Pages/260912-akbank-boc-partnership-chinese-business-ties.aspx، بتاريخ 2016/5/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الاستثمار الصيني في مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط:

1 - السعودية:

يشير الجدول رقم (15) الى الاتجاه العام لتدفق الاستثمارات الصينية في السعودية بدءا من عام 2001 وحتى عام 2009 يسير بشكل متطور ومتضاعف بشكل كبير، حيث بدأت التدفقات بحجم 1 مليون دولار عام 2002، حتى وصلت اعلى قيمة لها في عام 2009 بما حجمه 3.605 مليار دولار، ثم ليهبط حجم التدفقات في السنوات التالية من 1.961 مليار دولار عام 2010 حتى وصلت الى 480 مليون دولار عام 2013.

هذا وتتركز الاستثمارات الصينية في السعودية في قطاعي المقاولات الانشائية من ناحية، وقطاع تكرير النفط من ناحية ثانية[1]، حيث تهدف الصين من الاستثمار في هذه القطاعات الى تحقيق الربح المادي في قطاع المقاولات نظرا لتنامي قطاع الانشاءات في السعودية، وللاستفادة من تكنولوجيا الشركات السعودية في تكرير النفط لإنتاج الغازات البترولية في المصافي الصينية، لتقليل نسب الاعتماد على الخارج لضمان امدادات هذه القطاعات النفطية.[2]

على الرغم من تراجع التدفقات الاستثمارية الصينية الى السعودية بدءا من عام 2009 وحتى عام 2013، الا انه اعلن في عام 2014 عن انطلاق منتدى الاستثمار السعودي الصيني، حيث تناول وزراء الجانبين امكانية قيام الشركات الصينية بعمليات تصنيع عدد كبير من

[1]- Chinese national oil companies' investments: going global for energy, on: Chinese national oil companies' investments: going global for energy , 2/5/2016.

-الاستثمارات الصينية بالسعودية لا تعكس الواقع، الاقتصادية، على الرابط:
http://www.aleqt.com/2015/04/04/article_946218.html، بتاريخ 2016/5/2.

[2] - ياسر قطيشات، البعد النفطي في العلاقات السعودية الصينية، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتجات الصينية في السعودية بدلا من عمليات تصديرها للسعودية[1]، كما تم التباحث حسب ما اعلن عنه السفير الصيني في الرياض عن امكانية الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة، والطاقة النووية وتقنياتها المختلفة في المستقبل القريب الى المتوسط[2]، وعليه تتوقع الدراسة ان تتزايد حجم التدفقات الاستثمارية الصينية الى السعودية في السنوات القادمة، مستغلة في ذلك اعلان السعودية عن "رؤية السعودية 2030".

2 - العراق:

نظرا لظروف الامنية غير المستقرة في العراق نتيجة للغزو الامريكي في عام 2003، فقد سحبت الصين ما حجمه 2 مليون دولار كما يظهر من الجدول رقم (15) من حجم استثماراتها في قطاع النفط، على اثر توقع اتفاقية نفطية لتطوير بعض الحقول في عهد الرئيس صدام حسين[3]، لكن استأنفت الشركات الصينية تدفقاتها الاستثمارية في العراق بدءا من عام 2009 بواقع 2 مليون دولار، وظلت تتطور حتى وصلت ما حجمه 148 مليون دولار عام 2012 نتيجة للانسحاب الامريكي من العراق في عام 2011، لتتراجع في العام التالي الى ما حجمه 2 مليون دولار نتيجة لتنامي خطر "داعش" في العراق في عام 2013.

وعلى الرغم مما سبق، نجد ان اهم القطاعات الاستثمارية الصينية في العراق هي قطاع النفط وخاصة في الحقول الجنوبية والوسطى في العراق، وقطاع البنية التحتية[4]، نظرا لحيوية هذه

---

[1] - انطلاق منتدى الاستثمار السعودي – الصيني، ايلاف، على الرابط: http://elaph.com/Web/Economics/2014/3/886331.html?entry=SaudiArabia، بتاريخ 2016/5/3.

[2] - تعاون مشترك بين السعودية والصين لتصنيع معدات الطاقة النووية، على الرابط: http://www.alwanes.com/saudi-china-new-investments-in-nuclear-energy/، بتاريخ 2016/5/2.

[3] - بعد احجام الشركات الامريكية عن الاستثمار * العراق والصين يدرسان احياء اتفاق نفطي سابق، الدستور، على الرابط: http://www.addustour.com/14430/%D8، بتاريخ 2016/5/3.

[4]- Taylor Butch, Why China will intervene in Iraq, asia times, on: http://atimes.com/2015/09/why-china-will-intervene-in-iraq/, 3/5/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاعات بالنسبة للصين والعراق، حيث تهتم الصين بالجانب النفطي نظرا لحاجاتها المتنامية من النفط بشكل كبير، كما وتهتم بالاستثمار في جانب البنية التحتية عموما نظرا لتضررها خلال سنوات الحرب، الامر الذي يوفر لها مردودا ماليا لشركاتها المتعددة من جهة، ويضمن لها امدادات النفط من جهة ثانية، كما وتعود هذه الاستثمارات بعوائد اقتصادية على العراق ايضا، وهو ما يظهر من إعادة انتاجية الحقول النفطية من جهة، والسير بالتنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في البنية التحتية من جهة ثانية.

3 - مصر:

يتضح من الجدول رقم (15) الى ان بداية الاستثمار الصيني في مصر كانت في عام 1993، بواقع 100 مئة الف دولار، لتتطور في عام 1994 الى ما حجمه 400 الف دولار، ثم لتتطور التدفقات الاستثمارية الصينية خلال عقد التسعينيات على الرغم من انقطاعها في بعض الاعوام حتى وصلت اعلى معدل لها في عام 2000 بواقع 700 مئة الف دولار.

لكن ومع حلول الالفية الجديدة تضاعفت حجم التدفقات الاستثمارية الصينية في مصر، حيث تطورت من 2 مليون دولار عام 2003، حتى وصلت اعلى حجم لها في عام 2009 بواقع 134 مليون دولار، ثم لتهبط خلال الثورة المصرية الى ما حجمه 66 مليون دولار عام 2011، لتعاود الارتفاع الى ما حجمه 119 مليون دولار عام 2012، ولتنخفض الى ما حجمه 2 مليون دولار عام 2013 نتيجة للظروف الامنية المتوترة وانقلاب المشير السيسي على الرئيس محمد مرسي.

على الرغم من التركيز الصيني في عقد التسعينات على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها كما واشرنا سابقا، الا ان العلاقات التاريخية بين الصين ومصر قد تكون احدى الدوافع التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسعى الصين للحفاظ عليها مع مصر من خلال أداة الاستثمار، هذا وتمثل قطاعات البنية التحتية كالسكك الحديدية والانفاق والطرق احد اهم القطاعات التي تستثمر فيها الصين بالإضافة الى قطاعي النفط وقناة السويس.[1]

هذا وعلى الرغم من انخفاض التدفقات الاستثمارية الصينية في مصر عام 2013، الا ان الزيارات المتبادلة بين مسؤولي الدولتين لاحقا، توحي برغبة صينية لمزيد من الاستثمار في مصر مستقبلا، خاصة في قطاعات الطاقة المتجددة والنظيفة، كالطاقة الشمسية والرياح والطاقة النووية، في اطار الرؤية الصينية لمشروع الحزام والطريق، وانشائها لبنك الاستثمار الاسيوي للبنية التحتية وانضمام مصر اليه في عام 2014.[2]

[1]- Egypt eyes China investment, on: http://www.globaltimes.cn/content/964781.shtml, 4/5/2016.

[2]- Shannon Tiezzi, The Belt and Road and Suez Canal: China-Egypt Relations Under Xi Jinping, on: http://blogs.nottingham.ac.uk/chinapolicyinstitute/2016/02/16/87681/, 4/5/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: الاستثمار الصيني في مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا:

1 - السودان:

يتضح من الجدول رقم (15) بأن السودان هي اول دولة تستثمر فيها الصين من دول العينة خلال فترة الدراسة، وفي فترة تركيز الصين على جذب الاستثمارات الاجنبية اليها، حيث استثمرت الصين في السودان ما حجمه 200 مئتي الف دولار في عام 1990، وبنفس الحجم في عام 1993، وهو ما يمكن تفسيره بالاستثمار الرمزي لكسب السودان كحليف سياسي تنطلق منه نحو إفريقيا في بداية عقد التسعينات نتيجة لسوء علاقات دولة السودان مع الغرب وفرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية عليها.

لكن ومع حلول عام 2004 بدأت الاستثمارات الفعلية في السودان، حيث استثمر الصين ما حجمه 147 مليون دولار في عام 2004، واستمرت بالتطور المتذبذب خلال السنوات التالية حتى وصلت اعلى حجم تدفقي في عام 2011، بواقع 912 مليون دولار، لكن وفي عام 2012 سحبت الصين ما حجمه 2 مليون دولار من حجم تدفقاتها في السودان نتيجة لتفاقم نسب عدم الاستقرار بعد انفصال الجنوب في عام 2011، لتعاود الارتفاع في عام 2013 الى ما حجمه 140 مليون دولار.

هذا ويمثل قطاع الطاقة اهم القطاعات التي تستثمر فيها الصين في السودان، على صعيد الاستكشاف والاستخراج وتطوير الحقول، بالإضافة الى الاستثمار في القطاع الزراعي على صعيد صناعة الاسمدة والآلات الزراعية، وصناعة السكر، والاستثمار في بعض القطاعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعية مثل الورق والاطارات والجلود والدباغة[1]، حيث تهدف الصين من الاستثمار في هذه القطاعات لسد احتياجاتها المتنامية من الطاقة من جهة، ولكسب السودان كحليف سياسي مهم في إفريقيا، لا سيما في ظل امتناع الدول الكبرى وشركاتها المختلفة من الاستثمار في السودان.

2 - الجزائر:

من تأمل حجم التدفقات السنوية للاستثمارات الصينية في الجزائر يتضح بأن اتجاهها العام يميل نحو التطور المتذبذب، حيث يشير الجدول رقم(15) بأن بداية الاستثمار الصيني في الجزائر كانت في عام 1998 بواقع 400 اربع مئة الف دولار، هذا واستمرت التدفقات الاستثمارية الصينية خلال السنوات التالية حتى وصلت في عام 2000 ما حجمه 12.5 مليون دولار، ولتصل في عام 2004 ما حجمه 27 مليون دولار، وما حجمه 229 مليون دولار في عام 2009، ولتصل اعلى قيمة لها في عام 2012 بواقع 246 مليون دولار، ولتهبط في عام 2013 الى ما حجمه 190 مليون دولار.

بالنظر الى اهم القطاعات الاستثمارية الصينية في الجزائر نجد قطاع البناء، وانشاء الطرق[2]، الزراعة والري، وقطاع الاتصالات والخدمات، وقطاع الطاقة، والنقل[3]، حيث تستثمر الصين في بناء مصافي تكرير النفط، وتطوير الحقول ورفع الطاقة الانتاجية للحقول النفطية، كما تستثمر

[1] - الصين تدفع بأكثر من 200 من شركاتها إلى الاقتصاد السوداني، الوسط على الرابط: http://www.alwasatnews.com/news/530899.htl، بتاريخ 2016/5/4، وانظر ايضا: - عماد عبدالهادي، الصين تعزز شراكتها مع السودان بقطاع النفط، الجزيرة ، على الرابط: www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/9/9/ ، بتاريخ 2016/5/4.

[2] - قيمة الاستثمارات الصينية بالجزائر تجاوزت 20 مليار دولار، الفجر على الرابط: http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=160153?print، بتاريخ 2016/5/4.

[3] - ولد خليفة يستقبل السفير الصيني بالجزائر، صحيفة الحوار، على الرابط: http://elhiwardz.com/?p=16805، بتاريخ 2016/5/4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصين في بناء الطرق الجزائرية، واستثمارها في توسعة مطار الجزائر الدولي، كما تم الاتفاق بين الحكومتين الصينية والجزائرية على تصنيع السيارات وتجميعها في عام 2013، على ان يبدأ الاستثمار في هذا القطاع بحلول عام 2016.[1]

مما سبق يتضح بأن سياسة الاستثمار الصيني في الجزائر قائمة على تنويع القطاعات الاستثمارية دون اقتصارها على قطاع النفط، الامر الذي يوفر لها فرصة اكبر لتحقيق عوائد اقتصادية من القطاعات الاخرى، كقطاع البناء والانشاءات، لا سيما وان هذه القطاعات قطاعات نشطة نتيجة للعشرية السوداء في الجزائر.

3 - ليبيا:

يعود تاريخ الاستثمار الصيني في ليبيا الى عام 2002، بعد زيارة الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" "Jiang Zemin" الى ليبيا وحصول شركة "CNPC" الصينية على عقود للتنقيب عن النفط[2]، الا ان الاتجاه العام للتدفقات الاستثمارية الصينية في ليبيا وحسب البيانات المعلنة كما يظهر من الجدول رقم(15) يشير الى تراجعها من خلال السحب عموما، حيث سحبت الصين ما حجمه 9 مليون دولار من حجم تدفقاتها الاستثمارية في ليبيا عام 2006، ثم عاد التدفق في العام التالي بحجم 42 مليون دولار، وفي عام 2008 ما حجمه 11 مليون دولار، ليكون حجم التدفقات الاستثمارية الصينية في ليبيا خلال الفترة 2006 -2013 ما حجمه 35 مليون دولار.

---

[1] - مصنع صيني لتجميع السيارات في الجزائر، سكاي نيوز، على الرابط:
http://www.skynewsarabia.com/web/article/467852/%، بتاريخ 2016/5/4.

- "الزحف الأصفر"يؤرق الدول الغربية في القارة السمراء، وكالة الخبر، على الرابط:
http://www.elkhabar.com/press/article/89990، 4/5/2016.

[2] - الصين تصحو متأخرة على قطاع الطاقة وتحلم بالاكتفاء الذاتي، مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يشير الباحثين الصينين الى ان اهم الاسباب التي ادت الى سحب التدفقات الاستثمارية من ليبيا على الرغم من اهميتها الجغرافية على ساحل البحر الابيض المتوسط هو التخوف من احتمالية الاعتداء على العمالة الصينية في ليبيا قبل الثورة، الامر الذي يجعل من البيئة الاستثمارية الليبية غير مشجعة للشركات الصينية، وهو ما كان محصلته اجلاء حوالي 35.860 مواطن صيني من ليبيا عام 2011[1].

اما في فترة ما بعد الثورة الليبية عام 2011، فقد انسحب كافة الشركات الصينية من ليبيا باستثناء شركات الاتصالات، والنفط الى حد ما، نتيجة لتأزم الاوضاع في ليبيا من ناحية، وتفاقم حدة الصراع، وكرد من المعارضة على الموقف الصيني الرافض للعقوبات الدولية على نظام القذافي في عام 2011[2]، وهو الامر الذي انعكس على حجم التدفقات الاستثمارية في ليبيا كما يظهر من الجدول رقم(15)، حيث سحبت الصين ما 7 مليون دولار من تدفقاتها عام 2012، واوقفت التدفقات في عام 2013، لحين تقارب وجهات النظر بين الحكومة الصينية والحكومة الليبية الجديدة، الامر الذي قد يفتح باب عودة الاستثمارات الصينية الى ليبيا مستقبلا، وهو ما لاح في الافق في عام 2014، بعد لقاء السفير الصيني في ليبيا مع وكيل وزارة النفط "عمر كماش" وتفاهمهم على قيام شركات نفط صينية بتطوير الحقول النفطية المدمرة في ليبيا لتعود الى كامل طاقتها الانتاجية.[3]

[1] - وانغ جينغ ليه، سلامة الصينيين في الخارج تحد خطير يواجه السلطات الصينية، الصين اليوم، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2012-05/02/content_449952.htm، بتاريخ 2016/5/5.

[2] - محمود محمد عراقي، أفريقيا والصين في 2013: شراكة وبناء، الصين اليوم، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2013-12/02/content_580820.htm، بتاريخ 2016/5/5.

[3] - إجتماع بين وكيل وزارة النفط والغاز وسفير جمهورية الصين/ مرجع سبق ذكره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: حجم مخزونات وارصدة الاستثمارات الصينية في المجموعات الثلاثة:

ناقشنا في الصفحات السابقة حجم التدفقات السنوية للاستثمارات الصينية في دول عينة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي هذا الجزء ستبحث الدراسة واقع المخزنات الاستثمار الصيني في منطقة الشرق الأوسط، لترى اذا كانت المخزونات في حالة نمو ام في حالة تراجع، على اساس ان المخزون يدلل على قيام الشركات الصينية بعمليات مضاعفة وسائل الانتاج في دول العينة، او هو صرف المال النقدي الناتج عن الارباح في مضاعفة وسائل الانتاج[1]، وبالنظر الى الجدول رقم(16)، وحسب البيانات المتوفرة، نتلمس بأن الاتجاه العام لحجم المخزون الاستثماري الصيني في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يسير متنامي وتطور عموما، على الرغم من تذبذبه في بعض الدول كليبيا، والعراق في بعض السنوات.

الجدول رقم (16) :حجم مخزون_ارصدة_ الاستثمارات الصينية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2003 -2012 بالمليون دولار.

المجموعة	مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط			مجموعو الدول العربية في الشرق الأوسط			مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا			
السنوات/الدولة	تركيا	ايران	اسرائيل	السعودية	العراق	مصر	الجزائر	ليبيا	السودان	المجموع
2003	2	22	-	-	437	14	6	1	1	483
2004	3	47	-	2	435	14	34	1	172	708
2005	4	56	6	58	435	40	171	33	352	1.155
2006	10	111	9	273	436	100	274	29	497	1.739
2007	12	122	11	404	22	132	394	71	575	1.743
2008	22	94	10	621	21	131	509	82	528	2.018
2009	386	218	11	711	23	285	751	43	564	2.992
2010	404	715	22	761	483	337	937	32	613	4.304
2011	406	1.352	24	883	606	403	1.059	68	1.526	6.327
2012	503	2.070	38	1.206	754	459	1.305	65	1.237	7.637
المجموع	1.751	4.807	131	4.919	3.652	1.915	5.440	425	6.065	.....

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى:World Investment Reports 2003-2012

[1] - قضايا ومفاهيم حول الاستثمار، الموسوعة العربية، على الرابط: http://www.arab-ency.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A، بتاريخ 2016/5/6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من تأمل الجدول رقم (16) نجد ان حجم المخزون الاستثماري في مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط خلال الفترة الممتدة من عام 2003 وحتى 2012، بلغ ما حجمه 6.689 مليار دولار، بينما بلغ المخزون الاستثماري الصيني في مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط خلال نفس الفترة ما حجمه 10.486 مليار دولار، وفي مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا ما حجمه 11.930 مليار دولار، ويعبر عن هذا الشكل رقم (13) عن ذلك موضحا التطور السنوي لحجم الارصدة الاستثمارية الصينية في المنطقة ككل، ومن ثم في المجموعات الثلاثة كل على حدى.

الشكل رقم(13): التطور العام لأرصدة الاستثمارات الصينية في مجموعات الدراسة الثلاثة مقارنة بالمنطقة ككل خلال الفترة 2003 -2012 بالمليار دولار.

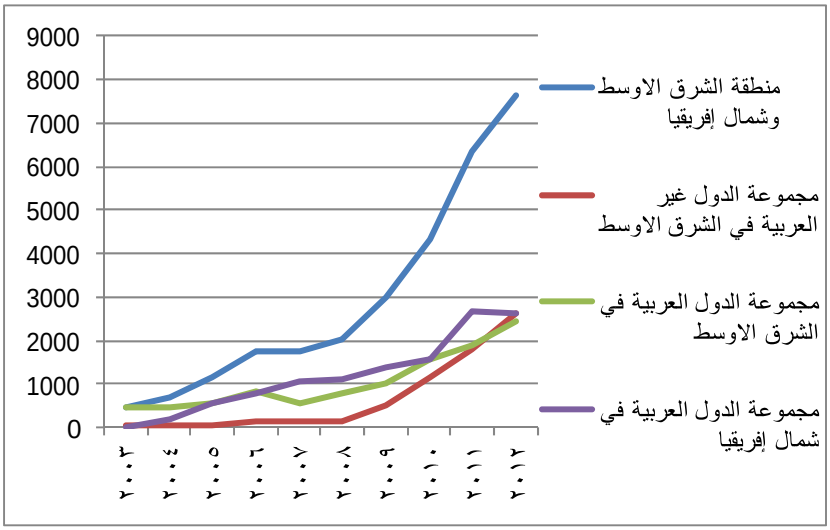

الشكل من اعداد الباحث استنادا الى الجدول رقم(16).

يتضح من الشكل السابق عدد من الامور:

1- ان تطور المخزون والارصدة الاستثمارية الصينية في المنطقة بصرف النظر عن حجمها تسير بشكل متنامي ومتصاعد خلال الفترة 2003-2012، حيث بلغت في عام 2003 ما حجمه 483 مليون دولار، لتنتهي في عام 2012 بما حجمه 7.637 مليار دولار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- يبدو من الشكل السابق بأن تطور المخزونات الاستثمارية الصينية في مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط بدء التصاعد منذ عام 2009/2008، حتى اصبحت هي المجموعة الاكبر في حجم المخزونات الصينية في عام 2012 بواقع 2.611 مليار دولار، تليها مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا بواقع 2.607 مليار دولار، ثم مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط بواقع 2.419 مليار دولار نهاية عام 2012.

نستنتج مما سبق وبشكل عام قضيتين حول مراكز تنامي مخزونات الاستثمار الصينية:

أ - أن الصين تعمل على مضاعفة حجم وسائل انتاجها الاستثمارية في الدول النفطية بشكل اكبر من الدول غير النفطية كإسرائيل وتركيا.

ب - بشكل عام، هناك علاقة ما بين حجم مخزون الاستثمار في احدى دول المنطقة وطبيعة علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة، فكلما ساءت العلاقات السياسية بين احدى دول المنطقة الغرب عموما كلما تنامى حجم مخزون الاستثمار الصيني فيها، كالسودان وايران التي تتعرض للعقوبات الدولية، او كالسعودية التي اهتزت علاقاتها مع الولايات المتحدة بعد عام 2001، نتيجة هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والشكل رقم (14) يوضح ما ترمي اليه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (14): مخزونات وارصدة الاستثمار الصيني في عينة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2003 -2012 بالمليار دولار.

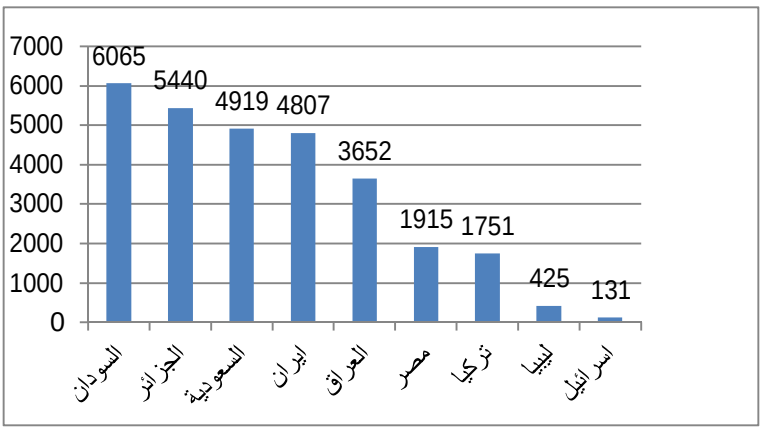

الشكل من اعداد الباحث استنادا الى الجدول رقم(16).

وعليه، يمكن القول: بأن الاتجاه العام لحجم المخزونات الاستثمارية الصينية يميل ليتضاعف ويتركز في الدول النفطية من ناحية، والدول التي تمتنع الدول الغربية عن الاستثمار فيها كالسودان وايران، او كتلك الدول التي تتعرض علاقاتها السياسية مع الغرب الى اهتزازات ما كالسعودية من ناحية ثانية، بشكل يوحي بأن سياسة الاستثمار الصيني تسعى لملأ الفراغات الغربية لتضمن الدول التي تتعرض للعقوبات او فك تدريجي للتحالفات السياسية مع الغرب، كحليف سياسي من جهة، وتضمن امدادات النفط اليها نتيجة هذا التحالف الناشئ من جهة ثانية.

هذا ومن ناحية اخرى لابد من الاشارة الى ان مجموعة الدول غير العربية قد اصبحت في نهاية عام 2012 صاحبت اكبر مخزون استثماري صيني متفوقة في هذا على كل من مجموعتي الدول العربية، الامر الذي من الممكن ان يتطور ويتنامى في السنوات التالية، بشكل يعكس التوجهات الصينية في العمل على التمدد الجغرافي عبر تركيا لتعزز علاقاتها مع اوروبا، ولحفظ الامن في منطقة اسيا الوسطى من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ايران، ومع اسرائيل للحصول على التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، بشكل يعكس التطبيق الهادئ لرؤية مشروع الطريق والحزام التي اعلن الصينيون عنها في عام 2013، التي تهدف الى الحفاظ على امدادات الطاقة، ثم التجارة والاستثمار ثانيا، وثالثا العمل على بناء الطاقة المتجددة، كما سبق وان اشارت الدراسة، حيث ان البند الثالث يستدعي الحصول على التكنولوجيات المتقدمة المتوفرة في اسرائيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: التطور العام لحجم التدفقات الاستثمارية الصينية الى المنطقة مقارنة بالفواعل الدولية الكبرى:

يشير الجدول التالي الى التطور العام لحجم التدفقات الاستثمارية الصينية في عينة الدراسة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالفواعل الدولية الكبرى خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 -2012، ويتضح من خلاله بأن مجموع التدفقات الاستثمارية الصينية في دول العينة من المنطقة يضعها في المركز الرابع ما بين الفواعل الدولية الكبرى بعد كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وفرنسا، وقبل كل من المانيا واليابان وروسيا، بواقع 15.340 مليار دولار، علما ان الصين لم تبدأ الاستثمار الفعلي في دول المنطقة الا بعد عام 2003 تقريبا على العكس من اغلبية الفواعل الباقية كما اشارت الدراسة سابقا.

الجدول رقم (17): مجموع التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة الى عينة دول المنطقة من الفواعل الكبرى مقارنة مع الصين خلال 2001 -2012 بالمليون دولار.

السنة/الدولة	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	روسيا	فرنسا	المانيا	اليابان	الصين
2001	2.796	93	-	870	579	12	1
2002	348	126	-	356	74-	142	6
2003	132	196	-	176	267	60	16
2004	556	316	-	132-	796	24	200
2005	1.388	1.124	1.605	4.797	49-	2.540	195
2006	7.058	6.792	-	2.261	725	3.521	1.312
2007	15.620	4.298	658	2.483	2.426	1.081	1.611
2008	11.133	4.956	1.177	5.316	2.184	3.246	1.336
2009	4.767	5.266	281	6.019-	2.844	2.627	4.368
2010	7.771	7.597	138	5.015	2.841	296	2.797
2011	2.742	4.436	762	786	653	231	2.017
2012	3.905	5.417	4.109	610	1.695	163	1.481
المجموع	58.216	40.617	8.730	16.519	15.157	13.943	15.340

الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى:World Investment Reports 2001-2012

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق يتضح بأن النسبة المئوية لحجم الاستثمارات الصينية في عينة المنطقة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالفواعل الدولية الكبرى خلال الفترة 2001 -2012، بلغت ما حجمه 9%، كما يتضح من الشكل رقم (15)، ثم المانيا بنسبة 9% تقريبا، فاليابان بنسبة 8%، ثم روسيا بنسبة 5%، اما الولايات المتحدة فكانت نسبتها 35%، والمملكة المتحدة 24%.

الشكل رقم (15): النسبة المئوية لحجم التدفقات الاستثمارية الصينية الى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بتدفقات الفواعل الدولية الكبرى خلال الفترة 2001 -2012 .

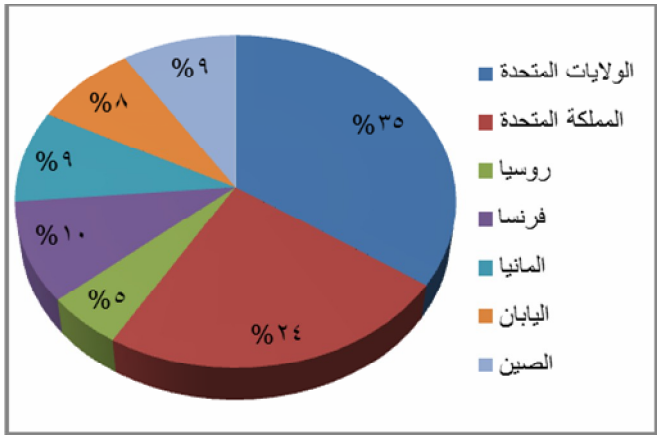

الشكل من اعداد الباحث بالاستناد الى الجدول رقم (17).

من تأمل الشكل السابق يمكن القول: بأن الصين وعلى الرغم من تأخرها الزمني في دخول الفعلي للمنطقة استثماريا _والذي تزامن مع حلول عام 2004_ على العكس من باقي الفواعل الدولية الكبرى، الا انها _اي الصين_ استطاعت مجاراة عدد من هذه الفواعل في الميدان الاستثماري حتى استطاعت الصين ان تصبح ذات حضور استثماري فاق في حجمه الحضور الاستثماري الروسي، والحضور الاستثماري الالماني، والحضور الاستثماري الياباني والتي تعد صاحبة ثالث اكبر اقتصاد عالميا، وتقترب من حجم الحضور الاستثماري الفرنسي.

هذا ومن ناحية اخرى، بلغت النسبة العامة لمجموع التدفقات الاستثمارية الصينية الى دول عينة المنطقة في عام 2012 ما نسبته 1.2% من الحجم الكلي للتدفقات الاستثمارية الصينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في العالم والبالغة ما حجمه 121 مليار دولار[1]، الامر الذي يعكس وجود مناطق استقطاب للاستثمارات الصينية اقوى من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على الرغم من ان الاستثمارات الصينية فيها تبوأت المركز الرابع من بين الفواعل الدولية الكبرى مع نهاية عام 2012.

ومهما يكن من الامر، يمكن للاستثمارات الصينية في المنطقة على الرغم من تواضعها مقارنة بالحجم الكلي للاستثمارات في عام 2012، من ان تزيد عن نسبة التدفقات الاستثمارية الامريكية والبريطانية في حال زادت الصين من نسبة استثماراتها في المنطقة بشكل يزيد عن نسبة عام 2012 والبالغة 1.2%، او في حال زيادة الصين لحجم الاستثمارات الكلية بشكل يفوق حجم الاستثمارات في عام 2012 والبالغة 121 مليار، اذا افترضنا ثبات نسبة المنطقة في الاستثمارات عند حدود 1.2%.

هذا وتتوقع الدراسة ان تتزايد النسبة العامة لحجم التدفقات الاستثمارية الصينية خلال الاعوام التالية نظرا لتزايد المصالح الصينية في المنطقة، سواء المصالح الاقتصادية كالتجارة والطاقة او السياسية والعسكرية كمبيعات الاسلحة والتعاون العسكري والامن في المنطقة، وهو ما دفع الصين الى اعلانها عن مشروع الطريق والحزام في عام 2013، للعمل على توسعة رقعة هذه المصالح، ليتبعها اعلان الصين عن انشاء البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية في عام 2014، والذي بدأ بقيمة 50 مليار دولار، ثم لتصل الاصول المالية للبنك الى 100 مليار دولار في عام 2015[2]، الامر الذي يعد فيه هذا البنك حسب عدد من المراقبين والاكاديميين، بداية

[1]- World Investment Report 2015: Reforming International Investment Governance, UNCTAD, UNITED NATIONS PUBLICATION ,New York, 2013,p3.

[2] - البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وكالة شينخوا الصينية، على الرابط: http://arabic.news.cn/2016-04/14/c_135278122_2.htm، 2016/5/8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشروع مالي ونقدي يقلص من سطوة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول في التمويلي والنقدي، وبالتالي يعكس تنامي القوة الصينية بشكل يقلص من الهيمنة الامريكية على كثير من دول العالم نظرا لقدراتها على تنظيم الامور النقدية العالمية بسبب سيطرتها على كل من البنك وصندوق النقد الدوليين.[1]

لكن تبقى فرصة تزايد نسب الاستثمار الصيني في المنطقة رهنا لعدد من الشروط، والتي يبدو من اهمها في اعتقاد الدراسة:

1- قدرة دول المنطقة على جذب الاستثمارات الصينية من خلال ايجاد بيئة قانونية واستثمارية تعزز من مكاسب الطرفين.

2- تحسن قدرة دول المنطقة على تجاوز الاوضاع السياسية والامنية المضطربة، فكلما كانت المنطقة اكثر استقرارا سياسيا وامنيا كلما كانت فرص تزايد الاستثمارات الصينية في المنطقة اكبر.

3- قدرة دول المنطقة على ايجاد مشاريع استثمارية ابتكارية تتلاقى والرؤى الصينية وتعود على عليها بالنفع، كالاستثمار في الطاقة المتجددة والخضراء، التي ستوفر للصين حاجاتها للطاقة، وتجعل دول المنطقة اقل اعتمادا على النفط.

[1] -بنك آسيا الجديد.. ضد الهيمنة الأمريكية، روسيا اليوم، على الرابط: https://arabic.rt.com/features/780168-، بتاريخ 2016/5/9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة:

يمكننا القول في نهاية نقاشنا للاستثمار الصيني في المنطقة: انه وعلى الرغم من ان البداية الصينية الفعلية للاستثمار في المنطقة كانت مع حلول عام 2004 بشكل عام، الا انها حاولت دخول دول منطقة شمال إفريقيا استثماريا منذ عام 1990، كما يتضح من استثماراتها في السودان، حيث تحاول الصين من خلال استثماراتها في دول المنطقة تأمين امداداتها النفطية عموما، وكسب دول المنطقة كحلفاء سياسيين لها في ظل امتناع الدول الغربية عن الاستثمار فيها.

وعلى الرغم من اسبقية الاستثمارات الصينية في مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا، وتأخر تنامي الاستثمارات في مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط حتى عام 2009/2008، الا انه في نهاية عام 2012 استطاعت مجموعة الدول العربية من ان تصبح اكبر مستحوذ على التدفقات الاستثمارية الصينية من بين المجموعتين العربيتين، على الرغم من ان الاهتمام الاستثماري الصيني يتركز على الدول النفطية، وعلى الدول التي تتأزم علاقاتها مع الدول الغربية.

كما يمكن القول: انه وعلى الرغم من ان الاستثمارات الصينية في المنطقة عموما كانت متأخرة زمنيا عن باقي الفواعل الدولية ولم تبدأ بشكل فعلي الا في عام 2004، الا انها استطاعت ان تصبح في المركز الرابع في حجم التدفقات الاستثمارية خلال اقل من عقد من الزمن، وهو ما يمكن ان يستمر بشكل طردي تزامنا مع مشروع احياء طريق الحرير الصيني، واعلان بكين عن البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية في خلال السنوات التالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس: المساعدات الخارجية والمنح الصينية المقدمة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تتفرع المساعدات الصينية الى شكلين اساسيين، وكل شكل يتفرع الى عدد من الاشكال الاخرى، بيانها كما يلي:

1 - المساعدات والمنح: وهي المساعدات التي تهدف الى دعم الدول المتلقية لتطوير مواردها الاقتصادية، وتهيئتها اقتصادها لمرحلة الانطلاق[1]، وتحسين الظروف التي من شأنها رفع واقع الدولة المتلقية للمساعدات[2]، وتتخذ هذه المساعدات عدد من الاشكال كما سيتضح خلال الصفحات التالية، منها:

أ - المساعدات الاقتصادية مثل: انجاز مشاريع اقتصادية مختلفة، برامج تنمية بشرية، بناء مصانع، بناء مزارع، المساهمة في تطوير مشاريع البنية التحتية.

ب - المساعدات الفنية: وقد تكون على شكل: تدريب العمالة على معدات معينة كالآلات الصناعية، ارسال خبراء زراعيين او صناعيين او عسكريين، تعاون تقني...الخ.

ت - مساعدات انسانية: وتكون على شكل ارسال فرق طبية لغايات الاغاثة او لمكافحة امراض معدية، او ارسال ادوات معدات اغاثية، ادوية، اغذية، كرافانات سكنية...الخ.

[1] - فردريك بنهام، المساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة، موقع الحكواتي، على الرابط: http://al-hakawati.net/arabic/civilizations/raedindexf22.asp، بتاريخ 2016/5/25.

[2] - موسى علاية، عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، مركز الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان:69-70، شتاء ربيع 2015، ص ص 142-143.

- Yun Sun, China's Aid to Africa: Monster or Messiah?, The Brookings Institution, on: http://www.brookings.edu/research/opinions/2014/02/07-china-aid-to-africa-sun, 25/5/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ث -مساعدات مالية: وهي التدفقات النقدية العامة على شكل منح وهبات لا ترد، على او على شكل ودائع مالية مستردة.

ج - مساعدات ثقافية: وهي المساعدات التي تأتي على شكل منح وبعثات دراسة، بناء مدارس او معاهد في الدولة المتلقية للنهوض بالتعليم.

2 -القروض: وهي تدفقات رؤوس الاموال العامة الحكومية، التي تقدمها الحكومة الصينية للدول المنطقة المتلقية كمصدر تمويل دولي لغايات الدفع بالعجلة التنمية الاقتصادية وتمويل البرامج والمشاريع المختلقة للقضاء على الفقر والبطالة وزيادة معدلات الدخل الفردي[1]، وتتفرع القروض الى ثلاثة اشكال ثانوية على النحو التالي:

أ - قروض التفضيلية: وهي القروض ذات الفائدة المنخفضة، وهي قروض تحكمها شروط ايسر من القروض التجارية العادية.

ب - قروض بلا فوائد: وهي القروض بلا فوائد مترتبة على الدولة المتلقية.

ت - قروض تجارية بفوائد متفق عليها: وهي القروض التي يترتب فيها على الدولة المتلقية نسب فوائد معينة يتم التفاوض عليها مع الجهة المانحة.

ث -اسقاط واعادة جدولة الديون: حيث يتم اسقاط مبلغا من حجم الدين المترتب على الدولة المتلقية، او اعادة التفاوض على فترة السماح وقيمة مبلغ السداد.

هذا ولا تعتقد الدراسة بداهة بخلو المساعدات الخارجية من الرغبة في تحقيق اهداف معينة[2] من قبل الحكومة الصينية في المنطقة، فكافة اشكال المساعدات التي تقدمها الصين للدول

[1] - زينب عباس زعزوع، دور المنح والمساعدات الاجنبية في التطوير التنظيمي، مجلة النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد 2 ابريل، جامعة القاهرة، 2012، ص ص 39، 44.

[2] - مبارك العجمي، المساعدات الاقتصادية اداة من ادوات السياسة الخارجية الكويتية:1980-2010، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2011، ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتلقية في المنطقة قد ترتبط بشروط سياسية واقتصادية معينية يجب ان تقدمها الدول المتلقية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحكومة الصينية، ليتسنى لها تحقيق عدد من الاهداف على الصعيد السياسي والاقتصادي، باستثناء المساعدات الانسانية الطارئة الى حد ما، والتي بدورها قد ترمي الحكومة الصينية تحقيق هدف سياسي او اقتصادي عند تقديمها، مثل: تحسين الصورة السياسية والتضامنية للصين امام المجتمع الدولي، وكمحاولة للتقرب السياسي والاقتصادي على المدى البعيد من الدولة المتلقية للمساعدة.

وعند النظر الى البيانات المتوفرة حول المساعدات الخارجية الصينية والمقدمة لدول المنطقة خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، يتضح كما يظهر من الجدول رقم (18)، بأن عدد الدول المتلقية للمساعدات الخارجية الصينية من عينية الدراسة بلغ ستة دول، هي السودان وليبيا والجزائر والعراق ومصر وايران، وثلاثة دول غير متلقية للمساعدات، هي السعودية وتركيا واسرائيل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (18): المساعدات الخارجية الصينية لدول المنطقة خلال الفترة 1990 -2015 بالمليون دولار.[1]

المجموعة	الدول غير العربية في الشرق الأوسط			الدول العربية في الشرق الأوسط			الدول العربية في شمال إفريقيا		
السنة/الدولة	ايران	تركيا	اسرائيل	السعودية	العراق	مصر	الجزائر	ليبيا	السودان
1990	-	-	-	-	-	-	-	-	..
1991	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1992	-	-	-	-	-	-	-	-	2
1993	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1994	-	-	-	-	-	-	-	-	0.9
1995	-	-	-	-	-	-	-	-	21.3
1996	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1997	-	-	-	-	-	-	-	-	20.1
1998	-	-	-	-	-	-	-	-	6.6
1999	-	-	-	-	-	-	-	-	336.1
2000	370	-	-	-	-	-	-	-	172.8
2001	1	-	-	-	-	-	-	-	158.5
2002	275	-	-	-	-	38	10.9	..	1.2
2003	3	-	-	-	-	-	1	-	1.8
2004	0.030	-	-	-	-	5.4	72	-	6.6
2005	0.200	-	-	-	-	-	-	-	2.4
2006	-	-	-	-	-	567.2	-	-	18
2007	-	-	-	-	6000.8	200.8	-	-	51.8
2008	-	-	-	-	..	12.5	..	-	22.2
2009	496	-	-	-	-	0.076	-	300	202.2
2010	-	-	-	-	-	-	41	-	214.5
2011	414	-	-	-	..	8.6	-	2.5	248.1
2012	-	-	-	-	-	976	-	-	74.5
2013	35	-	-	-	-	24	-	..	700
2014	..	-	-	-	4.5	..	-	41	730
2015	..	-	-	-	17	800	..	..	-

الجدول من اعداد الباحث استنادا الى: Open data for international development

[1] - دليل الجدول:

(-) تعني عدم وجود مساعدات خارجية.

(..) تعني وجود مساعدات ومنح غير محددة القيمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا: المساعدات الخارجية الصينية لمجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط:

كما هو واضح من الجدول رقم (18)، فإنه لا يتبين وجود مساعدات خارجية صينية لكل من اسرائيل وتركيا خلال فترة الدراسة، وهو ما يمكن تفسيره باعتماد الصين سياسة توجيه المساعدات الخارجية للدول الاقل نموا اقتصاديا، والاكثر حاجة من غيرها في محيطها الاقليمي[1]، حيث تتمتع تركيا واسرائيل بحجم اقتصاد اقوى نوعا ما من ايران، يعكسه نصيب الفرد من حجم الدخل القومي، حيث تطور نصيب دخل الفرد الايراني من حجم الدخل القومي من 3.700 دولار عام 1990 الى ما حجمه 7.100 دولار في عام 2013، اما نصيب الفرد الاسرائيلي فقد بلغ عام 1990 ما حجمه 10.860 دولار، والتركي 2.300 دولار، وفي بداية عام 2015 بلغ نصيب الفرد التركي ما حجمه 10.830 دولار، والاسرائيلي 35.320 دولار.[2] هذا وفي حال اضافة الدراسة لطبيعة العلاقات السياسة والاقتصادية المتأزمة لإيران مع الغرب يتضح لدينا بشكل اكبر النزوع الصيني لتقديم المساعدات لها خلافا لكل من تركيا واسرائيل، لا سيما وان ايران دولة نفطية، حيث تعتمد الصين على ايران بما نسبته 8%-11 من وارداتها النفطية كما اشارت الدراسة سابقا.

وعليه، ومن خلال مراجعة البيانات المتعلقة بالمساعدات الخارجية الصينية لإيران، نجد انها بدأت خلال فترة الدراسة منذ عام 2000، هذا وتتكون تلك المساعدات الخارجية من اربعة قروض، وتسع مساعدات متعددة، بيانها كما يلي:

---

[1]- WHITE PAPER: China's Foreign Aid (2014), the people's republic of china, on: http://english.gov.cn/archive/white_paper/2014/08/23/content_281474982986592.htm ,26/5/2016.

[2]- The World Bank Group, GNI per capita, Atlas method (current US$), on: http://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD,26/5/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القروض: قامت الصين بتقديم قرض تجاري لإيران في عام 2000 بحجم كلي بلغ 370 مليون دولار، لشراء خمس سفن لنقل النفط، بشرط ان يقوم الإيرانيون بشراء سفينتين من تلك الخمسة من شركة CSSC الصينية لبناء السفن، كما قدمت الصين قرضا لإيران في عام 2002 لبناء سكك حديدية لمترو طهران بقيمة 275 مليون دولار، وهذا وفي عام 2009 قدمت بكين لطهران قرضين بقيمة كلية بلغت 496 مليون دولار، الجزء الاول من القرض بقيمة 50 مليون دولار لبناء مصنع للصناعات التعدينية في ايران، والثاني بقيمة 446 مليون دولار قدمته الشركات الصينية لنظيرتها الايرانية، خصص لغايات توسع في صناعة الحديد في منطقة يزد الايرانية.[1]

المساعدات والمنح: اما فيما يخص المساعدات الاقتصادية المختلفة، فقد قدمت الحكومة الصينية في عام 2001 ما قيمته مليون دولار لمساعدة الحكومة الايرانية في اعمالها الاغاثية للاجئين الافغان، كما وقدمت الصين مساعدات اغاثية لطهران في عام 2003 وفي عام 2005 بعد تعرضها لهزات ارضية وزلال ادت الى موت ما يزيد عن 2000 شخص، حيث شملت المساعدات فريق انقاذ يتكون من 43 عضوا، بالإضافة الى الادوية وكلاب بوليسية وبطانيات وادوات مختلفة، كما قدمت بكين في عام 2011 60 محرقة لاستعادة الطاقة، تبلغ قيمتها المالية 414 مليون دولار، اما في عام 2013 فقد قدمت بكين مساعدات اقتصادية لإيران لبناء مصنع للسيراميك والبلاط والصلب في المنطقة الصناعية في خراسان رضوي، وعلى صعيد المنح والمساعدات الثقافية في عام 2014&2015، فقد قدمت بكين ثلاثة منح للجامعات الايرانية غير

[1]- Open data for international development, Databases, Chinese loans to Iran 1990-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددة القيمة، منها بناء معهد كونفوشيوس، بالإضافة الى تبرعات عينية تشمل مواد تعليمية للجامعات.[1]

[1]- Open data for international development, Databases, Foreign aid and grants China to Iran 1990-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: المساعدات الخارجية الصينية لمجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط:

فيما يخص المساعدات الصينية الخارجية لهذه المجموعة وكما يتضح من الجدول رقم(18) فإنه لا يتبين وجود مساعدات صينية من اي نوع لسعودية، نظرا لاعتماد الصين على سياسة توجيه المساعدات للدول الاقل نموا اقتصاديا كما اشارت الدراسة في الصفحات السابقة، ونظرا لاعتبار السعودية احدى الدول المانحة[1]، وعليه، نجد ان المساعدات الخارجية الصينية المقدمة لهذه المجموعة قد انحصرت في كل من العراق ومصر. وفيما سنناقش طبيعتها.

1 - مصر:

بدأت المساعدات الخارجية الصينية لمصر خلال فترة الدراسة منذ عام 2002، وتمثلت في تقديم ثمانية قروض، و26 مساعدة ومنحة متعددة، وبيانها كما يلي:

القروض: في عام 2002 قدمت بكين للقاهرة قرضا ميسرا بقيمة 20 مليون دولار، وقرضا بقيمة 50 مليون دولار في عام 2006، وقرضا آخر بقيمة 500 مليون دولار، لبناء مقرات استثمارية في مصر، بالإضافة الى بناء مقر للمؤتمرات في القاهرة تنفذها شركات بناء ومقاولات صينية، وفي عام 2007 قدمت بكين قرضا للقاهرة بقيمة 200 مليون دولار للشركات المصرية الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها تمويليا في عمليات استيراد البضائع والسلع الصينية وتسويقها في مصر، وفي عام 2012 قدمت بكين قروضا ميسرة بقيمة 168 مليون دولار بحجم فائدة 3.7 لعمليات تمويل ودعم الشركات المصرية الصغيرة والمتوسطة، كما قدمت قرضا اخر بقيمة 200 مليون دولار لتطوير مركز القاهرة للمعارض لتشجيع السياحة في مصر، وفي عام 2015 قدمت بكين

[1] - الجبير: السعودية ضمن أكبر 20 دولة مانحة بالعالم، العربية، على الرابط: http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2015/09/ ، بتاريخ 2016/5/26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرضا للبنوك المصرية بقيمة 800 مليون دولار، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتم الاتفاق على تمويل البنك المركزي المصري بما قيمته مليار دولار، لدعم الاحتياطيات النقدية المصرية من الدولار.[1]

المساعدات والمنح: فيما يخص المساعدات الاقتصادية الصينية المقدمة لمصر وكما يتضح من الجدول رقم (18)، نجد ان بكين قد قامت بتقديم مساعدات اقتصادية غير محددة القيمة في عام 2002 لتطوير مشاريع في مجال الطاقة النووية، ومساعدات اخرى في مجال تطوير القطاع النفطي، ومساعدات تتعلق في تطوير صناعة التكنولوجيا والمعلومات، ومنحة لبناء مصنع طوب بقيمة 5.5 مليون دولار في مصر، بالإضافة الى قيام الحكومة الصينية ببناء مدرسة لتعليم اللغة الصينية في مصر بقيمة 6.6 مليون دولار، ومنحة مالية بقيمة 5.9 لدعم عمليات التنمية في مصر كما قدمت الصين في عام 2004 مساعدات اقتصادية تختص بالجانب الزراعي، من خلال قيام فريق من الخبراء الصينين ببناء مزرعة لزراعة الفطر في مصر، ومنحة مالية بقيمة 5.4 لدعم برامج التعليم عن بعد، اما في عام 2006 فقد قدمت منحة مالية اخرى بقيمة 17 مليون دولار، وفي عام 2007 تبرعت الصين بما قيمته 784 الف دولار لبناء مدرسة باسم الرئيس مبارك في المنوفية، اضافة الى قيام الحكومة الصينية ببناء معهد كونفوشيوس في جامعة القاهرة، بالإضافة الى اعلان بكين عن بناء جامعة في مصر تحت مسمى الجامعة الصينية المصرية، اما في عام 2008، فقد تبرعت الصين بمنحة مالية بقيمة 1.5 مليون دولار لدعم القطاع الزراعي المصري، وافتتاح فرع جديد لمعهد كونفوشيوس في جامعة السويس، ومنحة مالية لبناء مدرسة للمعاقين بقيمة 3.6 مليون دولار، ومنحة اخرى بقيمة 7.2 مليون دولار لدعم

[1] - Open data for international development, Databases, Chinese loans to Egypt 1990-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمليات التعاون الاقتصادي والفني بين الجانبيين، وفي عام 2009 اعلنت بكين عن منحة مالية بقيمة 76 الف دولار، لتجهيز بعض المدارس في المنوفية، كما وتبرعت بـ 70 جهاز للكشف عن الالغام من مخلفات الحرب العالمية الثانية. [1]

كما قدمت في الحكومة الصينية في عام 2011 ما حجمه مليون دولار مساعدات للحكومة المصرية لمساندتها في اغاثة اللاجئين الليبيين في مصر، و 7.6 مليون دولار مساعدات مالية لتوفير برامج تدريبية للموظفين المصريين العائدين من ليبيا بعد اندلاع الثورة الليبية، كما اعلنت الحكومة الصينية عن تقديم مبالغ مالية اضافية غير معلنة للمساعدة في عمليات اجلاء المواطنين المصريين في ليبيا، بالإضافة الى معدات تفتيش وتدريب للمراكز الحدودية المصرية، وفي عام 2012 قدمت بكين 300 سيارة شرطة للجانب المصري كمنحة عينية، و589 مليون دولار كمنحة مالية لتطوير البنية التحتية واقامة مشاريع مشتركة مع الجانب الصيني في مجالات الكهرباء والبيئة، و19 مليون دولار منحة مالية اخرى لبناء حديقة عامة في مدينة الاقصر المصرية، و24 مليون دولار منحة مالية لا ترد، ومنحة فنية لبناء سكك حديدية من حيث التخطيط والتكاليف والتنفيذ بطول 80 كيلو متر. [2]

2 - العراق: فيما يخص المساعدات الخارجية الصينية للعراق، فقد قدمت الصين قرضين، وثلاثة مساعدات، بيانها فيما يلي:

[1] -Open data for international development, Databases, Foreign aid and grants to Chinese Egypt 1990-2015.

[2]- Ibid.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القروض: في عام 2007 اعلنت بكين عن منحة مالية مشروطة للعراق، يتم بموجبها اسقاط ما قيمته 6.8 مليار دولار من حجم الديون العراقية المستحة لبكين والبالغة 8.5 مليار دولار مقابل اعادة العمل باتفاقية نفطية بين الجانبين، وفي عام 2011 تعهد الصين بتقديم قرض مالي غير مفصل القيمة للعراق لتطوير قطاع النقل والمواصلات العراقي.[1]

المساعدات والمنح: في عام 2008 قامت الصين بتقديم مساعدات اقتصادية فنية لتدريب الكوادر البشرية الوظيفية العراقية، كما قدمت الصين ايضا في عام 2014 مساعدات انسانية غير معلنة القيمة للعراق، تراوحت بين ادوات اغاثة متنوعة، ومعدات طبية وادوية، وبطانيات بقيمة مالية تصل الى 4.5 مليون دولار، وفي عام 2015 قدمت بكين مساعدات اقتصادية من كارا فانات سكنية وادوات اعالة للنازحين العراقيين بقيمة 17 مليون دولار.[2]

[1]- Open data for international development, Databases, Chinese loans to Iraq 1990-2015.

[2]- Open data for international development, Databases, Foreign aid and grants Chinese for Iraq 1990-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: المساعدات الخارجية الصينية لمجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط:

1 - الجزائر:

فيما يخص المساعدات الخارجية الصينية المقدمة للحكومة الجزائرية نجد اربع مساعدات ، وثلاثة قروض، بيانهما كما يلي:

القروض: في عام 2002 قدمت الصين قرضا بدون فوائد بقيمة 6 مليون دولار، وقرضا تفضيليا بقيمة 4.9 مليون دولار، وقرضا تفضيليا اخر بقيمة 72 مليون دولار في عام 2004، اما في عام 2015 وبعد تراجع اسعار النفط عالميا وتأثر الاقتصاد الجزائري بذلك، فقد تم اجراء مباحثات يتم بموجبها تقديم قروض غير معلنة القيمة بعد من الحكومة الصينية للجزائر.[1]

المساعدات والمنح: في عام 2002 قدمت بكين مساعدات تقنية من خلال ارسال فريق طبي من الجراحيين الصينيين للعمل في المستشفيات الجزائرية، كما قدمت الصين في عام 2003 مساعدات اقتصادية للجزائر بعد تعرضها لهزات ارضية وزلزال بقيمة مليون دولار، كما قدمت بكين قدمت 76 منحة دراسية للطلبة الجزائريين في عام 2008 للدراسة في الجامعات الصينية، وفي عام 2010 تبرعت الصين ببناء دارا للأوبرا كمنحة للجزائر بقيمة 41 مليون دولار.[2]

2 - ليبيا:

تراوحت المساعدات الخارجية الصينية لليبيا ما بين ثمانية مساعدات اقتصادية متنوعة، وقرضا واحدا، بيانها:

[1]- Open data for international development, Databases, Chinese loans to Algeria 1990-2015.

[2]- Open data for international development, Databases, Foreign aid and grants China to Algeria1990-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القروض: قدمت بكين في عام 2009 قرضا منخفض الفوائد لشركة الاتصالات الليبية التابعة للحكومة لاستثمارها في قطاع الاتصالات اللاسلكية والهواتف الخلوية في دول الجوار الافريقي، بقيمة اجمالية للقرض بلغت 300 مليون دولار.[1]

المساعدات والمنح: من حيث المساعدات نجد ان بكين قد اعلنت في عام 2002 عن نيتها في تقديم مساعدات اقتصادية لتطوير القطاع النفطي الليبي، وفي عام 2011 قدمت الصين للشعب الليبي مساعدات بقيمة 2.5 تشمل ادوية واغذية ومعدات اغاثة، وفي عام 2013 اعلنت بكين عن تقديمها مساعدات للحكومة الليبية الانتقالية في برامج مكافحة التصحر، والتعاون الثقافي، وخلال عام 2014 قدمت الصين مساعدات بما قيمته 41 مليون دولار لبناء مركز طبي في ليبيا بالإضافة الى ارسال فريقين طبيين، الاول يتكون من 160 عضو، والثاني من 75 عضو، للقيام بعمليات اغاثية في ليبيا، اما في عام 2015 فقد ارسلت بكين فريقيا طبيا مخصصا لمكافحة مرض الايبولا في ليبيا، للحيلولة دون انتشارها بين افراد الشعب الليبي.[2]

3 - السودان:

على صعيد المساعدات الخارجية للسودان، نجد انها تراوحت ما بين 38 قرضا مختلفا، و105 مساعدة اقتصادية مختلفة، بيناها اختصارا فيما يلي:

القروض: استمرت بكين في تقديم القروض للسودان منذ عام 1992، وزاد حجم القروض الصينية لسودان مع تحولها الى مصدر للنفط في عام 1999، حيث مولت الحكومة الصينية

[1]- Open data for international development, Databases, Chinese loans to Libya 1990-2015.

[2]- Open data for international development, Databases, Foreign aid and grants for Chinese Libya1990-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبنك الصيني للاستيراد والتصدير كثير من المشاريع النفطية في السودان، بالإضافة الى المشاريع الزراعية ومشاريع البنية التحتية كمحطات الكهرباء وفتح الشوارع، وتطوير الموانئ، حيث بلغ اعلى قرض قدمته الحكومة الصينية للسودان ما حجمه 730 مليار دولار في عام 2014، لغايات بناء المرحلة الثانية من مطار الخرطوم الدولي، برط تنفيذه من قبل شركات صينية هندسية.[1]

المساعدات والمنح: قدمت بكين عدد كبير من المساعدات المختلفة للسودان منذ عام 1990 والى عام 2015، وفي قطاعات متنوعة ومتعددة، تهدف الى تحسين وتطوير البنية التحتية الصينية، كمحطات معالجة المياه، والمحطات الكهربائية في ولايات السودان المختلفة، ومساعدات تهدف الى توسعة السدود السودانية، ومساعدات في قطاع التكنولوجيا الزراعية والآلات الزراعية، وفرق طبية متعددة خلال سنوات مختلفة، وخبراء زراعيين، ومساعدات اقتصادية لبناء سكك حديدة بين الخرطوم وبورتوسودان، ومساعدات للتنمية المناطق الريفية، وبناء مستشفيات ومراكز صحية ومدارس، وعدد كبير منها في المجالات التعليمة، كمنح دراسية للطلبة السودانيين للدراسة في الجامعات الصينية مثل منح عام 1998، وانشاء معهد كونفوشيوس في عام 2007 في جامعة الخرطوم ومنح عينية متعددة مثل المباني السكنية الجاهزة والكار فانات، وتبرعها بـ 50 سيارة صالون لحاجيات القصر الرئاسي السوداني في عام 2012، ومنح على شكل معدات زراعية متنوعة، ومنح لبناء مساكن للموظفين الحكوميين

[1]- Open data for international development, Databases, Chinese loans to Sudan 1990-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاطباء السودانيين، وسيارات وحافلات للنقل العام في عام 2014 لتعزيز النقل العام، ، ومنح مالية كثيرة لإعادة تأهيل اقليم دارفور وللحكومة السودانية.[1]

[1]- Open data for international development, Databases, Foreign aid and grants for Chinese Sudan 1990-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: مقارنة حجم المساعدات الخارجية الصينة للمجموعات الثلاثة:

بلغ حجم المساعدات الصينية الخارجية لدول المنطقة ككل خلال الفترة 1990 -2015 ما حجمه 14.509.3 مليار دولار، مع ملاحظة استثناء الدراسة للمساعدات والمنح غير معلنة القيمية او العينة، وعند النظر في توزيعها على المجموعات الثلاثة نجد بأن الشكل رقم (16) يوضح بان مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط قد استحوذ على ما نسبته 11% من الحجم الكلي للمساعدات، بواقع 1.594.4 مليار دولار، تليها مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا بما نسبته 24%، بواقع 3.461.0 مليار دولار، ثم مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط بحجم كلي بلغ ما نسبته 65%، بواقع 9.453.9 مليار دولار.

الشكل رقم (16): النسبة المئوية لحجم المساعدات الصينية الخارجية المقدمة للمجموعات الثلاثة في المنطقة خلال الفترة 1990 -2015.

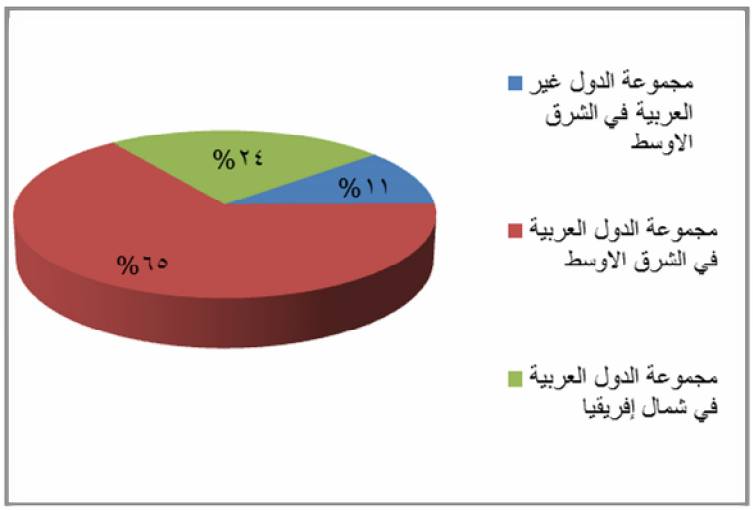

الشكل من اعداد الباحث استنادا الى الجدول رقم(18).

مما سبق نستنتج:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- نظرا لاعتبار المساعدات الخارجية أداة مرهونة بتقديم الدول المتلقية لها لشروط معينة سواء اكانت سياسة ام اقتصادية للدولة المانحة، فإن القدرة الصينية على املاء شروطها على مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط اكبر منها في مجموعة الدول العربية في شمال افريقيا، واقلها في مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط، وهو ما يعني ان المجموعة الاكثر تحررا في سياساتها الخارجية تجاه الصين هي مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط، ثم مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا، واخيرا مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط، كما وينطبق ما سبق على كل دولة فرادى.

2- تعمل المساعدات الخارجية الصينية على وضمان وحفظ النمو الاقتصادي الصيني، وذلك من خلال توجيها للدول النفطية الاقل غنى الى حد ما، والدول الاقل استقطابا للصادرات الصينية، حيث تعمل الصين على ربط مساعداتها لتحقيق هذين الهدفين بمشاريع نفطية وطاقوية مختلفة، او تقديم تمويلات مالية للشركات لزيادة قدرتها على استيراد البضائع الصينية كما توضح سابقا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: المساعدات الصينية الخارجية مقارنة بالمساعدات الخارجية الامريكية:

عند الظر في البيانات المتوفرة حول المساعدات الخارجية المقدمة لدول المنطقة من والفواعل الكبرى دوليا، نجد فرق كبير جدا عند مقارنة المساعدات الخارجية الصينية بالمساعدات الخارجية الامريكية من حيث الحجم، وهو ما يتضح من الجدول رقم (19)، حيث تتفوق الولايات المتحدة في حجم المساعدات التي تقدمها لعينة دول المنطقة على تلك المقدمة من الصين.

الجدول رقم (19): الاتجاه العام للمساعدات الخارجية الامريكية والصينية خلال 2001 -2015 لعينة الدراسة من دول المنطقة بالمليار دولار[1].

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساعدات الامريكية	1.318.1	2.062.5	5.180.0	9.125.6	8.159.6	5.682.0	6.277.5	5.094.5	4.692.0	2.269.4	2.248.3	1.455.9	2.026.5	1.017.0	0.493.9
المساعدات الصينية	0.159.5	0.325.1	0.005.8	0.84.0	0.002.6	0.585.2	6.253.4	0.034.7	0.998.2	0.255.5	0.673.2	1.050.5	0.759.0	0.775.5	0.817.0

الجدول من اعداد الباحث استنادا الى الجدول رقم(18) و بيانات :

US: Agency for International Development, Databases, Assistance Category: Economic, 2000-2015.

لكن وعلى الرغم من ان حجم المساعدات الخارجية الامريكية اكبر من حجم المساعدات الخارجية الصينية كما يتضح من الجدول، الا انه يمكننا تسجيل عدد من الملاحظات:

1- ان الاتجاه العام لحجم المساعدات الخارجية الامريكية لعينة الدراسة من دول المنطقة تسير في تراجع عام بعد ان وصلت اعلى حجم لها في عام 2004 وبواقع 9.125 مليار دولار.

[1] - يستثنى من بيانات الجدول كافة اشكال المساعدات العسكرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- ان الاتجاه العام لحجم المساعدات الخارجية الصينية على الرغم من تواضعها امام المساعدات الخارجية الامريكية، الا انها في تذبذب يميل الى التنامي خلال الفترة المطلقة، وهو ما يتضح من الشكل رقم (17).

الشكل رقم (17): الاتجاهات العامة للمساعدات الخارجية الامريكية والصينية خلال الفترة الواقعة بين 2001 -2015 بالمليار دولار.

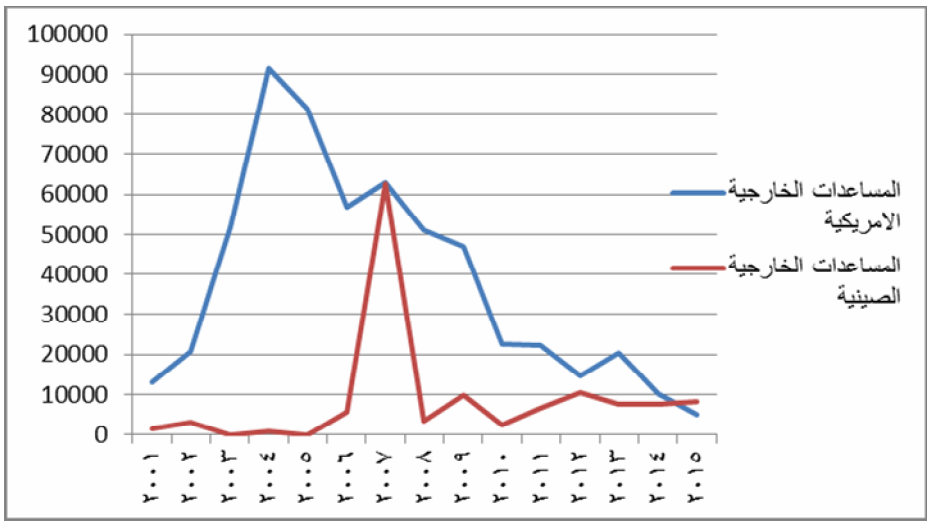

الشكل من اعداد الباحث استنادا الى الجدول رقم(19).

حيث نستنتج مما سبق، وجود ميل تراجعي للولايات المتحدة في تقديم المساعدات، والذي يمكن ان يؤشر الى تراجع اهمية المنطقة في المنظور الامريكي، لطالما كانت المساعدات احد اهم الادوات في السياسة الخارجية الامريكية لتحقيق اهدافها في المنطقة، بينما ويؤشر التنامي المتواضع للمساعدات الخارجية الصينية مقارنة بمساعدات الولايات المتحدة الى تصاعد اهمية المنطقة في المنظور الصيني، لكن وعلى الرغم من ان ايقاع التنامي في المنظور الصيني يسير ببطئ كبير، الا انه مرشح للتطور مستقبلا، لا سيما مع اعلان بكين عن مشروع الطريق والحزام في عام 2013.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ناحية اخرى، تتلمس الدراسة وجود فارق نوعي ما بين المساعدات الصينية للمنطقة والمساعدات الامريكية للمنطقة، حيث تختلف المساعدات الصينية عن تلك الامريكية فيما يلي:

1- تقدم المساعدات فقط للحكومات، حتى وان كان المتلقي من جهات غير حكومية كالطلبة او اللاجئين، حيث يتم صرفها تحت ادارة حكومة الدولة المتلقية، بينما المساعدات الامريكية قد تقدم في احيان كثيرة لجهات غير حكومية، كمؤسسات المجتمع المدني، الجمعيات الخيرية، اقليات معينة، احزاب معينة، افراد معينين...الخ.[1]

2- تمتاز اغلبية المساعدات الصينية بالعموم بأنها مرتبطة بمشروع اقتصادي معين، حيث تمنح المساعدات للبناء مصانع او مزارع، او للقيام بعمليات تمويل لدعم التجارة، او دعم وتطوير القطاع النفطي...الخ، بينما تمتاز المساعدات الامريكية بأنها تستهدف في كثير من الاحيان عمليات التحول الديمقراطي، وحقوق الانسان عموما، اي انها تختلف عن المساعدات الصينية الى حد كبير في عدم اشتراطها تنفيذ مشروع اقتصادي على غرار المساعدات الصينية الخارجية.

مما سبق نستطيع القول: بأن المساعدات الصينية اكثر دفعا لعمليات تحقيق التنمية الاقتصادية من تلك الامريكية، نظرا لربطها بإنجاز مشروع اقتصادي معين، كما وان اقتصار تقديمها للحكومات، يخفف من درجة استخدام المساعدات الخارجية كسلاح سياسي لابتزاز دول المنطقة في حال تقديمها لجهات غير حكومية كحال المساعدات الامريكية.

[1]- US: Agency for International Development, Databases, Activity,2001-2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث يبدو ان الصين تدرك جيدا مدى خطورة تقديم المساعدات الخارجية لجهات غير حكومية، حيث يمكن ان ترد بعض دول المنطقة كالسعودية وتركيا على مثل هذا الاجراء وتقدم دعما لأقلية الاويغور في اقليم شينغيانغ، بما ويهدد وحدة الاراضي الصينية، كما يتضح ان الهدف العام للمساعدات الخارجية الصينية هو تطوير البنى التحتية في المنطقة عموما، ودعم اقامة المشاريع، لتحسين قدرات دول المنطقة اقتصاديا بما وينعكس على الصين في ضمان امدادات الطاقة من جهة، وضمان تطور صادراتها من السلع المدنية لحفظ النمو الاقتصادي الصيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة:

مثلت المساعدات الخارجية الصينية لدول المنطقة مزيجا من القوة الصلبة والناعمة، تمثلت الاولى في تقديم الصين لمساعدات ومنح وقروض لدول المنطقة كوسيلة صلبة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية، قائمة على عنصر الترغيب، حيث ترتبط المساعدات الصينية عموما بضرورة انشاء مشاريع اقتصادية تنعكس بالفائدة عليها وعلى دول المنطقة على حد سواء، بينما تمثلت القوة الناعمة الصينية في تقديم مساعدات ثقافية كالمنح الدراسية وبناء معاهد كونفوشيوس لتعليم اللغة الصينية والثقافة الصينية لتسهيل عملية التعرف على الحضارة الصينية، بما ويسهل ويعزز من عملية التواصل الثقافي والحضاري بين الطرفين، وهو ما يعكس الاهتمام الصيني بجوانب القوة الناعمة التي ترمي الى التأثير بالآخرين من خلال عنصري الجذب والاقناع دونا عن الترهيب او الترغيب كما نفهم من نظيرات "جوزيف ناي" "Nye".

وعلى الرغم من تواضع المساعدات الخارجية الصينية مقارنة بمساعدات الولايات المتحدة الا انها في الاتجاه العام تميل الى التصاعد على الرغم من تذبذبها السنوي، في حين تميل المساعدات الخارجية الامريكية الى التراجع الحاد بصرف النظر عن حجمها، وهو ما يعني تنامي الاهتمام الصيني بالمنطقة عموما في حين تتراجع هذه المكانة في المنظور الامريكي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

تناولت الدراسة في متنها تأثير انتهاء الحرب الباردة وما رافقها من تحولات سياسية واستراتيجية على السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عموما، من خلال بحث اثر انتهاء الحرب الباردة على كل من المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الصينية، وكيفية تأثير تحولات المحددات الداخلية والخارجية على طبيعة اهدافها في المنطقة، ومن ثم طبيعة الادوات المستخدمة لتحقيق تلك الاهداف.

وتبين للدراسة، في اثناء اختبارها لفرضيتها العامة، ان انتهاء الحرب الباردة انعكس على تفعيل دور الاداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية، الامر الذي يعني اثبات صحة فرضية الدراسة، فالتحولات والمتغيرات التي رافقت فترة ما بعد الحرب الباردة كتراجع الايديولوجيا وتنامي الاعتماد المتبادل والعولمة، وتحولات مفهوم القوة، وتنامي اهمية القوة الاقتصادية، شكلت في مجملها محددات مختلفة على السياسة الخارجية الصينية الى جانب المحددات الداخلية كالموقع الجغرافي والمحددات الطبيعية، والمحدد السكاني والديموغرافي، والمحدد الاقتصادي، لتكون محصلة تفاعلها العام تنامي اهمية الاداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كإحدى اهم الادوات لتحقيق الاهداف وتنفيذ برنامج السياسة الخارجية مقارنة بالأداة العسكرية والسياسة او الاعلامية.

حيث يتضح للدراسة ان صانع القرار الخارجي الصيني، ونتيجة لإدراكه تفاعل المحددات الخارجية والداخلية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مدى خطورة استخدام الأداة العسكرية تجاه المنطقة، كتقديم مساعدات مالية او عسكرية للأقليات الانفصالية على سبيل المثال، الامر الذي ينتج تداعيات متعددة يفوق حجم الخسارة فيها حجم المكاسب والارباح، ففي حال استخدام هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاداة تجاه دول المنطقة، فأن سلوك صانع القرار الصيني في هذا يدعو الى اثارة بعض دول المنطقة لتستخدم الاداة العسكرية تجاه الصين، من خلال تقديم مساعدات عسكرية ومالية للأقليات الانفصالية فيها، وخاصة اقلية الاويغور المسلمة في شينجيانغ، الامر الذي يهدد وحدة وسلامة الاراضي الصينية من ناحية، كما ويحرم الصين من مخزونات هائلة من الموارد الطبيعية والطاقوية في هذا الاقليم من ناحية ثانية، ولذلك ادرك القادرة الصينيون، ان اهم اداة تنأى بالصين عن مثل هذه الخسائر، هي الاداة الاقتصادية، ومن خلال استخدامها بالأسلوب الترغيبي الانفتاحي، لتوسيع قاعدة المصالح المشتركة ما بين الصين ودول المنطقة، ومن خلال استخدام هذا الاسلوب في كل من: الاسواق المدنية في العلاقات التجارية في كافة الجوانب السلعية المختلفة، والاسواق العسكرية من خلال مبيعات السلاح على حد سواء، الامر الذي تكسب فيه الصين حلفاء سياسيين في المنطقة خاصة تلك الدول التي لا تتمتع بعلاقات جيدة مع الغرب والولايات المتحدة، كما وتجعل هذه الاداة دول المنطقة اقل حساسية تجاه اي اجراء صيني تجاه الاقليات المختلفة فيها، لا سيما وان احدى اهم مبادئ الصين في العمل السياسي الخارجي هو عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى، فضلا عن عدم مغامرة دول المنطقة بمصالحها الاقتصادية مع الصين.

كما ويتبين للدراسة ان هناك دورا اكبر للأداة الاقتصادية اكثر من الاداة السياسية في فترة ما بعد الحرب، نتيجة لمتغيرات وتحولات فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي من اهمها تنامي النزعة البراغماتية على حساب النزعة الايديولوجية في السياسة الخارجية الصينية، وهو ما يتضح في مواقف الصين الحذرة من قضايا المنطقة، حيث يتبين ان استخدام الاداة السياسية كمساندة الصين مثلا للعراق في حروبه المختلفة وضد الاحتلال الامريكي، قد ينطوي على احتمالية كبيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتحقيق مكاسب في العراق، لكنه ومن جانب اخرى يؤدي هذا السلوك لخسارة الصين استراتيجيا، من خلال خسارتها جزء كبير من مصالحها في اسواق دول المنطقة الباقية، نظرا لرفض هذه الدول تصرفات العراق وسلوكياته، وخاصة دول الخليج، فضلا عن ايران والولايات المتحدة التي قد تعتبر ان مساندة العراق من قبل الصين في تلك الفترة بمثابة اعلان حرب عليها، وبالتالي تمنى الصين بفشل ذريع في تحقيق اهداف سياساتها الخارجية، والتي من اهمها الحفاظ على امدادات الطاقة لحفظ النمو الاقتصادي الخاص بها، وبالتالي مكانتها الاقتصادية في العالم.

كما ويتبين للدراسة، ان فترة ما بعد الحرب الباردة وكما اسلفنا اثرت بشكل كبير على طبيعة الادوات المستخدمة في السياسة الخارجية الصينية، فمثلا وبعدما كانت الصين ترى بإسرائيل افعى مزروعة في المنطقة من قبل الدول الغربية الكبرى خلال فترة الحرب الباردة، تغيرت هذه النظرة تجاه اسرائيل، نتيجة لتحولات فترة ما بعد الحرب الباردة وتحديدا في الجانب الايديولوجي، والجانب التكنولوجي عسكريا وزراعيا، فالتعداد السكاني الصيني الكبير شكل محددا على السياسة الخارجية الصينية لتنفتح على اسرائيل، من اجل الحصول على التكنولوجيات الزراعية المختلفة التي من شأنها حفظ الامن الغذائي الصيني، ومن ناحية اخرى، يوفر لها الانفتاح على اسرائيل الحصول على التكنولوجيات العسكرية الغربية التي من شأنها احداث تطور نوعي في جيش التحرير الشعبي الصيني، بما ويتوائم مع تحولات مفهوم القوة عموما، والقوة العسكرية بشكل خاص، التي تميل الى احداث تكيف نوعي دون الاهتمام المبالغ بالجوانب الكمية.

هذا والى جانب متغيرات وتحولات الحرب الباردة التي ادت الى ادراك الصين ضرورة انفتاحها على اسرائيل، شكلت عدد من المتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط دافعا في ذاك الانفتاح، ومن اهم هذه المتغيرات، ان عدد من الدول المركزية في الشرق الأوسط قد طبعت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقاتها مع اسرائيل مثل مصر، فضلا عن اتفاقيات السلام في مدريد، الامر الذي ابعد اي حرج دبلوماسي عن الصين في انفتاحها على اسرائيل وتطوير علاقاتها معها.

ابرز نتائج الدراسة:

على الرغم من اعتقاد الدراسة بأن التباين والتنافس ما بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد يمثل عائقا لتنامي دور الاداة الاقتصادية الصينية تجاه المنطقة، الا ان الواضح هو العكس، فمن اهم الاسباب التي أدت الى تنامي الوجود الصيني في المنقطة حتى تفوقت في بعض ابعاد حضورها مثل حجم صادراتها السلعية التجارية، وارداتها الطاقوية على كثير من الفواعل الكبرة كالولايات المتحدة واليابان وفرنسا والمانيا وروسيا، انما يعود الى هذا التنافس والتباين، الذي حال دون وجود ادنى تنسيق بين دول المنطقة للتعامل مع الصين بما ويحقق لها اهدافها المرادة من الصين، على الاقل على مستوى الدول العربية، التي لم تستطع كما يتبين للدراسة ان تنسق سياستها الخارجية مع الصين بما ويضمن لها اصطفاف الصين ومساندتها للقضايا العربية والتي من اهمها القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي، وموقفها العام من اسرائيل، حيث ادى التنافس بين هذه الدول في سعيها لأن تكون هي الدولة المركز في اقليم الشرق الأوسط او اقليم شمال إفريقيا الى تفتيت احتمالية وجود تنسيق عام في تعاملها مع الصين، الامر الذي كان من نتيجته اندفاع اغلب دول المنطقة على الصين لتحقيق هذه المكانة، الامر الذي استغلته الصين لتحقيق اهدافها في كل دول على حدى. وفيما يلي ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

1- كان للتحولات والمتغيرات المختلفة في فترة ما بعد الحرب البادرة كتنامي الاعتماد المتبادل، وتزايد الانخراط في العولمة، وتحولات مفهوم القوة، وتنامي النزعة البراغماتية على حساب النزعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الايديولوجية، وانتهاء القطبية الثنائية لصالح نظام دولي جديد متعدد الاقطاب في البعد الاقتصادي، دورا مهما في تنامي دور الاداة الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يعكس قدرة على تكيف السياسة الخارجية الصينية في ادواتها المختلفة في نطاق سعيها لتحقيق اهدافها المتعددة، مع شكل وطبيعة النظام الدولي في مرحلته الجديدة.

2- يتضح للدراسة ان اسلوب استخدام الصين للأداة الاقتصادية في الابعاد الخمسة التي تمت دراستها، كالتجارة، وواردات الطاقة، ومبيعات السلاح، والاستثمارات، والمساعدات الخارجية، كان الاسلوب الترغيبي الرامي للانفتاح على كافة دول المنطقة، وذلك لتحقيق اهدافها في المنطقة كضمان نمو الصادرات والحفاظ على امدادات الطاقة، للحفاظ على النمو الاقتصادي الصيني ومكانتها الاقتصادية العالمية، بينما كانت اهم الاستخدامات للأسلوب القسري او الترهيبي المتمثل في المقاطعة الاقتصادية مع كل من العراق تجاريا في الفترة التالية لدخوله الكويت، ومع ليبيا من خلال الامتناع عن مبيعات السلاح لها، حيث كان الهدف من التعامل بهذا الاسلوب مع العراق وليبيا هدفا استراتيجيا، يتمثل في عدم خسارة الصين للأسواق التجارية وامدادات الطاقة من باقي دول المنطقة في حال انفتاحها على العراق، وعدم خسارتها امدادات الطاقة من اقليم وسط افريقيا في حال بيعها السلاح لليبيا، خوفا من وصوله الى الثوار في اقليم وسط افريقيا الامر الذي يزعزع الاستقرار الامني والسياسي، وبالتالي يهدد المصالح الصينية في ذاك الاقليم.

3- يتضح ان الاتجاه الجغرافي العام للأبعاد الخمسة للأداة الاقتصادية الصينية كان يتركز على الصعيد التجاري ومبيعات السلاح مع مجموعة الدول غير العربية، ومن ثم مع مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط ومن ثم مع مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا، نظرا لحجم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اسواق مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط بشكل اكبر من المجموعتين العربيتين على التوالي، ونتيجة لانفتاح الصين عليها عموما، والانفتاح على ايران على الرغم من العقوبات الغربية عليها، سواء تجاريا او عسكريا، وهو ما مكن الصين من كسب ايران كحليف سياسي، وضمان امدادات الطاقة منها، كما وادى الانفتاح على هذه المجموعة الى حصول الصين على التكنولوجيا من اسرائيل، وضمان عدم قيام تركيا بدعم اقلية الاويغور المسلمة، بسبب تنامي مصالحها الاقتصادية مع الصين، بينما على صعيد الطاقة، كان التركيز على مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط ثم مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط، ثم مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا، نظرا لأن مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط هي الاكثر انتاجا للنفط، ولذلك فتأمين أمن الطلب الخاص بدول هذه المجموعة كان أمرا ملحا بالنسبة للصين لتحفظ امدادات الطاقة من دول المجموعة، اما في بعد الاستثمارات بدى واضحا التركيز الصيني على مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا، ثم مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط ثم مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط، نظرا لاعتبار مجموعة الدول العربية في شمال إفريقيا هي المجموعة الاقل اهتماما من جانب الفواعل الدولية الكبرى، فضلا عن ممارستها للعقوبات الاقتصادية على كل من السودان وليبيا، ونظرا لأسبقية الصين في الاستثمار فيها تاريخيا، الامر الذي تسعى معه بكين الى تعظيم مكاسبها الاستثمارية والاقتصادية على المدى الطويل في تلك المجموعة، اما على في بعد المساعدات الخارجية الصينية بدى الاهتمام واضحا بالمجموعة العربية في الشرق الأوسط، ثم المجموعة العربية في شمال افريقيا، واخيرا مجموعة الدول غير العربية في الشرق الأوسط، نظرا للاهتمام الصيني بالطاقة المتوفرة بشكل اكبر في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة الدول العربية في الشرق الأوسط من ناحية، ولاعتبار دولها احد اهم الدول المركزية في الاقليم التي تسعى الصين لنشر لغتها وحضارتها فيها، وتشجيعها على الاستيراد من الصين.

4- يتضح للدراسة بأن الصين سعت الى توظيف ابعاد الاداة الاقتصادية لتعزيز امدادات الطاقة بشكل اساسي الى جانب تحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية الاخرى، نظرا لأهمية الطاقة القصوى في ضمان النمو الاقتصادي الصيني والمكانة الاقتصادية الصينية في العالم، حيث ربطت الصين مبيعات الاسلحة والانفتاح على ايران والسودان على سبيل المثال لضمان امدادات الطاقة، كما وقدمت بكين مساعدات خارجية بهدف الحفاظ على الطاقة من خلال ربط المساعدات بتحديث الموانئ والطرق والاستكشاف والاستخراج النفطي، وكانت استثماراتها تتركز في كثير من الاحيان في القطاع الطاقوي، وهو ما يتضح من حجم المخزونات الاستثمارية التي تركزت بشكل اكبر في الدول الاكثر انتاجا للطاقة كالسعودية وايران.

5- يتضح للدراسة ان انفتاح الصين تجاريا، وقيامها بعدد من الاجراءات كالاتفاقيات وتخفيض سعر العملة...الخ، والتي من شأنها تعزيز تدفقاتها السلعية لدول المنطقة، وتوظيفها الاسلوب الترغيبي لمجمل ادواتها الاقتصادية عموما، مكنها من مزاحمة الفواعل الدولية الكبرى تدريجيا، حتى اصبحت الصين اكبر دولة تصدر بضائعها للمنطقة بدءا من عام 2010، وهو ما ضمن لها هدفها في تطور نمو الصادرات للمنطقة، كما سمحت لها مبيعات الاسلحة والاستثمارات والمساعدات، وتوظيفها المتوازن لمتغيرات قانون امن الطلب للدول المنتجة للطاقة بأن تضمن امدادات الطاقة، وهو ما يظهر من استمرار الامدادات وتحول الصين لأكبر دولة مستوردة للطاقة بدءا من عام 2010 مقارنة بالفواعل الدولية الكبرى كالولايات المتحدة والمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا، الامر الذي يعني حفاظ الصين على نموها الاقتصادي نتيجة لحفاظها على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمن الطاقة من ناحية، فضلا عن كسبها دول المنطقة كحلفاء سياسيين نتيجة لتعاظم المصالح المشتركة، الامر الذي من شأنه تقليل احتمالية دعم دول المنطقة للأقليات الانفصالية في الصين، وتزايد عزل تايوان دوليا، والتخفيف من حجم النفوذ الامريكي في المنطقة تدريجيا.

6- كان للعقوبات الامريكية والغربية دورا محوريا في تنامي دور الاداة الاقتصادية الصينية في سياستها الخارجية تجاه دول المنطقة والانفتاح عليها، حيث شكلت العقوبات مدخلا هاما للصين لتستخدم الاداة الاقتصادية بأسلوب ترغيبي مع دول المنطقة، الامر الذي صب في مصلحة الصين لتعزز من اهدافها الاقتصادية والسياسية في المنطقة، كضمان امدادات الطاقة من ناحية، وحفظ نمو صادراتها السلعية والتجارية، فضلا عن كسب دول المنطقة كحلفاء سياسيين، بما وينعكس على حجم النفوذ الامريكي في المنطقة، وبالتالي يوفر للصين امكانية احداث توازن موازي في الشرق الأوسط للنفوذ الامريكي في اقليم جنوب وشرق اسيا.

7- كان للتنافس دول المنطقة فيما بينها وتباين سياساتها الخارجية في اثناء تعاملها مع الصين دورا مهما لتنامي الحضور الصيني في المنطقة، بل وفر هذا التنافس امكانية نقل الطاقة من سلاح متوفر بيد المنتجين في المنطقة كسلاح استراتيجي، ليكون سلاحا سياسيا مهما بيد الصين، نتيجة لقدرتها على التلاعب واستغلال قانون أمن الطلب الخاص بالمنتجين، لتستغله في تحقيق اهدافها الاقتصادية والسياسية على سواء.

8- على الرغم من الرغبة الصينية في تنامي حضورها في اسواق السلاح العالمية واسواق السلاح في المنطقة بما ويضمن لها حلفاء سياسيين مهمين في مواجهة النفوذ الامريكي، الا انه يتبين ان مبيعات السلاح الصينية لدول المنطقة مبيعات حذرة، حيث مالت مبيعات الاسلحة الصينية للسودان للانخفاض مع تنامي مشكلة دارفور، ومع تنامي الانتاج السوداني من الطاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنفط، كما وامتنعت الصين عن مبيعات السلاح لليبيا خوفا من وصولها للثوار والطوارق في اقليم وسط افريقيا لتشكل حائلا دون المصالح الصينية في الاقليم.

9- يتضح ان استخدام الصين للمساعدات الخارجية والاستثمارات في المنطقة استخدام حذر ايضا، حيث امتنعت الصين عن الاستثمار في مناطق الاقليات كمنطقة كردستان العراق، حتى لا تثير حفيظة تركيا تجاهها، من حيث اعتبار هذه الاستثمارات او المساعدات دافعا للأكراد للانفصال عن العراق، وبما وقد يشرع ممارسة استخدام دول المنطقة او دول غيرها لأداة الاستثمار والمساعدات لمساندة الاقليات الصينية على الانفصال عن الصين، حيث تبين ان الصين لا تقدم المساعدات الا للحكومات في المنطقة دونا عن الجهات الاخرى كمؤسسات المجتمع المدني او الاقليات، حتى ولو كانت لمساعدة لاجئين من دول اخرى، كاللاجئين الافغان في ايران، ولا تستثمر في مناطق الاقليات حتى ولو كانت مناطقهم تتوفر على النفط كشمال العراق، كما وتتركز المخزونات الاستثمارية الصينية الاكبر في الدول النفطية، بشكل يراعي ضمان امدادات الطاقة، بينما المساعدات كانت اسبق حضورا في اقليم شمال إفريقيا، نظرا لاعتبار افريقيا عموما اكثر فراغا من اقليم الشرق الأوسط من ناحية الحضور الامريكي، كما واستهدفت المساعدات الخارجية في كثير من الاحيان ضرورة تحقيق الاهداف الثقافية الصينية في المنطقة، والمتمثلة بتقديم صورة مشرقة للحضارة الصينية، ونشر اللغة الصينية، من خلال بناء معاهد كونفوشيوس وإقامة مدارس لتعليم الصينية في دول المنطقة، فضلا عن ربطها بمشاريع من شأنها تعزيز نمو الصادرات الصينية لدول المنطقة.

10- يتضح للدراسة ان تنامي دور الاقتصادية في السياسة الخارجية الصينية حدت من دور الاداة السياسية، نتيجة لتحولات فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما يظهر من اتخاذ الصين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لموقف شبه حيادي فيما يخص الصراع العربي الاسرائيلي، حيث كانت الصين ترى بإسرائيل في فترة الحرب الباردة امتداد للإمبريالية الغربية، وكان موقفها من قضايا الفلسطينيين موقفا واضحا يحث على ضرورة ثورتهم على اسرائيل ومحاربتها، لكن بعد الحرب الباردة تراجع هذا الموقف الصيني، لتعترف بإسرائيل، ومن ثم لتتخذ موقفا محايد تمثل في دعمها حل اقامة الدولتين وفقا لمبادرة خارطة الطريق عام 2003، كما وان موقف الصين في دخولها العسكري الى اليمن موقف حذر، لا يعارض دخول استخدام القوة العسكرية في اليمن ولا يدعهما في آن، وهو الموقف الذي يتجلى في دعوى الصين كافة الاطراف المتحاربة لوقف اطلاق النار، وضرورة الجلوس على مائدة المفاوضات، حيث تسعى الصين من هكذا مواقف ان تحافظ على مصالحها في المنطقة، وهو ما يظهر ايضا من موقفها العام من ثورات الربيع العربي، حيث كان موقفها رافضا بشكل قاطع للقرارات الدولية التي من شأنها اجازة استخدام القوة لإزاحة الانظمة السياسية، كما الحال في سوريا، تحت مبرر عدم التدخل في شؤون الدول الاخرى، وذلك للحفاظ على مصالحها في الدول التي قامت فيها الثورات.

11- يتضح للدراسة بأن تنامي الحضور الصيني الاقتصادي في المنطقة قد يتبعه خلال المدى المتوسط تنامي للحضور العسكري والسياسي، للحفاظ على مصالحها في المنطقة تزامنا مع فك الولايات المتحدة تدريجيا لارتباطاتها مع المنطقة وتركيزها بدءا من عام 2010 على منطقة جنوب وشرق اسيا، وهو ما اتضح من المناورات العسكرية الصينية المشتركة مع بعض دول المنطقة، ومن خلال قيام الجيش الصيني بعمليات اخلاء للمواطنين الصينين من ليبيا، الامر الذي اظهر تنامي القدرات الصينية للعمل خارج اراضيها عسكريا، بما ويوحي باستعدادها الكامن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للقيام بالحفاظ على مصالحها عسكريا ان تطلب الامر ذلك، خاصة مع تحولها لأكبر مستورد للطاقة من المنطقة متجاوزة بذلك كل الفواعل الدولية الكبرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: المصادر الاساسية باللغة العربية:

1 - تقرير التنمية البشرية 2014: المضي في التقدم. برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك، 2014.

2 - تقرير مؤتمر الطاقة والتعاون العربي، الورقة القطرية للجمهورية السودانية، المؤتمر العاشر، الامارات، 2014.

3 - التقسيم الاداري في الصين. الموقع الرسمي للحكومة الصينية، الصين : الحقائق والارقام، على الرابط: http://arabic.china.org.cn/china/archive/sssz07/node_7039332.htm، بتاريخ2015/11/22.

4 - الدفاع الوطني. الصين الحقائق والارقام، على الرابط: http://arabic.china.org.cn/china/archive/sssz07/node_7039349.htm، بتاريخ 2016/10/1.

5 - العلاقات الدبلوماسية الصينية. وزارة الخارجية الصينية، على الرابط: http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/gjhdq_665435/2797_665439,3/1/2015.

6 - الكتاب الابيض للتنمية السلمية في الصين. 2011/09/06، مكتب اعلام مجلس الدولة، وزارة الخارجية الصينية، على الموقع http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng.

7 - النخب الحاكمة في الصين. اعضاء اللجنة المركزية الدائمة، مؤتمر الحزب الشيوعي، على الرابط: http://ab.theorychina.org/ddwx/dsqcdh17_5735/، ab.theorychina.org/ddwx/dsqcdh17.

8 - الموسوعة العربية العالمية. ط2، ج15، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض_السعودية،1999.

9 - وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية. مكتب اعلام مجلس الدولة، وزارة الخارجية الصينية. ، على الموقع: http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng.

ثانيا: الكتب بالعربية:

1 - ايمن يوسف. العلاقات الصينية الاسرائيلية: البدايات والشراكات والمعيقات، فصل في كتاب: علاقات اسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات، تحرير(عاطف ابو سيف)، مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، مؤسسة الايام، رام الله، 2014.

2 - بطرس غالي. محمود خيري عيسى، المدخل الى علم السياسة، ط7، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1985.

3 - جواد العناني. علاقات الصين الاقتصادية مع العالم العربي، فصل في كتاب: العرب والصين، منتدى الفكر العربي، عمان، 1987.

4 - خوان تسيانغ. حول اصلاح النظام الاقتصادي في الصين، فصل في كتاب: العرب والصين، منتدى الفكر العربي، عمان، 1987.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5 - عاطف سليمان. الثروة النفطية ودورها العربي: الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
6 - محمد سيد سليم. تحليل السياسة الخارجية، ط 2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.
7 - هاشم بهباني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي:1955 -1975، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت،1984.
8 - هاشم بهباني. الماضي والحاضر والمستقبل في سياسة الصين الخارجية في العالم العربي:1949 - 1986، فصل في كتاب:العرب والصين، منتدى الفكر العربي، عمان، 1987.
9 - وليد عبدالحي. تحول المسلمات في العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق، الجزائر، 1994.
10- وليد عبدالحي. السياسة الخارجية للدول العظمى تجاه الوطن العربي، سلسلة محاضرات في جامعة اليرموك، الاردن، 2010.
11- وليد عبدالحي. حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة الى الافاق السياسية، فصل في كتاب: الانفجار العربي الكبير في الابعاد الثقافية والسياسية، تحرير:(كمال عبداللطيف، وليد عبدالحي)، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، 2012.

ثالثا: الكتب المترجمة:

1 - انتوني غيدنز. علم الاجتماع ، ترجمة(فايز الصايغ)، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة ترجمان، بيروت، 2005.
2 - باراج خانا. العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة الدار العربية للعلوم، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2009.
3 - جيمس غليك. نظرية الفوضى:علم اللامتوقع، ترجمة(احمد مغربي)، دار الساقي، بيروت، 2008.
4 - جوزيف ناي. القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة(محمد توفيق البجيرمي)، مؤسسة عبيكان، السعودية ، 2007.
5 - جويس آبلي. الرأسمالية: ثورة لا تهدأ، ترجمة:(صلاح ايهاب الدين)، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، 2014.
6 - جوزيف نيدهام. موجز تاريخ العلم والحضارة في الصين، ترجمة(محمد غريب جودة)، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1995.
7 - جون ميرشايمر. مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة(محمد مصطفى قاسم)، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود، السعودية، 2012.
8 - صموئيل هنتجتون. صدام الحضارات: اعاد صنع النظام العالمي، ترجمة:(طلعت الشايب)، سطور، ط 2، 1999.
9 - فرانسواز لوموان. الاقتصاد الصيني، ترجمة:(صباح كعدان)، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10- مارتن غريفثس وتيري اوكلاهان. المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات، 2008.

المجلات العلمية المحكمة:

1 - بلمقدم مصطفى. الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق واعدة وتحديات، مجلة التنظيم والعمل، العدد 4، جامعة معسكر، الجزائر، 2013.
2 - جعفر كرار أحمد. العلاقات السودانية الصينية:1956 -2011، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد442، كانون اول 2015.
3 - خير سالم ذيابات. اثر تغير بنية النظام الدولي في تطور ظاهرة الاحلاف الدولية:1948- 2012، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الاول، المجلد 42، 2014.
4 - خير سالم ذيابات. تطور دبلوماسية الاسلحة الصينية في الشرق الاوسط في الفترة:1950 -2009، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدداً، المجلد العاشر، 2013.
5 - رائد فاضل جويد. النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد 5، العدد 17، حزيران ، الجزائر، 2013.
6 - زينب عباس زعزوع. دور المنح والمساعدات الاجنبية في التطوير التنظيمي، مجلة النهضة، المجلد الثالث عشر، العدد 2 ابريل، جامعة القاهرة، 2012.
7 - سمية زيرار واخرون. اثر سياسة سعر الصرف الاجنبي في الميزان التجاري الجزائري، مجلة دراسات للعوم الادارية، المجلد 36، العدد، 2، الاردن، 2009.
8 - سنية الحسيني. سياسة الصين تجاه الازمة السورية:هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة تجاه المنطقة؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 440، اكتوبر 2015.
9 - شريفة محمد فاضل. العلاقات المصرية الصينية بين الاستمرارية والتغير2003 -2013، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد420، شباط 2014.
10- عاهد مشاقبة. البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 41، الملحق 1، 2014.
11- عائشة منافح. محددات السياسة الخارجية للصين في الشرق الاوسط بعد الحراك العربي، مجلة البحثية، التقرير الاستراتيجي، المجلد الاول ،مركز مؤسسة خالد الحسن للدراسات والابحاث، 2014.
12- عبدالناصر الجندلي. النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2012.
13- عيسى محمد غزالي. الاستثمار الاجنبي المباشر ، تعاريف وقضايا ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14- محمد حمشي، و سامية ربيعي. ستون سنة من العلاقات الصينية الجزائرية، المجلة العلمية للبحوث الصينية العربية، مركز البحوث والدراسات الصينية العربية، جامعة حلوان، مصر ، المجلد الثاني، العدد الاول يناير، 2013.
15- محمد سيف حيدر. الصين وإسرائيل: علاقات عسكرية متأرجحة، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد69، شتاء/2007.
16- موسى علاية. عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، مركز الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان:69- 70، شتاء ربيع 2015.
17- لي وي جيان. العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط، ترجمة(وو قن فو)، مجلة السياسة الدولية، العدد145، يوليو ، القارة، 2001.
18- يوسف خليفة اليوسف. الاقتصاد السياسي للنفط،:رؤية عربية لتطوراته، مجلة المستقبل العربي، العدد 435، ايار، 2015.

رابعا: الدراسات المتوفرة إلكترونيا:

1 - باهر مردان. العلاقات الصينية التركية، http://www.academia.edu/6003388، 2014.
2 - بختيار أحمد. دور المقاتلين الايغور في الحرب السورية، مركز الناطور للدراسات والابحاث، 2016/2/15، على الرابط: http://natourcenter.info/portal/2016/02/15/ ، بتاريخ 2016/3/23.
3 - التجربة الاقتصادية الصينية. مركز دراسات الصين واسيا، على الرابط: http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=414، بتاريخ 2016/1/15.
4 - تشانغ ماين ، وو جون. في الحرب الأمريكية العراقية تؤثر على الصين، المركز العربي للمعلومات، دراسات استراتيجية، على الرابط: http://www.arabsino.com/articles/10- 05- 24/2458.htm، بتاريخ2016/2/28.
5 - جوناثان بيركشير ميلر. الصين وعلاقتها بجمهوريتي السودان: التزام بالاقتصاد والأمن، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
.http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156119297133457.html
بتاريخ2016/2/29.
6 - حنان الذهب. حرب الخليج الثانية «عاصفة الصحراء» 1991، مجلة درع الوطن، على الرابط: http://www.nationshield.ae/home/details/hi، بتاريخ 2016/4/11.
7 - رباب يحيى عبد المحسن. الصين ومنظمة التحرير الفلسطينية، المركز العربي للمعلومات، 2010، على الرابط: http://www.arabsino.com/articles/10- 05- 24/2482.htm، بتاريخ 2016/1/10.
8 - سعد الله الفتحي. قراءة في مستقبل النفط والغاز بالصين، مركز الجزيرة، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/7/12/%D9%، بتاريخ 2016/4/6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9 - سعيد محيو. قمة معاهدة شنغهاي: نحو نظام عالمي جديد؟، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، على الرابط:
http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohaderat(12)/952.htm، بتاريخ 2016/2/5.

10- شريف شعبان. الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الامريكية في آسيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط: http://www.acrseg.org/40002، بتاريخ 2016/3/25.

11- الصعود السلمي للصين: الشرق الأوسط مثالاً. مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط :
http://www.alwasatnews.com/news/547273.html، بتاريخ 2016/3/24.

12- عزت شحرور. علاقات الصين وافريقيا: الفرص والتحديات :وجهة نظر صينية،2014، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/issues/2014/04/201441916577266546.htm، بتاريخ2012/1/25.

13- عبد العظيم حنفي. الصين في إفريقيا: النفط والتجارة والاستثمار، الاتحاد الاماراتي، على الرابط: http://www.alittihad.ae/details.php?id=31751&y=2009، بتاريخ 2016/4/13.

14- عمرو عادلي. الاقتصاد المصري واسعار البترول، معهد كارنغي للشرق الاوسط، على الرابط: http://carnegie- mec.org/2016/03/01/ar- 62921/iup0، بتاريخ 2016/4/13.

15- غيث الربيعي. تطور العلاقات العراقية الصينية، دن، دت، دراسة متوفرة على الرابط:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=65796.

16- فؤاد العزيزر. العلاقات المغربية - الصينية وتعاون الجنوب - الجنوب، الصين اليوم، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2016-03/22/content_718206.htm، بتاريخ 2016/2/5.

17- قوة ايران العسكرية من منظور واشنطن. معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/257.htm، بتاريخ 2016/4/22.

18- كارول نخلة. هل تستطيع أسواق النفط والغاز التكيّف مع إيران الصاعدة؟، مركز كارنغي للشرق الاوسط، 2014/10/30، على الرابط: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=57194. بتاريخ 2016/4/9.

19- لماذا تسعى الصين إلى دعم علاقاتها مع إيران؟. المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ،القاهرة، على الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/، بتاريخ 2016/5/1.

20- لي رونغ جيان. تاريخ العلاقات العربية الصينية: حاضرها ومستقبلها، المركز العربي للمعلومات، الدراسات الاستراتيجية، 2005/12/28 ، على الرابط :
http://www.arabsino.com/articles/10- 05- 25/2496.htm، بتاريخ 2016/2/5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

21- لي وي تيان. التوجهات الصينية تجاه الشرق الأوسط بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2701.aspx، بتاريخ2016/1/12.

22- لي قانغ. التحول الاقتصادي في الصين يبشر بفرص عالمية، الصين اليوم، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2016-03/22/content_718207.htm، 5/2/2016.

23- ماكس ريبمان. قطاع النفط والغاز المصري، معهد كارنغي للشرق الاوسط، على الرابط: http://carnegieendowment.org/sada/?fa=55127&lang=ar، بتاريخ 2016/4/13.

24- محمد بن سعيد الفطيسي. التقييم الاستراتيجي للقوة الصينية بعد العام 2014م، مركز نماء للبحوث والدراسات، على الرابط: http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=343، بتاريخ 2016/10/2.

25- محمد خضر. التوظيف السياسي للمؤشرات والمقاييس الدولية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 5144، 2016، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=514845، بتاريخ 2016/4/27.

26- محمود حمد. أميركا والتوجه الإستراتيجي شرقا.. الفرص والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/2013224115219205491.html، بتاريخ 2016/3/22.

27- مصطفى اللباد. الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية الايرانية ولحظة الاختيار الاتية، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/460.htm، بتاريخ 2016/2/12.

28- مصطفى علوي. خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9.aspx ، بتاريخ 2016/4/14.

29- مصطفى أحمد النعمان. الصين تقرع أبواب الشرق الأوسط.. السياسة تواكب الاقتصاد، مجلة السياسة الدولية، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/ ، بتاريخ 2016/1/8.

30- نبيل سرور. الصين والتحولات الدولية وحماية تجربة الاصلاح الاقتصادي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 91 ، كانون الثاني 2015، على الرابط: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7، بتاريخ 2015/2/29.

31- نبيل جعفر عبد الرضا. القدرات التصديرية المستقبلية للغاز الطبيعي في العراق، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3603، 2012، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=291027، بتاريخ 2016/4/11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

32- نور الدين قلالة. فوضى النظام الدولي وانهيار النظام الإقليمي العربي، على الرابط: http://islamonline.net/14418، بتاريخ 2016/4/23.
33- نورهان الشيخ. شراكات متوازنة: الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط: http://www.acrseg.org/39974، بتاريخ 2016/2/26.
34- هل يهدد اليوان عرش الدولار الامريكي؟. المركز الاقلمي للدراسات الاستراتيجية، على الرابط: http://www.rcssmideast.org/Article/، بتاريخ 2016/4/22.
35- وليد خدوري. انخفاض أسعار النفط: الأسباب وردود الفعل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، على الرابط: http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr;ECSSR_COOKIE، بتاريخ 2016/4/7.
36- وليد عبد الحي. متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2011/12/201112484450942361.htm، بتاريخ2016/1/16.
37- وليد عبد الحي. العلاقات الصينية الاسرائيلية: الاسواق والسلاح، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، على الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports/2011/09/201191381125140607.htm، بتاريخ2016/1/28.
38- وسائل السياسة الخارجية. مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، على الرابط: http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy- center/009.html، بتاريخ 2016/2/10.
39- يورام عفرون. الاستثمارات الصينية في إسرائيل فرصة أو مخاطرة قومية، ترجمة(المركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي)، مركز الناطور للدراسات والابحاث، عمان، 2014، على الرابط: http://natourcenter.info/portal/2014/04/14/%D8%، بتاريخ 2016/5/1.
40- يان شوي تونغ. امن الدول اكثر اهمية من المصالح الاقتصادية، المركز العربي الصيني للدراسات، الدراسات الاستراتيجية، 2003، على الرابط: http://www.arabsino.com/articles/10- 05- 24/2455.htm، 23/3/2016.
41- يانغ فو تشانغ. العلاقات الصينية العربية وآفاقها المستقبلية، المركز العربي للمعلومات، دراسات استراتيجية، على الرابط: www.arabsino.com/articles/10- 05- 25/2504.htm، بتاريخ 2016/2/25.

خامسا: الرسائل الجامعية:

1 - بكر محمد بدور. المكانة الاقليمية لتركيا حتى عام 2020، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن، 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2 - خالد جميل القطراوي. التحولات في بنية النظام الدولي واثرها على السياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية:1985 -2010، رسالة ماجستير، جامعة الازهر -غزة،2014.
3 - كريمة فرحي. اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية، دراسة مقارنة بين: الصين، تركيا، الجزائر، مصر، رسالة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية الاقتصاد، الجزائر، 2012 -2013.
4 - محمد خير جروان. اثر العقوبات الاقتصادية الدولية على السياسة الخارجية الايرانية تجاه الشرق الاوسط:2001 -2011، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن، 2013.
5 - محمد عوض الكريم. تقويم العلاقات الاقتصادية بين السودان والصين 1990- 2013، رسالة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015.
6 - مبارك العجمي. المساعدات الاقتصادية اداة من ادوات السياسة الخارجية الكويتية:1980- 2010، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، 2011.
7 - هشام بن عبدالعزيز العمار، مكانة الصين الدولية: دراسة تحليلية في عوامل البروز 1991 -2006، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية، 2008.
8 - هناء يحيى احمد. دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة:1980 -2005، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2007/2006.
9 - وصفي عقيل. اثر المتغيرات الدولية على السياسة الخارجية الصينية تجاه مسألة تايوان بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق،2010.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

1 - ابراهيم غرايبة. طريق الحرير، صحيفة الغد الاردنية، انظر الرابط:
-http://www.alghad.com/articles/530431 ، بتاريخ 2016/2/1.
2 - اتفاق بين الصين والجزائر للتنقيب عن النفط. موقع المصريون، على الرابط:
http://almesryoon.com/%D8%B9، بتاريخ2016/4/13.
3 - امال عربيد. نفط بحر قزوين ينافس نفط الخليج في الألفية الثالثة ،
http://www.ktuf.org/alamel/%D9%. بتاريخ 2016/4/6.
4 - أستراليا تدخل حلبة التنافس مع أكبر منتجي النفط في العالم. العربية ، على الرابط:
http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/25/262460.html، بتاريخ:
2016/4/6.
5 - إيران ستزود باكستان بالغاز عبر خط أنابيب جديد. العربية ، على الرابط :
http://arabic.arabianbusiness.com/business/energy/2015/apr/13/385303/،
بتاريخ 2016/4/10.
6 - أزمة العراق وداعش في 27 خريطة. نون بوست، على الرابط:
https://www.noonpost.net/content/3497، بتاريخ 2016/4/11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7 - ايني الإيطالية: إكتشاف " أحد أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم " في مصر. وكالة يورو نيوز، على الرابط: http://arabic.euronews.com/2015/08/31/huge-gas-find-a-game-changer-for-egypt/، بتاريخ 2016/4/12.

8 - اهم أحداث قطاع البترول المصري خلال ما يقرب من 130 عام. petroleum-today ، على الرابط: petroleum-today.com/index.php?go=news&more=647.

9 - إجتماع بين وكيل وزارة النفط والغاز وسفير جمهورية الصين. ليبيا المستقبل على الرابط: http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/48872، بتاريخ 2016/4/13.

10- الاستثمارات الصينية بالسعودية لا تعكس الواقع، الاقتصادية. على الرابط: http://www.aleqt.com/2015/04/04/article_946218.html، بتاريخ 2016/5/2.

11- انطلاق منتدى الاستثمار السعودي – الصيني، ايلاف. على الرابط: http://elaph.com/Web/Economics/2014/3/886331.html?entry=SaudiArabia ، بتاريخ 2016/5/3.

12- البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية. وكالة شينخوا الصينية، على الرابط: http://arabic.news.cn/2016-04/14/c_135278122_2.htm.، 8/5/2016.

13- بنك آسيا الجديد.. ضد الهيمنة الأمريكية. روسيا اليوم، على الرابط: https://arabic.rt.com/features/780168-، بتاريخ 2016/5/9.

14- بيجاد سلامة. العلاقات الخاصة بين مصر والصين، على الرابط : http://www.baladnaelyoum.com/186958، بتاريخ 2016/4/12.

15- بندر بن سلطان. برنامج وثائقي عن حياة الملك فهد، بعنوان : فهد الرجل الملك: القائد الخليجي، الجزء الثاني، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=IJ_xIyNG7Cw، بتاريخ 2016/4/24.

16- محمد نجيب السعد. العلاقات العربية الصينية: طريق الحرير الجديد، دراسة على صحيفة الوطن العمانية، على الرابط: http://alwatan.com/details/64633، بتاريخ 2016/2/2.

17- محمد نجيب السعد. الصين وإسرائيل كيف عبرت تل أبيب سور الصين العظيم؟، صحيفة الوطن، على الرابط: http://alwatan.com/details/79185، بتاريخ 2016/1/18.

18- معتز سلامة. العلاقات السياسية الامريكية العراقية: 1979 -2003 ، الجزيرة، على الرابط: http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009، بتاريخ 2016/4/25.

19- ابتسام محمد العامري. نظرة عامة على العلاقات الصينية العراقية بعد عام 2003، صحيفة الزمان، 2015، على الرابط: http://www.azzaman.com/?p=107228، بتاريخ2016/1/1.

20- العراق يتعاقد مع شركة صينية لحفر آبار نفط بقمية 526 مليون دولار. على الرابط : http://rudaw.net/arabic/business/19052015، بتاريخ 2016/4/11.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

21- العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والجزائر تتوسع وتتعمق، اذاعة الصين الدولية، على الرابط: http://arabic.cri.cn/361/2009/01/12/181s110013.htm، بتاريخ 2016/4/13.

22- الموقع الرسمي لشركة ميلته. على الرابط : http://www.mellitahog.ly/ar/about/index.php?cid=17، بتاريخ 2016/4/13.

23- معمر عطوي، الصين والربيع العربي: سياسة خط الرجعة، على الرابط: http://www.al-akhbar.com/node/10818، بتاريخ2016/1/12.

24- احمد قنديل. الصين والأزمة السورية ، بداية بروز لاعب جديد في الشرق الأوسط ،2014، الاهرام المصري ، القاهرة ، موجود على الرابط : http://www.ahram.org.eg/archive/Strategic- issues/News/131730.aspx، بتاريخ2015/12/21.

25- بعد احجام الشركات الامريكية عن الاستثمار * العراق والصين يدرسان احياء اتفاق نفطي سابق، الدستور، على الرابط: http://www.addustour.com/14430/%D8، بتاريخ 2016/5/3.

26- توتر بين تركيا والصين بسبب اليغور، قناة BBC، على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/07/150709_china_turkey_uighurs_feature، 9/8/2015.

27- تراجع صادرات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي في 2014، رويترز ، على الرابط: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0QN1SE20150818 ، بتاريخ 2016/4/13.

28- تعاون مشترك بين السعودية والصين لتصنيع معدات الطاقة النووية، على الرابط: http://www.alwanes.com/saudi- china- new- investments- in- nuclear-energy/، بتاريخ 2016/5/2.

29- تقلبات اسعار النفط، الشرق الاوسط، على الرابط: http://aawsat.com/home/article/239746/% D8 %A8، بتاريخ 2016/4/6.

30- تطور التجارة الصينية التركية، وكالة الانباء الصينية الرسمية شينخوا، على الرابط: http://arabic.people.com.cn/n/2015/1116/c31660- 8977119.html، بتاريخ2016/2/18.

31- تحليل خاص.. النفط الصخري عاجز عن منافسة غريمه التقليدي، على الرابط: الخليج، على الرابط: http://alkhaleejonline.net/articles/143601366639، بتاريخ 2016/4/7.

32- الجبير: السعودية ضمن أكبر 20 دولة مانحة بالعالم، العربية، على الرابط: http://www.alarabiya.net/ar/saudi- today/2015/09/ ، بتاريخ 2016/5/26.

33- الجماعات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، نشاط متزايد وتهديدات محتملة، ساسة بوست، على الرابط: http://www.sasapost.com/islamic- groups- in- middle- asia/، بتاريخ 2016/5/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

34- 300 مقاتل في تنظيم الدولة.. مخاوف من تسلل "داعش" للبيت الصيني؟، بوابة الحركات الاسلامية، على الرابط: http://www.islamist- movements.com/13286، بتاريخ2016/1/26.

35- مينغاو جاو، مسيرة الصين نحو العرب، صحيفة العرب، العدد 9600، 2014/6/25، على الرابط: http://www.alarab.co.uk/?id=26206، بتاريخ2015/1/25.

36- الاهمية الاستراتيجية للصين، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/MsalhChina/sec02.doc_cvt.htm، بتاريخ 2016/10/2.

37- الصين وتركيا تتجاوزان خلافاتهما الدبلوماسية، على الرابط: http://www.akhbar- alkhaleej.com/12014/article_touch/430123.html، بتاريخ 2016/2/7.

38- الصين تدفع بأكثر من 200 من شركاتها إلى الاقتصاد السوداني، الوسط على الرابط: http://www.alwasatnews.com/news/530899.html، بتاريخ 2016/5/4.

39- روحاني يدعو إلى تعزيز «الاستثمارات الأجنبية» في إيران، الاخبار، على الرابط: http://www.al- akhbar.com/node/223083، بتاريخ 2016/5/2.

40- وانغ يويونغ، تعزيز التواصل الثقافي بين الصين والدول العربية، وكالة شينخوا، على الرابط: http://arabic.news.cn/big/2016- 06/26/c_135466865.htm، بتاريخ 216/2/8.

41- عبدالعزيز داودي، ادوات السياسة الخارجية: الاعلام مثالا، على الرابط: http://www.aswat- elchamal.com/ar/?p=98&a=28704، بتاريخ 2016/2/10.

42- عماد عبدالهادي، الصين تعزز شراكتها مع السودان بقطاع النفط، الجزيرة ، على الرابط: /www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/9/9 ، بتاريخ 2016/5/4.

43- قناة CCTV الصينية - واحدة من بين قنوات الدول الكبرى التي تبث للعرب، الاخبارية، على الرابط: http://maannews.net/Content.aspx?id=372561، بتاريخ 2016/2/11.

44- قيمة الاستثمارات الصينية بالجزائر تجاوزت 20 مليار دولار، الفجر على الرابط: http://www.al- fadjr.com/ar/index.php?news=160153?print، بتاريخ 2016/5/4.

45- قضايا ومفاهيم حول الاستثمار، الموسوعة العربية، على الرابط: http://www.arab- ency.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A، بتاريخ 2016/5/6.

46- فردريك بنهام، المساعدات الاقتصادية للدول المتخلفة، موقع الحكواتي، على الرابط: http://al- hakawati.net/arabic/civilizations/raedindexf22.asp، بتاريخ 2016/5/25.

47- فايزة كاب، الاتجاه نحو الغرب: الاستراتيجية الصينية لاعادة التوازن الجيوسياسي، شينخوا، على الرابط: arabic.people.com.cn/n/2015/0911/c31660- 8948862.html، بتاريخ 2016/3/25.

48- شغف الشباب العربي بالدراسة في الصين ، وكالة شينخوا الصينية، على الرابط: http://arabic.news.cn/2016- 01/28/c_135054134.htm، بتاريخ 2016/2/8.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

49- صينيون وعرب يدعون الى دفع التبادل الثقافي عبر تطوير السياحة، مركز المعلومات الصيني العربي، على الرابط: http://www.arabsino.com/articles/10-06-01/3634.htm ،بتاريخ 2016/2/11.

50- صفقة الصواريخ الصينية لتركيا تشكل تغيرا استراتيجيا في المنطقة، الشرق الاوسط، على الرابط: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12742&article=747009#.VzzBMDUrLcf، بتاريخ 2016/4/22.

51- الصين تفتح بوابة عبور ثقافتها إلى العالم، على الرابط: http://arabic.cri.cn/761/2015/08/06/463s187163.htm، بتاريخ 2016/2/8.

52- الصين تدفع بأكثر من 200 من شركاتها إلى الاقتصاد السوداني، الوسط على الرابط: http://www.alwasatnews.com/news/530899.html، بتاريخ 2016/5/4.

53- الصين وتركيا تجريان مناورات عسكرية مشتركة، روسيا اليوم، على الرابط: https://arabic.rt.com/news/55871-%D8%A7، بتاريخ 2016/4/15.

54- سعر صرف اليوان، صحيفة شينخوا، على الرابط: http://arabic.people.com.cn/31659/7245693.html، بتاريخ 2016/4/22.

55- تدابير جمركية جديدة لتعزيز نمو التجارة، شينخوا، على الرابط: http://arabic.china.org.cn/business/txt/2015-11/26/content_37170568.htm، بتاريخ 2016/4/23.

56- يتعاون بنك أكا مع البنك الصيني لتحسين الاستثمارات التركية -الصينية، مركز معلومات الاستثمار التركي، على الرابط: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/infocenter/news/Pages/260912-akbank-boc-partnership-chinese-business-ties.aspx، بتاريخ 2016/5/2.

57- موقع منتدى التعاون العربي الصيني ، والصيني الافريقي، على الرابط : http://www.cascf.org/ara/gylt/، http://.cntv.cn/special/China-Africa/homepage/index.shtml .

58- الاتفاقيات الصينية مع الدول الاخرى،موقع وزارة الخارجية الصينية على الرابط: http://www.fmprc.gov.cn/chn/gjhdq/default.htm. بتاريخ 2016/4/23.

59- اتفاقيات التجارة الحرة الصينية على الرابط: http://fta.mofcom.gov.cn/topic/engcc.shtml. ، بتاريخ 2016/4/23.

60- سارة هسو، مبادرة "حزام واحد طريق واحد" الصينية: طبعة العولمة الثالثة، على الرابط: https://qira2at.com/2015/07/29/%D9 ، بتاريخ 2016/4/24.

61- السودان يعلن عن شراكة جديدة بينه والصين فى مجالى النفط والغاز الطبيعى،وكالة شينخوا الصينية، على الرابط: http://arabic.news.cn/2015-09/08/c_134603689.htm، بتاريخ 2016/4/14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

62- شعب الاويغور...صفحة منسية في غرب الصين، صحيفة تركستان الشرقية، على الرابط: http://www.turkistanweb.com/?p=1014 بتاريخ2016/2/28.
63- العقوبات الامريكية المفروضة على السودان مسيسة، صحيفة شينخوا الصينية ، على الرابط: http://arabic.news.cn/2015-11/30/c_134870568.htm. بتاريخ 2016/3/3.
64- تشوا شين لينج، الصعود السلمي للصين كقوة عظمى، الجزيرة ، على الرابط: http://www.al-jazirah.com/2016/20160510/wp1.htm، بتاريخ 2016/3/24.
65- تنافس ضار للفوز بعقود استثمار عشر حقول نفطية عراقية، BBC على الرابط: http://www.bbc.com/arabic/business/2009/12/091210_sj_iraq_oil_tc2.shtml، بتاريخ 2016/4/11.
66- عبيدلي العبيدلي، الصين والنفط وراء عودة العلاقات الليبية - الأميركية، صحيفة الشرق الاوسط ، على الرابط: http://www.alwasatnews.com/news/274116.html ، بتاريخ 2016/3/5.
67- علاء يوسف، غاز العراق طاقة مهدرة، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/7/ ، بتاريخ 2016/4/11.
68- حسن مسلاتي، العلاقة بين ليبيا والولايات المتحدة، على الرابط: http://alarabnews.com/alshaab/GIF/26-07-2002/a37.htm، بتاريخ2016/3/6.
69- حوار مع وزير البترول المصري على موقع سبوتنيك العربي، على الرابط: http://arabic.sputniknews.com/interview ، بتاريخ 2016/4/12.
70- حوار مع فاطمة ابو النيران، رئيسة التجمع العالمي من اجل ليبيا، على الرابط: http://arabic.sputniknews.com/arabic.ruvr.ru/2014_01_05/126898052/، بتاريخ 2016/4/14.
71- خالد حنفي علي، التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/81ED894D-F7C1-4B2C-A384-637C6E4D0266، بتاريخ 2016/4/13.
72- عارف عادل، الأزمة السياسية في مالي والتدخل العسكري الفرنسي، الرأي الاردنية على الرابط: http://www.alrai.com/article/576557.html، بتاريخ 2016/4/26.
73- العقوبات الاقتصادية على ليبيا ، على الرابط : https://www.google.jo/url?sa=، بتاريخ 2016/3/18.
74- مجلس الأمن يرفع العقوبات عن ليبيا، قناة CNN، http://archive.arabic.cnn.com/2011/libya.2011، بتاريخ 2016/3/6.
75- "الزحف الأصفر"يؤرق الدول الغربية في القارة السمراء، وكالة الخبر، على الرابط: http://www.elkhabar.com/press/article/89990، 4/5/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

76- الصين تحدد التزاماتها لخفض الغازات المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري، مونت كارلو الدولية، على الرابط: http://www.mc- doualiya.com/chronicles/evironnement- mcd/20150701، بتاريخ 2016/4/8.

77- الصين تصحو متأخرة على قطاع الطاقة وتحلم بالاكتفاء الذاتي، الاقتصادي اليوم، على الرابط: http://www.alyaum.com/article/1001305، بتاريخ 2016/4/13.

78- الصين تعترف بالمجلس الانتقالي الليبي، الجزيرة ، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/9/13D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A، بتاريخ 2016/4/27.

79- بناء مشروع لتوصيل الغاز الطبيعي في اقليم شينجيانغ، وكالة شينخوا للانباء، على الرابط: http://arabic.news.cn/economy/2010- 07/15/c_13400151.htm، بتاريخ 2016/4/8.

80- برنامج النفط مقابل الغذاء، على الرابط: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Neftmokaba/sec04.do c_cvt.htm، بتاريخ 2016/4/12.

81- الصين تمدد خفض واردات النفط الايراني مع تنامي العقوبات، وكالة رويترز ، على الرابط: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE8040C720120105، بتاريخ 2016/4/9.

82- الصين تبدأ في بناء خط أنابيب الغاز الثالث الذي يربط الغرب بالشرق، شينخوا للانباء، على الرابط: http://arabic.people.com.cn/31659/7995139.html، بتاريخ 2016/4/8.

83- الصين والسعودية توقعان اتفاقات في مجال الطاقة، وكالة الجبهة ،على الرابط: http://www.aljabha.org/?i=17699، بتاريخ 2016/4/10.

84- طوارق مالي...تمرد طويل، الجزيرة، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/، بتاريخ 2016/4/26.

85- ضخ نفط قازاقى عبر خط انابيب الى الصين، وكالة شينخوا للانباء، على الرابط: http://arabic.people.com.cn/31664/4404930.html، بتاريخ 2016/4/9.

86- نتاج حوض تاريم الصيني من الغاز، وكالة شينخوا للانباء، على الرابط: http://arabic.china.org.cn/arabic/280343.htm، بتاريخ 2016/4/8.

87- سجل العقوبات الدولية على ايران، الجزيرة، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/1/23/%D8، بتاريخ2016/4/8.

88- شركات عالمية تتسابق للفوز بتعاقدات النفط في ليبيا، CNN، على الرابط: http://archive.arabic.cnn.com/2011/libya.2011/8/26/libya.oil/، بتاريخ 2016/4/13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

89- فيصل فريان، المملكة والصين تسعيان الى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية، على الرابط: http://www.alyaum.com/article/2593964، بتاريخ 2016/4/25.
90- مصنع صيني لتجميع السيارات في الجزائر، سكاي نيوز، على الرابط: http://www.skynewsarabia.com/web/article/467852/%، بتاريخ 2016/5/4.
91- محمود محمد عراقي، أفريقيا والصين في 2013: شراكة وبناء، الصين اليوم، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2013-12/02/content_580820.htm، بتاريخ 2016/5/5.
92- النعيمي: السعودية ستضاعف انتاج الغاز الطبيعي بحلول 2030 لكن لا خطط لأي صادرات، وكالة رويترز، على الرابط: http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN0IW2PI20141112، بتاريخ 2016/4/10.
93- وليد عبد الحي، الصراع الدولي في منطقة المغرب العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان، الاردن، على الرابط: https://youtu.be/M8xaihxgzXc، بتاريخ 2016/4/25.
94- هشام مراد، الغاز الطبيعي ومكانة مصر، على الرابط: http://www.jbcnews.net/article/152797- ، بتاريخ 2016/4/12.
95- وانغ جينغ ليه، سلامة الصينيين في الخارج تحد خطير يواجه السلطات الصينية، الصين اليوم، على الرابط: http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2012-05/02/content_449952.htm، بتاريخ 2016/5/5.
96- ولد خليفة يستقبل السفير الصيني بالجزائر، صحيفة الحوار، على الرابط: http://elhiwardz.com/?p=16805، بتاريخ 2016/5/4.
97- ياسر قطيشات، البعد النفطي في العلاقات السعودية الصينية، آراء حول الخليج، على الرابط: araa.sa/index.php?view=article&id=1161:2014-07-04-15-39-49&Itemid=172&option=com_content، بتاريخ 2016/4/11.
98- جاسم العطاوي، البترول الحلو ودوره في هبوط الاسعار، الايام، العدد9330، على الرابط: http://www.alayam.com/Article/alayam-article/90443/%C2%AB%D8%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7.html، 2014/10/26.

المصادر والمراجع باللغة الانجليزية:

اولا: المصادر الاساسية باللغة الانجليزية:

1- China Energy Statistical Yearbook. National Bureau of Statistics of China,1993-2015.
2- The CIA World Factbook.Annual Report 1990-2015, on: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/.
3- Direction Of Trade Statistics Yaarbook. IMF,Washington, USA, publication service, Annual reports,1990-2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- External debt stocks. total (DOD, current US$), The World Bank Group, on: http://data.worldbank.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD.
5- Foreign direct investment in China. http://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD/countries?display=def,4/1/2016.
6- The Global Information Technology Report.World Economic Forum, Cornell University, Annual reports.2001-2015.
7- Gross enrolment ratio. tertiary, both sexes (%) http://data.worldbank.org/indicator/SE.TER.ENRR/countries ،29/1/2016.
8- GDP at market prices (current US$).http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries?display=default, 12/1/2016.
9- GDP growth. The World Bank Group,on: http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries,15/2/2016.
10- GNI per capita. Atlas method, The World Bank Group,on: http://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD/countries/CN?display=graph,15/2/2016.
11- INTERNATIONAL ENERGY AGENCY. ENERGY SUPPLY SECURITY 2012, The following partner country profile is an excerpt from, Chapter 5of the publication Energy Supply Security ,2012.
12- KOF Index of Globalization. Swiss Economic Institute, Zurich, Annual reports, 1990-2015.
13- Open data for international development. Databases, Chinese grants and economic assistance to countries in the Middle East and North Africa, 1990-2015.
14- Population, total. The World Bank Group,2016 : http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL,on 19/2/2016.
15- SIPRI Yearbook. Stockholm International Peace Research Institute, Sweden, Annual reports,1990-2015.
16- Total reserves (includes gold, current US$). World Bank Group,http://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD/countries/1W-CN?display=default. 4/3/2016.
17- Tariff rate. applied, simple mean. all products (%),The World Bank Group, on: http://data.worldbank.org/indicator/TM.TAX.MRCH.SM.AR.ZS, 22/4/2016.
18- UNCTAD. Database, international trade, China's exports and imports to the Middle East and North Africa, 1990-2015.
19- UNCTAD. database, International trade, Countries of the Middle East and North Africa's exports to the world,1995-2015.
20- US Energy Information Administration. INTERNATIONAL ENERGY STATISTICS,1993-2015.
21- US: Agency for International Development. Databases, Assistance Category: Economic, 2000-2015.
22- World Investment Report 2015. Reforming International Investment Governance,UNCTAD, UNITED NATIONS PUBLICATION ,New York, Annual reports,1990-2015.

ثانيا: الكتب:

1- C. Alden. Foreign policy analysis, University of London, United Kingdom, 2011.
2- Muhamad S. Olimat, China and the Middle East From Silk Road to Arab Spring, Routledge,London,2013.
3- Joseph S. Nye. The Future of Power, public affairs, New York,US, 2011.

ثالثا: الدراسات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- Arin Kerstein. Tools for Achieving Foreign Policy Goals, on: http://borgenproject.org/tools-achieving-foreign-policy-goals/ , 9/2/2016.
2- Aron Shai. The Evolution of Israeli-Chinese Friendship, The S. Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, Tel Aviv University, July 2014.
3- Barry Posen's. The Security Dilemma and Ethnic Conflict, on: http://web.mit.edu/ssp/people/posen/security-dilemma.pdf, 14/12/2015.
4- Bryce Wakefield and Susan L. Levenstein. CHINA AND THE PERSIAN GULF: Implications for the United States, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, D.C, 2011.
5- Clay Ramel. Reconsidering the Roots of Crude Coercion: a Policy making Analysis of 'the Oil Weapon' Honors Program, 2012.
6- Chris Zambelis. China's Inroads into North Africa: An Assessment of Sino-Algerian Relations, The Jamestown Foundation, Publication: China Brief Volume: 10 Issue:1,2010.
7- Emma Scott. China's Iran Trade and Investments, Middle East Institute, ON: http://www.mei.edu/content/map/defying-expectations-china%E2%80%99s-iran-trade-investments. 1/5/2016.
8- John Mearsheimer. Can China Rise Peacefully?, National Interest magazine, on: http://nationalinterest.org/commentary/can-china-rise-peacefully-10204?page=7, 21/3/2016.
9- James E. Willard. Military diplomacy: an essential tool of foreign policy at the theater strategic level, School of Advanced Military Studies, United States Army Command and General Staff College, Fort Leavenworth, Kansas, 2015.
10- Karen Kaya. Turkey and China: Unlikely Strategic Partners, Foreign Military Studies Office, Fort Leavenworth, 2013.
11- Michael Singh. China's Military Presence in the Gulf, Washington Institute, on: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/chinas-military-presence-in-the-gulf, 15/4/2016.
12- Michael Eisenstadt and David Pollock. Asset Test: How the United States Benefits from Its Alliance with Israel, Washington Institute, on: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/asset-test-how-the-united-states-benefits-from-its-alliance-with-israel, 2/5/2016.
13- Phillip Manyok. Oil and Darfur's Blood: China's Thirst for Sudan's Oil, Journal of Political Sciences & Public Affairs, 2016, on: http://www.esciencecentral.org/journals/oil-and-darfurs-blood-chinas-thirst-for-sudans-oil-2332-0761-1000189.php?aid=69390, 25/4/2016.
14- Richard A. Bitzinger. Chinese Arms Production and Sales to the Third World, RAND Corporation - Research ANd Development, Santa Monica,US, 1991.
15- Robert L. Paarlberg. Food as an Instrument of Foreign Policy, the Academy of Political Science, Food Policy and Farm Programs, Vol. 34, No. 3, 1982.
16- Scott Harold & Alireza Nader. China and Iran: Economic, Political, and Military Relations, CENTER FOR MIDDLE EAST PUBLIC POLICY,Rand,2012.
17- STEVEN W. LEWIS. CHINA'S OIL DIPLOMACY AND RELATIONS WITH THE MIDDLE EAST, THE JAMES A. BAKER III INSTITUTE FOR PUBLIC POLICY OF RICE UNIVERSITY, 2002.
18- SCOTT LEE. FROM BEIJING TO BAGHDAD STABILITY AND DECISION-MAKING IN SINO-IRAQI RELATIONS, 1958-2012, University of Pennsylvania, Philadelphia,US, , April 1, 2013.
19- Wenjie Chen, David Dollar. and Heiwai Tang, Why is China investing in Africa?: Evidence from the firm level, The Brookings Institution, Washington, August 2015.
20- Yiftah Shapir and Yoel Guzansky , Saudi Arabia's New Missile Force, The Institute for National Security Studies, Israel, February, 2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

21- Yun Sun. China's Aid to Africa: Monster or Messiah?, The Brookings Institution, on: http://www.brookings.edu/research/opinions/2014/02/07-china-aid-to-africa-sun, 25/5/2016.
22- Zhiqun- Zhu. Petroleum and Power: China, the Middle East, and the United States, Yale Journal of International Affairs, Spring / Summer 2007.
23- Zha Daojiong and Michal Meidan. China and the Middle East in a New Energy Landscape, Chatham House, Asia Programmed, October, 2015.

المواقع الإلكترونية باللغة الانجليزية:.

1- China is now the world's largest net importer of petroleum and other liquid fuels- http://www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=1553 ,12/1/2016.
2- Richard Fontaine & Mira Rapp-Hooper, How China Sees World Order, The National Interest, on: http://nationalinterest.org/feature/how-china-sees-world-order-15846 , 6/2/2016.
3- U.S. Imports from Persian Gulf Countries of Crude Oil and Petroleum Products (Thousand Barrels), on: http://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=pet&s=mttimuspg1&f=a.3/4/2016.
4- Shale in the United States, US Energy Information Administration, on: http://www.eia.gov/energy_in_brief/article/shale_in_the_united_states.cfm, 7/4/2016.
5- Yitzhak Shichor, Turkey Trot: Military Cooperation between Beijing and Ankara, 2009, on: http://uhrp.org/featured-articles/turkey-trot-military-cooperation-between-beijing-and-ankara. 22/4/2016.
6- BRYANT JORDAN, Israel Passes U.S. Military Technology to China, 2013, on: http://www.defensetech.org/2013/12/24/report-israel-passes-u-s-military-technology-to-china/ , 23/4/2016.
7- Shaul Shay, Egypt's Arms Diversity Strategy, Israel defense, 2015, on: http://www.israeldefense.co.il/en/content/egypts-arms-diversity-strategy, 24/4/2016.
8- Egypt, China sign new weapons deal, http://www.dailynewsegypt.com/2015/05/02/egypt-china-sign-new-weapons-deal/, 24/4/2016.
9- The 'Big Six' arms exporters, on: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2012/06/big-six-arms-exporters/, 25/4/2016.
10- Intermediate-Range Ballistic Missile (IRBM) , DF-3/-3A (CSS-2), on: http://missilethreat.com/missiles/df-3-3a-css-2/, 24/4/2016.
11- What is the difference between Foreign Direct Investment (FDI) net inflows and net outflows? , on: http://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD , 29/4/2016.
12- Bank of China Setting Up Shop in Turkey, on: http://www.china-invests.net/20160511/40246.aspx , 2/5/2016.
13- Chinese national oil companies' investments: going global for energy, on: Chinese national oil companies' investments: going global for energy , 2/5/2016.
14- Taylor Butch, Why China will intervene in Iraq, asia times, on: http://atimes.com/2015/09/why-china-will-intervene-in-iraq/, 3/5/2016.
15- Egypt eyes China investment, on: http://www.globaltimes.cn/content/964781.shtml, 4/5/2016.
16- Shannon Tiezzi, The Belt and Road and Suez Canal: China-Egypt Relations Under Xi Jinping, on: http://blogs.nottingham.ac.uk/chinapolicyinstitute/2016/02/16/87681/, 4/5/2016.
17- WHITE PAPER: China's Foreign Aid (2014), the people's republic of china, on: http://english.gov.cn/archive/white_paper/2014/08/23/content_281474982986592.htm ,26/5/2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.

www.manaraa.com